

تأليف

دكتور حسين نصار

مدرس بكلية الآداب – جامعة القاهرة

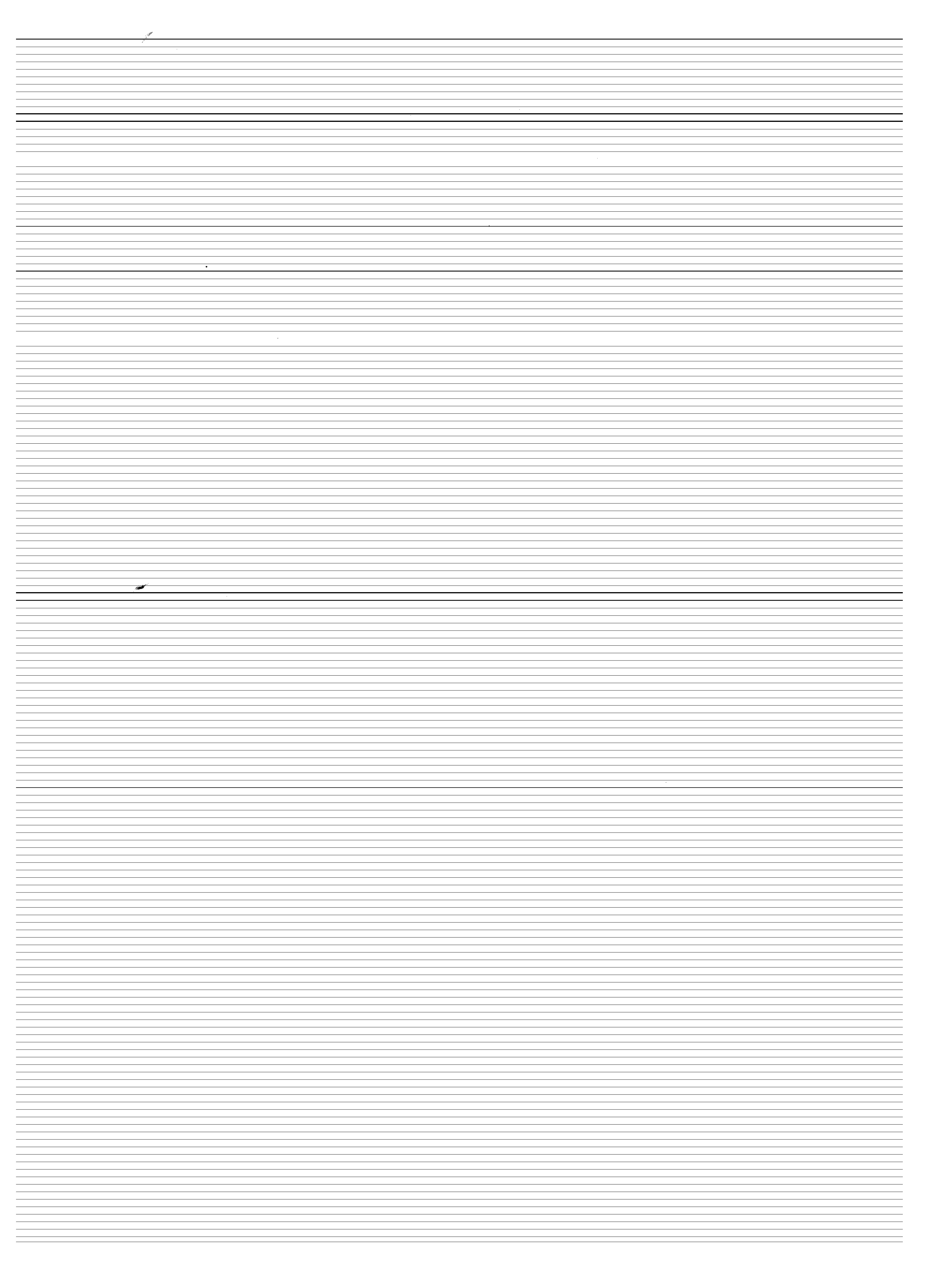
طبع على نفقة سماحة

السيد حسن شربتلي

الجزء الثاني

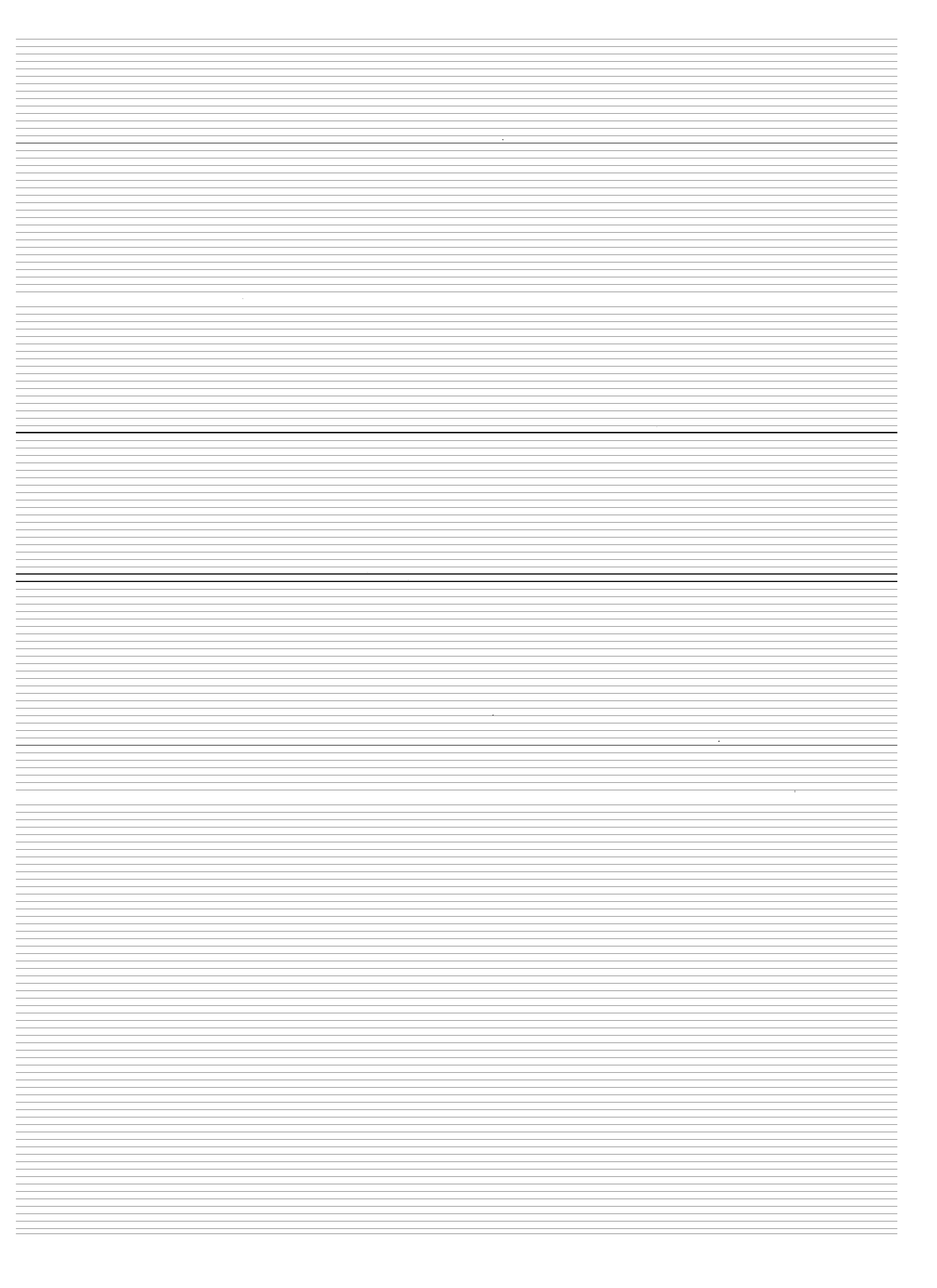
١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م

مطابع
دار الكتاب العربي بمصر
محمد حلمي المنياوي



محتويات الكتاب

الجزء الثانى



الباب الثاني

المدرسة الثانية

الفصل الأول

كتاب الجمهرة

لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد (٢٢٣ — ٣٢١ هـ)

تضم هذه المدرسة ثلاثة معجمات ، هى جمهرة ابن دريد من القرن الثالث ، ومقاييس ابن فارس ومجمله من القرن الرابع ، وكان أول غرض لها تجنب النظام الذى سارت عليه المدرسة السابقة ، وفيه عسر ومشقة على القراء . فأهملت ترتيب الحروف على المخارج ، وتمسكت بالترتيب الألف بائى ، الذى قال عنه ابن دريد[1] :

« إذ كانت [الحروف المرتبة على الألف باء] بالقلوب أعبق[2] ، وفى الأسماع أنفذ ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة ، وطالبها من هذه الجهة بعيدا من الحيرة ، مشفيا على المراد » بخلاف نظام المخارج الذى رأينا آنفا نظرته إليه .

هدفه :

يبين عنوان الكتاب المجال الذى بحث ابن دريد عن ألفاظه فيه ، وقد شرحه المؤلف فى المقدمة إذ قال[3] « هذا كتاب جمهرة الكلام واللغة ، ومعرفة جُمَل منها تؤدى الناظر فيها إلى معظمها . . . قال أبو بكر: و إنما أعرناه هذا الاسم لأنا اخترنا له الجمهور من كلام العرب ، وأرجأنا الوحشى المستنكر » فالجمهور الشائع هو المقصود من الكتاب ، أما الغريب فعَرَض ، أو من الأنفال ، ولذلك فصله عن الكتاب ، وألحقه بآخره . ولم يفعل ذلك مع كل الغريب ، فهناك نوع منه حذفه جملة ، قال[4] « على أنا ألغينا المستنكر الوحشى » . و يلاحظ الباحث على هذا الكلام

(١) الجمهرة جـ ١ ص ٣ .
(٢) أعبق : ألزم .
(٣) الجمهرة جـ ١ ص ٤ .
(٤) الجمهرة جـ ١ ص ٣ . والسيوطى — المزهر جـ ١ ص ٢٨ .

أنه يختلف بعض الشيء عما قصده الخليل فى عينه ، فقد كان يرمى إلى أن يستوعب فيه كلام العرب الواضح والغريب . فالاثنان سواء فى الأهمية عند الخليل ، على حين قلت أهمية الغريب عند ابن دريد ، وقد كان الغريب قبلهما ذا الأهمية الأولى .
وبسبب هذا الاختلاف فى الغرض اختلف منهجاهما قِبَل الغريب فأدخله الخليل فى صلب المواد دون تفرقة بينه وبين الواضح وأفرده ابن دريد ببعض الفصول الملحقة بالكتاب أو حذفه [illegible] .

منهجه :

استطاع ابن دريد أن يتخلص من بعض مظاهر منهج الخليل ، ولكنه لم يستطع ذلك فى بعضها الآخر ، إذ كان شغله الشاغل ترتيب الحروف وحدها . وقد أفلح فى ذلك كما رأينا ، باتخاذه النظام الألف بأئى . ولم يتخذ هذا النظام الأساس الأول لتقسيم المعجم كما فعل الخليل ، بأن يجعل كتابا للهمزة ، وآخر للباء ، وثالثا للتاء ورابعا للثاء . . . الخ . ولكنه جعل أساسه الأول الأبنية .

وتصنيفه الأبنية هو تصنيف الخليل ، مع بعض زيادات . فهى عنده ثلاثية ورباعية وخماسية كالخليل ، وملحقات بكل صنف منها . ويريد من الثلاثى الثنائى المضاعف والثلاثى معا . أما الملحقات فاضطرب كثيرا فيها ، ولا يتفق لفظ الإلحاق عنده مع معناه الاصطلاحى عند الصرفيين فى كثير من الأحيان . وكان يأتى بها بعد ما تلحق به مباشرة .

وإذن فالكتاب مقسم عنده إلى الثنائى المضاعف وما يلحق به ، فالثلاثى وما يلحق به ، فالرباعى وما يلحق به ، فالخماسى وما يلحق به . وقد ألحق بهذه الأبواب أبوابا للفيف ، فأبوابا للنوادر ، واللفيف عنده له تعريف يختلف عما اصطلح عليه الصرفيون ، ولا يريد منه إلا مجرد الأبواب القصيرة .

وقد شرح هذا المنهج فى المقدمة ، فقال[1] : « فمن نظر فى كتابنا ، فآثر التماس

(١) ١ / ٣ .

حرف [أى لفظ] ثنائى ، فليبدأ بالهمزة والباء ، إن كان الثانى باء ثقيلة [أى مشددة] أو الهمزة والتاء . . . إلى آخر الحروف . وأما الثلاثى فإنا بدأنا بالسالم منه ، فمن أحب أن يعرف حرفا من أبنيته . . . فليبغ ذلك فى جمهور أبواب الثلاثى السالم . ومن أراد بناء يلحق بالثلاثى بحرف من حروف الزوائد ، فإنا قد أفردنا له بابا فى آخر الثلاثى ، تقف عليه مع المعتل إن شاء الله . فأما الرباعى ، فإن أبوابه مجهرة على حدتها . . . ثم جعلنا للملحق بالرباعى بحرف من حروف الزوائد أبوابا ، مثل فوعل نحو كوثر ، وفعول نحو جهور ، وفيعل نحو خيعل و بيطر ، وفعيل نحو حذيم فهذا سبيل الرباعى فى الأسماء والصفات . وأما الخماسى فنبوب له أبوابا لم نحوج فيه إلى طلب لقرب تناولها . وكذلك الملحق بالخماسى[1] بحرف من الزوائد . فإن عسر مطلب حرف من هذا ، فليطلب فى اللفيف ، فإنه يوجد إن شاء الله تعالى . وجمعنا النوادر فى باب ، فسميناه « النوادر » ، لقلة ما جاء على وزن ألفاظها نحو قهوباة وطوبالة وقرعبانة وما أشبه ذلك » .

وهذا المنهج يوافق الخليل جملة ، ويخالفه فى الاهتمام ببعض الفروع مثل الملحقات والنوادر . ويظهر منه أن ابن دريد لم يخلص لنظام الأبنية كل الإخلاص ، إذ أفرد بعض الأبواب على أساس آخر ، هو الندرة . ولم يفعل ذلك الخليل .

وقسم المؤلف هذه الأبنية إلى أبواب وفقا للألف باء ، باعتبار الحروف الأصول وحدها ، والتدرج من أول الكلمات إلى آخرها .

وراعى أن يبدأ كل باب بالكلمة التى تبدأ بالحرف المعقود له الباب ، يليه الحرف الذى يليه فى الترتيب الألفبائى . فأبواب الباء يصدرها بالباء مع التاء ، وأبواب التاء يصدرها بالتاء مع الثاء ، وأبواب الدال يصدرها بالدال مع الذال . ويستمر فيما بعدها من حروف ، فالدال مع الذال مثلا ثم مع الراء ، ثم مع السين ، ثم مع الشين . . . إلى آخر الحروف . أما الدال مع الحروف التى قبلها ، مثل الجيم

(١) فى الأصل : بالسداسى . تحريف .

والحاء والخاء ، فقد وردت فى الأبواب السابقة لسيره على طريقة التقاليب التى ابتكرها الخليل ، ولذلك لا يوردها هنا ثانية .

فابن دريد وافق الخليل فى مراعاة نظام الأبنية ، و إيراده التقاليب جميعها فى موضع واحد مما أرغمهما على تناول كثير من الألفاظ فى غير موضعها وتناول كل حرف مع ما بعده . وخالفه فى تقسيم المعجم أولا على الأبنية لا على الحروف ، وفى تخصيصه كل بناء بباب وتفرقته بين الأبنية الأصيلة والملحقة حتى كثرت الأبواب عنده ، وفى ترتيبه الحروف على الألف باء لا على المخارج . ولكن ابن دريد لم يخلص لمنهجه تماما ، فتحرر من ترتيب المواد فى بعض الأبواب والأخيرة منها خاصة ، ومن إيراد التقاليب جميعا فى موضع واحد فى أبواب الهمز خاصة .

الوصف : المقدمة :

من الممكن تقسيم مقدمة الجمهرة إلى قسمين واضحين فصل بينهما المؤلف بالبسملة ، وتسهيلا للأمور نسمى القسم الأول « تصديرا » والثانى « مقدمة » . أما التصدير فقصير يفتتح بالبسملة ، فرواة النسخة المطبوعة يقال « بسم الله الرحمن الرحيم . أخبرنا أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن خُرَّذاذ النَّجِيرمى قال : قرأت هذا الكتاب على أبى عمران موسى بن رياح بن عيسى ، من نسخته بخط أبى على القالى فى شهور سنة خمس وسبعين وثلاث مئة بمصر فى القرافة ، قال: قرأته على أبى بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدى » وقد قرأ الجمهرة على أبى يعقوب وسمعها منه كثيرون فى شوال سنة ٤١٨ هـ مثل الشيخ أبى الحسين عبد الوهاب بن على بن أحمد السيرافى ، وأبى محمد حمزة بن على الزبيرى ، وأبى نصر عبد الله بن سعيد بن حاتم الوائلى السجستانى ، وأبى محمد عبد الله بن على بن سعيد النجيرمى ، وأبى القاسم عبد السلام بن إسماعيل الهلالى ، وابنه محمد ، وأبى أحمد عبد السلام بن عبد الله بن قصة ، وعلى بن بقاء الوراق كما يستفاد من عبارة مكتوبة على ظهر إحدى النسخ العراقية[1] .

(١) مقدمة المصحح الأول للجمهرة ص ١٨ .

ولم ترو الجمهرة عن هذا الطريق وحده ، بل هناك عدة طرق ، قال بعضهم[1] :

« أملى ابن دريد الجمهرة فى فارس ، ثم أملاها بالبصرة و بغداد من حفظه ، ولم يستعن عليها بالنظر فى شىء من الكتب إلا فى الهمزة واللفيف ، فلذلك تختلف النسخة . والنسخة المعول عليها هى الأخيرة ، وآخر ما صح نسخة عبيد الله بن أحمد جُخْجُخ ، لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه » والأمر الذى يؤسف له أن الناشرين لم يعثروا على هذه النسخة ولكن وفقوا إلى نسخة مكتوبة سنة ١٠٧٨ هـ ، عن نسخة مقروءة على ابن خالويه (تلميذ ابن دريد) وأبى العلاء المعرى ، وعليها حواش لهما ، وهى أصح النسخ التى وصلت إليهم ، فاتخذوها أصلا لهم . ووفقوا إلى نسخة ناقصة من رواية أبى سعيد الحسن بن عبدالله السيرافى (٣٦٨ هـ) ، وهى صحيحة أيضا وقرئت على عدة علماء ، قال فى ظهر إحدى النسخ العراقية[2] « أبو عبيد صخر بن محمد : قرأت هذا الكتاب ، من أوله إلى آخره على أبى عبد الله بن إسحاق المؤدب قال : أخبرنا أبو سعيد السيرافى قال : أخبرنا محمد بن الحسن بن دريد الأزدى ، وكتب صخر ابن محمد أبو عبيد بخطه ، فى غرة شعبان سنة ٣٧٧ هـ ، وسمع بقراءتى أبو منصور الحاتمى ، وأبو نصر الطلابى » . ووفقوا أيضا إلى قطعة من آخر الكتاب ، اطلع عليها أبو عمر الزاهد (وهو من تلاميذ ابن دريد ورواة الجمهرة أيضا) ، وعليها تصحيحات له .

وربما وجدت روايات أخرى للجمهرة ، إذ يقول السيوطى[3] : « ويوجد منه [من الجمهرة] النسخ الصحيحة المروية عن أكابر العلماء » .

يلى هذا تحميد طويل مزدوج مسجوع تصبغه ألوان فلسفية من علم الكلام . يقول : « الحمد لله الحكيم بلا روية ، الخبير بلا استفادة ، الأول القديم بلا ابتداء ، الباقى الدائم بلا انتهاء ، منشىء خلقه على إرادته ، ومجريهم على مشيئته ، بلا استعانة

(١) السيوطى — المزهر جـ ١ ص ٤٨ .
(٢) مقدمة المصحح الأول للجمهرة ص ١٩ .
(٣) المزهر جـ ١ ص ٤٥ .

إلى مؤزر ، ولا عوز إلى مؤيد . . . » ونجد مثل هذه الألوان فى تحميده لكتاب الملاحن أيضا ، حين يقول : « الحمد لله الأول فى ديمومته ، الآخر فى أزليته ، الواحد فى دنوه ، القريب فى علوه ... » ثم الإهداء مزدوج مسجوع أيضا ، إلى أبى العباس إسماعيل بن عبد الله بن محمد بن ميكال ، ووصم أهل عصره بالغباء والجهل وإيثار الشهوات والصدوف عن سبل الخير . وينتهى التصدير بمعالجة غرضه من تأليف الكتاب ، واعترافه بأنه يقلد القدماء ولا يريد أن يعيبهم ، ومخالفته ترتيب الخليل وسببها ومنهجه فى تقسيم الأبواب .

ويفتتح القسم الثانى ، أو ما سميناه المقدمة — بعد البسملة — بشرح عنوان الكتاب ، ويعدد ما يحتاج إليه القارئ فى الكتاب ثم يشرحه . وعالج فى هذه الأمور الحروف العربية ، والموجود منها فى اللغات المختلفة ، وغير الموجود فيها ، والحروف الأعجمية والعربية التى يغيرها العربى أو بعض العرب عند النطق بها ، وصفات الحروف العربية وأجناسها ومخارجها وائتلافها وما يحسن وما يقبح فى الأبنية المختلفة ، والإدغام والإبدال ، ومدى دوران الأبنية على ألسنة العرب ، والحروف الأصلية والزائدة ، وأمثلة الأسماء .

ويتبين الإنسان من النظرة الأولى لهذه المقدمة أنها لم تخرج عن الموضوعات التى عالجتها مقدمة كتاب العين ، إلا فى التفاصيل والجزئيات وبعض الأمثلة ، أما المعالم الكبرى ، فيتحدان فيها إلى حد كبير . فهما يبينان منهجيهما ، والأبنية اللغوية ومخارج الحروف وصفاتها ، وائتلافها . والذى زاده ابن دريد الإهداء وزيادة الحروف ، وإبدالاتها . ويتبين الإنسان أيضا أن ابن دريد لم يأت بقواعد تزيد على ما أتى به الخليل فيما اشتركا فيه تقريبا ، بل يتبين تأثره الشديد به فى صوغ هذه القواعد أيضا . ولكنهما — برغم ذلك — يختلفان أولا فى الشكل ، فابن دريد يقسم مقدمته إلى قسمين وكل قسم إلى أبواب ، أما الخليل فلا يفعل ذلك . ويختلفان فى الاختلال والأخطاء (أو الغموض على الأقل) التى تتسرب إلى عبارات ابن دريد حين يتعرض

بيبنان

للقواعد النحوية والصرفية ، على حين برأ الخليل من هذا . ولقد نبه ابن جنى إلى هذا الضعف فى المؤلف حين قال[1] : «أعذر واضعه فيه ، لبعده عن معرفة هذا الأمر» وشرح ذلك السيوطى بقوله : « يعنى أن ابن دريد قصير الباع فى التصريف » وهو يعترف لنا أحيانا بأنه ينقل من النحويين[2] . ولكن هذا النقل نفسه مضطرب مختل . وقد وجد نوع من الاضطراب فى مقدمة العين ، ولكنه كان اضطرابا فى الترتيب لا فى الأفكار ، كأن يوزع موضوعا واحدا على أمكنة منفصلة بعضها عن بعض ، أما ابن دريد فالاضطراب عنده فى الآراء والقواعد .

المعجم :

لا يعطى المنهج الذى وضعه المؤلف صورة صحيحة لما فى الجمهرة من أبواب بسبب ما عراه من اضطراب فى أثناء تطبيقه ، وهى تنقسم إلى الأبواب التالية : الثنائى المضاعف ، وألحق به بابين : الرباعى المكرر ويريد به الرباعى المضاعف ، والثنائى المعتل وهو اللفيف عند الصرفيين ؛ ثم الثلاثى الصحيح ، وألحق به ثلاثة أبواب هى المضاعف دون إدغام (كعك) ، والمعتل العين ، والمعتل اللام ؛ ثم النوادر فى الهمز ؛ ثم الرباعى الصحيح ، وألحق به عدة أبواب ؛ ثم الخماسى الصحيح ، وألحق به عدة أبواب ؛ وختم الجمهرة بأبواب لغوية كثيرة ضمها إلى المعجم بدون ترتيب ، وتعالج أمورا مثل التى عالجتها الرسائل اللغوية الصغيرة ، وأسميها تيسيرا « الضمائم » .

وينقسم كل نوع من هذه الأنواع إلى أبواب وفقا للحروف ، فأولها باب الهمزة إلا أنه بدأ بعض الأنواع مثل الثلاثى الصحيح بباب الباء ، وأخر باب الهمزة إلى أبواب النوادر فى الهمز .

وافتتح كل باب منها بحرفه مع الحرف الذى يليه فى الترتيب ، فما بعده ، كما ذكرنا

(١) السيوطى — المزهر ج ١ ص ٤٧ .
(٢) ١ : ٨ .

وأتى فى كل كلمة بتقاليبها إلا فى أبواب قليلة مثل أبواب الثنائى المضاعف ، والرباعى المضاعف ، إذ أهمل فيهما مقلوب أبواب الهمز ، وأخّره إلى « النوادر من الهمز » .

وتسير الأنواع والأبواب جميعها على هذا المنوال فلاحاجة إلى شرح كل منها على حدة . ولكننا نلقى نظرة سريعة على بعض الأبواب المضطربة ، أو التى تظهر فيها بعض الأمور الشاذة . وأولها باب الثنائى المعتل ، وتناول فيه الألفاظ الثلاثية التى فيها حرف واحد صحيح وحرفان معتلان (باعتبار الهمزة من حروف العلة أيضا) ورتبه المؤلف وفقا لحرفه الصحيح ، ولم يفصل فيه بين المعتل الواوى أو اليائى والمهموز بل خلطها جميعها . ولم يجر فيه على عادته فى تأخير معكوس الكلمات المهموزة فأورده معها .

وخلط المؤلف فى « أبواب الثلاثى الصحيح » فلم يقتصر فيها على الصحيح وحده ، بل خلطه بالمعتل . وتشغل هذه الأبواب حوالى ثلثى المعجم ، إذ تبتدئ من الصفحة ١٩٣ من الجزء الأول وتشمل الجزء الثانى كله ، وتنتهى فى الصفحة ١٨٤ من الجزء الثالث . وهذا أمر غير مستغرب ، لأن معظم الألفاظ العربية ثلاثى الأصول .

وأول باب فى الملحق بالثلاثى ما سماه « هذا باب من الثلاثى يجتمع فيه حرفان مثلان فى موضع العين واللام ، أو العين والفاء ، أو الفاء واللام ، من الأسماء والمصادر وما تشعب منه » . و يضع فيه أمثال بلل ، وددن ، وكمك . وواضح أن الأليق بها أن توضع فى أبواب الثنائى المضاعف السابقة.ولكن المؤلف اكتشف فرقا بين ما أورده هنا وهناك . فهناك يدغم المثلان ، أما هنا فغير مدغمين . وفاته أنهما إذا كانا لا يدغمان فى إحدى الصيغ ، فقد يدغمان فى المشتقات الأخرى ، فيزول بذلك الفرق الظاهرى الذى اكتشفه . وكان عليه أن يتبين ذلك من هذه العبارة التى وردت على لسانه عفوا ، حين قال فى آخر هذا الباب[1] « أهملت النون والواو والهاء والياء مع الحروف ، إلا فى الهوة ، وقد مر ذكرها فى الثنائى » فيقدم ما أورده هنا و يضعه فى الثنائى المضاعف و يقتصر على ذلك بدلا من هذه الفوضى والتكرار والاضطراب

(١) الجمهرة ج ٣ ص ١٩٨ .

ولاحظ ناشر الجمهرة هذا الاضطراب فعلق عليه قائلا[1] « اعلم أن هذا الباب والذى بعده — أعنى باب المعتل — مكرر غالبه . وكان الأليق بالمؤلف أن يذكر المعتل آخر كل حرف فى موضعه ، وكذا المكرر هذا كان حقه الثنائى المتقدم » .

الباب الثانى من الملحق بالثلاثى سماه « باب ما كان عين الفعل منه أحد حروف اللين » وتناول فيه الثلاثى الأجوف وحده أمثال باب ، وتوت ، وسوس . وأورده بعد الباب السابق لصلته الوثيقة به ، لأنه لم يذكر فيه كل أجوف بل الأجوف الذى تماثلت فاؤه ولامه كما رأينا . ومن الطبيعى أن ترتيب هذا الباب سهل واضح ، وفقا للحرف الأول منه ولكنه تكررت أكثر مواده فيه وفى باب الثلاثى الصحيح . ولذلك وصمه الناشر بالكلمة التى نقلتها فى الباب السابق ولم يصرح ابن دريد بأن الباب من الملحق بالثلاثى ولكن وروده بين بابين ملحقين دليل على ذلك .

الباب الثالث صدره بقوله « أبواب ما لحق بالثلاثى الصحيح بحرف من حروف اللين » كأنما الباب قبله ليس به حرف لين ، أو ليس ملحقا بالثلاثى . وذكر فى هذا الباب الثلاثى المعتل بحرف واحد والمعتل بحرفين أيضا ، وإن كان قارىء العنوان قد يستنبط منه أنه يتضمن مافيه حرف علة واحدة . وقد حذف باب الهمزة فى المعتل وأخره إلى الأبواب الآتية كما فعل بإخوة له من قبل . وينتهى الثلاثى بانتهاء هذا الباب ، وقد شعر المؤلف بأن النظام اختل منه ، فقال معتذرا[2] « هذا آخر الثلاثى سالمه ومعتله ، وذى الزوائد منه ، وإنما أملنا هذا الكتاب ارتجالا ، لا عن نسخة ، ولا تخليد فى كتاب قبله ، فمن نظر فيه فليخاصم نفسه بذلك فيعذر إن كان فيه تقصير أو تكرار إن شاء الله » . والحق أن الباب كله مضطرب أشد الاضطراب والمواد مكررة ، حتى أنه كثيرا ما يذكر المادة ويقول « مضى ما فيها » أو « مضى ذكرها »[3] .

---

(١) نفس المصدر ص ١٨٤ .
(٢) ٣/٢٦٨ .
(٣) ٣/٢٥٨ — ٢٦٨ .

ومر بنا فى الكلام عن رسائل الهمز وصف أبواب الهمز عند ابن دريد ، وما تبين لنا من أنه استمدها من كتاب الهمز لأبى زيد الأنصارى ، وأن ذلك ما دعاه إلى جمعها كلها هنا فسبب كثيرا من الأبواب الاضطراب والفوضى . ولا حاجة بنا إلى تكرير الكلام عنها .

وإذا ما انتقلنا إلى أبواب الرباعى ، زالت هذه الفوضى ، فهذه هى الصيغ التى يعالجها فى الباب الأول « باب الباء والتاء مع ما بعدها » بحسب ترتيبه لها « جعتب ، جبتل ، بحتر (حبتر ، حترب) سحبت ، حبتق ، حبتك ، حلتب ، بختر (خترب) خبتع ، خبتل (بالحاء والخاء) ، خنتب ، تبرد ، دعتب ، تدرب ، زبتر ، سبرت ، ترعب (عرتب ، تبرع) قبتر ، تبرك ، كبريت ، تربل ، هبتر ، ربتل ، سبتل ، سنبت ، صعتب ، تنضب ، عبتل ، كلتب ، كنتب ، مبلت ، نبتل ، هنبت » . فهو يقدم ما ارتبط بالجيم ، فالحاء ، فالخاء ، فالدال ، فالراء ، فالسين ، فالصاد ، فالضاد ، فالعين ، فالكاف ، فاللام ، فالنون . وفيما ارتبط بالجيم يقدم ما كان رابعه العين ثم اللام ، وفيما ارتبط بالدال يقدم ما كان رابعه الراء ، فالسين ، فالقاف ، فالكاف ، فاللام ؛ وفى الخاء يقدم ما رابعه الراء فالعين فالنون ... ويستمر على هذا المنوال ولا يفلت منه الزمام إلا مرتين فيما ارتبط بالدال ، إذ يقدمه مع الراء (تبرد) ثم مع العين (رعتب) ثم يرجع إليه مع الراء ثانية (تدرب) ؛ وفيما ارتبط بالراء إذ يذكره مع اللام (تربل) ثم مع الهاء (هبتر) ثم يرجع إليه مع اللام ثانية (رتبل) . ولكن هذا الخطأ لا يتكرر كثيرا عنده ، فأبواب الرباعى منتظمة مرتبة إلا فى النادر . والأمر الوحيد الذى يجب أن نلاحظه ، هو أنه يعتبر تاء التأنيث هاء أصلية فى الكلمة ، فلفظ البترة يعالج على أنه رباعى مؤلف من الباء والتاء مع الراء والهاء[1] ؛ والبثنة ، عنده رباعى مؤلف من الباء والثاء مع النون والهاء[2] ، وبجدة ، فى رأيه ، رباعى مؤلف من الباء والجيم مع الدال والهاء[3] وهلم جرا . وقد

(١) ٣/٢٩٦ . (٢) ٣/٢٩٧ . (٣) ٣/٢٩٨ .

أشار إلى هذا الأستاذ كرنكو واعتذر له فقال[1] « والخاصة الغريبة للكتاب أنه يذكر دائما تحت حرف الهاء كلمات ليس من أصولها هذا الحرف ، وإنما هو فيها علامة تأنيث . وأصر معاونى السّوَرْتى على ضرورة التنبيه على هذه الغلطة الشنيعة من المؤلف فى التعليقات . أما رأيى فهو أنه وضع هذه الكلمات فى موضعها الخاطىء عن عمد ، بسبب جهل من ألف لهم الكتاب ، إذ أنها مدونة أيضا فى موضعها الصحيح » ولكن هذا الاعتذار لا يقوم على سند قوى ، فالمؤلف لا يراعى الزوائد فى هذه الأبواب الرباعية والخماسية فى أحايين كثيرة .

ولكن الترتيب لا يراعى فى إيراد التقاليب الستة ، فهو مثلا فى أبواب الباء يراعى أحيانا أن يقدم الألفاظ التى حرفها الأول هذا اللفظ مثل بهرج ، وبزعر وبرزغ ، وبرزق . ولكنه لا يراعى ذلك أحيانا أخرى فيقدم فى أول المادة صيغة أولها باء ، ويأتى قرب الآخر بصيغة أخرى أولها الباء أيضا مثل « بجلة وبلجة » فقد صدر المادة الأولى منهما ، وأخر الثانية إلى قرب ختام المادة ، ووضع بينهما الصيغ « جلبة ، وبلجة ، وجلبة » ونرى فى هذه المادة اضطرابا آخر هو ذكر الصيغة الواحدة فى موضعين منفصلين بصيغة أو صيغ أخرى ، إذا كان لها معان كثيرة . فمادة (بجلة) ترتب على النحو التالى « بجلة — جلبة — لبجة — جلبة (ثانية) بلجة — جبلة » ، ومادة (بهرج) على الصورة الآتية « بهرج — هبرج — بجرة — هرجب — رجبة — جربة » فلا مراعاة فيهما للحرف الأول أو الثانى ، أو أى حرف ، وإنما ترتّب التقاليب ترتيبا هوائيا ، بحسب ورودها على خاطره . وحسبت أنه ربما رتبها بحسب اشتهار كل منها ، ولكننا نرى (جلبة) أشهر من بجلة

(١) الملحق المئوى لمجلة الجمعية الآسيوية الملكية (١٢٩٤) ص ٢٦٤ .

وهى مؤخرة عنها ، وجبلة أشهر من جميع الصيغ التى تقدمتها عدا « جلبة » فلا مراعاة للشهرة إذن .

ولا يختلف علاجه لصيغ الرباعى عن علاجه المواد الأخرى فى الأبواب السابقة ، إلا أن الصيغ صغيرة ، فلا يظهر فيها ما ظهر فى سابقتها من اختلال .

وأول باب من الملحق بالرباعى يعقده للرباعى فيه حرفان مثلان مثل دردق وكركم ، وقرقف ، وشربب ، ورمدد ، وقرقر ، وجدجد . ومن الواضح أن المثالين الأخيرين مكرران ، لأنه سبق أن وضعهما مع أمثالها فى « باب الرباعى المضاعف » بعد « باب الثنائى » . ولم يكلف نفسه فى هذا الباب مئونة الترتيب . ولعل سبب ذلك صغر حجمه . وأظن أن هذا الباب ملحق بالرباعى عنده اعتمادا على موضعه وإن لم يصرح المؤلف بذلك .

الباب الثانى من الأبواب الملحقة بالرباعى سماه باب ما جاء من الرباعى على فِعَلّ وفِعِلّ وفُعُلّ ، وشرح ذلك بقوله[1] « إن كان لفظه ثلاثيا فهو رباعى يلحق ببناء فَعْلَل » وقد أورد فيه الألفاظ الرباعية المضعفة الحرف الثالث والمدغمته . ثم فرّع من الباب عنوانا هو « ومما يلحق بالرباعى » ، أورد فيه كلمات على الأوزان السابقة أيضا ، ولكنها غير مضعفة ، مثل سبطر وربحل وسبحل ، وأمثالها .

ثم أورد أربعة أبواب صغيرة[2] ، الأول منها لما جاء على فِيَعْل وفِوَعْل ، والثانى لما جاء على فُعَّل ، والثالث لفَعَّل ، والأخير لما على فُعَلِل . وهى أوزان مختلفة مما يلحق بالرباعى بحرف من حروف العلة أو التضعيف أو الحذف . وكان يستطيع أن يجعلها بابا واحدا مقسما إلى هذه الأوزان ، أو ثلاثة أبواب يختص أحدها بالملحق بالتضعيف ، والثانى بالملحق بحرف علة ، والرابع بالملحق بحذف أحد حروفه . ولكن كل ذلك لم يكن ، وإنما كانت نظرات جزئية منه ، تعتبر الوزن بابا

(١) ٣ / ٣٤٩ .
(٢) ٣ / ٣٥١ — ٣٥٣ .

و تعقده عليه فلا يتجاوز نصف عمود من صفحة ، وأحيانا تعتبر الوزنين بابا . فلا هي أفردت كل وزن بباب ، ولا هي جمعت الأبواب المتشابهة في باب، ولكنه تقسيم تحكمي لا يستند إلى دعامة قوية .

وبعد كل هذا ترى العنوان التالى[1] «باب ما يلحق بالرباعى بحرف من حروف الزيادة » كأنه لا يعتبر ما مضى ملحقا بالرباعى أو كأنه ملحق به بشيء آخر غير حروف الزيادة . وسار في هذا الباب وفقا لنظراته الجزئية أيضا ، فقسمه إلى ثمانية أبواب ، تتناول ثمانية أوزان مختلفة ، هي فِعْيَل ، فَيْعَل ، فَوْعَل ، فَعَلَى ، فُعَلَى ، فَعْلَى ، فُعْلَى ، فِعْلَى .

حين انتهى من هذا انتقل إلى ما سماه[2] « باب ما جاء من الرباعى على فَعْلَل مما لم نخلطه بالرباعى ، فرأينا أن نجعله أبوابا ليؤخذ من قرب » . أما سبب عدم خلطه بالرباعى فلا يصرح به ، ولعله كان يرى أنه بالملحق أشد اتصالا ، وقسم هذا الباب على أساس جديد لم يسر عليه في أى باب مما سبق ، إذ قسمه تقسيما موضوعيا ، فأول أقسامه ما جاء في صفات الطويل ، ثم ما جاء في الشدة والصلابة ، ثم ما جاء في القصر ثم ما جاء في السرعة ، ثم ما جاء في المضاء ، ثم ما جاء في النهم . ولم يراع في الألفاظ — داخل هذه الأقسام — أى ترتيب لا للأوزان ، ولا للحرف ، ولا لغير ذلك . حروف

ثم انتقل من هذه الأبواب التى لم يخلطها بالرباعى إلى وزن آخر هو « فُعْلُل » ثم باب ثالث لوزن فِعْلِل ، ثم رابع لوزن فِعْلَل ، وفرّعَ من هذا الوزن ملحقا به ، هو ما كان على وزنه وفيه حرف زيادة . ولصغر هذه الأبواب لم يقسمها لا بحسب ما تحويه ألفاظها من حروف ، ولا بحسب معانى هذه الألفاظ ، وفى ختامها صرح قائلا[3] : « انقضت أبواب الرباعى السالمة منها والمعتلة ، والأبنية ، والحمد لله أولا وآخرا » ، ولعله أراد من لفظ « الأبنية » الملحقة بالرباعى .

(١) ٣ / ٣٥٣ .
(٢) ٣ / ٣٦٧ .
(٣) ٣ / ٣٦٩ .

ولا تختلف الأبواب الملحقة بالرباعي عن أبواب الرباعي ، غير أن الصيغ فيها تقتصر على معنى واحد قصير « فهجفّ : جاف فَدْم غليظ و يكون نعتا للظليم وللرجل أيضا[1] » ، « ورجل حُوَّل : قلب شديد الحيلة والتقلب ، وقالوا وهو حول قلب كثير التحول والتقلب[2] » و « حِمْيَر : اسم ، ذكر ابن الكلبي أنه كان يلبس حلة حمراء والياء زائدة لأنه من الحمرة[3] » ، فالمادة صيغة واحدة ، لا يكثر الاشتقاق منها ، فلا يظن فيها اضطراب أو انتظام . ولكن هل الأبواب مرتبة ، أما « باب ما جاء على فيعل وفوعل » فيشتمل على الصيغ التالية مرتبة بحسب ورودها فيه : حيفس ، صيم ، جور ، زيفن ، زور . أي مبدوء بالحاء ، فالصاد ، فالجيم ، فالزاي . فلا يراعى فيه ترتيب . والباب الذي بعده « باب ما جاء على فُعَّل » يشتمل على ما يلي بترتيبه أيضا : « غُرّب (غُبّر) ، زمح ، كُرّج ، صُفّر ، حلب ، خلب ، صلب ، حول ، قلب ، زمل ، دخل ، تمر ، حمر ، دخل ، زرق ، خرق ، قبر ، قنب ، جمل ، سخل ، عزل ، سلج ، دمل ، قمل » . فلا مراعاة فيه لأي نوع من الترتيب ، فما أوله حاء يأتي بعد أربع صيغ ، ثم بعد صيغتين أخريين ، ثم بعد أربع . بل ترد « دخل » في موضعين منفصلين ، لأنها ذات معنى مختلف في كل من الموضعين . وكذا الحال في بقية الأبواب .

يضاف إلى ذلك أن كثيرا من هذه الأبواب الملحقة موضع لبس و إشكال ، فوضعها في الثلاثي كان أولى بها ، مثل : « باب ما جاء من الرباعي على فِعّل وفِعِلّ وفُعُلّ » ، « و باب ما جاء على فُعّل » ، « و باب فَعّل » . فهي ليست ملحقة ، لأن الملحق لا يدغم .

أما الحماسي فلا نستطيع أن ندعي لابن دريد طريقة في تناوله ، فقد عالجه كما حلا له ، لا كما أملى عليه منهج خاص كان يتبعه . وأحسن ما يمكن أن يقال فيه إنه

(١) ٣ / ٣٤٩ .
(٢) ٣ / ٣٥١ .
(٣) ٣ / ٣٥٣ .

كان يتبع فيه الأوزان . فكلما خطر له وزن معين عقد له بابا خاصا ، دون تمييز بين الأصلى منه والملحق ، أو بين الخماسى الأصول والخماسى بحسب الظاهر فقط . ويظهر الاضطراب منذ البداية ، فلا نجد عنوانا لأبواب الخماسى ، و إنما نجد بدله عنوان « من الزوائد[1] » . وتناول تحته الوزن الأول من الخماسى الأصول « فَعَلّل » ثم انتقل منه إلى وزنين يلحقان به ، هما ما فيه حرفان مثلان كَعَدَبّس ، وما فيه نون ثالثة متوسطة كشَرَنْبَث . والأمر الذى يؤسف له أن الباب الثانى لم يقتصر على هذا الوزن ، بل تسرب إليه كثير من ألفاظ الوزن الأول ، وألفاظ أخرى . وليته استمر على طريقة الإتيان بالوزن الأصلى ، ثم ما ألحق به . فقد انتقل بعد هذا إلى أبواب كثيرة تبلغ حوالى ٢٣ بابا ، أكثرها يختص بوزن واحد ، وفيها ما يختص بوزنين كفعلال وفنعال ، وأفعولة وإفعيلة ، وخص بعضها بأنها ملحقة بالخماسى بالزوائد مثل فُعَالىَ وفَعُّول وفَعَـلَّى ، كأنها تختلف عن بقية الأوزان ، ومعظمها فى الحقيقة ملحق بالزوائد مثل : تفعال وفاعول وفيعال وأفعيل وغيرها .

و يسود الاضطراب مواد أبواب الخماسى جميعها ، فهذا باب ما جاء على فَعَيْلَل مثلا[2] يشتمل على المواد التالية ، مرتبة بحسب ورودها فيه : « هميسع — سميفع — سميدع — شميذر — خفيدر — سبيطر — قليذم — خليجم — هبينق — عبيثر — هبينغ — عميثل — كميتر — غميذر — » ولا مراعاة فيه لأى نوع من الترتيب . وكذا الحال فى جميع أبواب الخماسى والملحق به . وبلغ به الاختلال أن اختلط عليه بعض الألفاظ والصيغ ، فوضعه فى أكثر من باب فعَدَبّس مثلا فى الخماسى ، وفى الملحق به[3] ، وعلنكد وعرندل فى الخماسى[4] وشرنبث وسلنطح وجلندح وأخواتها فى الملحق[5] به ، وهملّغ وحقلّد وأخوات لها فى باب[6] وهطلّع وعشنط وغملّج

(١) ٣/٣٦٩ .
(٢) ٣/٣٧٢ .
(٣) ٣/٣٦٩ سطر ٦ ، ٣٤ .
(٤) ٣/٣٦٩ .
(٥) ٣/٣٦٩ ، ٣٧٠ .
(٦) ٣/٣٦٩ .

وأخوات أخرى فى باب آخر[1] . وهناك أبواب جامعة لا وحدة لها مثل هذا الذى يحوى الأوزان شرنبث وسرنبث وعَشَرّم وسمهدر وشنعنع وز بعبق وغيرها[2].

ولا يرد من المادة فى الأبواب الخماسية إلا صيغة واحدة ذات معنى واحد ، فلا تأخذ من المعجم غير سطر أو اثنين ، وترتفع إلى ثلاثة وأربعة إذا أتى لها بشاهد وعنى ابن دريد بإبانة اشتقاق بعض الصيغ وعروبتها أو عجمتها قال[3] : «وعلندس وعرندس : الصلب الشديد . وشعر علنكس : وهو الأسود الكثير النبات وكذلك العرنكس ، واشتقاقه من اعرنكس واعلنكس قال الراجز :

وأعسِف الليل إذا الليــل غَسَا   واعْرَنـكستْ أهواله واعرنـكسا

أى تراكب بعضها على بعض ويروى باللام » فمنهجه هنا شبيه إلى حد كبير بمنهج أصحاب النوادر واللغات والأضداد ، أى الرسائل الصغيرة . فهم يوردون الألفاظ بعضها وراء بعض لا سبب لتقديم المتقدم منها ، ولا لتأخير المتأخر ؛ ويكتفون بشرحها بأقصر عبارة دون عناية بإيراد الفعل منها أو المصدر أو الصفة ، أو أية صيغة أخرى ، وإنما همهم التفسير وحده . ويظهر فى علاجه ما يظهر فى علاج هذه الرسائل أيضا من عناية باللهجات واللغات والصور المختلفة للفظ . كما تتضح فيها عنايته بإبانة مواضع هذه اللغات كما نبه مرتين على شامية بعض الألفاظ ، أو بإبانة أنها أعجمية .

وصرح المؤلف فى ختام الأبواب السابقة[4] . « هذه آخر أبنية الخماسى ، والحمد لله كثيرا » .

ثم ذكر العنوان التالى « هذه أبواب ألحقت بالخماسى بالزوائد التى فيها ، وإن كان الأصل على غير ذلك » . وأورد تحته تسعة أبواب هى ما جاء على مُفْعنلِل ومُفْعَلِّ ، وما جاء على فَعْليل وفَنْعليل ، ومُفْعَلِلّ ، وفَيْعَلُول ، وفِعلاَّل ، وفِعلْعال ،

(١) ٣٧٠/٣ .   (٢) ٣٦٩/٣ — ٣٧٠ .
(٣) ٣٧١/٣ .   (٤) ٣٩٩/٣ .

وفُعَالِية وفَعَالية ، وفُعُلّة ، وفِعَلْنة . ومن الواضح أن هذه الأبواب تكملة للأبواب السابقة ، فلا معنى لإفرادها ، وإعطائها عنوانا خاصا ، مما يشعر بأن لها حالة متميزة .

وتعالج هذه الأبواب أسماء الفاعلين من الأفعال الخماسية ، وأوزانا خماسية من الصفات والأسماء والمصادر ، ولا تختلف فى طريقة تناولها عن الأبواب الخماسية الأصيلة ، إذ يقول[1] مثلا « المُسْحَنْكِك:الأسود ، وكذلك المحلنكك . والمسحنفر فى كلامه : المكثر فيه الماضى . وكذلك اسحنفر المطر ، فهو مسحنفر : إذا جرى . ورجل مُبرنشِق : إذا ابتهج قال الراجز :

عزّ على عمِّك أن تُوَؤَّقى   أو أن ترَى كأباء لم تَبْرَنْشِقى

ويقال أرض مُبْرَنْشِقة : إذا اخضرت » ويقول[2] « ناقة عَيْسَجور : سريعة نشيطة . وعَيْجَهور : اسم امرأة واشتقاقه من العجهرة ، وهو الجفاء وغلظ الجسم » . فالصيغ يتلو بعضها بعضا فى سرعة ، ولا تتمهل قليلا إلا إذا كانت تحمل شاهدا عليها .

وأخيرا يقول[3] « انقضت أبواب الخماسى ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم » وفيها من الاختلال والاضطراب ما يفوق ما كان فى أبواب الرباعى ويجعل الإنسان غير قادر على الوصول إلى اللفظ الذى يريده .

يلى هذا ما سميناه بالضمائم ، وهى أكثر من مئتى باب يعالج فيها النوادر من الأبنية والأسماء ، والمعرب من الألفاظ ، والاستعارات وأخطاء الشعراء ، والإتباع والمزاوجة والجموع ، وما إلى ذلك من الموضوعات التى عنيت بها الرسائل اللغوية الصغيرة التى اطلعنا على شىء منها فى صدر هذه الرسالة . وقد وصفنا ما لابن دريد من جهود فى الموضوعات التى تناولناها هناك ، وظهر لنا أن منهجه فيها لا يختلف عن مناهج أصحاب هذه الرسائل ، وأنه اعتمد فى أكثر هذه الموضوعات على رسائل قديمة أوردها برمتها وتصرف فيها أحيانا .

ولا تقوم هذه الأبواب فى تقسيمها أو ترتيبها على أساس معين ، بل تقسم مرة

(١) ٣٩٩/٣ .   (٢) ٤٠٣/٣ .   (٣) ٤٠٥/٣ .

على الأبنية وأخرى على الموضوعات وثالثة على بعض الظواهر اللغوية فيما تحويه من ألفاظ ، فهى غاية فى الاختلاط والاضطراب . وليس لها من خصائص المعجمات شىء و إنّ وصفَها ليطول ولا طائل تحته ، إذ لا تتغير الصورة كثيرا من واحد إلى آخر ، ولذلك أكتفى بالوصف العام السابق ، مع ما قلناه فى الرسائل الموضوعية .

تحليل المواد :

وقد آن الأوان لنحلل مادتى (عقق) و (هقع) من الجمهرة لنرى طريقة علاج ابن دريد لمواده .

كانت « عقق » المادة الأولى فى كتاب العين بسبب ترتيبه ، ولكنها تقع فى الصفحة ١١٢ من المجلد الأول من الجمهرة . وقد بدأها ابن دريد بقوله « عق الأرض يعقها عقا : إذا شقها . ومنه العقيق الوادى المعروف بالمدينة . وكل شىء شققته فى الأرض فهو عقيق ومعقوق » قدم الفعل المتعدى ذا المعنى الحسى ، وأعقبه بالعلم الجغرافى وربط بين الصيغ . وخالف فى ذلك كله الخليل الذى ابتدأ بالفعل اللازم وجعل العلم الجغرافى فى أواخر المادة ، وأتى ببعض أمور نحوية أهمل ابن دريد شيئا منها ، وأتى بشىء فى صياغة جديدة . ورتب الفعل الذى ذكره ، فقدم ماضيه فمضارعه فمصدره فالصفة المشهورة منه .

ثم قال « وعق الرجل والديه عقا وعقوقا : وهو خلاف البر » أى الفعل المتعدى فى معنى آخر ، لكنه معنى معنوى لا حسى ، وأورد الماضى منه ، فمصدرين له . و يتفق هذا مع وضع التفسيرين عند الخليل إلا أن هذا ربط بين المعنى الأصلى الحسى والمعنى المعنوى ، كما لم يقتصر على الفعل الماضى ومصدريه بل أتى بالمضارع وزاد على ذلك بأن أورد شاهدين شعريين على هذه الصيغ .

ثم أورد ابن دريد أسماء بالمعنى الحسى السابق فقال « والعِقّ والعُقّ والعُقّة الحفرة فى الأرض » ولم يورد الخليل هذه الأسماء كلها .

ثم عالج أسماء بمعنى آخر فقال « والعقيقة : البرقة تستطيل فى عرض السحاب ،

وهى العَقّة أيضا ، و بذلك شبهت السيوف . وقالت ابنة معقر بن حمار البارق لأبيها ، وقد سألها عن السحاب : أراها حَمّاء عقاقة كأنها حولاء ناقة ، تريد أن البرق ينشق عقائق » . و يستشهد هنا بكلام العرب المنثور ، واللفظة التى فى الشاهد صفة لم ترد فى كلامه ، ولم يتعرض لها و إنما يستنبط منها اسما آخر . أما الخليل فلم يذكر إلا اسما واحدا منها وجمعه ، واستشهد عليه بشعر جاهلى ، واختلف مع ابن دريد فى التفسير .

فابن دريد زاد فى الأسماء ، وفى الشاهد النثرى ، وفى تشبيه السيوف بالعقائق . ولكن هذا التشبيه مختلف فيه ، فهو غير موجود فى العين ولكن صاحب التاج قال[1] «قال الليث:و به تشبه السيوف فتسمى عقائق » ولم يورد ذلك الزبيدى فى مختصر العين ، وورد التشبيه أيضا فى مقاييس اللغة لابن فارس ولسان العرب لابن منظور دون أن ينسباه إلى أحد ، فلعله وجد فى إحدى نسخ العين أو لعل مرتضى الزبيدى أخطأ فى قوله .

ثم أتى ابن دريد ببعض الصفات « وماء عق وعقاق : إذا اشتدت مرارته ، قال الراجز :

بحرك عذب الماء ما أعقه   ربك والمحروم من لم يسقه »

← فأتى بشاهد من الرجز دون أن ينسبه ، وليس فيه الصفات ، و إنما فيه الفعل . ولم يورد الخليل هاتين الصفتين .

ثم رجع إلى الاسم وفسره تفسيرا آخر فقال « والعقيقة : شعر المولود الذى يولد معه ، ولذلك قيل عق الرجل عن ولده : إذا ذبح عنه عند حلق العقيقة » . وهذا التفسير هو الذى ابتدأ به الخليل مادته ، فصدر الفعل بماضيه فمضارعه فمصدره ثم أتى بالاسم بمعنى الشعر المحلوق ، و بمعنى الذبيحة وبَيّن الصلة بينهما ، واستشهد على ذلك بحديثين شريفين ، فالمادة والتفسير أكمل عند الخليل ، وأتى فيها بشواهد أكثر .

وختم ابن دريد المادة بقوله « وفى حديث المغازى أن أبا سفيان مر بحمزة رضى

(١) مادة عق .

الله عنه ، وهو مقتول ، فطعن بالرمح فى شدقه وقال : ذق عُقَق ، وقالوا : عُقَق أى عاق »
وقد أتى الخليل بهذا الخبر أيضا ، ولـكنه أتى به بعد تفسيره لعقوق الوالدين ، لاتصال
التفسيرين بعضهما ببعض ، وشرحه شرحا وافيا ، وأبان أن ذلك كان يوم أحد ،
ولم يشر إلى طعنه بالرمح . فموضع الخبر عند الخليل أليق ، والشرح أوضح .

ونخرج من هذه المـادة بأن ابن دريد كان يقدم الفعل فى معناه الأصلى أولا ،
ثم يذكر المعانى الفرعية دون أن يبين الصلة . أما الخليل فـكان يقدم — غالبا —
الفعل اللازم ثم المتعدى و يربط بين المعانى الأصلية والفرعية ، و إن لم يراع الترتيب
فيها . ونخرج بأن ابن دريد يزيد بعض الصيغ على الخليل ولـكنه لا يذكر فى مادته
كل ما أورده كتاب العين . فنحن لا نجد فيه الصيغ التالية « و يقال أعقت الحامل
إذا نبتت العقيقة على ولدها فى بطنها ، فهى مُعِق وعقوق . وجماعة العقوق عقق
قال رؤبة ... وقال أيضا . . . وجماعة العقة العقق . قال عدى بن زيد العبادى فى العقة
أى العقيقة ... ونوى العقوق نوى هش لين رخو الممضغة تعلفه الناقة العقوق إلطافا لها ،
فلذلك أضيف إليها ، وتأكله العجوز وهى من كلام أهل البصرة لا تعرفه الأعراب
فى بواديها . . . وانعق البرق إذا تسرب فى السحاب . وانعق الغبار إذا سطع ، قال
رؤبة . . . والمعقة والعقوق واحد قال النابغة . . . والعقيق جزع أحمر ينظم و يتخذ
منه الفصوص الواحدة عقيقة . . . والعقعق طائر أبلق طويل الذنب يعرف صوته
بالعقعقة وجمعه عقاعق » . كل هذا ليس فى مادة ابن دريد وهو لم يورده لا لأنه شك
فيه ، فقد أتت منه ألفاظ عرضا فى الـكتاب . فالصيغة الأولى « أعق » توجد فى باب
ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة من الأبواب اللغوية الأخيرة قال[1] : « وقالوا
برذونة عقوق ولا يقولون إلا أعقّت وكان القياس معق — هكذا قال أبو حاتم —
أعقت : إذا أقربت أى عظم ولدها فى بطنها، والشعر يسمى العقيقة» ولا يهمنا اختلاف
التفسير ، لأن النتيجة واحدة فيهما ، فعند ما ينبت الشعر على ولد الحامل تـكون قد

(١) ٣ / ٤٣٧ .

قاربت الوضع ، وإن كان الخليل عمم اللفظ فجعله لكل حامل ، وأبو حاتم قد نشعر بأنه يخصصه للبرذون أو الحيوان عامة . كذلك لا يهمنا كثيرا الاختلاف فى وجود « معق » ، فهى مختلف فيها والخليل ذكر ما سمعه ، وأبو حاتم لم يسمعه . وقد تعرض لهذه الصيغة أيضا عرضا فى مادة (لقح) من أبواب الثلاثى . أما العقوق والعقق ونوى العقق فلم يتعرض لها . وأما انعق فتعرض لها فى مادة « عقه » من أبواب الثلاثى التى قال فيها : « العقيق : الوادى المعروف ومنه انعقت البرقة كأنها تنشق أو تشق السحاب » ومن الواضح أن انعقاق البرق ليس مأخوذا من انعقاق العقيق كما يقول ابن دريد ، وإنما من الانعقاق بمعنى الشق مباشرة ، وأما انعقاق الغبار فلم يرد لا أصلا ولا عرضا وكذلك العقيق بمعنى الجزع الأحمر . وأخيرا العقعق يورده فى أبواب الرباعى المضاعف الملحقة بالثنائى فى مادة « عقعق » فيقول : « العقعق طائر معروف » ويورد نفس هذه العبارة عرضا فى أبواب الثنائى لا فى مادة « عق » ولكن فى معكوسها « قع » وإذن فصيغ الخليل تزيد أحيانا ، وصيغ ابن دريد تزيد أحيانا أخرى ، ولا يورد صيغا كل الصيغ التى يوردها الخليل . كذلك يتفوق الخليل على ابن دريد فى الأبيات الشواهد فهو يكثر منها جدا . وهناك أمر آخر ، هو أن المادة الواحدة عند الخليل تتوزع على عدة أبواب عند ابن دريد فمادة « عق » من أبواب الثنائى تحتوى على عَق وعِق وعقاق ، وعَقّاقة ، وعُقُق ، وعَقُوق ، وعقيق ، وعقيقة ؛ ومادة « عقعق » من أبواب الرباعى المضاعف الملحق بالثنائى تحتوى على عقعق ؛ ومادة « عقه » من أبواب الثلاثى تحتوى على انعق وعَقّة وعقيق ؛ ومادة عقق من أبواب الثلاثى المضاعف غير المدغم تحتوى على عقق وعُقّة ، وعقيق ؛ وفى الأواخر باب الاستعارات يحتوى على عقيقة ؛ وباب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة يحتوى على أعق وعقوق وعقيقة ؛ و « باب من المصادر » يحتوى على عُقاق . ولحسن الحظ أنها تقتصر على هذه الأبواب وحدها ، فقد كان

فى ميسوره أن يذكرها فى عدة أبواب من الأواخر . فالصيغة يجب ألا نيأس منها إذا لم نجدها فى المادة التى تنتمى إليها ، فلعله نظر إليها من زاوية أخرى فوضعها فى باب آخر إذ هو ينظر حينا إلى البناء ، وحينا إلى المعنى ، وحينا إلى قياسيتها وعدمها ، وحينا إلى اتفاق اللغويين بشأنها أو عدمه ، وحينا إلى أمور لغوية فيها .

ولا يقتصر الأمر على هذا فقد يتناقض بين باب و باب ، فقد رأيت نظرته إلى اشتقاق الصيغ فى مادة « عق » و يوافقها ما أتى به فى مادة « عقه » «العقة : الحفرة العميقة فى الأرض التى يلعب فيها بالمداحى ، ومنه قولهم انعق الوادى إذا عمق ، ومنه اشتقاق العقيق الوادى المعروف ، ومنه انعقت البرقة كأنها تنشق أو تشق السحاب والبرقة عقيقة ، وبها شبهت السيوف » و إن كان اشتقاق انعقاق البرق من الوادى المعروف ، لا نقره عليه ، كما سبق القول . وانظر ما يقوله فى مادة «عقق» «العقق :انشقاق البرق ، والعقيق من ذا سمى ، والعقة: التى يلعب بها الصبيان» فقد انقلب الحال هنا ، وأصبح الوادى مشتقا من انعقاق البرق . والحق أن جميع الصيغ من العق بمعنى القطع والشق ، ولذلك لم يستطع أن يفرق بينها المؤلف ، وأن يميز بين الأصلى والفرعى .

أورد ابن دريد مادة « هقع » فى معكوسات « ع ق ه » و يبدؤها بقوله « والهقع منه اشتقاق الهقعة وهى من نجوم الجوزاء » أما ما هو الهقع فلم يفسره لنا المؤلف ، والهقعة نفسها التى فسرها ، كان تفسيره لها عاما ، لا يخص واحدا بعينه من نجوم الجوزاء . وعلى خلاف ذلك حددها الخليل تحديدا واضحا فى ختام مادته ، و إن لم يفسر الهقع أيضا . وزاد هذا على ابن دريد بإتيانه بالفعل الماضى فالمضارع و بترتيبهما. أما الصفة فقد أفردها ابن دريد بالذكر وشرحها فقال « وفرس مهقوع : به لمعة من بياض فى جنبه الأيسر يتشاءم به » وكان الخليل بدأ مادته بهذا الشرح .

ينتقل ابن دريد إلى تفسيرات أخرى لم يوردها الخليل « والهُقَاع : غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض . والهقع أصل بناء الهيقعة ، وهو ضربك الشيء اليابس على الشيء اليابس حتى يسمع صوته قال الشاعر :

الطعن شغشغة والضرب هيقعة ضرب المُعَوِّل تحت الديمة العضدا »

ويتبين لنا من هذه المادة أن تفسيرات الخليل كثيرا ما تكون أشمل وأوضح من تفسيرات ابن دريد ، وترتيبه الجزئيات مثل علاج الأفعال والأسماء أجمل ، فهو فى الأفعال يذكر الماضى فالمضارع فالمصدر فالصفة فى كثير من الأحيان وفى الأسماء يعنى بجموعها أيضا ، على حين لا يتضح هذا عند ابن دريد ، والشواهد عنده أيضا أكثر ، ولا يشتركان فيها . ولكن هذه المادة فيها من التفسيرات ما لم يوجد عند الخليل . وقد تكرر منه تناول بعض الصيغ لهذه المادة فى باب « فيعل » من الملحق بالرباعى فقال « والهيقعة : موقع الشيء اليابس على مثله نحو الحديد وما أشبهه . قال الشاعر :

الطعن شغشغة والضرب هيقعة ضرب المعول تحت الديمة العضدا

المعول : الذى يتخذ العالة ، وهو أن يعمد إلى شجرتين متقاربتين ، فيقطع أغصانا من شجر آخر فيطرحها عليهما فيُكِن غنمه تحتها » فالصيغة والتفسير مكرران ، ولكن يزاد شرح الشاهد . وفى باب آخر من النوادر قال[1] « وناقة هَكِعة وهَقِعة إذا اشتدت ضبعتها وألقت نفسها بين يدى الفحل » وهذا التفسير جديد. وقال فى الباب نفسه[2] «تهقعت الضأن حرمة: أى كلها إذا أرادت الفحل ، وكذلك تهقعوا وردا ، أى وردوا كلهم » وهما تفسير مكرر وآخر جديد . وقال فى باب من اللغات عن أبى زيد[3] « ويقال انتقع لونه وامتقع واهتقع والتمع والتهم وانتسف » وهو معنى جديد أيضا . وكرر أحد التفسيرات عرضا فى مادة شغشغ فى شرح الشاهد السابق ذكره . فالمادة كما ترى توزع وتكرر فى أبواب مختلفة ، ترغم القارئ على تشتيت

(١) ٣/٤٦٣ .
(٢) ٣/٤٦٦ .
(٣) ٣/٤٧٣ .

جهوده ، ولولا الفهرس الذى ألحقه الناشر بالـكتاب ما استطاع أحد أن يلم بمواضع المادة التى يفسرها المؤلف .

وصفوة القول أن الخليل وابن دريد يتفقان فى بعض الصيغ ، ولـكنها قليلة فأحيانا تزيد صيغ الخليل وأحيانا تزيد صيغ ابن دريد . كذلك ينفرد كل منهما بشواهده ، ولا يتفقان إلا قليلا وربما فاقت شواهد الخليل شواهد ابن دريد فى العدد ولـكن طريقة معالجة الاثنين لها واحدة تقريبا . ثم يختلفان فيما عدا ذلك ، فالخليل يجمع كل الصيغ التى تشتق من مادة واحدة تحت مادتها ، ويميل إلى نوع من الانتظام فى معالجة هذه الصيغ فإذا كانت اسما ذكر مفرده وجمعه ، وإن كانت فعلا قدم ماضيه فمضارعه فمصدره ، ثم الصفة منه فى كثير من الأحيان ، وقدم الثلاثى اللازم منه ثم المتعدى ثم الصيغ غير الثلاثية ، على قدر الإمكان ويميل إلى الربط بين الصيغ الأصلية والفرعية ، وإبانة الطريقة التى تفرعت بها الصيغ الأخيرة ، وتفسيراته واضحة دقيقة ولا يقتصر منها على لغات البدو ، بل يتسع أفقه ويورد ما جاء عن المعاصرين له من البصريين ، وتتناثر عنده بعض الأحكام اللغوية والنحوية .

أما ابن دريد فيوزع صيغ المـادة الواحدة على أبواب متباعدة ، ويحاول أحيانا أن يربط بين الصيغ الفرعية والأصلية فيخلط بينها ، ولا نجد عنده الانتظام الداخلى فى المواد أو الميل إلى الانتظام الذى عند الخليل ، ولا يصل فى تفسيراته إلى الدقة التى وصل إليها سابقه . والحق أن الباحث يتملـكه العجب كيف يسبق كتاب العين الجمهرة فى الزمن ويحتوى على هذه المزايا الهامة دونها .

ظواهر المادة :

يشترك ابن دريد والخليل فى كثير من الظواهر التى سادت كتابيهما لتواليهما . أما فى المـادة اللغوية فيتفقان فى بعض الصيغ الأساسية ، وينفرد كل منهما ببعض الصيغ . كذلك يشتركان فى بعض الشواهد وينفردان فى أكثرها . ولم يستشهد

ابن دريد بأحد من المولدين إلا أنه ذكر بشار بن برد مرة واعتبره غير حجة[1] .

ولكنه اتفق مع الخليل فى إنشاد الشواهد الشعرية دون نسبة إلى قائلها . وحاول الأستاذ كرنكو أن يتلافى هذا النقص ، قال[2] : « وكثيرا ما ذكر ابن دريد أبياتا من الشعر ، ولم يسم قائلها ، فراجعت هذه الكتب حتى وقفت على اسم الشاعر ، وقد رقمته بعد خط فاصل ليعلم الناظر فى هذا الكتاب أنه ليس من أصل كتاب ابن دريد » . وكثيرا ما كان عمله هذا سببا فى الارتباك ، لعدم وضوح إشارته .

واتفق مع الخليل أيضا فى إهمال شرح الشواهد أحيانا ، والتعليق عليها حينا آخر ، والإطالة فى شرحها فى مرة ثالثة .

وسبب اختلاف الاثنين فى الصيغ والشواهد رجوع ابن دريد إلى مراجع أخرى غير العين ، ولدينا فهرس لهذه المراجع فى آخر المجلد الرابع ، يظهر منه أنه اطلع على كتب فى اللغة ، والأدب ، والتفسير ، والتاريخ . و يتضح من المواد أنفسها أنه استمد كثيرا من شواهده القرآنية وتفسيرها ، بل أكثرها من أبى عبيدة ، وإن تحرز من بعضها وشك فيه .

وكل هذا يجعلنا ننكر على نفطويه طعنه فى الجمهرة ، وادعاءه أنها مسروقة من كتاب العين ، إذ قال[3] :

ابنُ دريدٍ بَقَرَهْ وفيه عِيٌّ وشَرَه

ويدّعى من حُمْقه وضعَ كتاب الجمهره

وهو كتاب العين إلْ لَا أنه قد غَيّره

ونصدق قول السيوطى : « ولا يُقبَل فيه طعن نفطويه لأنه كان بينهما منافرة عظيمة ، بحيث أن ابن دريد هجاه بقوله :

---

(١) ١ / ١٢٧ . (٢) مقدمة الجمهرة ١٩ .

(٣) السيوطى — المزهر ج ١ ص ٤٧ .

لو أُنزِل الوحىُ على نفطويهِ   لـكان ذاك الوحىُ سُخْطا عليهِ

وشاعرٍ يُدْعَى بنصفِ اسمِـه   مستأهلٌ للصَّفْعِ فى أخْدعيه

أحرقه الله بنصف اسمـه   وصير الباقى صراخا عليـه

وقد تقرر فى علم الحديث أن كلام الأقران فى بعضهم « لا يقدح » ولعل أقطع دليل على تعصب نفطويه ، أن زيادات الجمهرة على العين كانت من الـكثرة بحيث اعتمد عليها ابن التيانى فى كتابه الموعب كما مر .

اللغات :

اتفق ابن دريد والخليل فى العناية باللغات ، ولـكنه تفوق عليه فيها كثيرا ونظرة واحدة إلى الفهرس الملحق بالجمهرة للغات ترينا مدى هذا التفوق . فهو يذكر لغات من الأزد والأنصار وتميم وثقيف وحمير وبنى حنيفة وخزاعة وطيء وعبد القيس وقيس وغيرها من القبائل ، ومن البحرين والجوف والحجاز والسراة والشام والشِّحْر والعراق والمدينة ومكة ونجد واليمامة واليمن من الأقاليم . وركز عنايته باللغة اليمنية خاصة ، فذكرها فى قريب من ٢٢٠ موضعا . ولعل سبب ذلك أنها لغته الأصلية ، وأنه كان متعصبا لأهله من اليمن . وكانت هذه الـكلمات اليمنية من أهم أسباب ما دار حول الجمهرة من شك ونقد ، لعدم اتساقها مع المعروف من لغة الشمال .

وعنى ابن دريد بالمعرب والدخيل أيضا ، من الحبشية أو الرومية أو السريانية ، أو العبرانية ، أو النبطية أو الفارسية . وعقد له فصلا خاصا فى الأبواب الملحقة بالمعجم ، إلى جانب ما نثره فيه . وكانت هذه العناية من البروز بحيث نبه عليها ابن منظور قال[1] : « كلة دخيل أُدخِلت فى كلام العرب وليست منه ، استعملها ابن دريد كثيرا فى الجمهرة » .

(١) لسان العرب ، مادة دخل .

الاضطراب :

أبرز وجوه الخلاف بين الخليل وابن دريد فى التنظيم ، فالأول أحسن تصورا للمعجم ، فكان أحسن تقسيما وتنظيما ، إذ سار الخليل على نظام الأبواب القائمة على أساس واحد هو الأبنية فى جميع كتابه . أما ابن دريد فراعى هذا الأساس فى القسط الأكبر من الكتاب ، ثم رأى بعض الرسائل اللغوية التى أعجب بها فألحقها به دون أى ترتيب . ولم يراع أساس الأبنية فى الكتاب مراعاة صارمة إذ كثيرا ما خرج عليه وسار على أسس أخرى فتشتتت الأبنية والألفاظ .

وكان الخليل ميالا بعض الشىء إلى تنظيم علاجه للألفاظ ، إذ يذكر الأفعال مكتملة التصرف من ماض ومضارع ومصادر وصفات أحيانا ، أما ابن دريد فأقل منه اهتماما بذلك . وكان الخليل أميل من ابن دريد إلى ترتيب الصيغ فى مواده ، فكثيرا ما بدأ بالفعل اللازم ثم المتعدى ، والمجرد ثم المزيد ، ونجد الأمر الثانى عند ابن دريد ولكننا لا نجد للأول أثرا .

والحق أن الجمهرة من الاختلاط بحيث يصعب على الإنسان أن يستخلص لها ظواهر معينة تميزها فى عالم المعجمات ، غير هذه الفوضى وكثرة التقسيمات .

مآخذ :

واجهت الجمهرة من النقد العنيف ما يفوق نقد كتاب العين ، وخاصة من الأزهرى وأحمد بن فارس،وقد قرن أولهما العين والجمهرة معا ، ووضعهما فى الكتب غير الموثوقة . وهاك ما أخذ عليها إجمالا ، مع ما سنراه فى مقاييس ابن فارس ومجمله ، وفى مآخذ المدرسة كلها .

١ — الكذب وصنع الألفاظ : قال الأزهرى[1] : « وممن ألف فى عصرنا

(١) مجلة العالم المشرق ٣٠ .

الكتب ، فوسِم بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التى ليس لها أصول ، وإدخال ما ليس من كلام العرب فى كلامهم أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدى صاحب كتاب الجمهرة . . وحضرته فى داره ببغداد غير مرة ، فرأيته يروى عن أبى حاتم والرياشى ، وعبد الرحمن بن أخى الأصمعى . فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه عنه فاستخف به ، ولم يوثقه فى روايته . . وأوقع فى تضاعيف الكتاب حروفا كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخارجها فأثبتها من كتابى فى مواقعها منه ، لأبحث عنها أنا أو غيرى ممن ينظر فيه ، فإن صحت لبعض الأئمة اعتُمِدت ، وإن لم توجد لغيره وقفت » . ورماه بمثل هذه التهمة أحمد بن فارس ، وقلل من الرجوع إليه كما قلله جدا تلميذه القالى فى بارعه .

وأراد السيوطى أن يدافع عنه فقال[1] : « معاذ الله هو برىء مما رمى به ، ومن طالع الجمهرة رأى تحريه فى روايته . . » . وقال[2] : « أثنى عليه كثير من العلماء . . وقال بعضهم إنه من أحسن الكتب المؤلفة على الحروف ، وأصحها لغة » . رحم الله السيوطى فقد كان يريد الدفاع عن الأقدمين ، فالجمهرة من أصح المعاجم ، وكذا البارع والموعب . . والعين لا خطأ به . . الخ . ولكننا مضطرون إلى عدم قبول دفاعه ، وإلى التخفيف من حدة الأزهرى أيضا . فقد كان هذا متأثرا بنفطويه المتحيز — كما رأينا — وبرؤيته ابن دريد يشرب الخمر إلى جانب تحيزه الشخصى . وبرغم ذلك يجب أن يقال أن ابن دريد انفرد بكثير من مروياته ، وتساهل فروى ألفاظا مريبة ، وأخرى يمنية لا تتفق مع عربية الشمال — كما سنرى — فكان ذلك سبب هذه التهمة . ومما يسر له ذلك اتساع حفظه وسرعته[3] .

٢ — الانفراد : قال المسعودى : « أورد أشياء فى اللغة لم توجد فى كتب المتقدمين » . وأفاد من هذا النوع السيوطى فى مزهره[4] ، فاغترف من الجمهرة اغترافا ،

(١) المزهر ج ١ ص ٤٧ .
(٢) المزهر ج ١ ص ٤٥ .
(٣) مقدمة الجمهرة ص ٦ .
(٤) ١ : ٦٣ ، ١٢٠ .

إذ وجدها كنزا لا ينفد من هـذه الناحية ، وربما لا نعيب الجمهرة لهذا السبب ، ولـكننا نعيبها حين تعنى به ، وهى تصرح بأنهـا لا تعنى إلا بالجمهور المعروف من الألفاظ ، فهى حينئذ تخالف منهجها ، وتوقعنا فى الخطأ إذ نتصور هذه الألفاظ من الجمهور الشائع .

٣ — إكثاره من الألفاظ المريبة والمولدة : فقد عقد السيوطى فى المزهر أنواعا وفصولا لما روى من اللغة ولم يصح ولم يثبت ، والمصنوع ، والضعيف والمنكر والمتروك من اللغات ، والردىء منها ، والمولد ، ولم يجد من المعجمات ذخرا فيها كالجمهرة فعب منها عبا[1] .

ولـكن ابن دريد — على الرغم من إيراده لهذه الألفاظ — كان عارفا بما فيها من ضعف أو بما حولها من شك ، فـكان ينبه على ذلك فى كل مرة . فجميع ما أورده السيوطى من الأمثلة ونبه عليه كان التنبيه من قلم ابن دريد نفسه ، فلا يقال فيه إلا ما قيل فى المأخذ السابق من مخالفته منهجه .

٤ — التصحيف . قال الأزهرى فى مقدمته[2] « وتصفحت كتاب الجمهرة فلم أره دالا على معرفة ثاقبة ، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوهها » وأشار الناشر إلى مواضع مصحفة من الجمهرة فقد قال ابن دريد[3] « قال امرؤ القيس :

لمن زُحْلوقة زُلٌّ ... بها العينان تَنهلُّ
ينادى الآخر الأُلّ ... ألا حُلّوا ألا حلوا

فقال الناشر : « قال الصاغانى : قوله حلوا بخط الأرزنى فى الجمهرة بالحاء المهملة المضمومة ، وبخط الأزهرى فى التهذيب « ألا خلوا ألا خلوا » بفتح الخاء المعجمة . وقال

(١) ١/٥٢ ، ٨٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٤٥ .
(٢) مجلة العالم الشرق ٣٠ .
(٣) ١/١٩ .

ابن الأعرابي عن المفضل بالخاء، ومن رواه بالحاء المهملة فقد صحف » وربما كان التصحيف من نساخ الجمهرة .

وورد في مادة « زفزف » « والزفزف: نبت أخضر مسترخ ناعم ... » فقال الناشر « كذا الأصول بالزاى، وهو تصحيف وصوابه بالراء الرفرف . وكأنه وقع بهامش بعض النسخ، فأدخله الكاتب في هذا الباب وحقه التقديم » .

نضيف إلى ما سبق المأخذين التاليين .

٥ — اضطرابه في هدفه . فهو يفتتح كتابه قائلا إنه أرجأ الغريب والمستنكر وقصد للجمهور الشائع، ويختتمه بقوله « إنما كان غرضنا في هذا الكتاب قصد جمهور اللغة وإلغاء الوحشى المستنكر » وكثيرا ما صرح في تضاعيفه بعنايته بالغريب والنادر، ووضع ذلك في عناوين الأبواب . فلا موقف واضح له .

٦ — تفسيره كثيرا من الألفاظ بكلمة معروف، فأضاع علينا تصور دلالاتها تصورا واضحا، وخاصة ما يطلق على الحيوان والنبات والآلات وما شابه ذلك من ألفاظ . ونختم بالإشارة إلى أن النسخة المطبوعة لا زال بها بعض الثغرات[1]، أو مواضع البياض، التي لم يستطع الناشرون ملئها لسقوطها من أصولهم .

وصفوة القول في جمهرة ابن دريد أن مؤلفها قام بخطوات في سبيل ترقية المعجم . فقد غير الخطة التي أقام الخليل عليها تقسيم كتابه إلى أبواب . فطرح الترتيب المخرجي الذي ارتضاه صاحب العين، ولجأ إلى الترتيب السهل الشائع للألفباء، وإن اجتمع مع هذا الترتيب بعض الأمور التي قللت من أهميته، مثل تناوله التقاليب كلها في موضع واحد، مما جعله مضطرا إلى تناول الحرف مع ما بعده في الترتيب على الدوام . وطرح تبويب الخليل وابتكر تبويبا جديدا، يقوم على أساس الخليل نفسه، وهو أبنية الكلمة . ولولا ما صادف بعض أبواب ابن دريد من خلل واضطراب لفضل تقسيمه تقسيم الخليل .

(١) ٢/٣٤، ٩٦، ٣٥٩، ٣/٢٢، ٤٥، ٢٣٢ وغيرها .

وجدد ابن دريد فى المواد نفسها ، فزاد الأبواب اللغوية الأخيرة ، وكثيرا من الصيغ والمواد التى أهملها الخليل ، وأورد كثيرا من الألفاظ من لغات اليمن خاصة ففاق بها الخليل .

ولكن مهما قيل عن الجمهرة ، فقد بقيت لا تدانى العين فى الترتيب ، فانتظرت اللغة العربية العالم الذى يهذب مواد العين والجمهرة ويصححها ، ويجمع لها تجديدات ابن دريد وزياداته إلى الترتيب الصارم الذى أخذ به الخليل ، أو ما شابهه من ترتيبات تيسر على القراء الوصول إلى ما يريدون من ألفاظ .

دراسات حول الجمهرة :

وقع إلى من الدراسات التى قامت حول الجمهرة أسماء الكتب التالية :

١ — فائت الجمهرة ، لأبى عمر الزاهد ٣٤٥ هـ (انظر فائت العين) .

٢ — جوهرة الجمهرة للصاحب بن عباد المتوفى ٣٨٥ هـ . وهو مختصر للجمهرة ، افتخر به مؤلفه فقال عند إتمامه :

لما فرغنا من نظام الجوهرهْ　　اعورّت العين ومات الجمهره

ووقف التصنيف عند القنطره

٣ — الموعب لابن التيانى ٤٣٦ (انظره فى الدراسات التى حول العين) .

٤ — نشر شواهد الجمهرة لأبى العلاء المعرى المتوفى ٤٤٩هـ . وهو شرح للشواهد فى ثلاثة أجزاء .

٥ — نظم الجمهرة ليحيى بن معط بن عبد النور زين الدين المغربى الزواوى (٥٦١ — ٦٢٨) .

٦ — مختصر الجمهرة لشرف الدين محمد بن نصر الله بن عنين الأنصارى الشاعر (٥٤٩ — ٦٣٠) وكل هذه الكتب مفقود .

الفصل الثاني

كتاب المقاييس

أحمد بن فارس (... — ٣٩٥)

هدفه :

وجد اللغويون فى أواخر القرن الرابع المادة اللغوية مجموعة معدة تحت أيديهم . فكان عليهم أن يوجدوا أسسا جديدة يقيمون معجماتهم عليها ، غير محاولة الجمع التى كان يقتصر عليها من قبلهم فى غالب الأمر . وقد فعلوا ووصلوا إلى أسس مبتكرة ، نتيجة دراساتهم المتعمقة للمواد ، التى جمعها لهم الأقدمون . ومن أول هذه المعاجم مصنفات أحمد بن فارس : المجمل والمقاييس . فقد رمى هذا اللغوى فى كتابه الثانى إلى كشف الستار عن المعنى الأصلى المشترك فى جميع صيغ المادة ، وسمى هذه المعانى الأصول والمقاييس . قال فى مقدمته[1] : « إن للغة العرب مقاييس صحيحة ، وأصولا تتفرع منها فروع . وقد ألف الناس فى جوامع اللغة ما ألفوا ، ولم يعربوا فى شىء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ، ولا أصل من الأصول » .

وكانت فكرة المقاييس هى المسيطرة عليه ، فسمى بها الكتاب . ولكنها لم تكن تنطبق تمام الانطباق إلا على الألفاظ الثنائية المضاعفة والثلاثية . أما ما زاد على ذلك فله فيه مذهب آخر ، لم يعن بتوضيحه فى المقدمة كسابقه ، وإنما يتضح فى علاج أبواب ما زاد على الثلاثى ، وفى قوله فى أثناء الكتاب[2] . « اعلم أن للرباعى والخماسى مذهبا فى القياس ، يستنبطه النظر الدقيق . وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت . ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة واحدة تكون آخذة منهما جميعا بحظ » .

(١) ٣ . وانظر الصاحبى له ٣٣ . (٢) ٢ : ٣٢٨ . وانظر الصاحبى ٢٢٧ .

رمى ابن فارس من كتابه أو معجمه هذا إلى توضيح هاتين الفكرتين ، والدفاع عنهما ، والبرهنة على صحتهما . وكان الذى مهد له الطريق إلى استكشافهما الخليل ، إذ نثر فى بعض مواده عبارات تشير إلى الأصول ، وصدر كتابه بكلمة عن النحت . واعترف المؤلف بذلك الفضل فقال عن الأصول[١] : « والخليل عندنا فى هذا المعنى إمام » ، وعن النحت[٢] : « والأصل فى ذلك ماذكره الخليل من قولهم حيعل الرجل ، إذا قال حى على . . . . » . وابن فارس له فضل توضيح الفكرتين وجعلهما نظريتين ثابتتين تؤيدهما الأدلة .

منهجه :

اتخذ ابن فارس أسسا تقرب من أسس ابن دريد فى تقسيم كتابه وترتيبه مع بعض خلاف . فقد وافقه فى الترتيب وفقا للألف باء . ولكنه خالفه فى اتخاذه هذا الترتيب الأساس الأول للتقسيم ، موافقا بذلك الخليل . فجعل القسم الأول من كتابه لحرف الهمزة وسماه كتاب الهمزة ، يليه كتاب الباء ، فكتاب التاء . . الخ . وكان التقسيم الأول عند ابن دريد للأبنية . و نظر إلى الحرف الأول من كل كلمة ، فى هذه الكتب .

ثم قسم كل كتاب منها إلى ثلاثة أبواب بحسب الأبنية : أولها باب الثنائى المضاعف ، فباب الثلاثى ، وأخيرا ما زاد على الثلاثى من المجرد . فطرح بذلك الأبواب الكثيرة التى عند ابن دريد ، بل أبواب الخليل واكتفى بهذا التقسيم الصغير كيلا يفلت النظام منه ، فيقع فيما وقعا فيه .

ورتب الكلمات فى بابى الثنائى والثلاثى بحسب الحرف الثانى منها لاتفاق الحرف الأول فيها دواما لأنه الحرف المعقود له الكتاب كما سبق . فالثنائى من كتاب الهمزة مثلا يستهل بالهمزة مع الباء ، فالهمزة مع التاء ، فالهمزة مع الثاء ... الخ وراعى فى الثلاثى ترتيب حرفه الثالث أيضا فيستهل كتاب الهمز مثلا بأبت ، فأبج ... حتى

(١) المقاييس ١/٤٠ .   (٢) المقاييس ١/٣٢٩ .

تنتهى الحروف جميعا . واتبع ابن فارس الخليل وابن دريد فى ألا يستهل الباب أو الفصل إلا بالحرف المعقود له مع ما يليه . فيستهل باب الباء مثلا بها مع التاء لا الهمزة أو الباء ، و باب التاء بها مع الثاء لا الهمزة أو الباء أو التاء ... و باب العين بها مع الغين لا الحروف التى قبلها .

وكان هذا الترتيب ضروريا للخليل وابن دريد لأنهما يجمعان التقاليب فى موضع واحد ، فتأتى تآليف كل حرف مع ما يسبقه من حروف فيما سبقه من أبواب . أما ابن فارس فطرح نظام التقاليب هذا ووضع كل كلمة فى موضعها اللائق بها . فلما سار على نظام إيراد الحرف مع ما يليه تأثرا منه بالخليل وابن دريد وجد نفسه بعد أن وصل إلى حرف الياء من كل مادة لايزال أمامه الكلمات المؤلفة من الحرف والحروف السابقة عليه ، فوضعها فى آخر الباب بعد حرف الياء ، ورتبها الترتيب المألوف أى مبتدئا بالألف فالباء فالتاء حتى ينتهى عند الحرف السابق مباشرة لحرف الباب أو حرف الباب نفسه .

وربما كنا نستسيغ هذا الترتيب الغريب لو روعى فى باب المضاعف وحده أما أن يستخدم فى هذا الباب ، وفى أبواب الثلاثى ، و يراعى فى حرفيه الثانى والثالث أيضا ، فأمر شاق ولا شك . فهو فى الثلاثى من كتاب الهمزة يبدأ بالهمزة مع الباء والتاء ، و يستمر إلى الياء ، وهو الترتيب الطبيعى . ولكنه فى « باب الهمزة و التاء وما يثلثهما » يبدأ بالهمزة مع التاء وما يليها من حروف حتى يصل إلى « أتى » فيرجع إلى ما قبلها من حروف و يأتى بكلمة « أتب » ، وفى أبواب الثلاثى من العين واللام مثلا يبدأ بالعين واللام مع الميم فالنون فالهاء فحروف العلة ، ثم العين واللام فالباء فالتاء ... إلى الكاف .

وأهمل الترتيب فى أبواب مازاد على ثلاثة أصول ، مكتفيا بأن تبدأ الكلمات بالحرف المعقود له كل باب ولا اهتمام عنده بما بعد الحرف الأول . ولكنه قد يجمع بعض الألفاظ المتصلة برابطة اشتقاقية معينة و يفصلها عن مجموعات أخرى ، مثل الألفاظ المنحوتة من لفظين ، أو الثلاثية المزيد عليها حرف أو حرفان أو الموضوعة

أصلا على أكثر من ثلاثة حروف أصلية . فيجمع كل نوع من هذه الثلاثة على حدة مع عدم ترتيب الألفاظ فى داخل كل منها . وخلط فى هذه الأبواب جميعها الرباعى والخماسى ولم يفرق بينهما أبدا .

ولما كان غرضه الأول فى الكتاب الكشف عن المقاييس ، فقد أدار عليها علاج المواد . وقدم الأصل أو الأصول التى أخذت منها معانى المشتقات ، ثم شرح هذه الأصول بما فسره من صيغ . ونبه على ذلك فى المقدمة ، قال « وقد صدرنا كل فصل [يريد مادة] بأصله الذى يتفرع منه مسائله حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل ويكون المجيب عما يُسأَل عنه مجيبا عن الباب المبسوط بأوجز لفظ وأقربه » وأخّر المعانى المجازية والشاذة فى آخر مادتها ، كما حذف كثيرا من النوع الأخير خاصة لعدم اتساقه مع أصوله .

الوصف : المقدمة :

صدر المؤلف كتابه بمقدمة قصيرة ، أخذت ثلاث صفحات من المطبوع ، وأشار فيها إلى هدفه ، ومنهجه فى علاج المواد ، ومراجعه وعمن أخذها . ويتبين أنه رجع إلى خمسة كتب هى العين للخليل ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، والجمهرة لابن دريد ، وغريب الحديث والغريب المصنف لأبى عبيد ، قال « فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة ، وما بعد هذه الكتب فمحمول عليها ، وراجع إليها ، حتى إذا وقع الشىء النادر نصصناه إلى قائله إن شاء الله » . وذكر كثيرا غيرها من الكتب فى المعجم ، مثل فصيح ثعلب ، والإبل للأصمعى ، والأجناس له ، والهمز لأبى زيد ، وغيرها[1] . « وأعلاها وأشرفها كتاب أبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد المسمى كتاب العين » كما ينبه فى مقدمته .

---

(١) ٢٢٠/١ ، ٣٠٧ ، ٤٨٦ ، ٣٥٥/٥ وغيرها .

المعجم :

منهج ابن فارس محكم مجمل لا تفاصيل له ولا أجزاء ، بحيث لم يختل من أبوابه شيء ، ووصفه وصف للكتاب حقيقة . ولكن يجمل بنا الإشارة إلى أنه تأثر بالخليل فى أبواب الثنائى المضاعف فأدخل فيها الرباعى المضاعف ، وسماه المطابق[١] وغاب عليه تأخيره إلى ختام المادة كالخليل ، وأحيانا فصل بينه و بينها بعنوان صغير ، مثل « ومن المطابق ... » ولكنه تخلص من الأبنية الأخرى مثل كعك وعكنكع وذكرها فى الثلاثى وما زاد عليه .

ولا يختلف ابن فارس عن ابن دريد خاصة فى أبوابه ما عدا قلة الأبواب وانتظامها . ولكنهما يختلفان كثيرا فى طريقة علاج المواد . وسبب ذلك أن ابن دريد يعالج مواده من وجهة معجمية خالصة أى لا يراعى فيها غير الجمع أما ابن فارس فله فكرة معينة يريد شرحها والدفاع عنها والتدليل عليها ، فهو يراعى كل ذلك فى مواده . والحق أنه لم يكن لديه فكرة واحدة بل فكرتان: فكرة الأصول والمقاييس فى المواد الثنائية والثلاثية ، وفكرة النحت فى المواد غير الثلاثية الأصول .

وراعى ابن فارس فى مواده أن يفصل مجموعة الألفاظ التى تتبع أحد الأصول عن المجموعة الأخرى التى تتبع أصلا آخر من المادة الواحدة ، إذا كان لها أكثر من أصل ، ولم يخلط بينها إلا قليلا حين تضطرب عليه . وراعى فى أبواب ما زاد على الثلاثى أن يقسم كثيرا من الأبواب إلى ثلاثة أقسام أولها للألفاظ المنحوتة وثانيها للألفاظ التى زيد فيها حرف أو حرفان ، و ثالثها للموضوع أصلا على الرباعى أو الخماسى . ولكنه خلط فيها كثيرا .

تحليل المواد :

وقبل أن نتتبع عرضه لفكرتيه نحلل مادتى « عقق » و « هقع » .

(١) انظر العناوين ، ومادة « طبق ».

يبدأ المادة الأولى كعادته بالأصل ، و يرجع هذا الأصل إلى الخليل ، فيقول : « العين والقاف أصل واحد يدل على الشق ، و إليه يرجع فروع الباب بلطف نظر . قال الخليل : أصل العق الشق . قال : و إليه يرجع العقوق . قال : و كذلك الشعر ينشق عنه الجلد . وهذا الذى أصّله الخليل رحمه الله صحيح » . ولا توجد عبارة الشعر ينشق عنه الجلد فى نسخة العين التى بين أيدينا ، و إنما فيها « الشعر الذى يولد به » و يتضح من هذا أن النسخة التى كانت عند ابن فارس تختلف عن نسختنا بعض الاختلاف .

ثم يشرح فروع هذا الأصل معتمدا على الخليل أيضا يقول : «و بسط [أى الخليل] الباب بشرحه هو ما ذكره فقال : يقال عق الرجل عن ابنه يعق عنه ، إذا حلق عقيقته ، وذبح عنه شاة ، قال : وتلك الشاة عقيقة . وفى الحديث « كل امرىء مرتهن بعقيقته » والعقيقة الشعر الذى يولد به ، وكذلك الشعر فإذا سقط عنه مرة ذهب عنه ذلك الاسم» . و يتضح عند مقابلة هذا النص بما فى العين أن ابن فارس كان يتصرف فيما ينقل ، مع المحافظة على المعنى ، فهو يحذف و يختصر : حذف ما نسب إلى الليث ، وألفاظا مما نسب إلى الخليل ، والحديث الثانى . وزاد أشياء من عنده ، وهو القول الأخير .

ثم يذكر شواهد الخليل و يعلق على بعضها على حين أهملها هذا « قال امرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

يصفه باللؤم والشح . يقول : كأنه لم يحلق عنه عقيقته فى صغره حتى شاخ . وقال : زهير يصف الحمار :

أذلك أم أقب البطن جأب عليه من عقيقته عفاء »

خالف ترتيب الخليل فى إيراد الشواهد .

و يترك الخليل إلى ابن الأعرابى ، فيورد قولا له ، يليه شواهد موجودة عند

الخليل مع خلاف فى الروايات « قال ابن الأعرابى : الشعور والأصواف والأوبار كلها عقائق وعقق ، واحدتها عقة ، قال عدى :
والأصواف

صخب التعشير نوام الضحى ناســل عقته مثل المسد

وقال رؤبة :

* طير عنها اللس حولىّ العقق * »

ويستمر فى الزيادات على الخليل ، دون أن يبين مصدرها ، وكلها تتصل بالشعر والوبر ، « ويقال : أعقت الناقة إذا كثر صوفها ، والاسم العقيقة . وعققت الشاة جززت عقيقتها وكذلك الإبل . والعق : الجزّ الأول . ويقال: عقوا بَهْمَكم فقد أعق، أى جُزُّوه فقد آن له أن يجز . وعلى هذا القياس يسمى نبت الأرض الأول عقيقة ... »

وتراه هنا يأتى بالفعل الماضى دون عناية بمضارعه أو مصدره ، بل يعطينا صيغا مبهمة مثل « والاسم العقيقة » فنحن لا ندرى اسم الناقة يعنى أم الصوف أم غير ذلك .

ثم ينتقل إلى معنى آخر « والعقوق : قطيعة الوالدين وكل ذى رحم محرم . يقال عق أباه فهو يعقه عقا وعقوقا ، قال زهير :

فأصبحتما منها على خير موطن بعيدين فيها من عقوق ومأثم

وفى المثل : « ذق عقق » . وفى الحديث أن أبا سفيان قال لحمزة رضى الله عنه وهو مقتول : « ذق عقق » يريد ياعاق . وجمع عاق عققة » . وكل هذا مأخوذ من الخليل مع الاختصار وقليل من الزيادة بدون تنبيه .

ثم مثلان من زيادته : « ويقولون: العقوق ثكل من لم يَثْكَل » ، أى من عقه ولده فكأنه ثكلهم ، وإن كانوا أحياء . « وهو أعق من ضب » لأن الضب تقتل ولدها » .

ثم استعارة من الخليل « والمعقة : العقوق ، قال النابغة :

أحلام عاد وأجساد مطهرة من المعقة والآفات والأثم

ومن الباب انعق البرق » .

وزيادة «وعقت الريح المزنة : إذا استدرتها ، كأنها تشقها شقا ، قال الهذلى:

حار وعقت مزنه الريح وانْـــقاربه العَـرْض ولم يُشْمَل »

فاستعارة من الخليل وابن دريد « وعقيقة البرق : مايبقى فى السحاب من شعاعه و به تشبه السيوف فتسمى عقائق ، قال عمرو بن كلثوم :

بسمر من قنا الخطى لدن وبيض كالعقائق يختلينا

فزيادات واستقصاء لخبر أجمل الإشارة إليه ابن دريد « والعَقّاقة : السحابة تنعقّ بالبرق أى تنشق ، وكان معقر بن حمار كف بصره ، فسمع صوت رعد فقال لابنته : أى شيء ترين ؟ قالت : أرى سحماء عقاقة كأنها حولاء ناقة ذات هيدب دان ، وسير وان . فقال : يا بنتاه وائلى بى إلى قفلة فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من السيل . والعقوق مكان ينعق عن أعلاه النبت » .

فزيادة فاستعارة عن الخليل وشواهده « ويقال : انعق الغبار إذا سطع وارتفع ، قال العجّاج :

* إذا العجَاج المستطار انعقا *

ويقال لفرند السيف عقيقة . فأما الأعقة فيقال إنها أودية فى الرمال . والعقيق: واد بالحجاز قال جرير :

فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله

وقال فى الأعقة :

دَعَا قومه لما استُحِلّ حرامُه ومن دونهم عرض الأعقة فالرملُ

وقد قلنا إن الباب كله يرجع إلى أصل واحد » .

ويرجع إلى معنى الشعر ، فيستعير من الخليل ، ويزيد عليه : « ومن الـكلام الباقى فى العقيقة والحمل قولهم:أعقت الحامل تُعِقّ إعقاقا وهى عقوق ، وذلك إذا نبتت العقيقة فى بطنها على الولد والجمع عقق . قال :

* سرا وقد أوّن تأوين العقق *

ويقال العقاق الحمل نفسه ، قال الهذلي :

أَبَنّ عقاقا ثم يرمحن ظَلْمَه إباء وفيـه صولة وذميل

يريد أظهرن حملا . وقال الآخر :

جوانح يمزعن مزع الظبـاء لم يَتَّرِكن لبطن عقاقا

قال ابن الأعرابي : العقق : الحمل أيضا . قال عدي :

وتركت العـير يدمي نحره ونحوصا سمحجا فيها عقق »

فهو يوافق الخليل ويقتبس من كلامه ، ولكنه يحذف منه ما يشك فيه ، مثل « المُعِق » صفة للحامل ويكتفي بالعقوق التي لا ينازع فيها .

ثم مَثَل وزيادات : فأما قولهم : « الأبلق العقوق » فهو مثل يقولونه لما لا يقدر عليه قال يونس : الأبلق ذكر ، والعقوق الحامل ، والذكر لا يكون حاملا ، فلذلك يقال : « كلفتني الأبلق العقوق » يعنون به الصبح ، لأن فيه بياضا وسوادا . والعقوق الشَّنَق[1] وأنشد :

فلو قبلوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه من المال أقرعا

يقول : لو أتيتهم بالأبلق العقوق ما قبلوني . فأما العواق من النخل فالروادف واحدها عاق ، وتلك فسلان تنبت في العشب الخضر ، فإذا كانت في الجذع لا تمس الأرض فهي الراكبة . والعقيقة : الماء القليل في بطن الوادي . قال كثير :

إذا خرجت من بيتها راق عينها معوذُهُ وأعجبتها العقائق

وقياس ذلك صحيح ، لأن الغدير والماء إذا لاحا فكأن الأرض انشقت . يقول إذا خرجت رأت حول بيتها من معوذ النبات والغدران ما يروقها » ويظهر في زياداته أنه يورد الجمع تارة ثم يشرحه ، وأخرى يورد المفرد ويشرحه ، ويعني حينا بالمفرد وجمعه ، وحينا آخر لا يعني بذلك . ونراه في الشاهد الأخير فصل بينه وبين شرحه بأقوال بعيدة

(١) أي الدية يزاد فيها .

حقه
عنه ، هى تعليل لتسمية الماء القليل فى بطن الوادى وكان التقديم قبل البيت أو التأخير بعد شرحه .

ثم يرجع إلى الخليل : «قال الخليل: العقعق: طائر معروف أبلق بسواد و بياض ، أذنب يعقعق بصوته ، كأنه يشتق به حلقه . و يقولون : « هو أحمق من عقعق » وذلك أنه يضيع ولده . ومن الكلام الأول « نوع العقوق » نوى هش رخو لين الممضغة تأكله العجوز أو تلوكه وتعلفه الإبل ، قال الخليل: وهو من كلام أهل البصرة لا تعرفه البادية » . و يؤكد لنا هذا النص مارأيناه سابقا من أن ابن فارس حين يورد أقوال الخليل يوردها بمعناها لا حرفيا ، ولكن مع المحافظة الدقيقة على ما أراده منها الخليل .

وأخيرا يأتى بأقوال من ابن دريد والأصمعى « قال ابن دريد : العقة : الحفرة فى الأرض إذا كانت عميقة وهو من العق وهو الشق . ومنه اشتق العقيق : الوادى المعروف . فأما قول الفرزدق :

نصبتم غداة الجفر بيضا كأنها   عقائق إذا شمس النهار استقلت

فقال الأصمعى : العقائق : ما تلوحه الشمس على الحائط فتراه مثل بريق المرآة وهذا كله تشبيه . و يجوز أن يكون أراد عقائق البرق . وهو كقول عمرو « و بيض كالعقائق يختلينا » .

ويختم بما يشذ عن أصوله « وأما قول ابن الأعرابى: أعق الماء يعقه إعقاقا ، فليس من الباب ، لأن هذا مقلوب من أقعه أى أمره، قال :

بحرك عذب الماء ما أعقه   ربك والمحروم من لم يلقه »

و يتضح من هذه المادة الطريقة التى اتبعها ابن فارس فى معالجته لكتابه ، فهو يقدم الأصل أو الأصول ثم يبنى الفروع عليها ، و يختم المادة بالشواذ . ولكن هذه الطريقة اضطربت عليه . فمادة «عق» أصلها « الشق » ، ولكنها تطورت إلى ثلاثة فروع واضحة . أولها ما زال محتفظا بمعنى الشق صراحة ، وثانيها ما يدور حول الشعر

الذى يولد به المرء ، والثالث ما يدور حول عقوق الوالدين . ومن الطبيعى أن يتناول الإنسان صيغ كل فرع منها على حدة ، ولكن ذلك لم يحدث فى المقاييس . حقا حاول المؤلف ذلك ، ولكن المحاولة لم تنجح فى كل الأحوال فنجده يفصل بين العقائق (السيوف) والعقيقة (فرند السيف) وهما شىء واحد ، و بين الأعقة (الأودية) والعقيقة (الماء القليل فى بطن الوادى) والعقة (الحفرة فى الأرض) وكلها بمعنى واحد أو متقارب . وقد أدت به طريقته هذه إلى نوع آخر من الاضطراب ، هو أننا لا نستطيع أن نتبين ترتيب الصيغ عنده ، فهل هو من الذين يقدمون الثلاثى على الرباعى ، أو المجردات على المزيدات أو المصادر على الأفعال ، أو غير ذلك . كل هذا لا يتضح عنده . وليس هذا الاضطراب لأنه يتبع ترتيب المؤلفين الذين يستفيد منهم فقد ترك ترتيب الخليل لهذه المادة ، واختار صيغه منه اختيارا : من البداية أو الوسط أو النهاية، حتى العقعق الذى يؤخره الخليل لأنه من المضاعف الرباعى — لا الثنائى مباشرة — أدخله ابن فارس فى أواسط مادته قريبا من الآخر . ونلاحظ أيضا أن المؤلف كان يحاول أن يأتى بأقوال اللغويين المختلفين فى مادته ، وكان ذلك من أسباب تكرار بعضها . فنحن نراه يذكر العقيق المعروف مرتين . ومن الأمور التى راعاها أن يذكر الأمثلة فى الصيغ المتصلة بها ، ولذلك تناثرت فى المادة ولم تتجمع فى آخرها، كما راعى أحيانا أن يذكر المعانى المجازية بجوار معانيها الأصلية. و يظهر من المادة أيضا أنه أدخل فيها جميع ما دونه الخليل ما عدا بعض تفاصيل الشرح ؛ وأدخل جميع ما دونه ابن دريد ، ولكنه كان إلى العين أقرب .

أما اللفظ الثلاثى وهو « هقع » فيأخذه ابن فارس من الخليل ولا يعرج فيه على ابن دريد ولا يصدره بالأصل لأن معانيه مختلفة فى ظنى ، و يبدأ بالمعنى عند الخليل مجملا «الهاء والقاف والعين ثلاث كلمات : الهقعة : نجم من منازل القمر» ولست أدرى تعليل قول المؤلف بأن هذه المادة لا تشتمل إلا على ثلاث كلمات ، على حين

أورد فيها صاحب الجمهرة كثيرا مما لم يورده المؤلف ، مثل الهقاع والهيقعة وتهقع ، ولعله شك فيها . ثم يأتي المؤلف بالكلمة الثانية وهي مأخوذة عن الخليل أيضا : والكلمة الأخرى : الهقعة : دائرة تكون بزور الفرس قال :

وقد يركب المهقوع من لست مثله   وقد يركب المهقوع زوج حصان»

وقد خالف في جعله الهقعة بزور الفرس الخليل الذى جعلها فى جنبه ، ولعله يريد أسفل الزور حيث يتصل بالجنب أو لعله تساهل فى عبارته . وأخيرا الكلمة الثالثة « الأخرى اهتقع لونه مثل امتقع » وهذه الكلمة ليست فى العين ، ولكن ابن فارس أخذها من ابن دريد الذى رواها عن أبى زيد (أو أخذها المؤلف من أبى زيد مباشرة) .

ونستنتج من هذه المادة آراء رأيناها فى المواد السابقة مثل التزامه الخليل أكثر من ابن دريد ، ونخرج منها بأمر جديد ، هو عدم استقصائه جميع الصيغ التى يوردها هذان العالمان ، وعدم محافظته على الترتيب ، وامتناعه من إيجاد أصل المادة إذا كانت صيغها مختلفة المعانى ، لا تظهر الروابط بينها بوضوح .

ظواهر :

من الطبيعى أن يمتاز معجم كالمقاييس له فكرته الخاصة عن بقية المعجمات بخصائص لا نجدها فيها ، وأن يشترك معها فى بعض الظواهر الأخرى . ونحاول فى هذا الفصل أن نتتبع هذه الظواهر مبتدئين بما اتصل منها بمنهجه .

فكرة الأصول :

يدير ابن فارس المادة كلها على أصل واحد[1] أو أصلين أحيانا[2] أو ثلاثة[3]

(١) ١/٨ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ وغيرها .
(٢) ١/٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ وغيرها .
(٣) ١/١٨ ، ٣٩ ، ٥٣ وغيرها .

وقد يرتفع إلى أربعة[1] أو خمسة[2] . وربما لا يجد لبعض المواد أصولا البتة ، فيحكم عليها بالتباين مثل قوله : « اعلم أن الهمزة والجيم واللام يدل على خمس كلمات متباينة ، لا يكاد يمكن حمل واحدة على واحدة من جهة المقياس فكل واحدة أصل فى نفسها وربك يفعل ما يشاء » أو يحكم عليها بالتباعد مثل « الجيم والحاء والشين متباعدة جدا » أو بالانفراد مثل « الجيم والدال والفاء كلمات كلها منفردة لا يقاس بعضها ببعض ، وقد يجىء هذا فى كلامهم كثيرا » ، أو بعدم الانقياس مثل « الجيم والعين واللام كلمات غير منقاسة لا يشبه بعضها بعضا » . ويرد هذه الظواهر إلى ارتجال العرب فى هذه المواد وعدم اشتقاقهم بعضها من بعض « التاء والباء والنون كلمات متفارقة فى المعنى جدا . وذلك دليل أن من كلام العرب موضوعا وضعا من غير قياس ولا اشتقاق » وإلى أن اللغة كلها ليست قياسا لكن جلها ومعظمها[3] .

ويصرح بأن الأصول قد تتشعب إلى فروع متقاربة ، مثل « الهمزة والخاء والذال أصل واحد تتفرع منه فروع متقاربة فى المعنى » ، ولكن هذه الفروع جميعا يجب أن تشترك فى أصلها وإلا عدها شاذة « الهمزة والخاء والراء أصل واحد إليه يرجع فروعه » و « الهمزة والكاف واللام باب تكثر فروعه ، والأصل كلة واحدة » وقد تختلف كلمتان أو أكثر فى الظاهر ولكنها جميعا من أصل واحد « الهمزة والدال واللام أصل واحد ، يتفرع منه كلمتان متقاربتان فى المعنى متباعدتان فى الظاهر » أو يختلف الأصلان فى المادة الواحدة ظاهريا وهما مترابطان « الهمزة والذال والنون أصلان متقاربان فى المعنى متباعدان فى اللفظ » .

ولا يستنبط أصوله إلا من المواد العربية الصحيحة ، الكثيرة الصيغ ، المشتقة .

ولذلك لا يَعُدّ من الأصول الأصناف التالية من المواد :

(١) ١ / ٨٩ ، ١٤١ وغيرها .
(٢) ١ / ١٣٧ ، ١٨٧ ، ٤٣٥ وغيرها .
(٣) ٤ / ٢٩٥ .

١ — المواد المشكوك فيها مثل « الباء واللام والزاء ليس بأصل، وفيه كليمات فالبِلِزّ : المرأة القصيرة ويقولون البلأز . . . والبلأزة . . . وفي جميع ذلك نظر » و « الباء والواو والقاف ليس بأصل معول عليه ، ولا فيه عندي كلمة صحيحة » .

٢ — المواد المعربة مثل « الهمزة والجيم والصاد ليست أصلا ، لأنه لم يجئ عليها إلا الأجاص ، ويقال إنه ليس عربيا » و « الهمزة والراء ليست عربية » . وقد يتساهل فيجعل المعرب أصلا ، ويعنى به مثل « الباء والذال والجيم أصل واحد ليس من كلام العرب بل هي كلة معربة » . وهو لا يعترف بالمعرب ، ولو تكلم به العرب ، لأن همه الأول كلام أهل البادية الصريح . قال في رد لغة شامية « فأما (الإجّار) فلغة شامية ، وربما تكلم بها الحجازيون . فيروى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «من بَاتَ على إجار ليس عليه ما يرد قدميه ، فقد برئت منه الذمة» . وإنما لم نذكرها في قياس الباب لما قلناه أنها ليست من كلام البادية . وناس يقولون : (إنجارٌ) ، وذلك مما يضعف أمرها . فإن قال قائل : فكيف هذا وقد تكلم بها رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ قيل له : ذلك كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « قوموا فقد صنع جابر لكم سُورا » وسور فارسية ، وهو العرس » فسور المعربة التي تكلم بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو العربي الذي اشتهرت فصاحته ، لا يعتد بها المؤلف ، لأن أصلها فارسي فليست على مقاييس العرب .

٣ — المواد المبدلة مثل « وأما الهمزة والذال فليس بأصل ، وذلك أن الهمزة فيه محولة من هاء » و « الهمزة والثاء والنون ليس بأصل ، وإنما جاءت فيه من الإبدال يقولون : الأثن لغة في الوثن . . . وقد شرطنا في أول كتابنا هذا ألا نقيس إلا الكلام الصحيح » وربما لا يردها كلها ، ويكتفي برد صيغ منها يعتبرها مبدلة مثل « الأَتَنان تقارب الخطو في غضب . . . وهذا ليس من الباب [باب أتن] ، لأن النون مبدلة من اللام ، والأصل الأتلان ». و « ذكر الخليل كلمة إن صحت فهي من الإبدال ، أقيمت الهمزة فيها مقام الهاء ، قال الخليل : الأريط : العاقر من الرجال »، وما أكثر

الألفاظ التى يخرجها من الأبواب ، بسبب كونها مبدلة من باب آخر . وقد يسمى المواد التى حصل فيها الإبدال فروعا ، فى مقابل الأصول ، مثل : « الهمزة والجيم والحاء فرع ليس بأصل ، وذلك أن الهمزة فيه مبدلة من واو » و « الثاء والميم والهمزة كلمة واحدة ليست أصلا ، بل هى فرع لما قبلها [وهو ثمغ] . . . والهمزة كأنها مبدلة من غين » . وقد يتنازع المادة الأصالة والفرعية ، مثل : « الهمزة والراء والشين يمكن أن يكون أصلا ، وقد جعلها بعض أهل العلم فرعا ، وزعم أن الأصل الهرش ، وأن الهمزة عوض من الهاء » .

والإبدال عند المؤلف ليست له حدود ، ويختلف عن سميه عند الصرفيين . فهؤلاء حددوا القواعد التى يستطيع المرء بواسطتها معرفة الإبدال ، وحددوا الحروف التى يحدث فيها[1] . فالإبدال يعرف بالاشتقاق ، أو بقلة استعمال اللفظ الذى فيه البدل ، أو بكون بنائه مجهولا إذا لم يحكم بإبداله ، أو ببعض القواعد الأخرى التى ترجع فى غالبها إلى الاشتقاق . والحروف التى تطيع الإبدال ، لها قواعد معروفة . فكل منها يبدل إلى حروف خاصة به ، ترتبط به بصفة أو أكثر ، ولا يتعداها إلى غيرها . ولكن ابن فارس لا يعير كل ذلك التفاتا ، ويحكم بالإبدال حين تشذ اللفظة عن الأصل الذى وضعه للمادة كلها ، أو تتكون المادة من كلمة واحدة ، ويراها تتفق فى المعنى مع لفظ آخر يخالفها فى أحد حروفها مهما كان هذا الحرف قريبا أو بعيدا عما حكم عليه بالإبدال . قال مثلا « الحاء والزاء والكاف كلمة واحدة أراها من باب الإبدال ، وأنها ليست أصلا . وهو الاحتزاك وذلك الاحتزام بالثوب . فإما أن يكون الكاف بدل ميم ، وإما أن يكون الزاء بدلا من باء وأنه الاحتباك » ولم نسمع عند النحاة والصرفيين عن قلب الميم كافا والباء زاء . وأمثلة هذا النوع كثيرة ، بسبب الخطة التى التزمها .

٤ — المواد المقلوبة ، يقول «فأما قولهم بخبخوا عنكم من الظهيرة ، أى أبردوا ،

---

(١) الرضى — شرح الشافية ج ٣ ص ١٩٧ .

فهو ليس أصلا لأنه مقلوب خبّ » و « الجيم والباء والذال ليس أصلا ، لأنه كلمة واحدة مقلوبة ، يقال جبذت الشيء بمعنى جذبته » . والمبدأ الذى يقيم عليه قوله بالقلب أن تتألف المادة من كلمة واحدة فى صورتها المقلوبة وأن يطرد الاشتقاق منها فى صورتها الأصيلة كما يقول « الباء والطاء والخاء كلمة واحدة ، وهو البطيخ ، وما أراها أصلا لأنها مقلوبة من الطبيخ . وهذا أقيس وأحسن اطرادا » .

وقد خدمه الإبدال والقلب خدمة كبيرة فى التهرب من الكلمات التى تشذ على الأصول التى أقامها لمواده . وتتمثل هذه الخدمة بشكل مبالغ فيه فى المغالطة التى جرت فى مادتى عق وقع ، إذ جعل كلا منهما مقلوبة من الأخرى فى معنى المرارة . وأحال فى مواضع أخرى إلى مواد يشك فيها قال « الزاء والميم والقاف ليس بشىء ، وإن كانوا يقولون زمق شعره ، إذا نتفه ، فإن صح فالأصل زبق » ثم قال فى هذه « الزاء والباء والقاف ليس من الأصول التى يعول على صحتها ولا أدرى ألما قيل فيه حقيقة أم لا ، لكنهم يقولون زبق شعره ، إذا نتفه » .

٥ — المواد التى تتألف منها كلمة واحدة لا يستطيع أن يعدها من الإبدال أو القلب ، مثل « الهمزة والراء والواو فليس إلا الأروى ، وليس هو أصلا يشتق منه ولا يقاس عليه » و « الحاء والجيم والفاء كلمة واحدة لا قياس » . وهو لا يريد بالكلمة الواحدة أن تكون جامدة على الدوام ، بل تكون جامدة ومشتقة يأتى منها المصدر والفعل مثل «الهمزة والحاء والنون كلمة واحدة قال الخليل : الإحنة : الحقد فى الصدر . . . ويقال أحن عليه يأحن أحنة ، قال أبو زيد : آحنته مؤاحنة » «الثاء والراء كلمة واحدة يشتق منها . . » فهذه المشتقات كلها بمنزلة الكلمة الواحدة .

وتساهل فى بعض هذه الكلمات فسماها أحيانا أصولا ، مثل « الهمزة والميم والتاء أصل واحد لا يقاس عليه » . وأطلق عليها أحيانا لقب « أُصَيل[1] » فى مقابل تسمية بعض المواد الطويلة أصلا كبير[2] » .

(١) ٢/٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٣/٢٠٢ وغيرها .
(٢) ٢/٤٥٤ ، ٤٩٠ ، ٤/١٢٥ وغيرها .

٦ — حكاية الأصوات ، مثل « وأما الهمزة والهاء فليس بأصل واحد لأن حكايات الأصوات ليست أصولا يقاس عليها » و « الجيم والواو والتاء ليس أصلا ، لأنه حكاية صوت ، والأصوات لا يقاس عليها » .

٧ — أسماء النباتات والأماكن والأعلام والألقاب يقول « لا نعد النبات ولا الأماكن فيما ينقاس من كلام العرب[١] » و « الأماكن أكثرها موضوعة الأسماء غير مقيسة[٢] » و « الدال والعين والدال ليس بشيء وربما سموا دعد » و « فأما قولهم للخيبة عَنَاقِ ، فليس بأصل ... ووجه ذلك عندنا أن العرب ربما لقبت بعض الأشياء بلقب يكنون به عن الشيء كما يلقبون الغدر كيسان ، وما أشبه هذا » وقد يتساهل أحيانا فيعتبر الأعلام مما لعله يكون مشتقا[٣] .

٨ — الإتباع ، يقول «الباء والياء والصاد ليس بأصل ، لأن بيص إتباع الحيص» ودفعه ذلك إلى إهمال كثير من ألفاظ الإتباع ، وما أورده منها فى داخل الأبواب اكتفى بالإشارة إلى أنه من الإتباع .

١ — المواد المنحوتة يقول « وأما الأَزَل الذى هو القِدَم فالأصل ليس بقياس ولكنه كلام موجز مبدل ، إنما كان « لم يَزَل » فأرادوا النسبة إليه فلم يستقم ، فنسبوا إلى «يزل» ثم قلبوا الياء همزة فقالوا : أَزَلىّ، كما قالوا فى ذى يزن حين نسبوا الرمح إليه : أزنى » و « الهمزة والميم والعين ليس بأصل والذى جاء فيه رجل إِمَّعَة وهو الضعيف الرأى القائل لكل أحد أنا معك . . . والأصل مَعَ والألف زائدة » . وكان ذلك من الأسباب التى جعلته لا يبحث فيما زاد على ثلاثة أصول من الألفاظ عن أصولها إذ أن كثيرا منها أو أكثرها منحوت أو مزيد ، إلى جانب أن اشتقاقها يكون أحيانا خفيا جدا[٤] .

(١) ٤ / ٣٢ .
(٢) ١ / ٦٥ .
(٣) ٤ / ٧٤ ، ٩٥ ، ١١٢ .
(٤) ٢ / ٣٧١ .

١٠ — المبهمات يقول « الحاء والياء والثاء ليست أصلا ، لأنها كلمة موضوعة لكل مكان ، وهى مبهمة ، تقول : اقعد حيث شئت» .

وصرح المؤلف بكراهيته التمحل قال[١] « غير أنا نكره القياس المتمحَّل المستكره » وحاول تجنبه فعلى الرغم من أن منهجه كان يدفعه إلى بعض الالتواآت والمد والمط فى بعض الاشتقاقات حتى تتلاءم مع أصوله فإن هذا الضعف كان قليلا عنده[٢] . وأسباب ذلك عدة منها تقسيمه المادة الواحدة بين أكثر من أصل ، أما المادة التى جعل لها أصلا واحدا ، فكان أصلا عاما واسعا تندرج تحته عدة أشياء مثل قوله « العين والميم أصل صحيح واحد يدل على الطول والكثرة والعلو » و«العين والنون والتاء أصل صحيح يدل على مشقة وما أشبه ذلك ولا يدل على صحة ولا سهولة » ومنها فتح الباب لألفاظ تعتبر شاذة أو قريبة من الشذوذ يؤخرها إلى ختام المواد و يضم إليها مالا يلائم أصوله أو يلائمها باستكراه وتمحل . ولذلك كانت المادة تنقسم عنده إلى الأصول المطردة ثم ما ليس ببعيد أن يكون من القياس أو مما يشبهه[٣] أو ما إلى ذلك من عبارات التحفظ ثم الشاذ . ومن الأسباب إخراج المواد والألفاظ التى أخرجها من الأصول ، فكل مالا ينسجم معه شاذ أو معرب أو مشكوك فيه ، أو يهمله بدون أدنى إشارة . نضيف إلى ذلك كله ذكاء المؤلف وقدرته على ربط الصيغ واستخلاص العلاقة بينها حتى أنه وصل إلى ربط بعض المواد نفسها ببعض حين تشتمل على حرفين متماثلين و يتشابه المعنى فيها قال مثلا « الزاء واللام أصل مطرد منقاس فى المضاعف وكذلك فى كل زاء بعدها لام فى الثلاثى » و « إن الله تعالى فى كل شىء سرا ولطيفة وقد تأملت فى هذا الباب من أوله إلى آخره فلا نرى الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث إلا وهى تدل على حركة ومجىء وذهاب وزوال من مكان إلى مكان[٤] » .

(١) ٣ / ٢٧٥ .
(٢) ٣ / ٣٩٩ ، ٤٠٥ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ وغيرها .
(٣) ٣ / ٤٥٢ .
(٤) ٢ / ٢٩٨ .

وأفادته هذه المقاييس فائدة كبيرة إذ أقام عليها نقده وترجيحاته بين الآراء المتعارضة قال « الظاء والعين والنون أصل واحد صحيح يدل على الشخوص من مكان إلى مكان . . . والظعينة . . . فقال قوم : هى المرأة ، وقال آخرون : الظعائن : الهوادج كان فيها نساء أو لم يكن . وهذا أصح القولين لأنه من أدوات الرحيل » و « فأما الذئب الأطلس فيقولون الأغبر والقياس يدل على أنه الذى قد تمعط شعره » .

فكرة النحت :

ابن فارس له مذهب واضح « فى أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف ، فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد : ضِبَطْر ، من ضبط وضبر . . . وقد ذكرنا ذلك بوجوهه فى كتاب مقاييس اللغة[1] » وأدخل فى المنحوت ما كان أصله ثلاثيا زيد فيه حرف أو أكثر لمعنى من المعانى[2] وإن كان دائم الإفراد له والتنبيه عليه . أما القليل الباقى من هذه الألفاظ فموضوع على هذه الصورة قال[3] « فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعى [والخماسى] فنقول : إن ذلك على ضربين أحدهما المنحوت الذى ذكرناه ، والضرب الآخر الموضوع وضعا لا مجال له فى طرق القياس » .

وصنف المؤلف المنحوت أصنافا أولها المنحوت من كلمتين فقط وهو أكثر الكلمات مثل « بُحْتُر ، وهو القصير المجتمع الخلق . فهذا منحوت من كلمتين من الباء والتاء والراء ، وهو من بترته فبُتِر كأنه حُرِم الطول فبتر خلقه ، والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء وهو من حترت وأحترت وذلك ألا تُفضِل على أحد . يقال أحتر على نفسه وعياله ، أى ضيق عليهم ، فقد صار هذا المعنى فى القصير لأنه لم يُعْطَ ما أعطيه الطويل[4] » . وثانيها المنحوت من ثلاث كلمات مثل « القَلْفَع : وهو ما ييبس

(١) الصاحبى ٢٢٧ .
(٢) المقاييس ١/٣٣٢ .
(٣) ١/٣٢٩ .
(٤) ١/٣٢٩ .

من الطين على الأرض فيتقلّف . وهذه منحوتة من ثلاث كلمات من قفع وقلع وقلف ، وقد فُسِّر[١] » . وثالثها المنحوت من كلمتين ودخلته زيادة حرف ، مثل « الخِنْزَقْرَة ، وهو القصير . وهذا من الحزق والحقر ، مع زيادة النون . فالحقر من الحقارة والصغر ، والحزق كأن خلقه حُزِق بعضه إلى بعض[٢] » . وآخر الأصناف الكلمات المتأرجحة بين النحت والزيادة مثل « جندل فممكن أن يكون نونه زائدة ويكون من الجدل وهو صلابة في الشيء وطي وتداخل يقولون خلق مجدول ، ويجوز أن يكون منحوتا من هذا ومن الجند وهي أرض صلبة[٣] » .

والمزاد أصناف أيضا : أولها المزاد بحرف واحد ، وهو الأكثر مثل « البَحْظَلة قالوا أن يقفز الرجل قفزان اليربوع . فالباء زائدة قال الخليل : الحاظل : الذي يمشى في شِقّه يقال مر بنا يَحظِل ظالعا[٤] » ، وينقسم هذا الصنف إلى أقسام : (١) المزاد الحرف الأول مثل السابق (٢) المزاد الحرف الثانى مثل « البرغثة فالراء فيه زائدة وإنما الأصل الباء والغين والثاء . والأبغث من طير الماء كلون الرماد فالبرغثة لون شبيه بالطُّلْحة[٥] » (٣) المزاد الحرف الثالث مثل « الثعلب : مخرج الماء من الجَرِين فهذا مأخوذ من ثعب ، اللام فيه زائدة[٦] » (٤) المزاد الحرف الأخير مثل البرزخ الحائل بين الشيئين كأن بينهما بَرَازا أى متسعا من الأرض ثم صار كل حائل برزخا فالخاء زائدة[٧] » .

وثانى الأصناف المزاد بحرفين وهو قليل مثل « احرنجمت الإبل: إذا ارتد بعضها على بعض، واحرنجم القوم إذا: اجتمعوا . وهذه فيها نون وميم ، وإنما الأصل

(١) ٥ / ١١٧ وانظر ٣ / ١٥٨ ، ٤ / ٣٥٩ ، ٣٧٠ ؛ ٥ / ١٩٤ ، ٤٨٣ .
(٢) ٢ / ١٤٥ وانظر ٥ / ١١٦ .
(٣) ١ / ٥١٢ .
(٤) ١ / ٣٣٢ .
(٥) ١ / ٣٣٢ .
(٦) ١ / ٤٠٣ .
(٧) ١ / ٣٣٣ .

الحرج ، وهو الشجر المجتمع الملتف[1] » ونستطيع أن نقسم هذا الصنف إلى قسمين أيضا : ما اجتمع فيه الزائدان وما انفصلا فيه . أما القسم الأول فمنه ما زاد حرفه الأول والثانى مثل «عَنْجَرد : المرأة الجريئة السليطة . وهذا معناه أنها تتجرد للشر ، العين والنون زائدة[2] » . ومنه ما زاد حرفاه الثانى والثالث مثل « اسلنطح الشيء إذا انبسط وعَرُض ، وإنما أصله سطح وزيدت فيه اللام والنون تعظيما ومبالغة[3] »

ومنه ما زاد حرفاه الثالث والرابع مثل « المُخْرَنبق : الساكت والنون والباء زائدتان وإنما هو من الخَرَق وهو خَرَق الغزال ولزوقه بالأرض خوفا . فكأن الساكت خرق خائف[4] » ومنه ما زاد حرفاه الأخيران مثل « الخُشارم وهى الأصوات ، والميم والراء زائدتان وإنما هو من خشّ ، وكذلك الخَشْرَم الجماعة من النحل ، وإنما سمى بذلك لحكاية أصواته[5] » . أما القسم الثانى فلم يأت منه إلا ما زاد ثالثه وخامسه ، مثل « عرندس : شديد . كل ما زاد فيه على العين والراء والدال فهو زائد وأصله عرد ، وهو الشديد[6] » .

وثالث الأصناف الزائد بثلاث حروف وهو كلمات قلائل « عَلَطْميس : جارية تارّة حسنة القوام . وناقة علطميس: شديدة ضخمة ، والأصل فى هذا عيطموس واللام بدل من الياء ، والياء بدل من الواو . وكل ما زاد على العين والياء والطاء فى هذا فهو زائد ، وأصله العيطاء الطويلة ، والطويلة العنق[7] » . ويبدو أنه لا بد أن يكون أحد هذه الحروف الثلاثة الزائدة حرف علة ، كما فى الكلمة السابقة وفى « الفتكرين وهى الشدائد . وهذا من الفتك وسائره زائد »[8] .

---

(١) ٢ / ١٤٤ .
(٢) ٤ / ٣٧٣ كذا ولعلهما زائدتان .
(٣) ٣ / ١٥٩ وانظر ٤٥٧ ، ٥ / ١١٦ .
(٤) ٢ / ٢٥٣ .
(٥) ٢ / ٢٤٨ .
(٦) ٤ / ٣٧٣ وانظر ٢ / ١٤٤ ، ٢٥٤ ، ٤ / ٤٣٢ .
(٧) ٤ / ٣٧٢ . (٨) ٤ / ٥١٤ .

ورابعها المترجح بين الزيادة والوضع مثل « الدغفل : ولد الفيل. والدغفلى : الزمان الخصب . . . ويحتمل أن تكون هذه من الذى زيد فيه دال كأنه من غفل ، وهم يصفون الزمان الطيب الناعم بالغفلة »[1] و « أما الزمهرير فالبرد ممكن أن يكون وضع وضعا ، وممكن أن يكون مما مضى ذكره ومن قولهم ازمهرت الكواكب ، وذلك أنه إذا اشتد البرد زَهَرت إذن وأضاءت »[2] و « مما وُضِع وضعا ولا يكاد يكون له قياس ... الطرمساء : الظلمة، ويجوز أن تكون هذه الكلمة مما زيدت فيه الراء كأنها من طمس »[3] .

وآخرها المترجح بين الزيادة والنحت ، وسبق ذكره فى النحت .

وقد أعطانا المؤلف أسباب زيادة الحروف حين قال[4] : « ومما اشتق اشتقاقا قولهم للثقيل الوخم القبيح الفَجَج : خَفَنْجل . وهذا إنما هو من الخفج . وقد مضى أنهم إذا أرادوا تشنيعا وتقبيحا زادوا الاسم » وقال[5] : « اسلنطح الشىء إذا انبسط وعرض وإنما أصله سطح وزيدت فيه اللام والنون تعظيما ومبالغة » وكرر هذا الكلام[6] .

أما الموضوع فيحترس المؤلف بإزائه ويصرح بأنه ربما كان مشتقا ولم يصل هو إلى معرفته يقول[7] : « أما الذى هو عندنا موضوع وضعا فقد يجوز أن يكون له قياس خفى علينا موضعه . والله أعلم بذلك » ويكرر ما يشبه هذا القول[8] . والسبب فى هذا أن اشتقاقه خفى جدا[9] أو ليس ظاهرا[10] . والحق أنه يشك فى هذا الصنف من الألفاظ يقول[11] : « والأصل فى هذه الأبواب [الموضوعة] أن كل ما لم يصح وجهه من الاشتقاق الذى نذكره فمنظور فيه إلا ما رواه الأكابر الثقات . والله أعلم » بل ما رواه الأكابر الثقات لم يسلم من تجريحه .

(١) ٢/٣٤١ .
(٢) ٣/٥٥ .
(٣) ٣/٤٥٨ . ٤٥٩ .
(٤) ٢/٢٥٤ .
(٥) ٤/١٥٩ .
(٦) انظر ٣/٤٥٧ ، ٤/٣٧٢ ، ٣٧٣ .
(٧) ٢/١٤٦ .
(٨) ١/٥١٢ ، ٢/٢٥٣ ، ٣٤١ .
(٩) ٢/٣٧١ .
(١٠) ٣/١٦٠ .
(١١) ٢ : ١٤٨ .

الإختصار :

برز فى منهج المؤلف ميله إلى الاختصار ، فجلب عليه ذلك بعض الآثار التى ظهرت فى تناوله للمواد . وقد صرح المؤلف بميله هذا كثيرا[(١)] .

وأول هذه الآثار تركه بعض الصيغ حتى ظهرت المواد عنده صغيرة قصيرة .

وثانيها عدم شرح بعض الصيغ التى يذكرها مثل الآدر والدسيس والزغبد والتفاح والضيزى وطسأ وغيرها .

وثالثها أنه كان يشرح الكلمة دون أن يذكرها مثل « الدال والثاء كلمة واحدة وهو المطر الخفيف » يريد الدث، ومثل « الجيم واللام والخاء ليس أصلا ولا فيه عربية صحيحة فإن كان شىء فالخاء مبدلة من حاء » ولا يتعرض لهذا الشىء المبدل .

والرابع اختصاره ما يقتبس من نصوص اللغويين قبله كما يتبين لنا بوضوح عند مقابلة نصوص العين والجمهرة عنده بما فى أصليهما .

وأخيرا عدم ذكره أسماء بعض اللغويين الذين يقتبس منهم وخاصة الخليل وابن دريد وابن السكيت وأبى عبيد ، اكتفاء بما قاله فى مقدمة الكتاب . والحق أن الاختصار كان أمرا طبيعيا فى كتابه للغرض الذى كان يرمى إليه والمنهج الذى اتبعه ، فهو لم يكن يريد أن يدون معجما يجمع المفردات اللغوية وإنما معجما يفلسف المشتقات اللغوية، ويربط بعضها ببعض بواسطة أصول عامة . فالهدف الأول عنده استنباط هذه الأصول العامة أو المقاييس التى سمى الكتاب باسمها ، وإبانة كيف تفرعت الصيغ عنها .

وقد شذ عن هذا الاختصار فى بعض الأحيان النادرة فى مثل كلامه عن بعض الأيام التى تعرض لها وخاصة فى الجزء الأول من الكتاب[(٢)] ، وفى تكريره بعض

(١) ١/٦٨ ، ٢ ، ٣٠٥ ، ٤/١٢٣ ، ٢٣٤ وغيرها .
(٢) ١/١١٧ ، ١٥٥ ، ٢٥٨ .

الصيغ فى المادة الواحدة.وكان هذا الشذوذ الثانى نتيجة لازمة لإحدى خصائص منهجه،تلك هى إيراده أقوال اللغويين المختلفين وعدم اكتفائه بواحد أو اثنين منهم أو صب أقوالهم جميعها فى مجرى واحد .

ومن الظواهر التى نراها عنده وتمتّ بسبب إلى الاختصار عدم تعرضه للحروف والأدوات فى مواده إلا نادرا . ولكن سبب ذلك عدم تصرفها فلا مناسبة بينها و بين ما يريده فى كتابه .

النقد :

ابن فارس يتحرى الألفاظ الصحيحة و يجتنب المشوبة ولذلك كان ينص على كل أصل من أصوله التى يرتضيها بالصحة ، وما لا يرتضيه بالضعف أو الشذوذ أو غيرهما . وجعله ذلك يعنى بإبانة المعرب والمبدل الحروف وغيرهما ، و يرد اللغات الضعيفة ولا يرضى إلا بكلام أهل البادية . و بلغ من تشدده فى ذلك أن رد بعض ما قد يخالفه الباحثون[1] فيه ، وأن عنى بنقد اللغويين عناية كبيرة .

ونثر المؤلف آراءه فى نقد الألفاظ واللغويين فى صراحة وفى أدب فى أغلب الأحيان،فهو كثيرا ما يرمى خصمه دون أن يصرح باسمه ، مثل « الباء والياء والظاء كلمة ما أعرفها فى صحيح كلام العرب ولو [لا] أنهم ذكروها ما كان لإثباتها وجه . قالوا البيظ : ماء الفحل » « والخاء والضاد والفاء ليس أصلا ولا شغل به . و يقولون خَضِف إذا خضم . والخَضيف البطيخ فيما يقولون » . فتراه عبر بما أعرفها فى صحيح ، أو ليس أصلا ، أو يزعمون ، وكان يقول أيضا : ما أحسبها صحيحة[2] ، أو لا معول عليها ، أو غيرها أصح ، أو ليست بشىء ، أو إن صحت ، أو لم أرَ بها رواية صحيحة ، أو كل هذا قريب من البطلان بعضه من بعض أو ما شابه ذلك .

(١) ٣/٢١٣ ، ٤/١٧٤ .

(٢) ١/٤٧ ، ٣٥٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ ، ٤٠٦ ، ٤٧٠ ، ٢/٢٥٩ ، ٥/١٩٥ .

وكان يصرح أحيانا بأسماء من ينقدهم . وأولهم مرجعه الأول الخليل وكثيرا ما كان يوجه النقد إلى العين لا الخليل مباشرة ، « وفى كتاب الخليل : الترفة : الهنة فى الشفة العليا . وهذا غلط إنما هى التفرة » أو « وفى الـكتاب المنسوب إلى الخليل التَّلَم ... وما فى ذلك شيء يعول عليه ».وقد يقول « وقد ذكر عن الخليل طخطخ السحاب انضم بعضه إلى بعض . . . وهذا إنما يحتاج فى تصحيحه إلى حجة ».وعلل الشك فى العين باحتوائه على ألفاظ غريبة قال[1] : «وقد ذكر عن الخليل أن العكنكع الذكر الخبيث من السعالى . . . وأرى كتاب الخليل إنما تطامن قليلا عند أهل العلم لمثل هذه الحـكايات » .

ومهما يكن الحال فابن فارس يقول : « وحكى بعضهم عن الخليل أنه قال هو خنأب مكسورة الخاء شديدة النون مهموزة ،وهذا إن صح عن الخليل فالخليل ثقة[2] » ويقول عن كلمة ضعيفة مروية عن الخليل[3] : « وما أحسب هذا من كلام الخليل » مما يدل على تعظيمه له .

ولـكن أقسى ما وجه من نقد كان لابن دريد ، رماه بالتوليد « والذى قال ابن دريد فى الجغب أنه ذو الشغب فجنس من الإبدال يولده ابن دريد ويستعمله »، والتدليس[4] « وأعجب منه اللغة اليمانية التى يدلسها أبو بكر محمد بن الحسن الدريدى »، ~~والغلط « قال ابن دريد : وكان الأصمعى يدفع قول العامة هذا مجانس لهذا ، و~~يقول ليس بعربى صحيح . وأنا أقول : إن هذا غلط على الأصمعى لأنه الذى وضع كتاب الأجناس وهو أول من جاء بهذا اللقب فى اللغة »، وقال « وليس لما ذكره ابن دريد أن الشَّغْنَةَ الـكارة أصل ولا معنى » . وقال « الجيم والفاء والزاء لا يصلح أن يكون كلاما إلا كالذى يأتى به ابن دريد من أن الجفز السرعة . وما أدرى ما أقول » . وتهكم به « فأما أبو بكر فإنه ذكر ما أرجو أن يكون صحيحا وأراه قد أملاه كما ذكره حفظا فقال جمع يجمع جمعا إذا لم يشته الطعام . قال : وأحسبه

(١) ١٢/٤ .　　(٢) ٢٢١/٢ .
(٣) ٣٤٦/١ .　　(٤) ٣٠٧/٤ .

من الأضداد لأنهم ربما سموا الرجل النهم جعما . قال : ويقال جعم فهو مجعوم إذا لم يشته أيضا . هذا قول أبي بكر ، واللغات لا تجيء بأحسب وأظن » . وسمى ألفاظه التي شك فيها طرائف وأعاجيب وهنوات « القاف والعين والزاء ليس فيه إلا طريفة ابن دريد قال: قعزت الإناء ملأته» « وقال ابن دريد الخزف الخطر باليد عند المشى وهذا من أعاجيب أبي بكر »،ورماه بالتوليد فى أبواب معينة قال « الدال والحاء والزاى ليس بشيء وقال ابن دريد الدحز : الجماع . وقد يولع هذا الرجل بباب الجماع والدفع وباب القمش والجمع » .

ولكن هذا كله لا يمنعه من الاعتراف بصوابه حين يعتقد أنه على صواب قال « فأما قولهم لصاحب الصوت إنه لحسن الجِرْم فقال قوم : الصوت يقال له جرم . وأصح من ذلك قول أبي بكر بن دريد أن معناه حسن خروج الصوت من الجرم » . بل يرجح رأيه على الخليل أيضا قال « فأما قولهم برذونة رغوث فقد اختُلِف فيه . فكان الخليل يقول : الرغوث : كل مرضعة وذكر قول طرفة :

ليت لنا مكانَ المَلْك عمرو   رَغُوثا حول قُبّتنا تَخُور

وكان ابن دريد يقول : فعيل فى معنى مفعولة لأنها مرغوثة ، يريد أنه يرتضع لبنها ، ولعل هذا أصح القولين » .

ونقد الكسائى أيضا ، قال « قال الكسائى: ثمغة الجبل:أعلاه بالثاء . قال الفراء والذى سمعت أنا نمغة » «ومثله [فى عدم الصحة] ما حكى عن الكسائى : ترّ الرجل عن بلاده : تباعد ، وأتره القضاء : أبعده » .

ونقد ابن الأعرابى والمفضل وأبا عبيدة والفراء وأبا عبيد وأبا إسحاق الزجاج والشيبانى وأبا زيد والأصمعى . واتبع فى النقد طرقا ثلاثة : إصدار الحكم بالضعف كما رأينا فى أكثرها سبق ذكره ، والمقارنة المجردة مثل « ويقال منه امرأة سيفانة . . . قال الخليل بن أحمد : لا يوصف به الرجل . وحدثنى على بن إبراهيم عن على بن

عبد العزيز ، عن أبي عبيد عن الكسائي : رجل سيفان وامرأة سيفانة » والمقارنة مع الترجيح سواء اعتمد على لغوى آخر مثل « وقول ابن محكان :

فنشنشَ الجلدَ عنها وهى باركةٌ كما تنشنشُ كفّا قاتل سَلَبا

ففيه روايتان : رواه ابن الأعرابى قاتل بالقاف ، ورواه الأصمعى بالفاء ، وكان يقول : السلب : لحاء الشجر ، و بالمدينة سوق السلابين . فذهب إلى أن الفاتل هو الذى يفتل السلب . فسمعت على بن إبراهيم القطان يقول : سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلب يقول : أخطأ ابن الأعرابى ، والصحيح ما قاله الأصمعى » أو اعتمد على نفسه مثل « عن أبى عبيد عن الأصمعى قال : ربما سموا عودَ الطيب رندا ، يعنى الذى يُتبخَّر به قال : وأنكر أن يكون الرند الآس . وقال الخليل : الرند : ضرب من الشجر يقال هو الآس . . . . فأما قول الجعدى :

أرِجَاتٍ يَقْضمن من قضب الرَّنْدِ بثغرٍ عذبٍ كشوكِ السَّيَال

فإنه يدل على أن الرند ليس بالآس » .

المجاز :

ومن الظواهر البارزة فى المقاييس عناية المؤلف بالعبارات المجازية وهو ينبه عليها و يصرح بأنها من المجاز أو المستعار أو المشبه أو المحمول وقد يضعها فى آخر المادة . قال فى آخر مادة دعو « ويحمل على الباب مجازا أن يقال: دعا فلانا مكانُ كذا إذا قصد ذلك المكان ، كأن المكان دعاه . وهذا من فصيح كلامهم قال : ذو الرمة :

دعت مَيَّةَ الأعدادُ واستبدلت بها حناطيل آجالٍ من العِين خُذَّلِ »

وقال فى أول مادة « ذوق » « الذال والواو والقاف أصل واحد ، وهو اختبار الشيء من جهة تطعم ثم يشتق مجازا فيقال ذقت المأكول أذوقه ذوقا وذقت ما عند فلان اختبرته » .

أما عن المستعار فقال فى آخر مادة « رجل» قبل الشاذ فيها « فأما قولهم ترجّل النهار: إذا ارتفع، فهو من الباب الأول كأنه استعارة أى أنه قام على رجله . وكذلك رَجّلت الشعر هو من هذا كأنه قوى . والمرجل مشتق من هذا أيضا لأنه إذا نُصِب فكأنه أقيم على رجل » وقال فى آخر مادة « رجم »:« والذى يستعار من هذا قولهم رجمت فلانا بالكلام إذا شتمته » . وابن فارس يضع المستعار فى آخر مواده فى أغلب الأحوال .

والمشبه قال عنه « فأما قولهم لما ابيض ظهره من الدواب أرْحَل فهو من هذا أيضا لأنه يشبه بالدابة التى على ظهرها رحالة والرحالة السرج ».وقال « والأرحاء: الأضراس وهذا على التشبيه كأنها تطحن الطعام ، و يقال على التشبيه أيضا للقطعة من الأرض الناشزة على ما حولها مثل النجفة رحى » والمؤلف يضع هذه التشبيهات قبل الاستعارات .

وأخيرا المحمول « الزاء والهمزة والميم أصل يدل على صوت وكلام ، فالزأمة : الصوت الشديد...ومما يحمل عليه الزأم الذعر ، و يقال أزأمته على كذا أى أ كرهته » «وقال : الحَلَم صغار : القردان . والحلمة : دو يبة . والمحمول على هذا حلمتا الثدى » .

كل هذه الأنواع المجازية يميل إلى تأخيره فى المواد فلا يضع بعدها إلا الشاذ عن أصوله . ور بما لا يصرح المؤلف بأن الصيغة التى يتناولها مجازية ، ولكنه يشير إلى ذلك بعبارة نفهم منها ما ير يد ، يقول : «خزمت البعير: إذا جعلت فى وترة أنفه خزامة من شعر ، وعلى هذا القياس تسمى شجرة من الشجر خزمة وذلك أن لها لحاء يفتل منه الحبال ، والحبال خزامات» فعبارة : وعلى هذا القياس ، تفهمنا معنى التشبيه وخاصة أنه شرحه بعد ذلك .

و يتصل بهذه العبارات المجازية الأساليب الخاصة مثل « ما بالدار دُعْوِىّ » و « هو لك منى على حبل الذراع ... ذَرّع لى فلان شيئا من خبر » وما يضاف إلى أم وابن وأمثال ذلك . فقد عنى به المؤلف كما عنى به ابن در يد من قبل .

الظواهر فى المواد : تعدد الأقوال :

أول الظواهر التى نراها فى مواد المقاييس اشتمالها على أقوال متعددة لكثير من اللغويين كأنما يريد المؤلف أن يأتى لأصوله التى استنبطها بالأدلة المتنوعة من مراجع مختلفة ، حتى لا يتهمه أحد بأنه يسير فى ركاب واحد أو اثنين من العلماء فكثرت الأقوال التى نجدها عنده ولا نجدها عند الخليل وابن دريد على الرغم من ميله إلى الاختصار ، بل انفرد ببعض ألفاظ دون بقية المعاجم[1]، لأن المراجع التى أخذها منها من الرسائل الصغيرة لم يصل إلينا كثير منها .

وقد أورد فى كثير من الأحيان أقوال اللغويين دون نسبة صريحة اكتفاء بعبارة مبهمة مثل قالوا ، ويقال ، وقيل . ومهما يكن من أمر فإنه أكثر من الخليل وابن دريد احتفالا بأقوال غيره من اللغويين وأكثر تصريحا بأسمائهم . فهو قريب الشبه بعض الشيء بالقالى .

وعنى بإيراد أقوال الخليل وابن دريد خاصة إلى جانب غيرهما من اللغويين . وسمى العين والجمهرة « الكتابين » فبناء أسك « موجود فى الكتابين » ، وثبّ « كلمة ليست فى الكتابين » و « ثغم . . . لم أجده فى الكتابين » . ولكن عنايته بالخليل أكثر وثقته به أكبر كما يتضح من المقدمة ومن المواد ، إذ يلتزمه ويأخذ معظم ما فى مواده أحيانا منه دون أن يشير[2] إلى ذلك ، ومع التصريح كثيرا ، كما يظهر من فهرس الأعلام الذى ألحقه محقق الكتاب به . وكان يحافظ على النص أحيانا ؛ ويتصرف فيه بما لا يغير معناه فى أحيان أخرى ، إذ كان أميل إلى الاختصار[3] ، وكان يميل إلى أن يزيد فيه ما يوضح مقياسه . وأدى ذلك إلى وجود

(١) ١ / ١٠٦ ، ١٧٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٤٩٦ وغيرها .
(٢) انظر قمف وكس وعش وغيرها فى العين والمقاييس .
(٣) انظر عقف ، عقب ، عقل فى كتابيهما .

بعض عبارات منسوبة إلى الخليل غير موجودة فى نسخة العين المطبوعة[١]، إلى جانب اضطراب نسخ هذا الكتاب . وكذا كان حال المؤلف مع ابن دريد حتى فى إيراد بعض أشياء ليست فى النسخة المطبوعة من الجمهرة ، ولم يفد المؤلف من مواد الخليل وابن دريد وحدهما بل من شواهدهما أيضا فأكثر من الاستعارة منها وإن جدد فى بعضها ، وحذف بعضها الآخر اختصارا .

وعنى المؤلف بعض الشيء بالدخيل من الألفاظ حتى يبين أنه خارج عن أصوله التى لا ينقاس لها إلا اللفظ العربى الصميم ، وكان يحكم بالتعريب وينبه أحيانا على اللغة التى عرب اللفظ منها ، ويأخذ ذلك من الخليل أو ابن دريد أو غيرهما دون أن يبين إلى من رجع فى حكمه . وبخلاف ذلك كانت عنايته بلغات القبائل العربية ضئيلة ، وترك أكثر ما ذكره الخليل وابن دريد منها[٢] . وسبب ذلك أنها لا تتصل بالهدف الذى يرمى إليه ، وشكه فى كثير منها ، وخاصة ما نسب إلى اليمن لعدم اتساقه مع أصوله[٣] . وكان من أثر ذلك أن نقد اللغات اليمنية التى أتى بها ابن دريد نقدا مرا ، وحذف كثيرا مما ذكره الخليل منها ، ولم يبق إلا ما سار على أصول العربية الشمالية[٤] . وينطبق القول نفسه على أعلام الأشخاص والقبائل والأماكن فهى قليلة عنده .

مآخذ :

أهم ما يؤخذ على مقاييس ابن فارس صعوبة ترتيبه وما أدى إليه من اضطراب ، ونعالج ذلك فى مآخذ المدرسة كلها . أما هنا فأشير إلى مآخذ لا تتصل به مثل اضطرابه فى تقسيم المواد بحسب أصولها فكثيرا ما أتى بأشياء تتصل بالأصل الثانى فى القسم الأول والثالث فى الثانى وما إلى ذلك . ولعله لو جعل لكل قسم منها رقما يساير

(١) انظر عقم ، عقل ، جعن ، فى الكتابين .
(٢) ٢ / ٢٥٢ ، ٢٧٧ ، ٣٣٤ ، ٣ ، ١١٥ .
(٣) ٢/٢٨٥ ، ٣/٢٤١ ، ٢٨٥ .
(٤) ٢/٤٠١ ، ٢٣٥ ، ٣/٣١٣ .

موضع أصله ما اضطرب . وعلى هذا النهج تسير المعجمات الغربية الحديثة ، والمعجم الكبير الذى يخرجه المجمع اللغوى .

وأوقعه ميله إلى الاختصار فى عدة أمور تؤخذ عليه ، مثل عدم شرح بعض الألفاظ وعدم نسبة ما يقتبسه إلى صاحبه ، وتصرفه فيه لاختصاره ، وإن حافظ على المعنى . وسبب كل ذلك غرضه الذى كان يرمى إليه ومنهجه . ولكننا نعد من حسناته أنه نسب الألفاظ النادرة أو التى انفرد بها بعض الرواة إلى قائليها .

وكان من آثار ميله إلى إيراد أقوال كثير من اللغويين فى اللفظ الواحد أن كرر المعنى الواحد لبعضها مع نسبة كل واحد منها إلى لغوى مختلف فى كل مرة بدون أية زيادة[1] . وكرر ذات مرة إحدى مواده مرتين بدون سبب ظاهر[2] .

* * *

ومجمل القول فى المقاييس أنه ليس معجما عاما للغة ، وإنما هو معجم خاص يدافع عن فكرة بعينها ، فتشكل منهجه وفقا لها . ولكنه برغم ذلك أفاد المعاجم العربية فى المادة والمنهج . أما المادة فقد أتى فيها بأشياء كثيرة ليست عند الخليل وابن دريد اللذين سبقاه فى التأليف ، وإن كان معاصروه يفوقونه كثيرا فى هذه الناحية كالقالى والأزهرى . وأما المنهج فقد طرح فكرة التقاليب للمرة الأولى ، ونظم الأبواب تنظيما يكاد يكون محكما ، وقدم للمعجمات فكرتى الأصول والنحت اللتين أفاد منهما خاصة الصغانى فى العباب والسيد مرتضى الزبيدى فى التاج ، كما قدم لهم أيضا نقده لألفاظ السابقين من أصحاب المعاجم .

---

(١) ١٧/١ ، ٣٧٣/٤ وغيرها .
(٢) ٤٩٨/١ ، ٤٩٩ .

الفصل الثالث

كتاب المُجْمَل

لأحمد بن فارس

دل كتاب المقاييس على نضج الدراسات اللغوية و بلوغها مرتبة التصنيف على أسس فلسفية لغوية ، ولكنه لم يحز من الشهرة ما حازه رفيقه « مجمل اللغة » للمؤلف نفسه . و يشترك الكتابان فى المادة التى يحتويان عليها ، على وجه الإجمال فى المجمل،ونوع من البسط فى المقاييس،ولكنهما يختلفان فى طريقة عرض هذه المادة . وذلك هو الخلاف الأكبر بينهما تدور حوله خلافات واتفاقات أخرى كلها نابعة من الهدف الذى رمى إليه المؤلف فى كل منهما .

فالمقاييس كما رأينا لم يكن معجما لغويا أو بعبارة أدق لم يكن يرمى إلى مجرد جمع اللغة وتصنيفها فى مواد مرتبة ليسهل على من لا يعرف معنى لفظ من الألفاظ البحث عنه ، ومعرفة ما يجهل ، و إنما كان يرمى إلى استجلاء أصول المواد .

هدفه :

أما المجمل فلا ينظر فيه إلى شىء من ذلك ، وهمه الأوحد هم المعاجم الخالصة : الجمع والترتيب ، ومُنَاه تيسير الوصول إلى ما يريد الباحث . ولكن أمنية التيسير والتقريب دفعته إلى طريق خالف فيه من قبله من أصحاب المعاجم . فالتيسير الذى دفع ابن دريد قبلا إلى اطراح ترتيب الخليل ، دفع ابن فارس إلى مخالفة الاثنين لافى الترتيب بل فى الميدان الآخر للمعاجم أعنى به ميدان الجمع . فلم يجمع المواد والصيغ والشواهد و يستكثر منها جهده بل أراد فيها الإجمال ، لأن الإكثار رمى بسابقيه فى أحضان الاضطراب والتشعب .

وقد صرح المؤلف بكل ذلك فى مقدمة كتابه حين قال[1] « أما بعد فإنك لما

(١) انظر أيضا ١ / ٤٧ ، ١٣٠ ، ١٨١ .

أعلمتنى رغبتك فى الأدب ومحبتك لعرفان كلام العرب ، وأنك شامت الأصول الكبار ، فراعك ما أبصرته من بعد تناولها وكثرة أبوابها وتشعب سبلها ، وخشيت أن يلفتك ذلك عن مرادك ، وسألتنى عن جمع كتاب فيه ، يذلل لك صعبه، ويسهل عليك وعره ، أنشأت كتابى هذا بمختصر من الكلام قريب ، يقل لفظه، وتكثر فوائده ، ويبلغ بك طرفا مما أنت ملتمسه » ولذلك سماه المجمل .

كذلك رمى ابن فارس فى مجمله إلى تدوين الواضح والمشهور والصحيح من الألفاظ حسب . أما الغريب وغير الصحيح ، فلا عناية له به . وذكر ذلك صراحة فى أول كتاب الجيم قال « وقد ذكرنا فيه الواضح من كلام العرب والصحيح منه دون الوحشى المستنكر ولم نأل فى اجتباء المشهور الدال على غريب آية أو تفسير حديث أو شعر . والمتوخى فى كتابنا هذا من أوله إلى آخره . . . ذكر ما صح من ذلك سماعا ، أو من كتاب لايشك فى صحة نسبه ، لأن من علم أن الله تعالى عند مقال كل قائل فهو حرى بالتحرج من تطويل المؤلفات وتكثيرها بمستنكر الأقاويل وشنع الحكايات وبُنَيّات الطريق . فقد كان يقال : من تتبع غرائب الحديث كذب . ونحن نعوذ بالله تعالى من ذلك، وإياه نسأل التوفيق للصدق ، وإليه نرغب فى الصلاة على محمد وآله » وقال فى آخر المجمل « اقتصرت على ما صح عندى سماعا ومن كتاب صحيح النسب مشهوره، ولولا توخىّ ما لم أشكك فيه من كلام العرب لوجدت مقالا » ويظهر من العبارتين السابقتين أن توخيه الصحة كان من الأمور التى دفعته إلى الاختصار والإجمال ، ولولا ذلك لوجد متسعا للقول والاستكثار بالمستنكر والشنيع .

مراجعه :

ذكر المؤلف فى صدر باب الهمزة أسماء اللغويين الذين رجع إليهم وهم كثيرون وأشهرهم الخليل والأصمعى وأبو عبيدة وأبو زيد وأبو عمرو الشيبانى وأبو عبيد وابن دريد الأزدى وقال عنهم « دخل كلام بعضهم فى كلام بعض ، ولم يَعْدُ ما ألفناه فى كتابنا هذا مقال جماعتهم وإن كان أحدهم قد زاد فى التصاريف والشواهد على الآخر »

ويتضح من ذلك أنه لا يدعى لنفسه جمعا أو قياما بمحاولات للتعرف على ما لم يعرفه العلماء قبله من ألفاظ ، و إنما يعتمد اعتمادا واضحا عليهم مكتفيا بجهودهم فى ذلك الميدان .

منهجه :

اتبع المؤلف فى هذا الكتاب الترتيب الذى اتبعه فى المقاييس بدون أدنى تغيير فلا حاجة بنا إلى وصفه ثانية ولا إلى وصف الكتاب نفسه ، ما عدا نظرة سريعة على المقدمة ثم نحلل مادتى « عقق وهقع » .

وصف المقدمة :

يستهل الكتاب بمقدمة فى صفحة واحدة بين فيها هدفه فى الكتاب وسبب تسميته بالمجمل والخصائص التى يمتاز بها ومنهجه فقال « فمن مَرافق هذا الكتاب قرب ما بين طرفيه وصغر حجمه ، ومنها حسن ترتيبه ، وفى ذلك توطئة سبيل مذاكرة اللغة ، ومنها أَمَنة قارئه المتدبر له من التصحيف ، وذلك أنى خرجته على حروف المعجم فجعلت كل كلمة أولها همزة فى كتاب الهمزة ، وكل كلمة أولها باء فى كتاب الباء حتى أتيت على الحروف كلها . فإذا احتجت إلى الكلمة نظرت إلى أول حروفها فالتمسها فى الكتاب الموسوم بذلك الحرف فإنك تجدها مصورة فى الحاشية ومفسرة من بعد » .

ومن الطبيعى أن الكتاب الأول فى المعجم « كتاب الهمزة » وقد صدره المؤلف بذكر المراجع التى روى عنها . ولا يريد بذلك أنها مراجعه فى كتاب الهمزة وحده بل فى الكتب كلها التى يتألف منها المجمل . وكما صدر المؤلف حرف الهمزة بالمراجع صدر بعض الحروف الأخرى بقواعد تتصل بها .

تحليل المواد :

يفتتح ابن فارس المادة الأولى بما افتتحها به الخليل مرتبا ومختصرا « عق

الرجل عن ابنه يعق عنه : إذا حلق عنه عقيقته ، وذبح للمساكين شاة . والشاة المذبوحة والشعر كلاهما عقيقة ، ولا تسكون العقيقة إلا الشعر الذى يولد به ، وهى العقة أيضا ». ويرى الباحث أن ابن فارس حذف الشواهد الحديثية والشعرية اختصارا .

ويقول « وعقيقة البرق : ما يبقى فى السحاب من شعاعه ، وتسمى السيوف عقائق تشبيها بها ». والعبارة الأولى من العين . والثانية من « الجمهرة » وحذف الشاهد الشعرى أيضا .

ويقال « انعق البرق : إذا تسرب فى السحاب ، وهذى سحابة عقاقة ». وأولاها عن الخليل أيضا بالنص وثانيتهما عن ابن دريد .

« والعقيق : خرز ، وواد بالحجاز » والمعنيان من الخليل بتصرف وجمع وإيجاز . ولا تذكر الجمهرة والمقاييس غير المعنى الثانى مع شاهد مأخوذ من الخليل أيضا .

« وانعق الغبار : سطع » عن الخليل وهو فى المقاييس أيضا مع شاهد مأخوذ من رجز العجاج فيهما . ولم يورد ابن دريد هذا التفسير أيضا .

ويترك هذا الفعل المزيد بحرفين إلى المزيد بحرف واحد « وأعقت الحامل : إذا نبتت العقيقة فى بطنها على ولدها ، وهى معق وعقوق ، وجمع العقوق هذه عقق » . وهذا التفسير هنا وفى المقاييس مأخوذ بالنص تقريبا عن الخليل . أما ابن دريد فخالف الخليل فى ظاهر عبارة التفسير ، وإن وافقه فى حقيقة مدلولها .

وقد يبحث عن أصل المادة ، كما هى طريقته فى المقاييس « قال بعضهم : وأصل العق الشق ، يقال شق ثوبه وعقه ومنه العقوق » ويظهر من المقاييس أن بعضهم المشار إليه هنا هو الخليل وإن كان هناك بعض الشك فى صحة هذه النسبة . وعلى أية حال فالأصل متفق عليه عند الجميع .

ثم زيادة عما فى العين والجمهرة والمقاييس « وعق الرجل بسهمه فى الهواء ويقال

إنما هى عَق تعقية » ويلاحظ أنه لم يفسر هذه الصيغة الزائدة، وذكر القول الثانى فيها ليعلل عدم وجودها فى المعاجم السابقة .

ويرجع إلى الخليل « وعقق فى قوله ذق عقق[1] هو العاق وجمه عققة » والعبارة كلها مختصرة من العين، وهى تفسير لقول أبى سفيان لحمزة الشهيد فى موقعة أحد كما أبان الخليل .

ثم زيادة أخرى « والعقوق : مكان ينعق عن أعلاه النبت والجمع أعقة » وهذا التفسير موجود فى المقاييس أيضا ، ولكنه لم يذكر الجمع هناك .

ومَثَل لا يوجد إلا فى المقاييس أيضا « وكلفتنى الأبلق العقوق مثل لما لا يكون لأن الأبلق ذكر والعقوق الحامل . ويقال : إن العَقاق الحمل نفسه ، ويكسر أوله . وقيل : إن الأبلق العقوق هو الصبح ، لأنه ينشق » والتفسير مجمل هنا ، أما المقاييس فيفصله ، ويبين أن التفسيرين يختلفان بحسب مثلين مختلفين هما ما ذكر هنا ، وثانيهما أشهر من الأبلق العقوق ، وهو الذى يستقيم من تفسيره بالصبح .

وتفسير آخر للعقوق ينفرد به المجمل « وكان بعضهم يقول إن العقوق الحائل أيضا ، وذهب إلى أنه من الأضداد » .

ثم صيغتان يشترك فيهما مع المقاييس « وعواق النخل : روادفه ، وهى فسلان تنبت معه ، ويقال : إن العقيقة الماء القليل فى بطن الوادى » ولكن تفسير أولاهما فى المقاييس أطول وأوضح ، ويستشهد على ثانيتهما ببيت من شعر كُثيّر ، ويبين طريقة اشتقاقها .

وصيغة من ابن دريد « والعقة : الحفرة فى الأرض ، قاله الدريدى » .

وتختم المادة بصيغة تشابه مقلوبها « ويقال أعق الماء ، كما يقال أقع ، إذا ملح » . ويوجد ما يشبه هذا فى الجمهرة والمقاييس .

وتبين لنا هذه المادة أن المجمل والمقاييس يتفقان فى أكثر الصيغ التى يذكرانها

(١) فى الأصل ذو عقق . تحريف .

ثم ينفرد كل منهما بأشياء ولكن ما انفرد به المقاييس هنا أكثر مما انفرد به المجمل. ويعتمد الاثنان على العين والجمهرة اعتمادا كبيرا ، وخاصة العين . ولكنهما يأتيان أحيانا بصيغ لم يوردها الخليل ولا ابن دريد ، وقد ينفرد المجمل وحده بصيغة لم تأت فيها جميعا . ويتصرف المجمل فى اقتباساته من العين والجمهرة ، فيجمع الأقوال المختلفة ويختصر ويحذف الشواهد ، وقد يغير فى العبارة ، والمقاييس أكثر عناية بالأمثال . وأخيرا يتفق المجمل مع المقاييس فى ذكر الصيغ التى تتفق مع مقلوبها فى المعنى فى آخر المادة ، مثل أقع وأعق .

أما المادة الثلاثية « هقع » فيختصرها ابن فارس من الخليل وابن دريد ويستهلها بقوله « الهقعة : نجم من منازل القمر » وهى بالنص فى المقاييس ، وقد اختصراها من العين .

« والهقعة : دائرة » وهذا التفسير مخل ، فالهقعة كما يقول فى المقاييس « دائرة تكون بزور الفرس » وهى أوضح من ذلك فى العين .

وتختم المادة بتفسير موجود عند ابن دريد « يقال : اهتقع لونه مثل امتقع » والعبارة نفسها فى المقاييس والجمهرة .

ولم يذكر المؤلف فى المجمل الشاهد الموجود فى المقاييس والعين ، كما لم يذكر كثيرا من الصيغ التى انفرد بها ابن دريد دون الخليل واكتفى بما اتفقا عليه ، ما عدا ما ذكره أبو زيد . ويظهر لنا فى هذه المادة أن الاختصار قد يبلغ بابن فارس إلى مرتبة الإخلال بالتفسير .

ظواهر : الاختصار :

حين نحاول أن نتبين الظواهر التى تبرز فى المجمل ، وقد تميزه عن المعاجم الأخرى نرى أولها وأهمها الإجمال والاختصار . ويتضح هذا بصورة ملموسة فى حجم

الجزء المطبوع ، فهو ٣١٩ صفحة من القطع الصغير ، تصل إلى باب الدال واللام . فى حين أن هذا القدر من المواد يشمل من المقاييس الجزء الأول (وقدره ٥١٣ صفحة من القطع المتوسط) و ٢٩٨ صفحة من الجزء الثانى ، أى حوالى ٨٣٢ صفحة . وفى سبيل هذا الإجمال لجأ المؤلف إلى حذف الشواهد والاقتصار على المشهور منها إن أورده ، واختصار التفسيرات ، وعدم تتبع الاختلافات ، أو جمعها فى قول متحد ، والإقلال من الصيغ ، وذكر المعروف منها حسب . وكل ذلك يعترف به المؤلف فى مقدمة الكتاب ، وفى تضاعيفه أيضا . وقد أخل بهذا القصد فى الصيغ التى تتعدد معانيها إذ كرر الصيغة مع كل معنى جديد . وكان الأَوْلى به ألا يكررها ما دام يريد الاختصار ، ويكتفى بذكرها مرة واحدة ، ويعقبها بالمعانى المختلفة مثال ذلك يقول فى مادة «عوهج» ، « العَوْهَج : ظبية حسنة اللون . والعوهج : النعامة والعوهج الناقة الفتية . والعوهج : الحية » ، ويقول فى مادة « عهق » « العَوْهَق : الغراب الأسود الجسيم . والعوهق : البعير الأسود . والعوهق : اللازورد . والعوهق : فحل كان فى الزمن الأول . والعوهق : الثور الذى لونه إلى السواد . والعوهق : الخطاف الجبلى الأسود... والعوهق : خيار النبع . والعوهق من الظباء : الطويلة المديدة ، وهو بدل من الجيم فى العوهج ، قاله ابن الأعرابى » . ويتضح الفرق بارزا حين نقرن هذه العبارة بما يقوله مؤلف آخر كان يريد الاختصار أيضا ، ذلك هو الفيروزآبادى فى قاموسه يقول «والعوهج : الطويل العنق من الظلمان والنوق والظباء ، والناقة الفتية ، والطويلة الرجلين من النعام ، والظبية فى حقويها خطتان سوداوان ، وفحل إبل كان لمُهْرَة » .

ومما يتنافر مع الإيجاز الذى ينشده ذلك السند الطويل الذى كان يصدر به بعض الألفاظ ، وكان من حقه أن يكتفى بسرده للمراجع فى مقدمة الكتاب ، ولا يحمل المعجم نفسه عنعنات طويلة[1] .

(١) انظر ١٧٧ ، ٢١٦ وغيرها

الصحيح :

الظاهرة الثانية فى الأهمية عناية المؤلف بالصحيح من الألفاظ وحده كما فى أقواله السابقة. واشتهر المؤلف بذلك، فقال عنه السيوطى[١] « وكان فى عصر صاحب الصحاح ابن فارس فالتزم أن يذكر فى معجمه الصحيح » ، وجعلته هذه النظرة يقتصر على الواضح المعروف من الصيغ والألفاظ ، ولا يتكثر و يغرب ، أى أن التزامه الصحة كان من العوامل التى دفعته إلى الاختصار وعدم ذكر الغريب من الألفاظ . ودفعه هذا أيضا إلى نقد ما شك فيه يقول : « ذكر بعضهم أن التُّشْحَة القليل من اللبن . يقال ما بقى فى الإناء تشحة ، ولم أسمعها وفيها نظر » ويقول : « وقال بعضهم : التحسيب : دفن الميت تحت الحجارة قال * غداة ثوى فى الرمل غير مُحَسَّب * وهذا فيما أحسب غلط لأن المحسب الموسد » و يقول « يقال : جاء فلان وفى رأسه خُطّة ، والعامة تقول خُطْيَة ، وهو خطأ » وقد يصرح بأسماء اللغويين الذين ينقدهم فيقول[٢] « قال ابن دريد : القرب : الصلابة والشدة . قَرُب الشىء : صلب ، لغة يمانية قال : ولولا حسن الظن بأهل العلم لترك كثير مما حكاه ابن دريد » و يذكرنا قوله هذا بما كان يقوله عنه فى المقاييس . و يقول « المِثْقَب : الطريق العظيم ، قاله أبو عمرو والصحيح المَنْقَب » و يقابل بين أقوال اللغويين المختلفة مثل « أخبرنا القطان عن على بن عبد العزيز عن أبى عبيد عن الفراء عن الكسائى : ثَمَغة الجبل : أعلاه بالثاء . قال الفراء : والذى سمعت أنا نَمَغة بالنون » ولكن النقد فى المجمل قليل هزيل بالنسبة لما فى المقاييس ، بل يذكر المؤلف فى المجمل أشياء كثيرة مما نقده فى المقاييس .

ومهما يكن من أمر فقد أخل المؤلف بالتزامه الصحة أيضا ، فأورد أنواعا تتنافى معها . أورد المولد مثل قوله فى المجمل «الحذلقة : إظهار الحذق وادعاء أكثر مما عندك»

(١) المزهر جـ ١ ص ٥٠ .
(٢) المزهر جـ ١ ص ٥٦ .

ويقول عنها فى المقاييس : «أظنها ليست عربية أصلية وإنما هى مولدة ». وأورد الإسلامى مثل «قال ابن الأعرابى: لم يسمع قط فى كلام الجاهلية ولا فى شعرهم فاسق». وهذا عجيب ، وهو كلام عربى ولم يأت فى شعر جاهلى ». وقد نتسامح فى كل هذا ، ولكننا لا نتسامح فى روايته المريب فى رأيه يقول : « يقال الأترور : الغلام الصغير فى قوله ** من عامل الشرطة والأترور ** » ويقول عنها فى المقاييس « وكذلك قولهم إن الأترور الغلام الصغير . ولولا وجداننا ذلك فى كتبهم لكان الإعراض عنه أصوب . وكيف يصح شىء يكون شاهده مثل هذا الشعر :

عنط

أعـوذ بالله وبالأمير من عامل الشرطة والأترور »

ويقول : «التلام : التلاميذ أسقطت الذال ، والتلام : غلمان الصاغة ، ولا واحد لهم » ويقول عنها فى المقاييس « التاء واللام والميم ليس بأصل ولا فيه كلام صحيح ولا فصيح . قال ابن دريد فى التلام : إنه التلاميذ ، وما فى ذلك شىء يعول عليه». ويقول «تاخت الإصبع مثل ثاخت » ويقول فى المقاييس « ذكر فى كتاب الخليل حرف أراه تصحيفا قال : تاخت الإصبع فى الشىء الرخو . وإنما هذا بالثاء ثاخت» . وأمثال ذلك كثيرة ، مما يدل على نضج النقد فى المقاييس .

اللغات والمعرب :

ولم ينس ابن فارس أن يعنى — كغيره من اللغويين — باللغات الواردة فيما يتناوله من ألفاظ ، وبالمعرب والدخيل منها والتنبيه عليه . فنراه يقول : « وأهل اليمن يقولون جَحّ الشىء : إذا بسطه أو سحبه . قال ويسمون القثاء الجَحّ ، كذا قال ابن دريد » فيأخذ لغات اليمين عن الذى أكثر منها (ابن دريد). ويقول : « الحجمة العين بلغة اليمن » . ويقول : « قال ابن دريد : الجَفْز : السرعة فى لغة اليمانيين . . . قال ابن : دريد الجِفْس : لغة فى الجبس وهو الضعيف » . ويقول : « الأَرَارِيس الزراعون ، وهى لغة شامية ، والواحد أريس » .

أما المعرب فهذه بعض أمثلة منه قال : « الآجرّ : الذى يُبنَى به فارسى معرب وقد جاء فى الشعر ** شاده بالآجر ** » وهو ينظر إلى المعرب الذى ورد فى الشعر القديم نظرة عالية . وقال : « و تأريخ الـكتاب كلمة معربة معروفة » وقال : « أشَل دخيل وهو جنس من الذّرْع » وقال : « أُشْنة دخيل وهو ضرب من الطيب شىء مثل الحنوط » .

المجمل والمقاييس :

بالرغم من اتفاق المجمل والمقاييس فى أكثر موادهما وصيغهما ، يختلفان فى أكثر الظواهر البارزة فيهما ، لاختلاف الفـكرة التى يقوم عليها كل منهما واختلاف منهجيهما تبعا لذلك . فالمقاييس أكثر اهتماما بالأقوال المختلفة التى أدلى بها اللغويون فى كل لفظة ، وأميل إلى ترتيب المادة بحسب الأصول التى تنقسم إليها معانيها ، وأكثر إيرادا للشواهد والأمثال واستقصاء للأخيرة منها ، وأعظم عناية بالعبارات المجازية والتعبيرات الخاصة والمعانى الفرعية ، وأشد اهتماما بنقد الألفاظ و إبانة زيفها وصحيحها ، وأنضج حكما فى كل ذلك . والأمر الوحيد الذى يتفوق المجمل على المقاييس فيه هو العناية بالأعلام فى كل مادة . والسبب فى ذلك أن ابن فارس كان لا يدخل الأعلام فى أصوله إذ أن الصلة بينها و بين المواد التى يرجح أنها مشتقة منها غير ظاهرة ولا واضحة .

ولهذا النضج الظاهر فى الفـكرة والمنهج والإخراج أوافق الأستاذ المحقق عبد السلام محمد هارون فى أن ابن فارس ألف المقاييس بعد المجمل بزمن ، إذ قال مدللا على ذلك[1] « لا يساورنى الريب أن المقاييس من أواخر مؤلفات ابن فارس فإن هذا النضج اللغوى الذى يتجلى فيه من دلائل ذلك ، كما أن خمول ذكر هذا الـكتاب بين العلماء والمؤلفين من أدلة ذلك . ولو أنه أتيح له أن يحيا طويلا فى زمان مؤلفه لاستولى على بعض الشهرة التى نالها صنوه المجمل . وأستطيع أن

(١) المقاييس ١/٤١ .

أذهب أيضا إلى أنه ألف المقاييس بعد تأليفه المجمل فإن الناظر في الكتابين يلمس القوة في الأول ويجد أن ابن فارس في المجمل إذا حاول الكلام في الاشتقاق فإنما يحاوله في ضعف والتواء . . . وهو في المجمل يترك بعض مسائله في اللغة على علاتها ، على حين ينقدها في المقاييس نقدا شديدا » . وأضيف إلى ذلك أنه ألفه قبل الصاحبي ، إذ ذكره فيه غير مرة .

وبالرغم من هذه الفروق الشاسعة بين المقاييس والمجمل مال الناس إلى ثانيهما وعنوا به كل عناية ، ولم يلتفت كثير منهم إلى وجود الأول ، ولم يحاول أحد أن يسير على الخطة الرائعة التي ابتكرها أو يكمل الفكرة التي بنى عليها .

مآخذ :

يرجع أكثر ما أخذ على المجمل إلى الأسس التي يشترك فيها هو ومدرسته فيها ، ولكنه ينفرد ببعضها أيضا ، وهي التي نعنى بإجمالها هنا .

أهم هذه المآخذ إخلاله بمنهجه ، فهو يرمى إلى الاختصار واختيار الصحيح من الكلام ولكنه يفعل ما ينافيهما أحيانا ؛ إذ يكرر اللفظ الواحد عدة مرات لتعدد معانيه وكان الأولى به ألا يكرره ، ويصدر بعض الألفاظ بسند طويل لرواتها ولا تحتمل المختصرات ذلك . ويختار من الألفاظ ما يشك هو نفسه فيه وينقده نقدا عنيفا في المقاييس . وربما كان سبب ذلك عدم تنبهه لهذا في أثناء تأليفه المجمل ، إذ هو سابق على المقاييس في غالب الظن .

وهناك مأخذ آخر اضطره إليه منهجه أو بالدقة التزامه الاختصار . فقد أخل بتفسير كثير من الألفاظ ، إذ قصر التفسير على كلمة أو كلمتين لا توضحان المعنى تماما ، وترك التفسير تماما في بعض الأحيان ، كما في أدر وحوك وحيض وما شابهها .

وخلط بين المعتل والمهموز فوضع بوس في بؤس ، وجسأ في جسو ، وجنأ وتجانأ

والجنأ فى جنى وكثير غيرها . وقد تنبه إلى ذلك فى بعض الأحيان ، فنبه على أن اللفظة مهموزة ، أو أنه وضعها هنا لصورتها الظاهرة وحدها ، ولكنه لم يفعل ذلك فى كل مرة .

وصفوة القول فى المجمل أنه اختار ما فى العين والجمهرة و بعض المراجع الأخرى، وسرده سردا مختصرا خفيف الحمل ، ووضعه فى ترتيبه الجديد، فهو من الكتب التى لا شك أنها أفادت المبتدئين فى دراسة اللغة فى عهده فائدة كبيرة ، فهو شبيه بالمعاجم الصغيرة التى يستعملها طلبة المدارس عندنا فى هذه الأيام .

الفصل الرابع

خصائص المدرسة وعيوبها

لم تضم هذه المدرسة إلا المعجمات الثلاثة السابق ذكرها ، ولا تتضح بينها الرابطة المشتركة وضوحها فى معجمات المدرسة السابقة عليها بسبب التطور السريع الذى قام به أحمد بن فارس فى معجمه ، فالرابطة الوحيدة التى تصل بين أفرادها هى الترتيب على الألف باء والأبنية معا ، مع التدرج من أول الكلمة إلى آخرها .

هدفها ومنهجها :

ولكنها تختلف بعد ذلك اختلافا كبيرا . فالجمهرة تقسم بحسب الأبنية أولا ، ثم يقسم كل بناء إلى الحروف . أما المقاييس والمجمل فيقسمان وفقا للحروف أولا ، ثم يقسم كل حرف إلى أبنية . والأبنية فى الجمهرة كثيرة مختلطة ، وعند ابن فارس قليلة محكمة . والجمهرة تراعى التقاليب ، وابن فارس يطرح ذلك فى معجميه . وابن دريد لا هدف له فى معجمه إلا الجمع كبقية أصحاب المعاجم ، أما ابن فارس فله هدف خاص فى معجميه .

وقد كان التطور الطبيعى لهذه المدرسة أن يظهر الترتيب الألف بائى الموجود فى المعجمات الحديثة وفى أساس البلاغة للزمخشرى و إهمال الأبنية وجمعها معا . ولكن ظهور ديوان الأدب للفارابى الذى اكتشف نظاما يعين المحتاجين إلى الأسجاع والقوافى عاق هذا التطور ، وأبرز مدرسة الصحاح . ولعل أساس البلاغة له ما يصله بهذه المدرسة ، إذ هو الغاية لها ، ولكنى أحب أن أضعه مع المدرسة الحديثة لشدة الصلة بينه و بينها ، على الرغم من تأثرها هى بالمعجمات الأور بية ، وعدم تأثره بها .

عيوبها :

أبرز عيوب هذه المدرسة صعوبة الترتيب الذى سارت عليه بالرغم من اتباعها للألف باء . وكان لهذه الصعوبة عدة أسباب كلها من آثار المدرسة الأولى التى لم تستطع هذه المدرسة التخلص منها . وأهمها تقسيمها المعجم بحسب الأبنية ثم تمسك ابن دريد بنظام التقاليب ، والتزام ابن فارس بدء كل حرف به حين يتألف مع ما بعده . ويقال فى كل هذا ما قيل فى المدرسة الأولى ، وخاصة أنه كان من أسباب إشاعة بعض الاضطراب فيها ، ووقوع أصحابها فى أخطاء صرفية .

فابن دريد خلط فى الأبنية التى خلطت فيها المدرسة الأولى ، والرباعى المضاعف خاصة ، وخلط فى البناءين الرباعى والخماسى وما يلحق بهما ، وفى غيرهما ، وخاصة أنه لم يكن موفقا فى معرفة الحروف الأصول والزوائد حتى أنه وضع هاء التأنيث مع الحروف الأصلية باستمرار . وأقام باب الثلاثى المضاعف العين واللام ، أو العين والفاء ، أو الفاء واللام على أساس خاطىء ، إذ فصل بينه و بين باب الثنائى المضاعف للإدغام وعدمه فقط . ونسى أن تلك تفرقة عرضية تختلف باختلاف الصيغ . وكان نتيجة ذلك توزيع الألفاظ وتكريرها . وقد جعل كل ذلك ابن جنى يقول[1] : « وأما كتاب الجمهرة ففيه أيضا من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ، ما أعذر واضعه لبعده عن معرفة هذا الأمر [يريد التصريف] ولما كتبتُه وقفت فى متونه وحواشيه جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته . ثم إنه لما طال على أومأت إلى بعضه وضربت البتة عن بعضه » .

واختلطت الأبنية على ابن فارس أيضا ، فقد وضع فى بعض الأحيان الثلاثى الأجوف واللفيف المؤلف من حرفى علة مختلفين (باعتبار الهمزة من حروف العلة) فى أبواب الثنائى المضاعف ، مثل ضوضاة وضعها فى ضَوّ وضوض ، وكوى وضعها فى

(١) السيوطى — المزهر ج ١ ص ٧٤ .

كوّ ، وحاء فى حأ ، وخاء فى خأ ، والفيء فى فأ ، فى المقاييس ، ومثل : آء وضعها بعد أى ، وحاء بعد حن ، وخاء بعد خن ، وداء بعد دو ، فى المجمل .

ووضع الرباعى فى أبواب الثلاثى ، مثل برأل و بلأز وجرجم فى المجمل ، والمضاعف الثنائى فى الثلاثى مثل جو وضعها بعد جون فى المجمل ، ووضع صيغا كثيرة فى الثلاثى وما زاد عليه مثل العكركر والعركرك والعرمرم وما شابهها فى المقاييس .

كل هذا إلى جانب ما يُضمَّن فى أبواب الثنائى المضاعف من صيغ متعددة اتباعا للمدرسة السابقة .

وثانى الأمور التى تؤخذ على هذه المدرسة الاضطراب والخلط فى حروف العلة ، وكان من هذا الخلط عند ابن دريد خاصة المطرد والقليل . فمن الصنف الأول خلط الألفاظ المعتلة بالصحيحة فى أبواب الصحيح من الثنائى والثلاثى . بل لا مانع عنده أن يقول : « باب الطاء والواو فى الثلاثى الصحيح[1] » أو « حرف الواو فى الثلاثى الصحيح[2] » أو أن يورد مادة « ع هـ ى » و يعقبها بقوله[3] : « انقضى حرف العين فى الثلاثى الصحيح » .

ولكنه — والحق يقال — وقف فى أبواب الثلاثى عند حرف النون ، واعتقد أن ما بعدها حروف علة ، فأخرها إلى أبواب المعتل . ونسى أولا أن الهاء التى جعلها فى ترتيبه بين الواو والياء ليست من حروف العلة ، وثانيا أنه سبق له أن أورد كثيرا من هذه المعتلات فى الأبواب السابقة . وقد تنبه فى مواضع قليلة إلى هذا الخطأ ، فترك الألفاظ المعتلة وأشار إلى أنه سيأتى بهـا فى المعتل[4] ، ولكنه تنبه إلى ذلك أحيانا متأخرا ، بعد أن يكون أورد نصف المواد أو ما قار به ، فيتركها أيضا و يشير إلى أنه سيكملها فى أبواب المعتل[5] .

(١) ٣ / ١١٩ .
(٢) ٣ / ١٨٣ .
(٣) ٣ / ١٤٧ .
(٤) ١ / ٢٨٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ وغيرها .
(٥) ١ / ٢٤٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠ ، ٣٠١ وغيرها .

ومن الأخطاء الكثيرة اعتباره الواو المدغمة فى الياء ياء ، فكلمة حى يأتى بها فى « ح ى ى » وكذا رى وغى ، وكلها واوية الأصل . وقد نبه إلى ذلك فى بعضها ، وأهمله فى بعضها الآخر .

وأقام باب الثنائى المعتل على غلطة من هذا النوع ، إذ تناول فيه الألفاظ التى تتألف من حرف صحيح وحرفى علة متماثلين أو مختلفين . ولكن هذا الباب لا يستحق لفظ الثنائى إلا عند تماثل حرفى العلة ، أما عند الاختلاف فيجدر به لفظ الثلاثى إذ تصبح الكلمة فيه مؤلفة من ثلاثة حروف مختلفة . ولكنه نظر إلى حروف العلة جميعها (ومنها الألف) كأنما هى حرف واحد .

يضاف إلى ذلك أخطاء متناثرة مثل علاج « شول » فى « شلل » أو وضع الصيغ الرباعية أو الملحقة بالرباعى التى عقد لها أبوابا خاصة بها فى أبواب الثلاثى مثل هيدب وهيدبى وهيدابة وهدبد التى وضعها فى هدب ، واعتبار « رذاذ » مثلا من معكوسات « ذرذر » وهى معكوس « ذر » وما ماثل ذلك .

وحاول ابن فارس التمييز بين كل حرف منها ، ولكنه كثيرا ما خلطها معا ، يقول مثلا : الحاء والقاء وما بعدهما معتل ، أو الباء والعين والواو والياء ، أو الباء والكاف والواو والهمزة ، أو الخاء والباء والحرف المعتل والهمزة ، وما شابه ذلك فى أكثر المواد . ثم اضطرب فى ترتيبها حين فصل بينها ، فقدم الياء على الواو حينا[1] ، والهمزة على الياء حينا آخر ، وحقها فى ذلك الموضع التأخير تبعا لترتيبه[2] ، وخلط بين الهمزة والألف فى مواضع أخرى[3] . وقد رأينا أمثلة أخرى للخلط فى هذه الحروف فى المأخذ السابق .

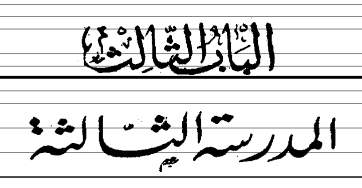
وآخر الأمر يؤخذ على ابن فارس اضطرابه فى وضع بعض مواده لصعوبة ترتيبه ،

(١) المقاييس جـ ١ ص ٣٠٢ .
(٢) ١ / ٤٥٥ .
(٣) ٢ / ٣٢١ .

وأكثر ما اختل عنده الحرف الثالث ، فما أكثر ما قدم الحرف المتأخر منه ، وأخّر المتقدم . فلو أخذنا الجزء الثانى من المطبوع مثلا ، نراه رتب « باب الحاء والتاء وما يثلثهما » كما يلى : حتر ، حتأ ، حتم ، حتد ، حتن ، حتف ، حتل ، حتك ، حتو . وصوابه : حتد ، حتر ، حتف ، حتك ، حتل ، حتم ، حتن ، حتو ، حتأ . فالباب كله مضطرب ، وقدم « دعو » على « دعق ، ودعك ، ودعم » . وحقها التأخير عنها ، وقدم « دغص » على « دغس » خطأ ، وقدم « دكم » على « دكأ ودكس » ويجب تأخيرها ، إلى مثل هذا الاضطراب الكثير فى جميع الأجزاء . ومما يدل على صعوبة ترتيبه ، أنه رتب « باب الذال والهمزة وما يثلثهما » كالتالى : « ذأر ، ذأب ، ذأم ، ذأل ، ذأى » ، ولاحظ الناشر أن ترتيب « ذأب » مختل ، فعلق عليها : « كذا ورد ترتيب هذه المادة فى نسخة الأصل . وصواب وضعها فى آخر الباب بعد مادة (ذأى) كما ورد فى المجمل . . » ولكن الحق أن وضعها فى المجمل مختل أيضا ، والصواب تقديمها فى أول الباب قبل ذأر ، لأن المؤلف يبدأ الباب بتأليف الحرف مع تاليه فى الألفباء . ومن الظاهر الذى لا لبس فيه أن الباء هى الحرف الذى يلى الهمزة مباشرة .

كذلك اضطرب عنده — فى بعض الأحيان — الحرف الثانى ، فى الأبواب الثنائية . فكان يقدم الحرف مع تاليه فى الترتيب ، وينتهى بتأليف الحرف مع نفسه[١] ، ولكنه خالف هذه القاعدة أحيانا فجعل الباء مع الباء بين الباء مع الهاء والباء مع الواو[٢] .

(١) ٣ / ٢٦٦ .
(٢) ١ / ١٩٣ .



الباب الثالث

المدرسة الثالثة

الفصل الأول

كتاب الصِّحاح

للجوهرى (٠٠٠ — حدود ٤٠٠)

هدفه :

كان الغرض الأول من تأليف المعاجم فى القرن الرابع تحقيق أمرين أساسيين هما : التزام الصحيح من الألفاظ ، وتيسير البحث عن المواد . وذهب كل منها مذهبا خاصا ليحقق هذين الغرضين ، وفى أواخر هذا القرن ظهر أشهر معجم عربى حققهما إلى درجة بعيدة . ذلك هو « تاج اللغة وصحاح العربية » لأبى نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى الذى اشتهر بالصحاح .

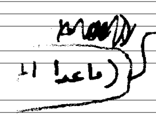
وقد شرح أبو زكريا الخطيب التبريزى هذا الاسم شرحا جميلا قال[1] : « يقال كتاب الصِّحَاح بالكسر وهو المشهور ، وهو جمع صحيح كظَرِيف وظراف . ويقال: الصَّحاح بالفتح ، وهو مفرد نعت كصحيح . وقد جاء فَعَال بفتح الفاء لغة فى فَعِيل ، كصَحيح وصَحاح وشحيح وشحاح وبَرِئ وبَرَاء » . وواضح من عنوان الكتاب أن المؤلف كان يرمى — قبل كل شىء — إلى تدوين الصحيح من الألفاظ وعلى ذلك نبه فى بداية مقدمة كتابه : « أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة التى شرف الله تعالى منزلتها » ولهذا الإلحاح على التزام الصحة الذى ظهرت آثاره فى العنوان والمقدمة وصغر المعجم بالنسبة لغيره اشتهر بأنه أول معجم عنى بهذه الناحية ، قال السيوطى[2] « وغالب هذه الكتب لم يلتزم فيها مؤلفوها الصحيح بل جمعوا فيها ما صح وغيره وينبهون على ما لم يثبت غالبا . وأول من التزم

---

(١) السيوطى : المزهر ١ / ٩٤ . (٢) نفس المرجع ص ٥٠ .

الصحيح مقتصرا عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى ولهذا سمى كتابه الصحاح » .

ولكن الأبحاث الماضية دلتنا على أن الجوهرى ليس أول من التزم الصحيح بل التزمه قبله القالى والأزهرى كما التزمه معاصره ابن فارس . وشعر بذلك السيوطى نفسه[1] ، ولكن هناك فرقا بين الصحاح وغيره ، يبين من عبارة السيوطى فهو يرى أنه التزم الصحيح واقتصر عليه فلم يذكر سواه ، أما هذه المعاجم فلم تقتصر عليه ، بل ذكرت غير الصحيح ونقدته . وقد رأينا ذلك فيها . فالتزامها الصحيح يعنى نقدها غيره وتزييفه . وكانت الدعائم التى أقام عليها الجوهرى نقده للألفاظ السماع والفهم ، وأراد بالسماع روايته عن العلماء فلا اعتماد عنده على الكتب أو الوجادة ، وكذلك مشافهة العرب فى البادية وخاصة فى الحجاز و بلاد ربيعة ومُضَر[2] . ولم يفسر الجوهرى فى مقدمته القصيرة الكلام على هذه الدعائم ، ولكن من الواضح أنها قريبة الشبه بدعائم الأزهرى . وأراد أن يحقق لكتابه الصحة بعد تدوينه فلا يتسرب إليه التصحيف والخطأ . فلجأ إلى ما لجأ إليه القالى قبله وهو الضبط بالعبارة . واتبع فى ذلك نهجا خاصا شرحه الشيخ نصر أبو الرضا الهورينى فى فوائده التى صدر بها الكتاب فقال[3] : « ومن قواعده فى ضبط الأسماء أنه إذا ذكر اسما وقال عقبه بالكسر مثلا فالضبط لأول الكلمة كقوله : وإنه لحسن الِجِبة بالكسر ، يعنى كسر الجيم ، والُحباب بالضم . نعم ، التسكين لا يكون بالضرورة إلا للثانى كقوله : والُحلْبَة بالتسكين . ثم إن ما بعد الأول تارة يكون معلوم الحركة أو السكون فيسكت عنه ، وتارة يصرح بضبطه كقوله : والرطب بالضم ساكنة الطاء : الكلأ . وإذا قال عقبه : محركا أو بالتحريك ، فيكون بفتحتين كما يعبر المصباح بذلك . وإذا أعاد الكلمة وأتبعها بقوله : أيضا ، فتكون بالضبط السابق . وقد يكون فى الكلمة لغتان أو



(١) نفس المرجع ص ٤٥ . (٢) السيوطى : البغية ص ١٩٥ .
(٣) الصحاح ١ / ٧ .

أكثر فيكررها بحسب لغتها ولو أربع مرات كما في التطلع . ومحل كون الضبط للأول في غير « المفعلة » كالمقبرة والميسرة ، أما هي فالضبط فيها للعين . وقد يصرح بضبط أولها إذا كان بالكسر .

« وأما في الأفعال ، إذا ذكر فعلا وقال عقبه : بالضم أو غيره ، فيكون الضبط لعين الفعل مثاله: أدُب الرجل بالضم، أي للدال . وأما حصبت الرجل أحصِبه بالكسر فالضبط لعين الفعل الذى قبله ، وهو المضارع ، والماضى معلوم الفتح » ولكنه في الحقيقة لم يصر على ذلك الضبط إصرار القالى .

وفى سبيل الوصول إلى الغرض الثانى طرح الجوهرى نظم كل من سبقه من أصحاب المعاجم واتخذ نظاما جديدا بهر العيون إعجابا ، وبقى من بعده محافظين عليه العصور الطوال . أهمل الجوهرى ترتيب الحروف على المخارج ونظام التقاليب وتقسيم الكتاب إلى أبواب بحسب أبنية الألفاظ التى يحتويها وأتى بنظام جديد أخذ بذرته الأولى أو نواته من خاله الفارابى صاحب ديوان الأدب ، هذه النواة هى اعتبار أواخر الألفاظ فى ترتيبها على الألف باء بدلا من أوائلها ، فالمعجم ينقسم إلى ٢٨ بابا كل منها يتناول الألفاظ المتحدة الحرف الأخير . فباب لما آخره الهمزة ، بعده باب لما آخره الباء ، فباب لما آخره التاء ، فما آخره الثاء ، فالجيم ، فالحاء . . . إلى آخر الحروف بترتيبها الذى نعرفه اليوم ، غير أنه جمع ما بين آخره الواو والياء فى باب واحد ، وأخّر الألف اللينة غير المهموزة ولا المنقلبة عن واو أو ياء فى باب بعد باب الواو والياء . وقد عرفنا قبل أن سبب اهتمامهم بأواخر الألفاظ غلبة السجع على كتاب هذه العصور وكثرة الشعراء الذين من أصل غير عربى .

ثم قسم كل باب من هذه الأبواب إلى فصول تبعا للحرف الأول من اللفظ مرتبا على الألفباء أيضا . فباب الهمزة مثلا يحتوى على فصل الهمزة ، ففصل الباء ، فالتاء ، فالثاء . . . الخ . وخالف فى الفصول ما اتبعه فى الأبواب بإزاء الواو فلم يجمع بينها و بين الياء . ولكنه أراد أن يفصل بينهما فصلا واضحا ، ولذلك قدم الواو على الهاء وأعقبها بالهاء ، فالياء . وراعى فى ترتيب الألفاظ فى داخل الفصول الحرف الثانى

أيضا وجعله على ترتيب الألفباء مع تقديم الواو على الهاء هنا للمرة الثانية للفصل بين الواوى واليائى .

وذكر فى هذه الفصول جميع الألفاظ ، ثنائية البنية كانت أو ثلاثية أو رباعية فلا مراعاة لذلك عنده فالأهمية كلها تقوم على ترتيب الحروف ، وكان يعتمد على الحروف الأصلية وحدها ويهمل الزائدة . فإذا كان اللفظ رباعيا أو خماسيا لم يكتف بترتيب آخره فأوله فثانيه بل وثالثه ، ورابعه أيضا أى ترتيب وسطه كله أيضا . وكان هذا الترتيب بدعا فى عصره ، وتخلص به المؤلف من الاضطراب والفوضى التى عاناها المتقدمون عليه بإزاء الألفاظ التى تحتمل صورتها وضعها فى الثنائى المضاعف أو الرباعى المضاعف أو الثلاثى أو اللفيف أو غيرها من الأبواب . وشعر المؤلف بفضل ترتيبه هذا ففخر به فى مقدمته قال : « أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة . . . على ترتيب لم أسبَق إليه وتهذيب لم أغلب عليه » فى ثمانية وعشرين بابا وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلا على عدد حروف المعجم وترتيبها إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول » واشتهر ابتكاره هذا بين اللغويين والعلماء ، ونسى أن النواة الأولى مأخوذة من ديوان الأدب للفارابى . ولكن بناء الجوهرى الرائع قيد الأنظار عن الالتفات إلى غيره .

وصف المقدمة :

يفتتح الكتاب بمقدمة لا تتعدى ستة أسطر تومئ إلى منهجه فى التزام الصحة وارتباط اللغة بعلوم الدين والدنيا كما رأينا عند الأزهرى ، وابتكاره ترتيبا صحيحا ، والدعائم التى يقوم عليها نقده ويختمها بالدعاء . وقد ذكرت جملا من هذه المقدمة ، ولكنى أوردها هنا كاملة لقصرها ، ولتتضح صورتها فى الأذهان . قال : « بسم الله الرحمن الرحيم . قال الشيخ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى رحمه الله : الحمد لله شكرا على نواله ، والصلاة على محمد وآله ؛ أما بعد ، فإنى قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة التى شرف الله تعالى منزلتها وجعل علم الدين والدنيا

منوطا بمعرفتها على ترتيب لم أسبق إليه ، وتهذيب لم أغلب عليه ، فى ثمانية وعشرين بابا ، وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلا ، على عدد حروف المعجم وترتيبها ، إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول، بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإتقانها دراية ، ومشافهتى بها العرب العاربة فى ديارهم بالبادية . ولم آل فى ذلك نصحا ولا ادخرت وسعا . نفعنا الله وإياكم به . »

ويظهر فى المقدمة السجع الذى عم هذا العصر، ونظرة أهله العالية إلى اللغة العربية وشرفها لارتباطها بالدين . وقد وجدنا مثل ذلك فى مقدمة التهذيب للأزهرى .

وصف المعجم :

لا خلاف بين المنهج الذى أشار إليه الجوهرى فى مقدمته وما طبقه فى المعجم نفسه . فالمعجم يبتدئ بباب الهمزة ، ويستهل هذا الباب بفصل الهمزة ، ويفتتح هذا الفصل بمادة « أجأ » ثم « أوء » وليس فى الفصل غيرهما . ثم يبتدئ فصل الباء من باب الهمزة ، ويفتتح بمادة « بأبأ » ويستمر فيه كسابقه ، فالباب للحرف الأخير ، والفصل للحرف الأول . ثم ترتب المواد فيها وفقا لحروف وسطها ، فالجيم قبل الواو ، ولذلك تقدم أجأ على أوء . ويذكر فى الفصل المواد الثلاثية كأجأ والرباعية كبأبأ وغير ذلك فلا أهمية للأبنية عنده ، وكلها ترد فى الأبواب متجاورة . ولم يخرج عن هذا الترتيب إلا فى الباب الأخير إذ جمع فيه الألفاظ المنتهية بالواو والياء معا ولم يفرق بينهما ، وختم المؤلف المعجم بباب الألفاظ المنتهية بالألف اللينة ويستحق وقفة خاصة .

يتبين من العنوان أن الباب خاص بالألفاظ التى أواخرها ألف . ووضح المؤلف أنه يقصد الألف الأصلية التى ليست بمنقلبة عن همزة أو حرف علة ، فقال فى صدر هذا الباب « لأن الألف على ضربين : لينة ومتحركة . فاللينة تسمى ألفا ، والمتحركة تسمى همزة . وقد ذكرنا الهمزة وذكرنا أيضا ما كانت الألف فيه منقلبة من الواو والياء . وهذا الباب مبنى على ألفات غير منقلبات من شىء ، فلهذا أفردناه»

وكان لهذا الاختصاص أثره ، إذ قصر الباب على الحروف والأدوات لأنها الألفاظ التى تنتهى بألفات لينة أصلية . ولما كانت هذه الحروف والأدوات — وخاصة المنتهية بألف لينة — قليلة العدد ، لم يقسم المؤلف الباب إلى فصول تبعا للحرف الأول ، وإن راعاه فى ترتيب الأدوات .

والأداة الأولى فى هذا الباب « آ » ويقول عنها « آ : حرف هجاء مقصورة موقوفة ، فإن جعلتها اسما مددتها ، وهى تؤنث ما لم تسم حرفا . وإذا صغرت آية ، قلت: أُيَيَّة ، وذلك إذا كانت صغيرة فى الخط . وكذلك القول فيما أشبهها من الحروف.

والألف : من حروف المد واللين والزيادات . وحروف الزيادات عشرة ، يجمعها قولك « اليوم تنساه » وقد تكون الألف فى الأفعال ضمير الاثنين ، نحو فَعَلَا ويفعلان . وتكون فى الأسماء علامة للاثنين ودليلا على الرفع نحو رجلان .

فإذا تحركت فهى همزة . وقد تزاد فى الكلام للاستفهام ، تقول : أزيد عندك أم عمرو . فإن اجتمعت همزتان فصلت بينهما بألف ، قال ذو الرمة :

أيا ظبيةَ الوَعْسَاء بين جُلاجلٍ   وبين النقا آ أنتِ أم أم سالمِ

وقد يُنَادَى بها ، تقول : أزيد أَقْبِلْ . إلا أنها للقريب دون البعيد لأنها مقصورة .

وهى على ضربين ألف وصل وألف قطع . وكل ما ثبت فى الوصل ، فهو ألف القطع ، وما لم يثبت فهو ألف الوصل ، ولا تكون إلا زائدة . وألف القطع قد تكون زائدة مثل ألف الاستفهام ، وقد تكون أصلية مثل ألف أخذ وأمر » .

فالمؤلف يتناول همزة القطع والوصل فى هذه المادة . فيبين طريقة مجىء الاسم منها ، ويوافق فى ذلك مذهب الخليل ، ويبين متى تؤنث ، ومتى تذكر ، وكيف تصغر ، مع التعليل . ويذكر ألف الوصل واستعمالاتها المختلفة، وألف القطع (وهى الهمزة) واستعمالاتها . ويختم بالفرق بين ألفى القطع والوصل . وهو لا يعالج كل حروف الهجاء فى هذا الباب ، بل يختار منها ما يشترك مع الأدوات ، مثل الهمزة كما رأينا ، والباء لاشتراكها مع حرف الجر ، والتاء لاشتراكها مع اسم الإشارة « تا » ،

والحاء لاشتراكها مع الزجر « حا » والخاء والذال وغيرها . أما الثاء والجيم والدال مثلا فلا يشير إليها هنا .

وأهم ما يعنى به فى هذه الأدوات هو استعمالاتها اللغوية ، ومعانيها ، حتى أنه لا يتعرض لإعرابها إلا باختصار ، برغم أنه كان أنحى اللغويين كما قالوا .

وفى سبيل توضيح استعمالها يذكر الأداة التى يقرب استعمالها من استعمالها ، ويوضح الصلة بينهما والفروق . وقد أنقذ هذا الباب الصحاح من الاضطراب الذى وقعت فيه المعاجم السابقة عليه والتى تسير بحسب الأبنية . فإنها لم تستطع أن تستقر على حال بصددها ، فوضعت الحرف منها فى المعتل مرة ، واللفيف أخرى ، والثلاثى الصحيح ثالثة ، ووضعت الحرف الواحد فى أكثر من باب . أما هذا الترتيب الذى سار عليه الجوهرى فأنقذه من كل ذلك ، وإن وقع فى مشكلة أخرى فى الأدوات الثنائية التى لا تنتهى بألف . فحرف « إذ » مثلا أين يضعه ؟ من الطبيعى أنه فى باب الذال ، فصل الهمزة . ولكن هل يضعه فى أول الباب ، باعتباره أنه لا حرف وسط له ، أو يضعه بعد ما وسطه الدال ، وكأنما هو مخفف من « إذذ » المضاعف ؟ آثر المؤلف الموضع الثانى ، ولكنى كنت أحب له أن يؤثر الموضع الأول . وأسباب ذلك أن الأداة لا حرف وسط لها أولا ، وليست مخففة من المضاعف ولا مشتقة منه ، وإنما وضعت على حرفين منذ أول أمرها . ومذهب القدماء أنفسهم واضح فى الحروف ، إذ يقولون إنها مرتجلة ارتجالا وليست مشتقة .

تحليل المواد :

نترك هذا كله إلى مادة « عق » التى حللناها فيما سبق من معاجم ، ونجدها فى باب القاف ، فصل العين . وتبدأ بقوله[1] :

(١) ٢ : ١٠٦ .

« العقيقة : صوف الجذع ، وشعر كل مولود من الناس والبهائم الذى يولد عليه : عقيقة وعقيق وعِقّة أيضا بالكسر . قال ابن الرقاع يصف حمارا :

تحسرت عِقّة عنه فأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعد ما ابتقلا

ومنه سميت الشاة التى تذبح عن المولود يوم أسبوعه : عقيقة . وقال أبو عبيد العِقّة فى الناس والحمر ، ولم نسمعه فى غيرهما » .

يجمع المؤلف الألفاظ التى بمعنى واحد « عقيق ، وعقة » ويذكر الأقوال التى تفسرها دون أن يلتزم إسناد كل قول إلى صاحبه ، وإنما يفعل ذلك أحيانا . ويأتى بكل ذلك مختصرا مجتمعا ، ليس فيه المط والانفساح اللذان نشعر بهما فى التهذيب . ويهمل الأحاديث التى ذكرها الخليل والأزهرى .

ثم يقول : « وعقيقة البرق : ما انعق منه ، أى تضرّب فى السحاب ، وبه شبه السيف ، قال عنترة :

وسيفى كالعقيقة فهو كِمْعِى سلاحى لا أفل ولا فطارا »

وقد وجد هذا المعنى عند غيره من اللغويين ، ولكن شاهده جديد .

ويقول « وكل انشقاق فهو انعقاق ، وكل شق وخرق فى الرمل وغيره فهو عق . ويقال : انعقت السحابة : إذا انبعجت بالماء . والعقيق : ضرب من الفصوص والعقيق واد بظاهر المدينة . وكل مسيل شقه ماء السيل فوسعه فهو عقيق ، والجمع أعِقة ». وكل هذه الصيغ موجودة عند السابقين ، غير أن بعضها قد ينقص عند بعضهم . ويلاحظ عليه اختصاره بالنسبة للتهذيب الذى فصل فى الأعقة تفصيلا كبيرا .

ويقول : « وعق بالسهم : إذا رمى به نحو السماء ، وينشد للهذلى :

عقوا بسهم ثم قالوا : صالحوا ياليتنى فى القوم إذ مسحوا اللحى

وذلك السهم يسمى : عقيقة ، وهو سهم الاعتذار . وكانوا يفعلونه فى الجاهلية فإن رجع السهم ملطخا بالدم لم يرضوا إلا بالقود . وإن رجع نقيا مسحوا لحاهم ، وصالحوا على الدية . وكان مسح اللحى علامة للصلح . قال ابن الإعرابى : لم يرجع

ذلك السهم إلا نقيا . ويروى : عَقَّوا بسهم ، بفتح القاف ، وهو من باب المعتل وينشد :

عَقّوا بسهم فلم يشعر به أحد ثم استفاءوا وقالوا: حبذا الوضح»

والخبر كله عن ابن الأعرابى ، لا القول الأخير وحده ، وقد ذكره الأزهرى فى التهذيب بأوضح مما هنا .

ويقول : « وعق عن ولده يعق : إذا ذبح عنه يوم أسبوعه ، وكذلك إذا حلق عقيقته » ، وواضح أن وضع هذه الصيغة هنا غير لائق ، وكان الأجمل به تقديمها فى أوائل المادة عند ذكره العقيقة بمعنى الشعر .

ويقول: «وعق والده يعق عقوقا ومعقة فهو عاق وعقق ، مثل عامر وعمر ، والجمع عَقَقة مثل كفرة . وفى الحديث (ذق عقق) أى ذق جزاء فعلك يا عاق . قاله بعضهم لحمزة رضى الله عنه ، وهو مقتول . تقول منه : أعق فلان : إذا جاء بالعقوق: فترى المؤلف يذكر فى علاجه للفعل ماضيه فمضارعه فمصادره فالصفة منه ، وتراه لا يصرح باسم أبى سفيان قائل الحديث ، وينسبه إلى بعضهم .

ويقول « وأعقت الفرس: أى حملت ، فهى عقوق ولا يقال : معق ، إلا فى لغة رديئة ، وهو من النوادر . والجمع عقق ، مثل رسول ورسل » . وهذه الصيغ كلها موضعها اللائق بها ليس هنا ، بل فى مقدمة المادة مع نظائرها التى بمعناها . وشرحه العقوق فيه بعض المخالفة لغيره من اللغويين ، الذين جعلوه الحامل التى قاربت الوضع .

ويقول : « ونوى العقوق : نوى رخو تعلفة الإبل العقق ، وربما سموا تلك النواة عقيقة » . وغريب أن يذكر هذا المعنى ، الذى صرح صاحب العين بأنه من لغة أهل البصرة ، ولا تعرفه الأعراب فى بواديها ، ولعله اعتبره من الصحيح ، لتفرعه من العقاق بمعنى الحمل . فاللفظ الإسلامى لا يتنافى عنده مع الصحة .

ويقول : « والعقاق : الحوامل من كل حافر ، وهو جمع عقق مثل قلص

وقلاص ، وسلب وسلاب . والعقاق ، بالفتح : الحمل ، يقال أظهرت الأتان عقاقا ،
وكذلك العقق ، قال عدى بن زيد :

وتركت العير يدمى نحره ونحوصا سمحجا فيها عقق

وقولهم « طلب الأبلق العقوق » مثل لما لا يكون . وذلك أن الأبلق ذكر ،
ولا يكون الذكر حاملا . وأما قول الشاعر ، أنشده ابن السكيت :

ولو طلبونى بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه إلى القوم أقرعا

فيقال : الأبلق . ويقال : موضع . والعقعق : طائر معروف ، وصوته العقعقة .
وعقة : بطن من النمر بن قاسط ، ومنه قول الأخطل :

وموقّع أثر السفار بخطمه من سود عقة أو بنى الجوال

وماء عق : مثل قع ، وأعقه الله : أى أمره مثل أقعه . وعقان النخيل والكروم :
ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول ، وقد أعقت النخلة
والكرمة » . وتنتهى المادة بذلك .

ويستنبط الباحث من هذه المادة أن المؤلف يستقى من العين والجمهرة وغيرهما ،
ولكنه يزيد عليهما كثيرا ، فى حين تقل صيغه عما فى التهذيب كثيرا أيضا . وجميع
ما فيه موجود فى التهذيب ، إلا بعض الشواهد التى يأتى بها من عنده . ولا يعنى
المؤلف بنسبة ما يأتى به من أقوال إلى أصحابه ، فهو يريد جمعها واختصارها ، فلا
داعى عنده لرد كل منها إلى قائله . ولكنه مضطرب فى داخل المواد لا يجمع الصيغ
ذات المعنى الواحد فى موضع واحد ، بل يفرقها فى المواضع المختلفة ، ويفصل بينها
بالصيغ ذات المعانى الغريبة عنها . والضبط عنده يقوم على التصريح أو التمثيل بالميزان
الصرفى أو كلمة أخرى أشهر ، وضبطه قليل بعض الشىء ، يهمل بعض
الألفاظ التى يعسر علينا ضبطها . ويميل المؤلف — فيما يبدو — إلى الانتظام فى علاج
الأفعال والأسماء ، فيعنى فى الأولى بإبانة ماضيها فمضارعها فمصدرها فالصفة منها ما عدا

القياسى ، ويعنى فى الثانية بإبانة مفردها وجمعها . ويذكر الأعلام : أسماء للأشخاص كانت أو الأماكن .

ويضع المؤلف مادة « هقع » الثلاثية فى باب العين فصل الهاء بين مادتى هع وهكع ، ويستهلها بالمعنى الذى ابتدأ به الخليل وابن دريد ، فيقول « الهقعة : الدائرة التى تكون فى عرض زور الفرس ، وتكره . ويقال : إن المهقوع لا يسبق أبدا » . زاد الجوهرى عن بقية المعاجم قوله إن المهقوع لا يسبق أبدا .

ويقول : « والهقعة : ثلاثة أنجم نيرة قريب بعضها من بعض ، وهى رأس الجوزاء ، ينزلها القمر » . وقد ذكر هذا الخليل وابن دريد والأزهرى أيضا . وكان هؤلاء الثلاثة متفقين فى تفسيرهم على وجه التقريب ، أما الجوهرى فأتى بنص التفسير من عنده .

ويقول : « رجل هقعة ، مثال هُمَزة : للذى يكثر الاتكاء والاضطجاع بين القوم » . وقد أطال الأزهرى الكلام عن هذه الصيغة كثيرا ، وأورد فيها أقوالا متخالفة ، وهى مهملة عند الخليل وابن دريد .

ويقول : « والهيقعة : حكاية وقع السيف . وقال أبو عبيدة : هى أن يضرب بالحد من فوق ، وأنشد للهذلى :

الطعن شغشغة والضرب هيقعة ضرب المعول تحت الديمة العضدا »

ويوجد هذا المعنى وشاهده عند ابن دريد والأزهرى ، غير أن أحدا منهما لم يذكر قول أبى عبيدة الذى أورده الجوهرى .

ويختم الجوهرى مادته بقوله : « والهُمُقِّع ، بتشديد الميم مثال الزُّمَّلِق : ثمر التنضب وهو فى كتاب سيبويه » . ولا توجد هذه الصيغة فى هذه المادة من المعاجم الثلاثة السابقة ، والتفسير واضح ، وهو أنها غير ثلاثية ، فموضعها فى أبواب الرباعى والخماسى فى هذه المعاجم . والحق أن موضعها ليس هنا حتى فى ترتيب الجوهرى ، فالميم

ليست زائدة . ويتضح منها أن المؤلف كان يذكر أحيانا المرجع الذى استق منه اللفظ ليدعم كلامه ويؤكده .

ولا يختلف الأمر فى هذه المادة عما كان عليه فى سابقتها فالمؤلف يذكر هنا كل ما فى العين ، وبعض ما فى الجمهرة والتهذيب ، وكل ما فيه فى المعجمين الآخرين ما عدا قولا واحدا ، ذكره عن أبى عبيدة ، وصيغة مُقْمَع .

ظواهر : الانتظام :

الحق أن الصحاح يمثل المعاجم بالمعنى الدقيق أكثر من أى معجم آخر ظهر قبله ما عدا البارع الذى يشابهه فى ذلك . فهو كغيره من معاجم القرن الرابع ، يحاول جمع المواد الكثيرة والصيغ ، والتزام الصحة ، ولكنه يفوقها فى النظام . فالأفعال ينبه على ماضيها ومضارعها ومصدرها ، أو يكتفى بالتنبيه على المضارع وحده أو المصدر وحده إذا كان أحدهما يغنى عن الآخر ، ويذكر الصفة منها بل الصفات ويبين كثيرا المتعدى واللازم منها ؛ والأسماء يبين مفردها وجمعها بل جموعها . والصيغ المختلفة تميل إلى النظام . فهو فى كل هذا شبيه بالخليل . ولعله يفوقه أيضا . يقول مثلا « تقول : برئت منك ومن الديون والعيوب براءة ، وبرئت من المرض بُرءا ، بالضم ، وأهل الحجاز يقولون : برأت من المرض برءا . . . وبرأ الله الخلق برأ ، وأيضا هو البارئ والبرية : الخلق ، وقد تركت العرب همزه . . . وأبرأتُه مما لى عليه ، وبرأته تبرئة . والبرءة ، بالضم قترة الصائد ، والجمع بُرَأ مثل صبرة وصبر . . . وتبرأت من كذا ، وأنا براء منه ، وخلاء منه ، لا يُثَنَّى ولا يجمع لأنه مصدر فى الأصل مثل سمع سماعا . فإذا قلت : أنا برىء منه ، وخَلِىّ منه ، ثنيت وجمعت وأنثت ، وقلت فى الجمع : نحن منه بُرَآء مثل فقيه وفقهاء ، وبراء مثل كريم وكرام ، وأبراء مثل شريف وأشراف ، وأبْرِياء مثل نصيب وأنْصِباء ، وبريئون ، وامرأة بريئة ، وهما بريئتان ، وهن بريئات وبرايا ، ورجل برىء وبُراء مثل عجيب وعجاب » .

فإذا أضفنا إلى هذا انتظام الأبواب بفضل الترتيب الذى اتبعه ، وصلنا إلى الغاية فى الدقة والترتيب . فهذا النظام الذى لا يقوم على الأبنية خلصنا من أبواب اللفيف التى كثر فيها الخلط والاضطراب ، ومن أبواب الرباعى المضاعف التى وضعها بعض اللغويين فى الثنائى ، و بعضهم فى باب خاص ، ومن إشكال الحروف والأدوات التى حار فيها أصحاب المعاجم ، ومن الاضطراب بين أبواب الرباعى والخماسى أيجمعان أم يفرد كل منهما بباب ، ومن كثير غير ذلك من دواعى الفوضى .

ويتوج هذا النظام بترتيب الحروف الذى سار عليه ، الترتيب الألفبائى المعروف الذى ييسر لكل إنسان العثور على ما يبحث عنه من ألفاظ ، و باطراحه نظام ابن دريد وابن فارس المعقد على الرغم من سيرهما على الألفباء ، و برفضه نظام التقاليب . وقد أشار الخطيب التبريزى إلى ذلك حين قال[1] : « وكتاب الصحاح هذا كتاب حسن الترتيب ، سهل المطلب لما يراد منه » .

الاختصار :

وساعده على هذا الاختصارُ فى إيراد الأقوال التى تفسر بها المواد ، على الرغم من زياداته على الخليل وابن دريد . فالجوهرى يجمع الأقوال المختلفة فى نسق واحد ، ولا يكثر من ذكر الآراء المختلفة ، كما يفعل الأزهرى . ولذلك لا تنفسح عليه المادة ، وتتباعد أجزاؤها .

ومن مظاهر الاختصار إغفاله نسبة كل قول يدونه إلى صاحبه فى كثير من الأحيان . وقد يعد هذا من الأمور التى تؤخذ على المؤلف ، ولكن منهجه اقتضى منه ذلك . فإذا نظرنا إليه من وجهة المنهج اعتبرناه من الحسنات ، وإذا نظرنا إليه من جهة الأمانة العلمية اعتبرناه من المآخذ . ولم يصر المؤلف على إغفال ذكر من يأخذ عنهم من اللغويين دواما ، بل ذكرهم فى مواضع كثيرة ، وأكثر من بعض

---

(١) السيوطى : المزهر ١ : ٤٩ .

الأسماء مثل الأصمعى وأبى زيد ، يقول مثلا : « وافتأت برأيه أى انفرد واستبد به . وهذا الحرف سمع مهموزا ، ذكره أبو عمرو وأبو زيد وابن السكيت وغيرهم » ويقول أيضا « ابن الأعرابى : غلت وغلط بمعنى واحد، والأصمعى مثله . وقال أبو عمرو : الغلت فى الحساب ، والغلط فى القول ؛ وهو أن يريد أن يتكلم بكلمة فيغلط فيتكلم بغيرها . أبو زيد : اغلنتى القوم على فلان اغلنتاء : علوه بالشتم والضرب والقهر ، مثل الاغرنداء » .

النقد :

ومن الأمور التى دفعت المؤلف إلى الاختصار التزامه الصحيح من الألفاظ وقد كان من مظاهر هذه الصحة فى المعاجم الأخرى ، كثرة النقد من مؤلفيها اللغويين . ولكن الجوهرى لا نجد عنده نقدا كثيرا ، بخلاف معاصريه . وسبب ذلك هو ما قاله السيوطى من أن الجوهرى طرح الألفاظ غير الصحيحة ، ولم يدخلها فى معجمه . فلم يكن بحاجة إذن إلى نقدها . وبرغم ذلك نتتبع بعض آرائه النقدية ، لنتعرف عليها . ومعظم النقود التى عثرت عليها تتعلق بلغات وألفاظ ، لا بتجريح اللغويين كما رأينا عند غيره وعلى رأسهم الأزهرى . فهو يفاضل بين اللغات مثلا ، يقول « تقول : صار الشيء ضربة لازب ، وهو أفصح من لازم » و « بَهِت الرجل بالكسر : إذا دهش وتحير ، وبَهُت ، بالضم ، مثله، وأفصح منها بُهِت، كما قال جل ثناؤه « فَبُهِتَ الذى كَفَرَ » ، لأنه يقال : رجل مبهوت ، ولا يقال : باهت ولا بَهِيت . قاله الكسائى » و « قال الخليل : أفلطنى ، لغة تميمية قبيحة فى أفلتنى » . وواضح أنه يستمد بعض نقده من غيره . ويحكم على بعض الألفاظ بأنها مجهولة ، مثل « وأما الذى فى الحديث « فأجفئوا قدورهم بما فيها » فهى لغة مجهولة » أو بأنها غير محفوظة أو غير مسموعة مثل « قال عمر رضى الله عنه : إن عشت فسأجعل الناس بَبَّانا واحدا . يريد التسوية بينهم فى القسم . . . وهذا الحرف هكذا سمع منهم ، وناس يجعلونه من هيان بن بيان ، وما أراه محفوظا عن

العرب» . «وقال أبو عبيدة : سمى ابن مقبل خِلفى الناقة توأبانيين ، ولم يأت به عربى»
أو بأنها متروكة مثل « غلقت الباب غلقا ، وهى لغة رديئة متروكة » . وقد يحكم
على بعض الألفاظ بشذوذها مثل « تقول : جئت مجيئا حسنا . وهو شاذ لأن المصدر
من فعل يفعِل مَفْعَل بفتح العين . وقد شذت منه حروف فجاءت على مَفعِل كالمجىء
والمحيص والمكيل والمصير » و « الشناءة مثال الشناعة : البغض . وقد شنئته شَنْأً وشِنْأً
وشُنْأً ومَشْنَأً وشَنَآنا — بالتحريك — وشَنْآنا بالتسكين . وقد قرئ بهما قوله تعالى
« شنآن قوم » وهما شاذان . فالتحريك شاذ فى المعنى لأن فَعَلان إنما هو من بناء
ما كان معناه الحركة والاضطراب كالضَّرَبان والخفقان ، والتسكين شاذ فى اللفظ
لأنه لم يجئ شىء من المصادر عليه » .

ويتصل بنقده بعدم السماع ، نقده بالوجادة كقوله : « وأحفد القوم : إذا طلبوا
من المعدن شيئا فلم يجدوا . وهذا الحرف نقلته من كتاب ، ولم أسمعه » و « حكى
السجستانى : ماء رَمِد : إذا كان آجنا . نقلته من كتاب » .

اللغات والمعرب والمولد :

وننتهز فرصة تعرضنا لمفاضلته بين اللغات ، ونقده إياها ، لنقول إنه كان يعنى
بإيرادها كثيرا ، كما كان يعنى بإيراد الصيغ المختلفة للفظ الواحد من أمثال المصادر
والصفات والأفعال . يقول مثلا « الرقاد : النوم . وقد رقد يرقد رقدا ورقودا ورقادا »
و « الرشاد : خلاف الغى . وقد رَشَد يرشُد رشدا ، ورَشِد بالكسر ، يرشَد رَشَدا لغة
فيه » و « الدَّدُ : اللهو واللعب . . . وفيه ثلاث لغات . فتقول هذا دَدٌ ، ودَدًا مثل
قفًا ، ودَدَنٌ » .

ولم يمنعه التزامه الصحيح من العناية بالمعرب من الألفاظ ، مثل « الدُّهَانِج :
الجمل الفالج ذو السنامين ، فارسى معرب » و « الصاروج : النورة وأخلاطها ، فارسى
معرب ، وكذلك كل كلمة فيها صاد وجيم لأنهما لا يجتمعان فى كلمة واحد من
كلام العرب » .

والأمر الغريب ، وإن تلاءم مع كونه تركيا ، شرحه بعض الألفاظ العربية بأخرى فارسية يبدو أنها شائعة على ألسنة الناس فى ذلك الزمن ، مثل قوله « الزُّمَّج مثال الجرذ : اسم طائر يقال له بالفارسية (ده براذران) » « والشُّفَارج مثال العُلابِط : فارسى معرب ، وهو الذى تسميه الناس (بِيشْبَارج) عن يعقوب » .

ولم تمنعه الصحة أيضا من إيراد الألفاظ الإسلامية والمولدة ، مع التنبيه عليها . يقول : « قال ابن دريد : الصَّفَران : شهران من السنة سمى أحدهما فى الإسلام المحرم » و « الطنز : السخرية ، وطنز يطنز فهو طناز ، وأظنه مولدا أو معربا » و « البُرْجاس : غرض فى الهواء يرمى به ، وأظنه مولدا » .

الصرفيات والنحويات :

ومن الظواهر الهامة فى الصحاح كثرة الأحكام والقواعد النحوية والصرفية التى يذكرها المؤلف ، يقول مثلا « الثندؤة للرجل بمنزلة الثدى للمرأة . . . وإذا ضممت أولها همزت فتكون فُعْلُلَة ، وإذا فتحته لم تهمز فيكون فَعْلُوة مثل قرنوة وعرقوة » . و « جأجأت بالإبل إذا دعوتها لتشرب فقلت : جِئْ جِئْ ، والاسم الجىء مثل الجيع وأصله جئء قلبت الهمزة الأولى ياء » و « خَطِىء يخطأ خطأ وخطأة على فَعْلَة ، والاسم الخَطِيئة فَعِيلة . ولك أن تشدد الياء لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة أو واو ساكنة قبلها ضمة ، وهما زائدتان للمدّ لا للإلحاق ولا هما من نفس الكلمة ، فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واوا ، وبعد الياء ياء ، وتدغم فتقول فى مقروء مَقْرُوّ ، وفى خبىء : خَبِىّ بتشديد الواو والياء » وقد عب السيوطى فى مزهره من هذه القواعد[1] . وكان هذا الجانب من الصحاح من الوضوح والبروز ، بحيث قال الخطيب التبريزى[2] : « وقد أتى [الجوهرى] بأشياء حسنة ، وتفاسير مشكلات

(١) ٢ : ٢٦ ، ٢٩ ، ٣١ — ٣٨ ، ٤٠ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ — ٦٠ ، ٦٣ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٠ .

(٢) نفس المرجع ١ : ٤٩ .

من اللغة » يريد بذلك — فيما إخال — هذه القواعد التي يسرت له حل الغامض من الألفاظ والأبنية ، وإدراك المعقد من المشكلات . وألف بعضهم مختصرات للصحاح طرح فيها هذه الأحكام ، معتقدا أنها دخيلة على المعاجم وبفضل هذا الجانب وصف المؤلف بأنه أنحى اللغويين .

وفى قراءة الصحاح يتضح للمرء ظواهر أخرى ، لكنها ليست فى قوة الظواهر السابقة ، ولا يختص بها الجوهرى فى صورة بارزة . وأهم هذه الظواهر عنايته بالأعلام ، أسماء قبائل كانت أو أشخاص أو أماكن ، ومعظم هذه الأعلام عربى خالص ، ما عدا القليل النادر . وكانت عنايته بأعلام القبائل أكثر من عنايته بأسماء الأشخاص . ومنها أيضا إيراده للأمثال ، والتعبيرات المجازية الخاصة ، والألفاظ التى يحدث فيها إبدال أو قلب فى اللغات المختلفة ، وما إلى ذلك مما نجده عند غيره من اللغويين .

* * *

وقد أعجب الدارسون بهذا المعجم إعجابا كبيرا ، فانتشر بينهم واشتهر ، حتى قال عنه أبو الحسن الشارى فى فهرسته[1] « مالوا [الناس] إلى جمهرة ابن دريد ، ومحكم ابن سيده ، وجامع ابن القزاز ، وصحاح الجوهرى » ووصفه الفيروز أبادى فى مقدمة القاموس المحيط بالتداول والاشتهار واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه .

مآخذ :

أهم نقد وجه إلى الصحاح ، قام على ما فيه من تصحيف كثير . وقد ألف كثير من اللغويين النقود والاستدراكات عليه ، وكان من أشدهم عليه المجد الفيروزأبادى صاحب القاموس . وعقد السيوطى لبعض هذا النقد فصلا فى مزهره ، سماه ذكر ما أخذ على صاحب الصحاح من التصحيف[2] . وهذا مثال منه ، قال : « أنشد على الدبدبة ، بموحدتين :

(١) نفس المرجع ١ : ٤٥ .
(٢) المزهر ٢ : ١٩٦ .

عاثورٌ شرٍّ أيما عاثورِ دبدبةُ الخيلِ على الجسورِ

قال التبريزى : الصواب « دندنة » بنونين ، وهو أن تسمع من الرجل نغمة ولا تفهم ما يقول ، ومنه الحديث « لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ » وكان أبو محمد الأسود ينشد هذا البيت استشهاداً على ذلك » .

وكثير من هذه التصحيفات فى أبواب المهموز والمعتل ، إذ يضع المهموز فى المعتل أو المعتل فى المهموز ، كما يتبين من تلك الأبواب فى القاموس . وتعليل هذا غاية فى السهولة إذا اعترفنا بأن أصل المهموز والمعتل واحد ، وهو الحرفان الثنائيان الباقيان . أما الهمزة وحرف العلة فجُلبا أخيراً لتكبير جسم اللفظ ، ليستريح اللسان والفم فى نطقه ، ولذلك يتشابه معنى كثير من الألفاظ المهموزة والمعتلة ويخلط بينها اللغويين .

وليس هذا التصحيف من النساخ ، وإنما هو من المؤلف نفسه . قال التبريزى[1] : « فيه تصحيف لا يشك فى أنه من المصنف لا من الناسخ ، لأن الكتاب مبنى على الحروف . . . »

وكانت هذه التصحيفات سبباً فى انتشار شائعة عنه ، تقول[2] : إن الجوهرى « لما صنفه سُمِع عليه إلى باب الضاد المعجمة ، وعرض له وسوسة ، فألقى نفسه من سطح فمات . وبقى سائر الكتاب مسودة غير منقح ولا مبيض ، فبيضه تلميذه إبراهيم ابن صالح [أو سهل] الوراق فغلط فيه فى مواضع » وصاحب هذه الشائعة على ابن فضال المجاشعى ، ومحمود بن أبى المعالى الحوارى . وقد قيل ذلك عن الخليل والقالى ، فكلهم مات قبل أن يتم معجمه ، فظهر فيه غلط وتصحيف . ويبدو أن هذا من الاتفاقات الغريبة ، وأن الأقرب احتمالاً أن المعجبين بهؤلاء العلماء أرادوا الدفاع عنهم وتبرئتهم مما فى كتبهم ، فاخترعوا هذه القصص ، أو أغلبها . ولا داعى لإعادة القول عن الخليل أو القالى . ولكننا نذكر بصدد الصحاح ، ما قيل من إنه وجدت فيه

---

(١) نفس المرجع ١ : ٤٥ .
(٢) ياقوت : معجم الأدباء ٦ : ١٥٦ ، ١٦١ .

أخطاء قبل باب الضاد أيضا ، وأن تلميذه أبا محمد إسماعيل بن محمد بن عبدوس النيسابورى نقل نسخة كاملة من خط المؤلف ، وقرأها عليه . ثم نقله أبو سهل الهروى عن هذا التلميذ ، ومنه أخذ ياقوت الموصلى . وروى الكتاب أيضا أبو زكريا الخطيب التبريزى وكثيرون وكان لهم التهميشات عليه ، فأدخلها أصحاب الحواشى فى أقوالهم . ويبدو لنا من دراسة هذه الأخبار المتناقضة أن العلماء وصلت إليهم نسختان عن تلميذين للجوهرى : ابن عبدوس والبيشكى . أما نسخة الأول فتامة لا نقص فيها ورآها ياقوت[1] ، وطبع عليها الكتاب فى عصرنا الحديث ، وأما الثانية فناقصة لم يسمع صاحبها من المؤلف إلا إلى باب الضاد . وكانت هى السبب الذى أوقع بعض الباحثين فى هذه الغلطة الشائعة . والحق مع التبريزى ، حين يكمل عبارته السابقة فيقول : « ولا تخلو هذه الكتب الكبار من سهو يقع فيها أو غلط . وقد رُدَّ على أبى عبيد فى الغريب المصنف مواضع كثيرة منه . غير أن القليل من الغلط الذى يقع فى الكتب إلى جنب الكثير الذى اجتهدوا فيه وأتعبوا نفوسهم فى تصحيحه وتنقيحه معفو عنه » .

والنقد الثانى يقوم على بعض الصيغ والمواد التى أهملها الجوهرى ، ولم يذكرها فى صحاحه . وعنى بهذا النقد أيضا الفيروزأبادى ، قال فى مقدمته « فاته ثلثا اللغة أو أكثر ، إما بإهمال المادة ، أو بترك المعانى الغريبة النادّة ». وكان الفيروزأبادى يكتب فى قاموسه المواد التى أهملها الجوهرى بالمداد الأحمر ، لتتضح للقراء . ولكنه تحامل عليه فكتب كثيرا من المواد بهذا المداد ، برغم أن الصحاح لم يكن قد أهملها ، يقول صاحب التاج (مادة صتأ) : « صَتَأه كجَمَعَه متعديا بنفسه قاله ابن سيده ، وصتأله ، متعديا باللام قاله الجوهرى : أى صمد له عن ابن دريد . قال شيخنا : وهذه النسخة مكتوبة بالحمرة فى أصول القاموس بناء على أنها ساقطة فى الصحاح وما رأينا نسخة من نسخه إلا وهى ثابتة فيها ، وكأنها سقطت من نسخة

(١) كشف الظنون ٤ : ٩١ — ٩٧ .

المؤلف » وأمثال ذلك كثيرة فى التاج . ومهما يكن من أمر ، فالجوهرى ليس ملزما أن يدون كل ما فى اللغة من مفردات ، لأنه بين بكل وضوح أنه يلتزم الصحيح وحده . يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد أحد أحاط باللغة ، باعتراف كبار اللغويين أنفسهم .

وأخذت على الجوهرى أمور أخرى من خطأ فى وضع بعض المواد ، وخلط بين المعتل والمهموز ، وخطأ فى التفسير أو التعليل النحوى أو الصرفى ، وخلل فى الشواهد وما إلى ذلك مما سيظهر بكل وضوح فيما دار حوله من دراسات .

ومهما قال القائلون فى الصحاح ، فإنه خطا بحركة المعاجم أوسع خطوة بعد خطوة الخليل . فهو رائد عصر من الزمن ، كما كان الخليل رائد زمنه ، أو هو العلم الثانى الذى يبرز فى حركة التأليف فى المعاجم ، ويكاد يصل إلى مستوى صاحب العين . وأهم ما قدمه إلى هذه الحركة ترتيبه الجميل ، وانتظام معالجة مواده ، ومحاولة التزام الصحيح من الألفاظ . وقد سار أكثر أصحاب المعاجم بعده على ترتيبه ، فكانوا من مدرسته .

دراسات حوله :

اشتهر الصحاح شهرة كبيرة بين اللغويين ، فتناوله كثير منهم بالدراسة بالإضافة إلى من تأثر بمنهجه . وأثمرت هذه الدراسة كتبا كثيرة تعادل ما دار حول كتاب العين كثرة ، وربما تفوقها . ونستطيع أن نصنف هذه الكتب إلى الأصناف التالية : كتب اختصار ، وتكملة ، وحواش ، ونقد ، ونَظْم ، وكتب تعنى بشواهده .

وأرجح أن كثيرا من الكتب التى دارت حوله لم تصل أسماؤها إلينا إلى الآن ، فضلا عن وصولها هى ، ولكنى أثبت هنا قائمة بما استطعت العثور عليه .

الكتب التى اختصرته :

١ — كتاب مختار الصحاح لمحمود بن أحمد الزنجانى (٥٧٣ — ٦٥٦ هـ) .

ويصف المؤلف فى مقدمته ظروف تأليف كتابه ، وهدفه ، ومنهجه ، فيقول :

« لما فرغت من كتاب ترويح الأرواح فى تهذيب الصحاح . . . وقع حجمه موقع الخمس من كتابه ، من غير إهمال شىء من لغته . وكان قد حدانى إلى تهذيبه ، أعنى تجريد لغته من النحو والتصريف الخارجين عن فنه ، وحذف ما فيه من حشو وتكرير ، وإسقاط ما لا حاجة إليه من الأمثال والشواهد الكثيرة رومُ التخفيف والإيجاز ، ليسهل حفظه ويقرب ضبطه . ثم نظرت نظرا ثانيا ، فرأيت همم بنى الزمان ساقطة ، ورغباتهم نائمة ، وحرصهم قليلا ، وحفظهم كليلا ، فأوجزت إيجازا ثانيا حتى وقع حجمه موقع العشر . . . » .

وحين نضاهى مواد الزنجانى بالجوهرى نراه حذف منه الأمور التالية : الشواهد ، بعض المعانى ، بعض المواد ، أكثر الأساليب ، التعليل الصرفى والنحوى ، بعض المشتقات مثل المضارع من الأفعال والمصادر وإن كانت غير قياسية ، بعض تكرار اللفظ مع معانيه المختلفة ، الاستطرادات وما إليها ، وأبقى من الشواهد القرآنى ، وحافظ على أسماء الأماكن فى مواده وعلى أكثر عبارة الصحاح .

وهذا ما قاله الزنجانى فى مادة « بدأ » نموذجا لاختصاره « بدأت بالشىء : ابتدأت به ، والبدء : السيد الأول فى السيادة ، والبدء والبدىء بوزن البديع : البئر التى حفرت فى الإسلام . وبُدِئَ الرجل فهو مبدوء : إذا أخذه الجدرى أو الحصبة » .

وقد طبع هذا المختصر تحت اسم « تهذيب الصحاح » ولكن محققيه هما اللذان وضعا هذا الاسم ، أما اسمه الحقيقى فمختلف فيه ، فهو فى مخطوط دار الكتب « مختار الصحاح » وفى مخطوط كان ببرلين وذكره بروكلن « تنقيح الصحاح » ولعل المؤلف لم يغير الاسم بعد اختصاره ثانية ، فتركه كما هو ترويح الأرواح فى تهذيب الصحاح ، إذ يبدو أنه أضرب عن النسخة الكبيرة ..

٢ — كتاب مختصر الصحاح لشمس الدين محمد بن حسن بن سباع المعروف بابن الصائغ الدمشقى (٧٢٥) قيل إن مؤلفه جرده عن الشواهد .

٣ — كتاب مختار الصحاح لمحمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى ، ووافق

الفراغ منه — كما يقال فى آخره — عشية يوم الجمعة سنة ستين وسبع مئة — وظاهر من اسمه أنه اختصار للصحاح واختيارات من مواده . وقد صرح بذلك مؤلفه فى أول مقدمته بعد الحمد والصلاة ، قال « هذا مختصر فى علم اللغة جمعته من كتاب الصحاح للإمام العالم العلامة أبى نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى — رحمه الله تعالى — لما رأيته أحسن أصول اللغة ترتيبا ، وأوفرها تهذيبا ، وأسهلها تناولا ، وأكثرها تداولا وسميته مختار الصحاح .

وفصل المؤلف فى المقدمة الخطة التى التزمها فى مختاره ، فبين لنا الصفات التى تتمتع بها المواد والألفاظ التى اختارها من الصحاح فى قوله : « واقتصرت فيه على ما لا بد لكل عالم فقيه أو حافظ أو محدث أو أديب من معرفته وحفظه ، لكثرة استعماله وجريانه على الألسن ، بما هو الأهم فالأهم ، خصوصا ألفاظ القرآن العزيز ، والأحاديث النبوية ، واجتنبت فيه عويص اللغة وغريبها طلبا للاختصار ، وتسهيلا للحفظ » وإذن فالهدف الأول عنده اختيار الألفاظ الشائعة الاستعمال ، لتكون فى متناول المحتاج إليها من العلماء والأدباء ، أما الغريب فلا حاجة له فيه . وكان هذا سببا فى شهرته وتداوله ، كما وصفه حاجى خليفة ، وتقرير وزارة المعارف المصرية إهداءه لطلابها لاستعماله بعد تغيير ترتيبه .

ولكن الناس يستعملون ألفاظا ليست فى صحاح الجوهرى ، فماذا فعل الرازى بإزائها ؟ لقد أدخلها فى مختاره وأعلمها . ونبه على ذلك فى المقدمة إذ قال : « وضممت إليه فوائد كثيرة من تهذيب الأزهرى وغيره من أصول اللغة الموثوق بها ، ومما فتح الله تعالى به على ، فكل موضع مكتوب فيه « قلت » فإنه من الفوائد التى زدتها على الأصل » .

ولم يزد الرازى ما سبق وحده ، بل زاد أيضا بعض المصادر والأفعال التى أهملها الجوهرى ، وقال عنها فى مقدمته « وكل ما أهمله الجوهرى من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التى ذكر أفعالها ، ومن أوزان الأفعال الثلاثية التى ذكر مصادرها ، فإنى

ذكرته ، إما بالنص على حركاته ، أو برده إلى واحد من الموازين العشرين التى أذكرها الآن إن شاء الله تعالى ، إلا ما لم أجده من هذين النوعين فى أصول اللغة الموثوق بها والمعتمد عليها ، فإنى قفوت أثره رحمه الله تعالى فى ذكره مهملا لئلا أكون زائدا على الأصل شيئا بطريق القياس ، بل كل ما زدته فيه نقلته من أصول اللغة الموثوق بها » .

وإذن فخطته فى ذكر المصادر والأفعال التصريح أو ذكر الميزان . وما دام الأمر كذلك فهو فى حاجة إلى بيان هذه الموازين . وقد فعل ذلك بتفصيل فى مقدمته ، وزاد إليه ما اتبعه فى ضبط الأسماء .

وصفوة القول أن الرازى — فى سبيل الاختصار — حذف كثيرا من صيغ الصحاح ، وخاصة ما يتصل منها بالأعلام أو أقوال اللغويين أو الأخبار المختلفة حول الألفاظ ، وكثيرا من الشواهد الحديثية ، وأكثر الشواهد الشعرية ، وبعض الشواهد القرآنية .

ولم يتعد هدف الرازى الاختصار ، فلم يحاول النقد بل أورد الألفاظ التى نقدت من الصحاح واتهمت بالتصحيف أو بالخطأ ، كما أوردها أو حذفها اختصارا وفقا لمنهجه . ولكنه زاد عليه بعض المواد والصيغ ، وبعض خطوات منهجه مثل التزام الإشارة إلى الماضى والمضارع من الأفعال والمصادر ، وخاصة غير القياسى ، والمتعدى واللازم ، والضبط بالعبارة .

وإذا ضاهينا مختار الرازى بمختار الزنجانى ، وجدنا كلا منهما يزيد على الآخر أشياء وينقص عنه أخرى ، فالرازى يعنى بالمعانى المتصلة بالحديث والفقه ويلتزم الخطوات التى أشار إليها فى منهجه ، على حين يعنى الزنجانى بالمعانى اللغوية الخالصة ، وليس عنده شىء من خطوات منهج الرازى . وهما فى حجم واحد على وجه التقريب وربما كان مختصر الزنجانى أكبر قليلا .

وفى العصر الحديث كلفت وزارة المعارف المصرية الأستاذ محمود خاطر تهذيب

الكتاب وترتيبه ، والشيخ حمزة فتح الله مراجعته وضبطه وتصحيحه ، ورأت الوزارة أن يكون طبعه على اعتبار الحرف الأول والثانى (وما بعدها) كما هو ترتيب المصباح للإمام الفيومى ، وأن ترد إلى كل مادة مشتقاتها التى يصعب على الطالب ردها إليها مع حذف ما لا ينبغى أن يطرق مسامع النشء ، ويشترط المحافظة على أصل الكتاب . ووافق تمام طبعه على هذا الوجه أواخر سنتى ١٣٢٥ هـ و١٩٠٧ م ، ثم أعيد طبعه عدة مرات .

بعدها

واشتهر مختار الرازى فاختصره بدوره داود بن محمد القارصى الحنفى باسم « مختار مختار الصحاح » ، وعبد الرحمن بن عيسى الهمذانى باسم « صفو الراح من مختار الصحاح » ومن الواضح أن مؤلف هذا الكتاب ليس عبد الرحمن بن عيسى الهمذانى صاحب الألفاظ الكتابية المتوفى عام ٣٢٠ هـ . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من الكتاب فى ٣١ ورقة من الحجم الصغير ، ويتبين من ذلك صغر حجمه وضآلته .

وكان هدف مؤلفه اختصار المختار ، والتقاط الألفاظ الشائعة الاستعمال وهو غرض صاحب المختار نفسه . ولكن القدر الشائع من الألفاظ اختلف باختلاف عصرى المؤلفين ، فقل وضؤل فى العصر الأخير بحيث صار من الضرورى أيضا اختصار المختار . وصرح الهمذانى بهذا الهدف فى مقدمته ، حين قال : « وبعد ، فلما أن تموجت بحار اللغة العربية ، وطما عبابها ، وزخر قاموس تلك الأوضاع اللسانية ، وطفح عجابها ، وكان من أشهر أوضاعها بين الناس وأكثرها إفادة لكل متناول بلا إلباس ، صحاح الجوهرى ، تصدى لاختصاره العلامة أبو بكر الرازى ، تغمدهما الله برحمته ورضوانه ، وأفرغ عليهما شآبيب غفرانه ، مع ذكر ما أهمله الأصل من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التى ذكر أفعالها ، ومن أوزان الأفعال الثلاثية التى ذكر مصادرها وأحوالها . فأحببت أن أتتبع من ذلك المختصر ما كثر تناوله ، واشتهر تداوله وهو مع ذلك مستور المعنى عن كثير ، استتار الزهر فى كمامه ، والبدر فى غمامه ، لاضطرار الحال إليه ، وشدة الحاجة عند التعويل عليه . ولم أتتبع الأصل روما لسرعة

التحصيل ، فإن تتبع الأصل يحتاج إلى صرف زمان طويل مع كثرة الأشغال وتشتت البال ، على أن المختصر رحمه الله قد انتقى ما انتقى حسب نظره الصائب ، وفهمه الثاقب ، وأنّى لي بمثل ما سلك مع فهمي القاصر ، وذهني الفاتر ، فلذلك عولت عليه ، ووجهت وجه الاعتماد إليه » .

وسار المؤلف على ترتيب الصحاح ، والمنهاج الذي ارتضاه شرحه بقوله : . . . « عولت عليه [أي على المختار] ، ووجهت وجه الاعتماد إليه . وربما أسقطت الباب برمته وتركته في بعض المواضع بجملته ، وربما حذفت الغالب من الباب اختصارا ، واعتمادا على مراجعة الأصل أو أصله روما للإيجاز واختيارا » .

وقدم الهمذاني بين يدي كتابه مقدمة ذكر فيها هدفه وخطته ، وختمها بما ذكره أبو بكر الرازي عن موازين الأفعال والمصادر ، وقواعده الثلاثة وأتى به بنصه ، وقد حقق ما وعد به في المنهج ، فكان يذكر المادة بأكملها حينا ويحذفها حينا ويحذف معنى واحدا منها أحيانا ويختصر سياقها في أحيان أخرى . ولكنه كان يحافظ على عبارة صاحب المختار في المعاني التي يذكرها محافظة كبيرة .

واتخذ السيد محمد بن حسين بن علي (٨٦٦ هـ) مختار الصحاح أساسا أيضا لكتابيه الجامع والراموز . فقد استطال ما في الصحاح من أمثال وشواهد وأنساب وإطناب واستقل ما في مختار الرازي وخاصة أنه ترك بعض الأمور اللغوية اللازمة ، فأراد أن يأتي بالمختار ويضيف إليه ما أهمله . وفعل ذلك في الجامع الذي أتمه عام ٨٥٤ هـ . ثم سمع عما في الصحاح من تصحيف وأوهام ، فأحب أن يبين ذلك فبحث حتى عثر على القاموس المحيط فسار على هذا الهدى في الراموز ، ووضح كل ذلك في مقدمة الراموز ، وإن لم يصرح باسم مختار الرازي . ولكن بعض العبارات الواردة في بعض مواده أكدت أنه يعنيه[1] .

وصرح المؤلف بما زاده من أمور أخرى عن القاموس المحيط ، فقال :

(١) انظر مادتي نطق ويدي في الكتابين .

« وألحقت به أيضا ما اطلعت فيه من اللغات التي فاتته عمن نقلت عنهم ، إما مادة ، أو معاني غريبة نادة ، مما لا بد منه في استنباط معاني الحديث والأخبار ، واستخراج ما وقع في غريب الآثار والأشعار . ونقلت عنه أسماء المحدثين ونسبهم الواقعة في الأسانيد بتصحيح ألفاظها من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين» .

وذكر أسماء المراجع الأخرى التي استفاد منها في قوله : « ثم ألحقت به غرائب ألفيتها في المغرب للمطرزي ، وعثرت عليها في الفائق للزمخشري ، والنهاية لابن الأثير أبي السعادات الجزري » ، ويبدو من هذه المراجع شدة عنايته بما يتعلق بالحديث ، كما ظهر ذلك أيضا في كلامه عن القاموس ، ويظهر في قوله التالي « وبسطت الكلام بعض البسط في بيان معاني الأحاديث وتفسيرها ، فيما لا ينحى نحو بدائعه بمجرد معرفة متن اللغة وتقريرها ، فأشرت إلى ما يحتاج إليه من تأويل ، وما لابد من حذف وإضمار دليل ، بحيث إذا وقف الناظر [عليها] يقف على نظائرها بأدنى تفكر ، وتيسّر له الوصول إلى مرموزاتها بيسير التدبير » .

وأشار إلى الخطة التي سار عليها في قوله : « وسلكت ما أمكن طريق الاختصار . . . وشذبت الكلام بتقليل الألفاظ وتكثير المعاني ، وهذبته بالإشارات الموضحة للمرام ، لتشييد المباني . فأشرت إلى قول الله (تع) بحرف (ق) وإلى الحديث بحرف (ح) وإلى الأثر بحرف (ر) وإلى الجمع بحرف (ج) وإلى الموضع بحرف (ع) وإلى الجبل بحرف (ل) وإلى تأنيث الصفات التي تجرى على مذكرها بهاء بحرفي (ثه) معناها المؤنث بهاء ، وإلى اسم رجل بحرفي (سم) وأشرت بحرفي (عز) إلى يتعدى ويلزم . واكتفيت بذكر صيغة الفعل ثلاثيا أو غيره عن إيراد ما اطرد من المصادر والصفات ، إلا في مواضع الالتباس أو في مجال يحيد عن سنن القياس . وآثرت في الأفعال طريق الماضي [الغائب] على المتكلم لقصرها لفظا وكتابة إلا في المعتل ، بيانا لأصل الكلم . فجاء بحمد الله كتابا جامعا للفوائد ، خاليا عن الزوائد ، مسمى بالراموز ، لكونه مجمع أنهار الرموز فقد وافق اسمه معناه ، وطابق مسماه » .

وواضح من هذا أنه كان يتحرى الاختصار ما أمكنه . فاستعمل الرموز ، وحذف القياسى من المصادر والصفات ، ولم يكرر اللفظ المفسّر مع كل معنى له وذكر الأفعال بصيغة الماضى المسند إلى ضمير المفرد الغائب ، إلا حين يريد توضيح أمر من الأمور . واختط لنفسه أيضا أن يذكر الباب الذى يتصرف فيه مضارع الفعل ومصدره ، كما فعل أبو بكر الرّازى فى مختار الصحاح ، ونبه على ذلك فى المقدمة ، وأورد فقرة تكاد تكون من المختار بالنص .

وأوضح ما يقوم عليه الكتاب أمران : الزيادة ، والاختصار . أما النقد فضعيف بالنسبة إليهما . وتتمثل الزيادة فى عدة ظواهر : زيادة مواد وصيغ وألفاظ ومعان فى المواد التى ذكرها الجوهرى ، وهو أبرز أنواع الزيادة فى الكتاب لا تكاد تخلو منه مادة ؛ والأحاديث والأعلام ، وخاصة أعلام الفقهاء والمحدّثين وكان يزيدها فى آخر المواد . ويتمثل الاختصار فى : حذف الشواهد الشعرية التى ذكرها الجوهرى ، وأسماء اللغويين مع احتفاظه بأقوالهم ، وإن تجاوز أحيانا عما جاء منها فى زياداته ، والأوزان والأحكام والتعليلات اللغوية والنحوية والصرفية التى كان هم مختصرى الصحاح حذفها فى الغالب ، وتغيير عبارة النص وترتيب ألفاظ المادة بحيث تعطى ما فى الصحاح بأقصر سياق .

وجملة القول فى الراموز أنه أكثر انتظاما من الصحاح فى إيراد ألفاظه ومعانيه ، وأكثر مواد وصيغا ومعانى ، وأكثر صبغة فقهية حديثية ، ولكنه أخل بالشعر إخلالا كبيرا ، وضعف النقد عنده واعتمد فيه على المجد والرازى .

واتخذ بير محمد بن يوسف القرمانى الأركلى المختار أساسا له أيضا ، فألف « ملتقط صحاح الجوهرى والملحق بمختار الصحاح » .

٤ — كتاب المولى محمد المعروف بالقيسى (١٠١٦ هـ) قيل إنه كان أنفع وأفيد من مختار الصحاح ، لكنه غير مشهور .

٥ — كتاب الجوابى فى مجلدين صغيرين ، لم يحذف فيه شواهد الجوهرى .

٦ — كتاب نجد الفلاح ، يشبه المختار ، وحذف مؤلفه شواهد الصحاح .

٧ — ٩ — ذكر بروكلمن أن أبا الكرم عبد الرحيم المدنى (أو المعدانى) ، ومحمد بن أحمد بن أحمد بن نجم الدين بن جمال الدين الحنفى ، وعلى العَلِى بادى اختصروه أيضا .

كتب التكملة :

١ — المنتهى لمحمد بن تميم البرمكى ، قيل : إنه صنفه فى سنة ٣٩٧ هـ ، ونقل فيه الصحاح وزاد فيه أشياء قليلة ، وأغرب فى ترتيبه[1] .

٢ — المعرب عما فى الصحاح والمغرب لعبدالوهاب بن إبراهيم الزنجانى الخزرجى أتمه فى ٦٢٧ هـ ، وفصل فيه نص الصحاح عن المغرب ، وأشار إلى المغرب بميم ، و إلى الصحاح بصاد .

٣ — الجمع بين الصحاح والغريب المصنف ، لأبى إسحاق إبراهيم بن قاسم البطليوسى (٦٤٢ أو ٦٤٦ هـ) .

٤ — ضالة الأديب فى الجمع بين الصحاح والتهذيب للحوارى (انظر الدراسات حول التهذيب) .

٥ — تاج الأسماء فى اللغة : جَمَع الأسماء للزمخشرى ، والسامى للميدانى ، وصحاح الجوهرى ، والتزم ترتيب الأخير . ذكره محمد صديق ولم يصرح باسم مؤلفه .

٦ — كتاب التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى تأليف الحسن بن محمد بن الحسن الصاغانى أو الصغانى المتوفى عام ٦٥٠ هـ . توجد منه نسخة مخطوطة فى دار الكتب المصرية ، أخذ منها مجمع اللغة العربية بالقاهرة مصورا ، وهو الأصل الذى أقمت عليه دراستى ، وتتألف النسخة من ستة أجزاء ينيف كل منها على المئتين والعشرين ورقة .

(١) السيوطى ، البغية ٢٨ .

وكاتب هذه النسخة هو محمد بن عبد المعز الدنابجير المعروف بابن أفضل الكرجى ، فرغ من الجزء الأول منها فى « سلخ شهر الله المبارك جمادى الأولى سنة إحدى وأربعين وست مئة » ، ومن الأخير فى « صبيحة يوم الأحد السادس من ربيع الآخر من شهور سنة اثنتين وأربعين وست مئة » فى بغداد ، أى أنه كتبها كلها فى حياة مؤلفها . ويزيد المرء اطمئنانا لها قراءة عالم كأبى الفيض محمد مرتضى الحسينى الزبيدى صاحب التاج لها ، كما كتب فى أوائل أجزائها وأواخرها ، واستعارته منها لتاجه .

ويستهل الكتاب بمقدمة قصيرة يشرح فيها المؤلف غرضه ، يقول « هذا كتاب جمعت فيه ما أهمله أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى رحمه الله فى كتابه ، وذيلت عليه وسميته كتاب التكملة والذيل والصلة ، غير مدّع استيفاء ما أهمله واستيعاء ما أغفله . ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، وفوق كل ذى علم عليم ، وكم ترك الأول للآخر :

ومَنْ ظَنّ ممن يلاقى الحروب بألا يُصابَ فقد ظنّ عجزا

والله تعالى الموفق لما صمدت له ، والميسِّر ما صعب منه ، والعاصم من الزلل والخلل ، والخطأ والخطل ، وهو حسبى ونعم الوكيل » .

ويسير الصغانى على نفس ترتيب الجوهرى ، وتقسيماته .

ويقوم الكتاب كله على عدة أمور فى الصحاح ، نستطيع أن نضعها فى صنفين : تكملة ونقد . أما الصنف الأول فيشتمل على ما يلى من أمور :

١ — إيراد المواد التى أهملها الجوهرى ، ويشير إلى ذلك صراحة ، يقول مثلا « شِنَّح أهمله الجوهرى . وقال سيبويه : الشنحم ، مثال جردحل : السمين » .

« شِنَّغْم أهمله الجوهرى . وقال سيبويه : الشنعم ، مثال جردحل : الطويل » .

« شِنَّغْم أهمله الجوهرى . وقال ثعلب : على رَغْمه وشِنَّغْمه . وقال أبو زيد : رَغْما سِنَّغْما ، بالسين المهملة . وقال الأزهرى : أنا واقف فى هذا الحرف . والصواب عندى بالسين غير معجمة » .

وكل هذه المواد المذكورة التى أهملها صاحب الصحاح إهمالا تاما ، متعاقبة ، ويظهر فيها مدى استفادة الصغانى من كتاب سيبويه .

٢ — إيراد الصيغ والألفاظ والمعانى التى أهملها الجوهرى ، فيما ذكره من مواد ، كما نرى فى عق : « ابن الأعرابى : العقيقة : المزادة . والعقيقة : النهر . والعقيقة : العصابة ساعة تشق من الثوب . والعقيقة : غرلة الصبى ... وعاقته : خالفته . واعتقت السحاب : بمعنى عقت ، قال أبو وجزة السعدى :

حتى إذ أنجدت أوراقهُ انهزمت واعتق منبعجٌ بالوَبل مَبقُور

واعتق السيف من غمده : إذا استله ، ورجل عَقّ بالفتح أى عاق قال الزفيان واسمه عطاء بن أسيد :

أنا أبو المرقال عقــا فَظّــا لمن أعادى مِدْسَرًا دَلَنْظَى

وقيل أراد بالعق المر من المـاء العقاق . والعقوق : الحائل أيضا ، عن أبى حاتم ، وهى من الأضداد ... وعواق النخل روادفه ، وهى فسلان تنبت معه وقال ابن دريد العقة : البرقة المستطيلة فى السماء » .

٣ — تكملة معانى الألفاظ التى ذكر لها الجوهرى معنى واحدا أو معنى مختصرا ، مثل قوله فى مادة « عق » أيضا « وفى بلاد العرب أربعة أعقة ذكر الجوهرى منها عقيق المدينة وأما الثلاثة الأخرى فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد واسع مما يلى العرمة تتدفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة الماء ، ومنها عقيق آخر يدفق ماءه فى غورى تهامة وهو الذى ذكره الشافعى رحمه الله فقال « ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلى » ومنها عقيق القنان يجرى إليه مياه قلل نجد وجباله ... وقيل فى قولهم (طلب الأبلق العقوق) إنه الصبح لأنه ينشق ... » وقد أخذ تحديده للأعقة من تهذيب الأزهرى .

٤ — تكملة الشواهد الشعرية ، كما فى مادة (سحم) « قال الجوهرى : والأسحم

فى قول زهير : * بأسحم مِذْوَد * القرن ، وفى قول النابغة * بأسحم وانٍ * [هو السحاب] وفى قول الأعشى :

بأسحم داجٍ عوضُ لا نتفرق

يقال الدم تُغْمَس فيه اليد عند التحالف ، ويقال : بالرحم ويقال : بسواد حلمة الثدى ، ويقال : بزق الخمر . أما الرواية فى البيت الأول والثالث فكما ذكر وصدر البيت الأول :

نَجاءٌ مُجِدٌّ ليس فيه وتيرة وَتَذْبِيُبها عنها . . .

وأما صدر البيت الثالث فقوله :

رضيعَىْ لِبانٍ ثَدْىَ أُمٍّ تحالفا

ويروى : تقاسما ... وأما الرواية فى البيت الثانى فالصواب فيها : وأسحمُ وانٍ ، بالواو ورفع الميم ، وإنشاد البيت كاملا :

عفا آيه ريحُ الجنوبِ مع الصَّبا وأسحمُ وانٍ مزْنُهُ متصوِّبُ »

وتشتمل نقود الصاغانى على الأمور التالية :

١ — اختلال الشعر فى الصحاح ، مثل قوله فى مادة (سلم) « قال الجوهرى قال الشاعر :

ذاك خليلى وذو يعاتبنى يرمى ورائى بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

يريد بالسهم والسَّلِمة ، وهى لغة حمير . والبيت مداخل ، والبلاء من الأوائل . وهو لبجير بن عَنَمة الطائى ، والإنشاد الصحيح :

وإنّ مولاى ذو يُعَيِّرنى لا إحْنَةٌ عنده ولا جَرَمَهْ

ينصرنى منكَ غيرَ معتذر يرمى ورائى بامسهم وامسلمه

يهجو سالم بن دارة قاله أبو محمد الأعرابى » . وهذا الصنف من النقد كثير عنده جدا مما يدل على اتساع معرفة الصاغانى بالشعر .

٢ — نقد التصحيف في الشعر، قال في مادة (ريم) « قال الجوهري : وأنشد ابن السكيت :

وكنتم كعظم الريم لم يدر جازر   على أيّ بَدْءَيْ مقسم اللحم يوضعُ

والرواية : وأنتم كعظم الريم لم يدر جازر   على أيّ بدءى مقسم اللحم يُجْعَلُ

والقصيدة لامية ، وهي تروى للطرماح الأجئي ، ولأبي شمر بن حجر بن مرة ابن حجر بن وائل » .

٣ — تصويب اسم قائل الشاهد الشعري . قال في مادة (شبرم) « قال الجوهري وأنشد لهِمْيَان السعدي : * ما منهم إلا لئيم شُبْرُم * وليس له ، ولاله على الميم المضمومة رجز » وقال في مادة (طرم) « قال الجوهري : الطِّرْيِم السحاب الكثيف ، قال رؤبة :

في مكفهر الطِّرْيَم الشَّرَنْبَثِ

ولرؤبة أرجوزة ثائية أولها :

أتعرفُ الدارَ بذات المَنْكَثِ   دارًا لذاك الشادن المُرَنَّثِ

وليس الذي ذكره الجوهري فيها » .

٤ — اختلال الاستشهاد نفسه كما نرى في مادة (أذن) إذ يقول : « قال الجوهري : أذن له أَذَنا : استمع ، قال قَعْنَب بن أم صاحب :

إن يَسْمَعُوا ريبةً طاروا بها فرحا   منّى ، وما أذنوا من صالح دفنوا

وليس في هذا البيت شاهد ، وإنما الشاهد في البيت الذي بعده ببيت ، والرواية « وما سمعوا من صالح » ويروى « وما علموا » ، وبعده :

إنْ يَحلِفُوا لكَ تسمعْ قولَهم وترى   أجسادَ قوم ، وأنّى بعده أَفِنوا

صُمٌّ إذا سمعوا خيراً ذُكِرتُ به   وإن ذُكِرتُ بسوءٍ عندهم أَذِنوا»

ويبدو أن النسخة المطبوعة من الصحاح نالها شيء من التصحيح ، إذ ورد فيها البيت الأول والثالث ، ورواية « سمعوا من صالح » لا البيت الأول وحده ، ولا الرواية التي ذكرها الصغاني .

٥ — نقد الاستشهاد ببعض الأحاديث الضعيفة ، كما في قوله من مادة « ضن »
« قال الجوهري : وفلان ضِنِّي من بين إخواني ، وهو شبه الاختصاص . وفي الحديث :
إن لله ضِنًّا من خلقه يحييهم في عافية ويميتهم في عافية . والرواية : ضَنَائن ، مثال
قبائل . وهو من الأحاديث التي لا طرق لها [أي لا سند لها] » . وأصْلِح الحديث
في النسخة المطبوعة إذ الرواية فيها : ضنائن .

٦ — نقد الألفاظ المصحفة . قال في مادة (سحم) « قال الجوهري أيضا :
وسحام : اسم كلب . قال لبيد :

فتقَصَّدت منها كسابِ فضُرِّجت بدمٍ وغُودِرَ في المَكَرِّ سحامُها

وذكره الفارابي بالخاء المعجمة ، فإنه قال في باب فُعال بالضم : السخام : سواد
القدر والشعر . السخام : اللين الحسن ، قال :

كأنه بالصَّحْصَحانِ الأَنْجَلِ قُطْنٌ سُخَامٌ بأيَادِي غُزَّلِ

ويقال للخُمُرُ : سخام إذا كانت لينة سلسة . وسخام : من أسماء الكلاب
فلو كان بالخاء لذكره قبل ذكره السين والخاء المعجمة كما يقتضي ترتيب كتابه .
وسكت عن ذكره الأزهري والخليل وابن دريد » . والنقد بالتصحيف كثير
عند الصغاني .

٧ — نقد بعض التفسيرات الخاطئة ، كما نرى في قوله في مادة (رطم)
« قال الجوهري : الرَّطُوم : المرأة الواسعة الفرج ، وإنما نقله من كتاب الليث ، ورد عليه
الأزهري وقال : هذا غلط ، إنما الرطوم الضيقة ، وروى عن عمرو عن أبيه ، الرطوم :
الضيقة الحياء من النوق ، وهي من النساء الرتقاء » .

٨ — نقد الأحكام الخاطئة ، مثل التي نجدها في قوله في مادة (أجن)
« قال الجوهري : الإجّانة : واحدة الأجاجين ، ولا تقل إنْجانه . وقال الفراء : يقال :
إجّانة وإنْجانه وإجانة بمعنى واحد ، وأفصحها إجّانَة » .

٩ — نقد موضع اللفظ . قال في مادة (رأم) « قال الجوهري : الرومة : الغراء

الذى يلصق به الشيء . وصوابه أن يذكرها فى تركيب روم فإن الأصمعى قال :
الرومة ، بلا همز : الغراء الذى يلصق به ريش السهم وقد ذكرتها فى موضعها » .
وقال فى مادة (رهم) « قال الجوهرى : المرهم : الذي يوضع على الجراحات ، معرب .
وحقه أن يذكر فى الميم لقولهم : مرهمت الجرح ، وخصوصا إذا كان الاسم معربا
لأصالة حروفه » . ولم يحكم الصغانى على بعض المواضع بالخطأ ، واكتفى بأن ذكر أن
لها مواضع أخرى ، قال فى مادة « رم » : « رمان بالفتح : موضع ، فإن كان
وزنه فعلان فهذا موضع ذكره كما ذكره ابن فارس . وإن كان فعالا فموضع ذكره
حرف النون ، كما ذكره الجوهرى » .

وختم المؤلف كتابه بخاتمة فى صفحتين تقريبا ذكر فيها أنه ألفه بعد أن كبر ،
وذكر مراجعه ، وهى كثيرة جدا ، أهمها العين والجمهرة والتهذيب والمحيط والمجمل
والمقاييس من المعجمات ، وكثير من الرسائل اللغوية .

وصفوة القول فى التكملة أنها جديرة بالشهرة المستفيضة التى حصلت عليها
فى عالم المعاجم العربية ، لإكمالها الفراغ الهائل الذى تركه صاحب الصحاح ،
ولاختلاف هدفها عن هدف التنبيه لابن برى . فبينما تعنى التكملة بإيراد المواد
والألفاظ والمعانى التى أهملها الجوهرى ، لا يلتفت ابن برى إلى ذلك أدنى التفات .
وعلى حين يتناول ابن برى أحكام الجوهرى وأقواله النحوية والصرفية بالنقد ويقيم
شروحه على أسس نحوية لا نجد ذلك كثيرا عند الصاغانى . أما الأمر الوحيد الذى
اشتركا فيه وهو العناية بشواهد الصحاح الشعرية ، فقد وجه الصاغانى معظم عنايته
فيها إلى إبانة ما فيها من اختلال ، أما ابن برى فوجه أعظم عنايته إلى نسبة الأشعار
وتكملتها وشرحها . زد على ذلك أنهما لم يشتركا إلا فى قليل من مواضيع النقد .

٧ — كتاب ما أهمل الجوهرى من لغة للصاغانى أيضا . ألفه بعد التكملة ،
أراد به إيراد ما غفل عنه أو أهمله فيها ، وليس فى الصحاح . ولذلك ألحقت مواده
بهوامش التكملة المخطوطة وأواخر موادها مع الإشارة إلى موضعها فى كل حالة ،
وتمييزها بالحرف (ح) يوضع فى أولها دائما .

ويختلف هذا الكتاب عن التكملة فى أنه لا يرمى إلا إلى ذكر بعض المواد والألفاظ التى أهملها الجوهرى ولم ترد فى التكملة ويقتصر على ذلك فلا يتعداه إلى النقل . وليس لهذه الحواشى مقدمة ولا خاتمة ، وإنما تبدأ بالمواد مباشرة ، وهى حين تجمع وترتب على صورة كتاب يتألف منها كتيب صغير ، فهى لا توازن بالتكملة فى الحجم ولا فى الأهمية .

وهذه بعض الأمثلة منها . قال أمام مادة « خرطم » : « ح : الخرطومان : الطويل . والخراطم من النساء : التى دخلت فى السن ، وخرطوم الجبارى : شاعر واسمه عبد الله بن زهير بن عائشة الشيبانى ، وذو الخرطوم : سيف عبد الله بن أنيس » .

٨ — مجمع البحرين للصاغانى ، ألفه بعد تأليفه التكملة ، وما أهمله الجوهرى ، فجمع فيه أقوال الصحاح وأقواله هو فى حواشيه عليه ، وأعلم على كل منها برمز يفصله ، ومن ثم سماه (مجمع البحرين) يريد الصحاح والتكملة ، قال فى مقدمته : « هذا كتاب جمعت فيه بين تاج اللغة وصحاح العربية . . . وبين كتاب التكملة والذيل والصلة من تأليفى ، وسردت ما ذكره الجوهرى أولا على ما سرده وعلامته « ص » وأردفته ما ذكرته فى التكملة وعلامته « ت » ثم أردفتهما حاشية التكملة وعلامتها « ح » وسميته « كتاب مجمع البحرين » والله ولى التوفيق » .

ويتضح من العبارة السابقة الخطة التى اتبعها المؤلف فى كتابه . ولم يغير فى داخل الكلام شيئا بل كان أمينا حتى فى المقدمة ، فأورد مقدمة الصحاح أولا ، ثم مقدمة التكملة . وحافظ على عبارة الصحاح غير أنه حاول الاختصار فى أحيان قليلة ، فحذف من الشواهد الشعرية ما لا شاهد فيه إذا كان الجوهرى أورد بيتين أو أكثر مثل البيت الأول من البيتين التاليين فى مادة « آء » :

إن تلق عمرا فقد لاقيت مدرعا ... وليس من همه إبل ولا شاء

فى جحفل لجب صم صواهله ... بالليل يسمع فى حافاته آء

وحذف المكرر أو العبارات التى لا داعى لها . ولم يغير من التكملة غير

للواضع التى ترد فيها على الجوهرى . فلم يوردها بأكلها لأنه بطبيعة الحال ذكرها فى أقوال الجوهرى المذكورة فوق وإنما أوردها ملخصة أو حذفها وأورد النقد وحده .

وختم الصغانى مجمع البحرين بالخاتمة التى جعلها للتكملة ، وأورد فيها مراجعه ومن الطبيعى أن يحتوى المجمع على جميع الظواهر التى فى الصحاح والتكملة ، ولا داعى إلى تكرير القول فيها هنا ، إلا أننا نشير إلى أن الخطة التى انتهجها من فصل كل كتاب على حدة جعلته يكرر الأقوال ، ولا يضع النقد فى موضعه اللائق به بعد المنقود . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مصورة من مجمع البحرين مأخوذة عن النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة كوبرلى بالآستانة .

كتب الحواشى :

١ — حاشية أبى القاسم الفضل بن محمد القصبانى البصرى (٤٤٤ هـ) .

٢ — التنبيه والإيضاح عما وقع فى كتاب الصحاح[1] ، المشهور باسم حواشى ابن برى . وقد اشترك فى تأليف هذا الكتاب ثلاثة من العلماء . ابتدأه ابن القطاع وتوفى عام ٥١٥ هـ . فأخذ تلميذه عبد الله بن برى بن عبد الجبار المقدسى المصرى ما كتبه وبنى عليه وأكمله حتى بلغ مادة « وقش » وتوفى عام ٥٧٢ أو ٥٨٢ هـ ورام أصحابه تكميله بعده فتعسر عليهم ذلك وتعذر ، إلى أن أكمله عبد الله بن محمد الأنصارى البسطى فى شهور سنة ٦٢٢ هـ[2] .

ولا نعرف الموضع الذى وصل إليه ابن القطاع فى حاشيته ولا تدل مقابلة التعليقات التى فى المواد الأولى بما يرجح أنه لابن برى على كبير خلاف ، بل على

(١) عنوانه فى مخطوط دار الكتب (٨ لغة تيمور) « التنبيه والإفصاح عما وقع فى كتاب الصحاح » وفى كتاب كشف الظنون (٤ : ٩٣) « التنبيه والإيضاح عما وقع من الوهم فى كتاب الصحاح » .

(٢) انظر آخر النسخة المخطوطة بدار الكتب المصرية ، وكشف الظنون .

اتفاق يكاد يكون تاما . ويبدو أن ابن برى صاغ حواشى أستاذه صياغة جديدة ولذلك تجدها تنسب إليه صراحة فى أى موضع كانت . كذلك ليس لدينا من حواشى البسطى ما نستطيع أن نحكم به عليه ، إذ أن المخطوطات المحفوظة فى دار الكتب المصرية وخزانة المجمع اللغوى تنتهى بانتهاء حواشى ابن برى . ويظهر أن ابن برى نفسه ترك حواشيه غير مجموعة ، فجمعها البسطى وجعلها كتابا بعد تكملتها ، إذ يقول القفطى(1) « وحاشيته على كتاب الصحاح ، فإنها نقلت من أصله ، وأفردت فجاءت ستة مجلدات ، وسماها من أفردها التنبيه والإيضاح عما وقع فى كتاب الصحاح » .

والتنبيه يسير على ترتيب الصحاح . أما الأهداف التى يرمى إليها ، فأولها نسبة الشواهد الشعرية فى الصحاح إلى أصحابها ، وتكملتها وشرحها . وهذا الهدف بيّن فى كل مادة يأتى المؤلف بها ، على وجه التقريب ، فتكفى نظرة واحدة إلى الكتاب لتقنع المرء به . قال فى المادة التى افتتح بها الجزء الثانى (وصد) : « وأنشد الجوهرى فى هذا الفصل عجز بيت شاهدا على الفرضاد للتوت ، وهو :

* قَنَأَت أنامِلُه من الفِرصاد *

قال الشيخ رحمه الله : البيت للأسود بن يعفر ، وصدره :

* يسعى بها ذو تُومَتَيْن مُشَمِّر *

والهاء فى قوله (بها) تعود على سلافة ذكرها فى بيت قبله ، وهو :

ولقد لهوت وللشباب بشاشة بسُلافةٍ مزجت بماء غَوادِ

التومة : الحبة من الدر . والسلافة : أول الخمر . والغوادى : جمع غادية ، وهى السحابة التى تأتى غدوة » . ويبدو أن بعض القراء زاد فى نسخ الصحاح كثيرا من هذه الأشطار الشعرية ، وأسماء الشعراء ، التى كان الجوهرى قد أهملها ، ولذلك نجد كثيرا منها مذكورا فى النسخة المطبوعة .

(1) إنباه الرواة ٢ : ١١١ .

وقد يطيل المؤلف فى ذكر الأخبار المتصلة بالشاهد لأنه يريد توضيحه كل الإيضاح . قال فى مادة (نكد) « وأنشد فى هذا الفصل بيتا شاهدا على الأنكدين ، وهما مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ويربوع بن حنظلة ، وهو :

الأنكدان مازنٌ ويربوعْ ها إن ذا اليوم لَشَرٌّ مجموعْ

قال الشيخ رحمه الله : البيت لبجير بن عبد الله بن سلمة القُشَيْرى . وكان بجير هذا قد التقى هو وقعنب بن الحارث اليربوعى . فقال بجير : يا قعنب ، ما فعلت البيضاء فرسك ؟ قال : هى عندى . قال : وكيف شكرك لها ؟ قال : وما عسيت أن أشكرها ؟ قال : وكيف لا تشكرها ، وقد نجتك منى ؟ قال قعنب : ومتى كان ذلك ؟ قال : حيث أقول :

تمطّت به البيضاء بعد اختلاسةٍ على دَهَشٍ وخِلْتُنِى لم أُكَذِّبِ

فأنكر قعنب ذلك ، وتلاعنا وتداعيا أن يقتل الصادق منهما الكاذب . ثم إن بجيرا أغار على بنى العبد فغنم ومضى ، وأتبعته قبائل من تميم ، ولحق به بنو مازن وبنو يربوع . فلما نظر إليهم قال هذا الرجز . ثم إنهم احتربوا قليلا . فحمل قعنبٌ ابن عِصمة بن عاصم اليربوعى على بجير فطعنه فأذراه عن فرسه ، فوثب عليه كِدام ابن نُخَيلة المازنى فأسره ، فجاءه قعنب اليربوعى ليقتله ، فمنع منه كدام . فقال له قعنب : مازِ ، رأسك والسيف . فخلى عنه كدام ، فضرب به قعنب ، فأطار رأسه . وماز ترخيم مازن ، ولم يكن اسمه مازنا ، وإنما كان اسمه كداما ، وإنما سماه مازنا لأنه من بنى مازن ، وقد تفعل العرب مثل هذا فى بعض المواضع » .

والهدف الثانى تصويب الرواية الشعرية فى الشاهد ، وهو يفعل ذلك كثيرا أيضا . قال فى مادة (قعد) « وأنشد أيضا عجز بيت فى هذا المعنى ، وهو :

* أَمِرون لا يرثون سهم القُعْدد *

قال الشيخ رحمه الله : البيت للأعشى ، وصواب إنشاده :

أمِرونَ . وَلَّادُون كلَّ مباركٍ طَرِفون لا يَرِثون سهمَ القعددِ

أمِرون : كثيرون . والطِّرف : نقيض القعدد » .

وكان المؤلف يرمى أيضا إلى تصويب أسماء قائلى الشواهد الشعرية قال فى مادة (وجد) « وأنشد فى هذا الفصل بيتا زعم أنه للبيد شاهدا على قولهم وجد يجد ، بضم الجيم فى المضارع وهو :

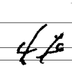
لو شئتِ قد نقع الفؤادُ بشربةٍ تَدَعُ الصوادى لا يَجُدن غليلا

قال الشيخ رحمه الله : البيت لجرير وليس للبيد ، كما زعم ، و بعده :

بالعَذْبِ فى رَصَف القِلات مَقيلُهُ قَضُّ الأباطحِ لا يزال ظليلا

قوله : نقع الفؤاد : أى روى ، يقال : نقع الفؤاد : روى ، ونقع الماء العطشَ : أذهبه ، نقعا ونقوعا فيهما ، والماء الناقع : العذب المُرْوِى . والصادى : العطشان . والغليل : حَرّ العطش . والرصف : الحجارة المرضوفة . والقلات : جمع قلت ، وهى نقرة فى الجبل يستنقع فيها ماء السماء ، وقوله : قض الأباطح : يريد أنها أرض خصبة ، وذلك أعذب للماء وأصفى » .

وكان ابن برى ينقد الجوهرى أحيانا بسوء وضع الشاهد ، قال الجوهرى فى مادة (قرب) : « قراب السيف : جفنه ، وهو وعاء يكون فيه السيف بغمده وحمالته ... وفى المثل : إن الفرار بقراب أكيس » . وعلق على ذلك ابن برى[1] : « هذا المثل ذكره الجوهرى بعد قراب السيف ، على ما تراه . وكان صواب الكلام أن يقول قبل المثل : والقراب : القرب ، و يستشهد بالمثل عليه » .



ومن أهدافه أيضا نقد مواضع بعض المواد فى الصحاح ، قال بصدد وضع الجوهرى « الجىء » فى المادة « جأجأ » « صوابه أن يذكر فى جيأ » ، وقال بصدد وضع الجوهرى « مهوأن » فى مادة « هوأ » : « جعل الجوهرى مهوأن فى فصل

(١) تاج العروس ، مادة قرب .

هوأ ، وهم منه ، لأن وزنه مفوعل ؛ وكذا ذكره ابن جنى ، وواوه زائدة لأن الواو لا تكون أصلا فى بنات الأربعة » .

ويتعلق بهذا نقد بعض الأحكام النحوية التى ذكرها الجوهرى ، قال فى مادة (قدد) : « وذكر [أى الجوهرى] . أنك لو سميت بقَدْ رجلا لقلت : هو قَدّ بالتشديد ، وهو غلط منه ؛ إنما يكون التضعيف فى المعتل ، كقولك فى « هُوَ » اسم رجل : هذا هُوّ ، وفى « لو » هذا لوّ ، وفى « فى » هذا فِيّ . وأما الصحيح فلا يضعف فتقول فى « قد » هذا قَدٌ ، ورأيت قَدًا ، ومررت بقَدٍ ، كما تقول : هـذه يَدٌ ، ورأيت يَدًا ، ومررت بيَدٍ . وعلة هذا مذكورة فى باب التصريف » . وقال فى مادة « وحد » : « وذكر فى هذا الفصل أن وحدَه فى قولك : رأيته وحدَه ، منصوب عند أهل الكوفة على الظرف ، وعند أهل البصرة على المصدر . قال الشيخ رحمه الله : أما أهل البصرة فينصبونه على الحال ، وهو عندهم اسم واقع موقع المصدر المنتصب على الحال ، مثل جاء زيد ركضا ، أى راكضا ، ومن البصريين من ينصبه على الظرف ، وهومذهب يونس . وليس ذلك مختصا بالكوفيين كما زعم الجوهرى . وهذا الفصل له باب فى كتب النحويين مستوفى فيه بيان ذلك » .

ونقد أيضا بعض أحكامه اللغوية ، فقال فى مادة (نجد) : « قوله بعد البيت : إن أَنْجِدَة جميع نجود ، وهو جمع الجمع ، وَهَم منه ، وصوابه أن يقول : جمع نِجاد ، لأن فِعالا يجمع على أَفْعِلة نحو حمار وأَحْمِرة ، ولا يجمع فُعول على أَفْعِلة » . وقال فى مادة (عنس) : « وحكى — أعنى الجوهرى — عن الأصمعى أنه لا يقال : عَنَسَت بفتح العين ، وإنما يقال : عُنِست على ما لم يسم فاعله ، وعَنّسها أهلها . قال الشيخ رحمه الله : الذى ذكره الأصمعى فى خلق الإنسان : أنه يقال : عَنّست المرأة ، بالفتح مع التشديد ، وعَنَست بالتخفيف ، بخلاف ما حكاه الجوهرى » .

وابن برى من اللغويين النحاة ، كان عالما بكتاب سيبويه وعلله ، وغيره

من الكتب النحوية ، قيا باللغة وشواهدها[1] فلا عجب أن تكثر في كتابه النقول والأحكام والتفسيرات النحوية واللغوية . قال في مادة (قصد) : « وأنشد في هذا الفصل بيتا شاهدا على القصد بمعنى العدل ، وهو :

على الحَكَمِ المَأتِيِّ يوما إذا قَضَى ‏ ‏ قضيتَــه ألا يَجُورَ ويَقْصِــدُ

قال الشيخ رحمه الله : البيت لأبي اللجام الثعلبي ، ويروى لعبد الرحمن بن الحكم ، والأول هو الصحيح . أي على الحكم المرضى بحكمه المأتى إليه ليحكم ألا يجور في حكمه ، بل يقصد أي يعدل . ولهذا رفعه ولم ينصبه عطفا على قوله : « أن لا يجور » لفساد المعنى ، لأنه يصير التقدير عليه ألا يجور وعليه ألا يقصد . وليس المعنى على ذلك بل المعنى وينبغي له أن يقصد ، وهو خبر بمعنى الأمر ، أي وَلْيَقْصِد ، وكذلك قوله سبحانه : « والوالدات يُرضِعن أولادهن » ، أي لِيُرضعن » .

ومن الأمور التي نقدها المؤلف سوء التفسير ، قال معلقا على قول الجوهري : « آء : شجر ، الصحيح عند أهل اللغة أنه ثمر السرح ، ولا يعكر عليه قول شرذمة منهم أنه اسم للشجر ، لأنهم قد يسمون الشجر باسم ثمره ، ألا ترى إلى قوله تعالى : « فأنبتنا فيها حبا وعنبا » . وقال معلقا على تفسيره الأردب بأنه مكيال : « ليس بصحيح لأن الأردب لا يكال به ، وإنما يكال بالويبة » .

وربما لم يتهمه بسوء التفسير ، ولكن كمّله له . قال في مادة (حذذ) « وأنشد في هذا الفصل بيتا للفرزدق شاهدا على قولهم : رجل أَحَذّ ، أي خفيف اليد وهو :

أَوَلّيتَ العراقَ ورافدَيهِ ‏ ‏ فزاريّا أحَذَّ يد القميص

قال الشيخ رحمه الله : الفزاري المهجو في البيت هو عمر بن هبيرة . والأحذ قد قيل فيه غير ما ذكره الجوهري ، وهو أن الأحذ المقطوع ، يريد أنه قصير اليد عن نيل المعالي فجعله كالأحذ الذي لا شعر لذنبه ، فلا يجب لمن هذه صفته أن يولى العراق .

(١) القفطي : إنباه الرواة ٢ : ١٢١ .

وصفوة القول فى التنبيه أنه يقوم على أمرين : تكملة الشواهد الشعرية ، وتصحيح رواياتها ، ونسبتها إلى قائليها ، وشرحها ، وتصويب الأحكام النحوية واللغوية التى ذكرها الجوهرى ، مع إقامة شروحه على المبادئ النحوية أيضا . أما ما عدا ذلك فظواهر قليلة ، لا تكثر كالأمرين الأولين ، وأعجب المتأخرون بهذه الحواشى إعجابا شديدا حتى أدخلها ابن منظور فى لسانه .

٣ — حاشية محمد بن على الشاطبى (٦٨٤ هـ) .

٤ — غوامض الصحاح لخليل بن أيبك الصفدى (٧٦٤ هـ) .

كتب النقد :

١ — قيد الأوابد من الفوائد لأبى الفضل أحمد بن محمد الميدانى النيسابورى (٥١٨ هـ) ذهب بروكلمن إلى أنه نقد فيه الجوهرى .

٢ — إصلاح الخلل الواقع فى الصحاح لعلى بن يوسف القفطى (٦٤٦ هـ) .

٣ — نقود أبى العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج الأشبيلى (٦٤٧ أو ٦٥١ هـ) وجعلها محمد صديق حواشى[1] ، والفرق ضئيل ، إذ ترمى أكثر كتب الحواشى إلى النقد أيضا .

٤ — كتاب نفوذ السهم فيما وقع للجوهرى من الوهم لخليل بن أيبك الصفدى (٧٦٤ هـ) ، ألفه بعد كتابه « حلى النواهد » ليجمع ما فيه من تصحيف ووهم لأن السابقين عليه الذين ألفوا فى ذلك ، منهم من اختصر فأخل كأبى سهل الهروى وعلى ابن حمزة البصرى ، ومنهم من أطنب جدا وأهمل بعض الأوهام برغم ذلك كابن برى ولكنه — برغم نظرته هذه إلى ابن برى — وعد فى المقدمه بإدخال ما فى كتابه مختصرا منتخلا فى كتابه ، واستدراك ما أهمله .

ونلخص ما عنى بالرد فيه على الجوهرى فى الأوهام الصرفية ، والاشتقاقية ، والتصحيف ، وسوء التعبير ، والخطأ فى التفسير ، وكلها انتبه إليه ابن برى ، الذى أقام

---

(١) البلغة ١٢٨ .

الصفدى كتابه على حواشيه . ولكن الصفدى زاد بعض أشياء ليست فى حواشى ابن برى ؛ كما زاد أشياء فى الأمور التى اشتركا فيه ، و إن كان راعى الاختصار أكثر منه . ولم يحذف من ابن برى إلا الأماكن التى كان يتناول فيها شواهد الجوهرى بتكميلها ونسبتها إلى أصحابها . ولعله حذفها لأنه عالجها فى كتابه « الحلى النواهد » . أما المواضع التى نقده فيها ابن برى بتصحيف الشعر فأبقاها . ونهج الصفدى — كابن برى قبله — على إيراد عبارة الصحاح بنصها ، أو بجمع بعض عبارات متفرقة ، ثم يرد عليها . وفى اقتباسه لأقوال ابن برى ، يوردها بنصها أحيانا ، و يختصرها أخرى . وتنبه إلى ذلك القدماء فقيل عنه « قلد فيه ابن برى ، فلا يكاد يذكر مسألة من عنده إلا بعض أدبيات والاستدلال ببعض أبيات » .

وهاك بعض الأمثلة : قال (نجج) : « قال الجوهرى : تنجنج لحمه : أى كثر واسترخى . قلت : قال الهروى : تنجنج تصحيف ، والصواب تبجبج ، بباءين» . (بح) « قال الجوهرى : والبح : جمع أبح ، ور بما وصفوا به القداح التى يستقسم بها قلت : الصواب أن يقول : التى يتقامرون بها ، والبيت الذى أنشده الجوهرى يشهد بذلك . . . (جزح) قال الجوهرى : جزحت له من المال جزحة ، إذا قطعت له منه قطعة ، قال الشاعر :

* و إنى له من تالد المال جازح *

ح — قال ابن برى رحمه الله تعالى : صوابه :

* لمختبط من تالد المال جازح *

ح — لأن أوله :

* و إنى إذا ضَنَّ الرَّفُودُ برفده *

(دحح) . . وقال الجوهرى : واندح بطنه اندحاحا : اتسع . قلت : هذا سهو منه رحمه الله تعالى ، وكان من حقه أن يذكر فى ندح ، فصل النون من هذا الباب ، والمنتدح : المكان المتسع ، والندح : الأرض الواسعة ، ومنه قولهم : لى فى هذا الأمر

مندوجة . فلو كانت النون زائدة لما زيدت الميم أيضا . وقد استدرك هذا الغلط وذكره فى فصل ندح . فانْدَحّ وزنه افعلّ مثل احمر . . . » .

والموجود منه الجزء الأول الذى ينتهى بانتهاء مادة همق ، وقد نقل من مسودة المؤلف التى تمت كتابتها فى « يوم الأحد الحادى والعشرين من شهور رمضان المعظم سنة سبع وخمسين وسبعمئة » . وهى فى ١١٢ لوحة ، أى ٢٢٤ صفحة .

٥ — مجمع السؤالات من صحاح الجوهرى للمجد الفيروزآبادى (٨١٧ هـ) . وقد عنى هذا المؤلف بنقد الجوهرى عناية كبيرة فى قاموسه المحيط .

كتب الدفاع :

عنيت هذه الكتب جميعها — عدا واحدا نذكره فيما يلى — بالدفاع عن الصحاح ، والرد على القاموس المحيط ، إذ حمل صاحبه على الجوهرى حملة شعواء فيه . وإذ كان الأمر كذلك جاز أن نضعها هنا ، وأن نضعها فى الدراسات حول القاموس ، وقد أحببت تأخيرها إلى هناك . وأذكر هنا :

١ — اللفظ الجوهرى فى رد خباط الجُوجَرى للسيوطى . رأى دى غُويْه أنه ألفه بمكة فى الدفاع عن الصحاح[1] .

كتب النظم :

١ — نظم صحاح الجوهرى ، لأبى الحسين يحيى بن معط الزواوى المغربى (٦٢٨ هـ) . لم يكمله .

كتب تدرس شواهد الصحاح :

١ — حلى النواهد على مافى الصحاح من الشواهد للصفدى (٧٦٤ هـ) ألفه قبل عام ٧٥٧ هـ ، الذى ألف فيه نفوذ السهم . ويبدو أنه اعتمد فيه بعض الشىء على مافى حواشى ابن برى من دراسة للشواهد ، حتى أنه اضطر إلى حذفها من

(١) الحضارة الإسلامية ، ترجمة الدكتور أبو ريدة ١ / ٣٨٩ .

« النفوذ » . ويبدو كذلك أنه لم يتعرض فيه إلا إلى إكمال الشواهد ، وشرحها ونسبتها إلى أصحابها ، وخللها ، أما ما فيها من تصحيف فتركه للنفوذ .

٢ — فلق الإصباح فى تخريج أحاديث الصحاح للسيوطى (٩١١ ﻫ) وهو صغير الحجم فيما قالوا .

كتب أخرى :

نختم هذه الجولة بأن شهرة الصحاح جذبت إليه أنظار الدارسين من العرب وغيرهم ، فنقله كثيرون إلى اللغة الفارسية والتركية ، وأن كثيرين أيضا كأبى سهل الهروى ، علقوا عليه .

الفصل الثانى

كتاب العباب

للصغانى (٥٧٧ — ٦٥٠)

توج الصغانى فى القرن السابع حياته العلمية بمعجم كبير دعاه « العباب » . وكان قد عنى بصحاح الجوهرى كل العناية ، أوسعه درسا و بحثا ، وتصحيحا وتحشية ونقدا « بالهند والسند واليمن والعراق[1] » . وكانت ثمرة دراساته هذه « التكملة والذيل والصلة » ثم « مجمع البحرين » . وشعر فى أواخر حياته أنه يجب أن يتحرر من هذا الاعتماد على الجوهرى ، وأن يستقل بمعجم خاص به ، ففجر « عبابه » . وكان ذلك فى عهد الوزير محمد بن أحمد العلقمى ، الذى تولى الوزارة للمستعصم آخر خلفاء العباسيين فى بغداد قريبا من أربع عشرة سنة ، أى ألفه فيما بين سنتى ٦٤٣ (التى تولى فيها ابن العلقمى) و ٦٥٠ (التى توفى فيها المؤلف) ولم يتم الكتاب ، إذ توفى مؤلفه بعد أن قطع الشوط الأكبر من رحلته اللغوية ، حتى وصل إلى مادة « بكم » . وقيلت فى تلك المصادفة الأشعار .

هدفه :

كان المؤلف يرمى فى كتابه إلى الجمع والتصحيح ، كما كان هدف معجمى القرن الرابع . ويظهر هذا الهدف واضحا فى قوله فى المقدمة : « أؤلف كتابا فى لغة العرب ، يكون إن شاء الله تعالى ... جامعا شتاتها وشواردها ، حاويا مشاهير لغاتها وأوابدها ، يشتمل على أدانى التراكيب وأقاصيها ، ولا يغادر منها — سوى المهملة — صغيرة ولا كبيرة إلا وهو يحصيها » وفى قوله فى المقدمة أيضا : « وموجب ما ذكرت أنى

(١) مقدمة العباب .

رأيت فيما جمع من قبلى : أطلقوا فى أغلب ما أوردوا ، وربما أطلقوا لفظ الحديث على المثل ، ولفظ المثل على الحديث ، وربما قالوا : وقولهم ، وهو من صحاح الأحاديث »

وتبين هذه العبارة أن همه الأعظم فى التصحيح ، كان موجها إلى الشواهد لا الألفاظ وكذا كانت خطته — كما رأينا — فى التكملة . ويمتاز العباب من هذه الناحية على بقية المعجمات العربية .

منهجه : مراجعه :

شرح الصغانى فى مقدمة العباب بعض معالم منهجه . فقال عن مراجعه : « هذا كتاب جمعت فيه ما تفرق فى كتب اللغة المشهورة ، والتصانيف المعتبرة المذكورة وما بلغنى مما جمعه علماء هذا الشأن ، والقدماء الذين شافهوا العرب العرباء ، وساكنوها فى داراتها ، وسايروها فى نقلها من مورد إلى مورد ، ومن منهل إلى منهل ، ومن منتجع إلى منتجع ، ومن بعدهم ممن أدرك زمانهم ، ولحق أوانهم ، آتيا على عامة ما نطقت به العرب خلا ما ذهب منها بذهاب أهلها من المستعمل الحاضر ، والشارد النادر » . ونشعر أمام عبارة « العرب العرباء » بنفحة من ريح صحاح الجوهرى تغلب على العباب ، كما نشعر فى العبارة التى بعدها مباشرة بنفحة أخرى من تهذيب الأزهرى . وعقد المؤلف فى مقدمته فصلا ذكر فيه مراجعه ، وهى المراجع التى ذكرها فى التكملة ومجمع البحرين بعينها على وجه التقريب .

ميدان البحث :

لم يطل المؤلف فى شرح الخطوات الأخرى من منهجه فى مقدمته سوى الشواهد . فقال عما ذكره فى كتابه : « ذاكرا أسامى خيل العرب ، وسيوفها ، وبقاعها ، وأصقاعها ، وبركها ، وداراتها ، وفرسانها ، وشعرائها » ولم يكن المؤلفون قبل الصغانى يهملون هذه الأشياء ، ولكنهم لم يضعوها فى منهجهم ويحاولوا استقصاءها كما يعد الصغانى .

الشواهد :

أما الشواهد فعنى بها المؤلف فى مقدمته عناية كبيرة وقال عنها : « مستشهدا على صحة ذلك بآى من الكتاب العزيز الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، و بغرائب أحاديث من هو بمعزل من خَطَل القول وخُلْفه ، فكلامه هو الحجة القاطعة والبينة الساطعة ، و بغرائب أحاديث صحابته الأخيار وتابعيهم الأحبار ، و بكلام من له ذكر فى حديث أو قصة فى خبر وهو عويص ، و بالفصيح من الأشعار ، والسائر من الأمثال . . .

« آتيا بالأشعار على الصحة ، غير مختلة ، ولا مغيرة ، ولا مداخلة ، معزوا ماعزوت منها إلى قائله ، غير مقلد أحدا من أرباب التصانيف ، وأصحاب التآليف ، ولكن مراجعا دواوينهم ، معتاما أصح الروايات ، مختارا أقوال المتقنين الثقات . . . وقد سردت الأحاديث الغريبة المعانى المشكلة الألفاظ تامة مستوفاة . فإن كان فى حديث عدة ألفاظ مشكلة أتيت به تاما ، وفسرت كل لفظة منها فى بابها وتركيبها وذكرت أن تمام الحديث مذكور فى تركيب كذا ، ليعلم سياق الحديث ، ويؤمن التكرار والإعادة » . ومر بك من قبل نقده المعاجم القديمه فى الخلط بين الشواهد . ويتبين لنا من ذلك فرط عنايته بها ، و إحساسه بأهميتها . ولم نر مثل ذلك عند غيره من المعجميين . ولعل السبب فى ذلك اتساع معارفه الأدبية والحديثية وغنى مكتبته بهذا النوع من الكتب ، حتى كثرت أسماؤها فى مراجعه . ولا عجب أن يعنى بشواهده من الحديث فقد كان « صدوقا فى الحديث ، إماما فى اللغة والفقه والحديث[1] » .

وقبل أن نترك المنهج نشير إلى أنه اتبع فى ترتيبه مواده ، وتقسيمه أبوابه وفصوله صحاح الجوهرى ، والتزمه بكل دقة ، ولم يشر المؤلف إلى ذلك فى مقدمته .

(١) ابن شاكر : فوات الوفيات ١ : ١٧٠ .

وصفه :

قال السيوطي في وصفه العباب[1] : « وأعظم كتاب ألف في اللغة بعد عصر الصحاح ، كتاب المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن سيده الأندلسي الضرير ، ثم كتاب العباب للرضي الصغاني ». وقال محمد صديق[2] : « العباب الزاخر واللباب الفاخر في اللغة في عشرين مجلدا » ، ولا تمتلك دار الكتب المصرية غير مجلد واحد من أول الكتاب تحت رقم ١٤١ لغة وينتهي في أثناء مادة « مجرد » من باب الدال . ويدل هذا على أنه يسير على تقسيم غير الذي وصفه محمد صديق . ويحتوي هذا المجلد على ٢٤٨ ورقة .

المقدمة :

أما المقدمة فقد تناول فيها وصف العباب وجمعه للغة ، وشواهده ، وما يذكره فيه . ثم أفرد منها فصلين : أولهما « في معرفة أسامي جماعة من أهل اللغة لا غنى لمارس هذا الكتاب وسائر كتب اللغة عن معرفتها ، فإن أهل اللغة ذكروا بعضهم بكناهم ، وبعضهم بنسبهم ، وبعضهم بحرفهم » ، وأوردهم مرتبين وفقا لحروف أسمائهم غير مراعي ترتيب مواليدهم أو وفياتهم . فانقسم الفصل إلى حروف كل حرف منها يشتمل على جماعة من اللغويين تبدأ أسماؤهم به . وراعى في الأسماء داخل الحروف ، ترتيب حروف الاسم أيضا . ووضع المؤلف همه في ذكر اسم اللغوي وأبيه وجده أحيانا ، وكنيته ، ونسبته ، ولم يتعرض لميلاده أو لوفاته . والفصل الثاني : « في أسماء المراجع التي أفاد منها » . وانتقل من هذين الفصلين إلى اسم الكتاب ، وإهدائه إلى الوزير ابن العلقمي ، وختمها بنقد بعض من قبله من اللغويين ردا على من قد يعيبه مستقبلا .

---

(١) المزهر ١ : ٥٠ . (٢) البلغة ١٣٦ .

المعجم :

حين نقلب الطرف فى صفحات المعجم ، نرى من الأبواب والفصول والترتيب ما رأيناه فى صحاح الجوهرى ، ولكننا نرى تغيرا كبيرا فيما تحويه المواد . فقد تضخمت وحملت من الثمار الشىء الكثير ، فوق ما يحمل الصحاح . فالأجمل بنا أن نقرنها — من هذا الجانب — بما فى مجمع البحرين للمؤلف نفسه . وحين نفعل ذلك نرى التشابه الكبير فى أكثر الملامح ، فهما أخوان من أب واحد ، غير أن العباب يحمل فى صورته ما ينبئ أنه ثمرة الأب إبان نضجه وأوجه . هذا الاختلاف فى المادة والمنهج . فالمادة زادها أشياء ، والمنهج أضاف إليه أشياء أخرى . وهذه إحدى مواد العباب ، لنرى مدى الاتفاق بينها و بين الصحاح والتكملة ومجمع البحرين .

تحليل المواد :

قال فى مادة « درأ » : « دَرَأت النار : إذا أضاءت . ودرأت له وسادة : أى بسطتها . ودرأت وضين البعير : إذا بسطته على الأرض ثم أبركته عليه ، قال المثقب العبدى ، واسمه عائذ بن محصن ، يصف ناقته :

تقول إذا درأت لها وضينى أهذا دينه أبدا ودينى ؟ »

وكل هذا من التكملة بالنص ، غير أنه زاد عبارة « يصف ناقته » . واستمر فى العباب يقول : « وفى حديث عمر رضى الله عنه : أنه صلى المغرب فلما انصرف درأ جُمعة من حصى المسجد ، وألقى عليها رداءه واستلقى ، أى بسطها وسواها ، والجمعة : المجموعة ، يقال : أعطنى جمعة من تمر ، كالقبضة » ، وليس هذا الحديث فى الصحاح ولا فى التكملة ، ولا فى مجمع البحرين ، فهو إذن من زيادات الباب . ثم قال فى العباب :

العباب

« والدَّرْء : الدفع ومنه حديث النبى صلى الله عليه وسلم : «ادرءوا الحدود بالشبهات » . ودرأ علينا فلان يدرأ دروءا : أى طلع مفاجأة . ومنه كوكب دِرّىء ، على فِعّيل مثال سكيت : لشدة توقده وتلألئه . وقد درأ الكوكب دروءا . قال أبو عمرو ابن العلاء : سألت رجلا من سعد بن بكر من أهل ذات عرق ، فقلت : هذا الكوكب الضخم ما تسمونه ؟ قال : الدرىء . وكان من أفصح الناس . قال أبو عبيد :

إن ضممت الدال قلت : دُرِّى ، ويكون منسوبا إلى الدر على فُعْلِىّ ، ولم تهمزه لأنه ليس فى كلام العرب فُعِّيل ، ومن همزه من القراء فإنما أراد أن وزنه فُعُّول مثل سُبُوح فاستثقل فرد بعضه إلى الكسر . وحكى الأخفش عن قتادة وأبى عمرو : دَرِّىء بفتح الدال من درأته ، وهمزها وجعلها على فَعِّيل ، قال : وذلك من تلألئه . وقال الفراء : العرب تسمى الكواكب العظام التى لا تعرف أسماءها الدَّرَارِىء . والدرء : العوج ، يقال : أقمت درء فلان ، بالفتح : أى اعوجاجه وشغبه ، قال المتلمس :

وكنا إذا الجبار صعر خده   أقمنا له من درئه فتقوما

والرواية الصحيحة : من ميله . ومنه قولهم : بئر ذات درء ، وهو الحيد . وطريق ذو دروء ، على فُعُول : أى ذو كسور وجرفة . ودرأ البعير دروءا : أى أغدّ ، وكان مع الغدة ورم فى ظهره ، فهو دارىء . وناقة دارىء أيضا : إذا أخذتها الغدة فى مَرَاقها واستبان حجمها . قال : يسمى الحجم درءا بالفتح . وفى الأحاديث التى لا طرق لها : السلطان ذو عدوان وذو بدوان ، وذو تُدْرَأ : أى ذو قدرة وقوة وعدة على دفع أعدائه عن نفسه وقيل : يدفع نفسه على الخطط ويتهور . وذو تدرأة ، بالهاء كذلك . والتاء زائدة زيادتها فى ترتب وتنضب وتتفل . وقال ابن دريد : دَرَأ : اسم رجل ، مهموز مقصور . والدريئة البعير — أو غيره — يستتر به الصائد ، فإذا أمكنه الرمى رمى . قال أبو زيد : هى مهموزة لأنها تدرأ نحو الصيد ، أى تدفع . والدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن ، قال عمرو بن معدى كرب :

ظللت كأنى للرماح دريئة   أقاتل عن أبناء جرم وفرت

قال الأصمعى : هى مهموزة . أبو زيد : أدرأت الناقة بضرعها فهى مدرىء : إذا أنزلت اللبن وأرخت ضرعها عند النتاج . وتقول تدرأ علينا فلان : أى تطاول ، قال عوف بن الأحوص :

فلولا أننى رَحُبت ذراعى   بإعطاء المغارم والحقاق

وإبسالى بَنِىّ بغير جُرمٍ   بَعَوْناه ولا بدمٍ مُرَاق

لقيتم من تَدَرُّئِكم علينا   وقتلِ سَرَاتِنا ذات العراق

وانْدرأ : أى طلع مفاجأة . وتدارأتم : أى اختلفتم وتدافعتم . وكذلك ادارأتم ، أصله تدارأتم فأدغمت التاء فى الدال، واجتلبت الألف ليصح الابتداء بها . والمدارأة : المخالفة والمدافعة ، يقال : فلان لا يدارئ ولا يمارى . وأما قول أبى يزيد السائب ابن يزيد الكندى رضى الله عنه : كان النبى صلى الله عليه وسلم شريكى فكان خير شريك : لا يشارى ولا يمارى ولا يدارى ، ففيه وجهان : أحدهما أنه خفف الهمزة للقرينتين : أى لا يدافع ذا الحق عن حقه ، والثانى أنه على أصله فى الاعتلال من دراه : إذا ختله . وقال الأحمر : المداراة فى حسن الخلق والمعاشرة تهمز ولا تهمز ، يقال دارأته وداريته ، إذا اتقيته ولاينته . أبو عبيدة ادارأت الصيد ، على افتعلت : إذا اتخذت له دريئة ، والتركيب يدل على دفع الشىء » .

وأكثر الصيغ السابقة من الصحاح ، غير « تدرأة » فإنها من التكملة . وزاد المؤلف هنا قول ابن دريد ، فليس فى الصحاح ولا فى التكملة . وزاد أشياء أخرى فيها تتمثل فى الشواهد : فقد ضم إلى بيت عوف بن الأحوص الذى رواه الجوهرى بيتين آخرين هما الأول والثانى وذكر اسم الشاعر على حين أهمله الجوهرى ، وزاد رواية أخرى فى بيت المتلمس اعتبرها الصحيحة وزاد فى حديث السلطان ذو عدوان . . . التفسير الثانى ، وزاد دلالة المادة كلها فى عبارته الأخيرة . وكان الصغانى يحافظ ما استطاع على نص عبارة الجوهرى ، إلا أنه أجرى فيها بعض التغيير . يتمثل ذلك فى شرحه المجمل ، وتكميله المختصر ، وعدوله عن الخطأ . فقد جعل الجوهرى الأخفش يروى صيغة « درىء » عن « بعضهم » ، وذكرهم الصغانى صراحة ، فكانوا قتادة وأبا عمرو . وروى الجوهرى حديث السلطان مختصرا ، وأتى به الصغانى كاملا . وكان الجوهرى يظنه قولا لا حديثا ، فصحح ذلك الصغانى ، واعتبره من الأحاديث التى لا يعرف سندها . وخالف العباب الصحاح المطبوع فى بعض الأسماء والنصوص ، ولعل ذلك نتيجة تحريف فى المطبوع . فقد نسبت صيغة افتعلت فى الصحاح إلى أبى عبيد ، وتنسب فى العباب إلى أبى عبيدة . ومن الواضح سهولة تحريفها . ووردت عبارة أبى عبيدة فى « درىء » محرفة فى الصحاح ،

ونبّه على ذلك الطابع فى هامشه ، وهى صحيحة فى العباب . كذلك حذف الصغانى بعض أشياء من الصحاح مثل « تقول : جاء السيل درأ بالضم : أى من بلد بعيد » ونسبة عبارة « ناقة دارئ ... » إلى ابن السكيت ، وقول الجوهرى فى « تدرأ » اسم موضوع للدفع .

ما أجراه فى المنهج :

عدل الصغانى فى العباب عن ترتيب الصحاح ومجمع البحرين . فقد رأينا المجمع يورد عبارة الصحاح بأكملها ، ثم عبارة التكملة جميعها ، ثم عبارة حاشية التكملة . أما العباب فعدل عن ذلك واختار الصيغ من الصحاح والتكملة والحاشية ، وخلطها بعضها ببعض ، كما رأينا فى « تدرأة » ولم يكن يعنى أن يبتدئ بما فى حاشية التكملة كما ظهر فى هذه المادة ، فقد بدأ أحيانا بما فى الصحاح ، و بدأ فى مواضع أخرى بما فى حاشية التكملة . وسنحاول أن نتتبع ترتيب الصيغ فى العباب والصحاح لنرى مدى الاتفاق والافتراق .

تنظيم المادة :

أورد العباب صيغ هذه المادة على الصورة التالية : فَعَلَ (وما جاء منها من مصدر وصفات ، وهى فَعْل مصدر) — فِعِّيل — فَعْلِيّ — فُعُّول — فَعِّيل — فَعْل — فُعُول (جمع فَعْل) — فَعَل — فاعِل — فَعْل — تُفْعَل — تُفْعَلة (ربطهما الصغانى بالمجرد الثلاثى) فَعِيلة — أَفْعَلَ (الصفة منه : مُفْعِل) تفعَّل — انفعل — تفاعَل — فاعَلَ — افتعل » .

وأوردها الصحاح كما يلى : فَعَلَ (ومصدرها : فَعْل) انفعل — فِعِّيل — فُعْلِيّ — فُعُّول — فَعِّيل — تفَعَّل — (تُفْعَل : ربط بينها وبين المزيد بتاء فى أوله من الأفعال) — تفاعَلَ — فاعَلَ — فَعَلَ — (المصدر منه : فَعْل ، وجمعه : فُعُول ، والصفة : فَعِيلة) — افتعل — فَعِيلة (مرة أخرى) — فَعَل (الصفة منه : فاعِل) أفْعَل . ويتضح من هذا أن العباب جمع الفعل الثلاثى المجرد

ومشتقاته المختلفة فى موضع واحد ، وجعل لها صدر المادة . ثم أتى بالأفعال المزيدة وربط بين كل فعل منه ومشتقاته كما فعل فى أفعل ومُفْعِل . ولم يضطرب منه النظام إلا فى بعض صيغ المجرد الثلاثى ، مثل المصدر فَعْل الذى كرره أكثر من مرة فى أكثر من موضع واحد ، ولكن هذه المواضع التى ذكره فيها جميعها فى أول المادة بين الصيغ المجردة ولا تتعداها .

أما الصحاح فلم يحاول شيئا من ذلك فقد أورد المجرد الثلاثى أولا ، ثم المزيد انفعل ثم صيغا من المجرد الثلاثى ، ثم المزيد ، ثم المجرد ، ثم المزيد ، ثم المجرد ، ثم المزيد ، بل فرق بين صيغة واحدة ، هى فعيلة بكلمة واحدة ، هى « افتعل » ، فلا حس عنده بضرورة ترتيب الصيغ . وهكذا نرى للمرة الأولى فى تاريخ المعاجم العربية معجما يحاول ترتيب الصيغ إذا استثنينا معاجم الأبنية كديوان الأدب وشمس العلوم ، على الرغم من الدعاوى التى تشدق بها ابن سيده فى محكمه ولم يستطيع أن يحققها . وهذه المحاولة للترتيب هى التى جعلت المؤلف يعدل عن الاحتفاظ بترتيب مجمع البحرين . وهى الخطوة الأولى التى زادها فى منهجه ، على ما كان فى مجمع البحرين .

أصول المادة :

أما الخطوة الثانية التى زادها فى المنهج ، فمحاولته فى أكثر المواد أن يبين الدلالة الأصلية لها . ويريد بالدلالة الأصلية المعنى الأول الذى تدور حوله معانى صيغها ، أو ما سماه ابن فارس الأصول أو المقاييس . ولم أذكر ابن فارس عبثا ، بل عمدا ، لأن الصغانى أخذ دلالاته هذه ، أو أصوله من مقاييسه . فقد قال الصغانى فى « بدأ » : «التركيب يدل على افتتاح الشىء» . وفى «بذأ» «التركيب يدل على خروج الشىء عن طريقه الإحماد» . وفى « برأ » « التركيب يدل على الْخَلْق ، وعلى التباعد عن الشىء ومزايلته» . وفى «بسأ» «التركيب يدل على الأنس بالشىء» . وفى «بكأ» «التركيب يدل على نقصان الشىء وقلته» . وفى « بوأ » « التركيب يدل على الرجوع إلى الشىء وعلى تساوى الشيئين » . وكل ذلك بالنص فى المقاييس . قال ابن فارس : « الباء والدال والهمزة من افتتاح الشىء» . وعن «بذأ» « أصل واحد ، وهو خروج الشىء

عن طريقة "الإحماد» : وعن « برأ » «أصلان: أحدهما الخلق ، والأصل الآخر التباعد من الشيء ومزايلته » . وعن « بسأ » « أصل واحد ، وهو الأنس بالشيء » . وعن « بكأ » « أصلان : أحدهما البكاء ، والآخر نقصان الشيء وقلته » . وعن « بوأ » « أصلان : أحدهما الرجوع إلى الشيء ، والآخر تساوى الشيئين » . فالاتفاق يتجاوز العبارة إلى عدد الأصول . وكان المؤلف يضع أصل المواد التي يسميها التراكيب في آخرها على الدوام ، بخلاف ابن فارس الذي كان يضعها أولها في الغالب .

النحت :

وزاد خطوة ثالثة في المنهج أيضا ، ولكنها لم تبلغ مبلغ الخطوتين السابقتين في الأهمية والبروز . ظهرت هذه الخطوة في بعض الألفاظ الرباعية ، إذ ذهب فيها إلى أنها منحوتة ، و بين أصل نحتها ، مستعيرا كل ذلك من مقاييس ابن فارس . قال في آخر مادة « صملخ » : « قال ابن فارس : هذا منحوت من صلخ وصمل . أما صمل فاشتد . وأما صلخ فمن الصمم ، فكأن اللبن إذا خثر لم يكن له عندصبه صوت » .

ما أجراه في المادة

وكما مثّلت المادة التي حللناها الخطوتين اللتين أجراهما المؤلف في المنهج ، تمثل أيضا خطوات التغيير التي أجراها في المواد . وقد شرحنا هذه التغييرات فيها ، ونفصل الكلام عنها في الكتاب كله هنا .

زياداته :

ونبدأ بما زاده المؤلف على مجمع البحرين : أي على الصحاح والتكملة وحاشيتها لأن المجمع يتألف منها . وأول هذه الزيادات : زيادة مواد كاملة ، مثل « ذمأ » : التي قال فيها : « ذمأ عليه ذمأ : شق عليه » . وتدلنا هذه المادة على أن زياداته من هذا النوع كانت مواد قصيرة في الغالب ، مثل طلخ ، وفردخ ، وجلد ، وخرمد ، ولكن كان بعضها طويلا مثل فرضخ . وأكثر هذه المواد المزادة التي رأيتها من محيط ابن عباد . وثاني الزيادات : زيادة صيغ في المواد المذكورة في المجمع وهي كثيرة

الظهور ، ولـكنها تقتصر على صيغة واحدة قصيرة ، أو معنى واحد . وقد ظهر أثرها في مادة « درأ » ، وفي جميع المواد على وجه التقريب . وثالث الزيادات في الشواهد الحديثية والشعرية . أما الأحاديث فـكان يزيدها كثيرا . مثل ما في بكأ ، وثفأ ، وحطأ ، وحمأ ، وخبأ ، وفتخ . وهاك أحد الأحاديث التي رواها في « حمأ » : قال : «وأما الحديث المتفق على صحته الذي رواه عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إياكم والدخول على النساء » فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله ، أفرأيت الحمو ؟ فقال : « الحمو الموت » : فمعناه أن حماها الغاية في الشر والفساد ، فشبهه بالموت لأنه قصارى كل بلاء وشدة ، وذلك أنه شر من الغريب من حيث أنه آمن مُدِلّ ، والأجنبي متخوف مترقب . ويحتمل أن يكون دعاء عليها ، أي كان الموت منها بمنزلة الحم الداخل عليها إن رضيتْ بذلك » .

وكذلك كانت زيادات الشواهد الشعرية ، مثل قوله في «جشأ» : «جشأتْ نفسي جشوءا : إذا نهضت إليك وجاشت من حزن أو فزع ، قال عمرو بن الأطنابة :

وقولي كلما جشأت وجاشت   مكانك تحمدي أو تستريحي »

وقوله في « حشأ » : «المحشأ : كساء غليظ ، عن أبي زيد ، والجمع المحاشيء ، قال عمارة بن طارق ، وقال الزيادي عمارة بن أرطاة :

« يَنفُضْنَ بالمَشافرِ الهَدَالِقِ   نَفْضَكَ بالمَحَاشيء المحالقِ »

وكان أحيانا يضيف إلى الشواهد المذكورة في الجمع ، فيضم إليها ما يكملها ، كما رأينا في درأ . فالحديث المشار إليه إجمالا في المجمع يفصَّل في العباب ، كما فعل في جبأ ، وجفأ ، ودفأ ، وذرأ ، قال في « جفأ » : « ويروى حديث النبي صلى الله عليه وسلم : أنه نهى عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر ، ونادى مناديه بذلك ، فأجفئوا القدور ، ويروى : فجفئوا ، ويروى : فأمر بالقدور فـكفئت ، ويروى : فأكفئت » والذي في الصحاح : « وأما الذي في حديث : فأجفئوا قدورهم بما فيها فهي لغة مجهولة » .

وفعل نفس الأمر في الشواهد الشعرية ، ضم إلى البيت البيتين والثلاثة ،

كما نرى فى جزأ ، وجنأ ، وجبأ . روى الجوهرى فى « دفأ » للشماخ البيت :

وكيف يضيع صاحب مدفآت   على أثباجهن من الصقيع

فضم إليه الصاغانى قبله :

أعائشُ ما لأهلكِ لا أراهم   يُضيعون الهجان مع المضيع

ومن الواضح أن هذه الزيادات تيسر على القارئ فهم الشاهد ، بدلا من بتره من موضعه . وكان المؤلف نفسه يشرح بعض الشواهد غير المشروحة فى المجمع . فقد روى الجوهرى فى « خطأ » الشطر الأول من البيت المروى فى العباب فى قوله :

« وأنشد لامرئ القيس :

يا لهف هند إذ خَطِئن كاهلا   القـاتلين الملك الحُـلاحِلا

هند : هى بنت ربيعة بن وهب ، كانت تحت حجر أبى امرئ القيس فخلف عليها امرؤ القيس ، أى أخطأت الخيل بنى كاهل وأوقعن ببنى كنانة » ، والشطر الثانى والشرح من الصغانى .

أضف إلى ذلك نسبته الشواهد التى أهملها فى المجمع ، إلى أصحابها . وقد ظهر ذلك فى أكثر المواد برغم تحريه نسبة الشعر إلى أصحابه فى التكملة وتبعا لها فى المجمع . كما نسب كثيرا من الصيغ التى أوردها غير منسوبة إلى أحد من اللغويين فى التكملة[1] . والعجيب أن كثيرا منها كان لابن عباد . وكان يزيد أحيانا عبارات لضبط ألفاظه مثل قوله : « بشاءة ، بالفتح والمد : موضع ... » و « الطنخ . بالتحريك : البشم . . . » و « ابن عباد : الجِمردة ، بالكسر : الغرين فى أسفل الحوض » و « ابن عباد : الُخربد ، مثال علبط ، من الألبان : الرائب الحامض الخاثر » فكل هذه الألفاظ غير مضبوطة بالعبارة فى الصحاح والتكملة .

وحقيقة الأمر أنه يظهر لنا من جميع الظواهر السابقة أن الصغانى كان فى العباب يشرح المجمل فى الصحاح والتكملة ويبين الغامض والمهمل منهما ، فالشواهد غير المنسوبة

(١) انظر صطخ ، وصنخ ، وصوخ ، ووضخ ، وضمخ ، وطخ ، وغيرها .

تُنسَب ، وغير المشروحة تشرح ، والمجزوءة تكمل ، والمختصرة تفصل ، والصيغ المحذوفة تُذكَر ، والمواد المهملة تدون . وظهر ذلك فى التفسير أيضا . فقد قال فى التكملة مثلا : « قال شمر : طلخها : أى سودها » . أما فى العباب فقال : « قال شمر أحسب قوله « طلخها » أى لطخها بالطين حتى يطمسها و يفسدها ، كأنه مقلوب ، وقد يكون لطخها أى سودها » . ففى التكملة لم يذكر إلا آخر عبارته . وقال الجَوْهرى فى الصحاح : « الخد : فى الوجه ، وهما خدّان » . أما الصغانى فقال فى العباب: « الخَدّ فى الوجه : من لدن المحجر إلى اللحى ، وهما خدّان » ، ولم يقل عنه شيئا فى التكملة لأن من خطته فيها ألا يتعرض لشيء ذكره الجوهرى إلا إذا كان خاطئا . وظهر ذلك فى الأعلام أيضا ، قال الجوهرى : « يحمد : بطن من الأزد » وقال الصغانى فى العباب « يحمد : بطن من الأزد ، قال ابن الكلبى فى جمهرة النسب ، فى ذكر نسب نصر بن الأزد : وولدَ حُمَيُّ بن عثمان اليحمدَ : بطن ، وأمه رهم بنت وبرة أخت كلب فولد اليحمد الشُّرَيَّ ، وماجدا — وهو مجد — وعمروا ، وكعبا ، وسعدا ، وخالدا ، وحميا ، وحميدا ، ومالكا ، وربيعة » وانظر ما قاله فى الحطيئة فى مادة (حطأ) .

وفى المواضع أيضا ، قال الجوهرى : « آمد : بلد فى الثغور » وقال الصغانى فى العباب : « آمد : بلدة من ديار بكر حصينة ، فتحت فى سنة عشرين من الهجرة على يدى عياض بن غنم بن زهير الفهرى القرشى رضى الله عنه » . وقال فى التكملة : « فتاخ ، بالكسر : اسم موضع » ثم قال فى العباب : « فتاخ بالكسرة موضع وهى أرض بالدهناء ذات رمال كأنها للينها سميت بذلك » وعنى الصغانى فى التكملة وفى العباب خاصة بالمواضع المصرية ، فظهرت عنده لمرة الأولى فى المعاجم العربية[1] فالصغانى من الذين لم يتقيدوا بذكر المواضع العربية وحدها ، بل دون المصرى والعراقى وغيره . والغريب أن نراه يحذف بعض المواد والصيغ من الجميع مثل تمأ ،

(١) انظر طلخ وطوخ وحد وغيرها .

التى حذفها من الصحاح ، وهى قصيرة جدا فيه . وحذف بعض الصيغ من الصحاح أيضا كما نرى فى درأ وحكأ ، ومن التكملة كما يظهر فى جبأ وحكأ وطلخ ، وحذف بعض الشواهد الشعرية فى مواضع قليلة جدا ، كما فى جيأ وفتخ . ولكن هذا الحذف نادر جدا وفى صيغ ومواضع معدودة .

وخلاصة القول فى العباب أنه حوى فى مواده معظم ما أتت به المعاجم التى قبله ، وخاصة الصحاح والتهذيب والمقاييس والمحيط ، ويَعْنى ذلك العين والجمهرة ، بل كل ما فيها عدا النادر التافه ، فلا فرق بينه و بين التهذيب أكبر المعاجم التى قبله إلا فى إكثار هذا من أقوال اللغويين المختلفين فى اللفظ الواحد ومعانيه ، على حين يقتصر العباب على الضرورى منها ، ولهذا السبب يشترك العباب مع الصحاح والتكملة فيما يسودهما من ظواهر ولا يختلف عنهما كثيرا . أما فى المنهج فسار على ترتيب الجوهرى ، وخطة ابن فارس فى الأصول ، وابن سيده فى تقديم المجرد على المزيد . وإذن فقد جمع العباب خير ما فى المعاجم التى قبله مادة ومنهجا . وذلك ما قدمه لحركة المعاجم العربية : جمع المواد المختلفة من المعاجم ، وسهولة الترتيب ، والانتظام فى تناول المادة بتقديم المجرد وتأخير المزيد .

مآخذ :

ولكنه ترك لمن بعده ، أن يأتى بالقليل الذى تركه من مواد المعاجم السابقة عليه وبما فى غيرها ولم يطلع عليه ، وأن يتلافى الاضطراب فى ترتيب المجرد والمزيد الذى تسرب إلى بعض مواده وخاصة فى صيغ الأسماء ، إذ كان من اليسير عليه وعلى اللغويين عامة ترتيب الأفعال ، ولكن تعسرت عليهم الأسماء والصفات . ولم أعثر من الدراسات حول كتاب العباب إلا على كتابين اثنين : كتاب تاج الدين ابن مكتوم السابق ذكره فى دراسات المحكم ، وكتاب القاموس المحيط ، والاثنان جمعا بينه و بين المحكم .

الفصل الثالث

لسان العرب

لابن منظور (٦٣٠ — ٧١١)

استقبل آخر القرن السابع والعقد الأول من القرن الثامن معجما لغويا ينتظم أكبر المعاجم السابقة ويحوى موادها الزاخرة ، ذلك المعجم هو « لسان العرب » للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصرى الأنصارى الخزرجي.

هدفه :

كان هذا العلامة يرمى إلى أمرين جوهريين في المعجم اللغوى: الاستقصاء والترتيب فقد ذهب في مقدمته إلى أن المعاجم السابقة عليه لا تعنى إلا بواحد منهما ، فالتهذيب والمحكم وجهتهما استقصاء اللغة ، والصحاح صرف همته إلى ترتيب المفردات . فأراد ابن منظور أن يحوز الحسنيين بأخذ مادة الأولين وترتيب الأخير[1] .

وكان مما دفعه إلى ذلك أمور ثلاثة : ارتباط اللغة بالقرآن والحديث حتى أنه أدخل في معجمه أكبر معجم في غريب الحديث : النهاية لابن الأثير ، وانتشار الجهل بين الناس بالعربية ، وافتخارهم بمعرفة اللغات الأجنبية[2] .

مادته :

صرح ابن منظور في مقدمة كتابه أنه جمع مادته من خمسة كتب : تهذيب الأزهري، ومحكم ابن سيده ، وصحاح الجوهرى ، وحواشي ابن برى ، ونهاية ابن الأثير.

(١) المقدمة ٢ .　　(٢) المقدمة ٤ .

وذكر ابن حجر والسيد محمد مرتضى الزبيدى تبعا له ، جمهرة ابن دريد من مراجعه باعتبار الصحاح وحواشيه كتابا واحدا[١] . وهذا القول خاطىء لأن الجمهرة ليست من مراجعه الخمسة ، كما سيبين .

منهجه :

ذكر المؤلف منهجه بإزاء هذه المراجع ، فأجمله فى أخذ ما فيها بنصه دون خروج عليه[٢] . واعتبر ذلك جهده الوحيد فيه . فما فى الكتاب من خطأ فهو من الأصول لا من ابن منظور . ولكنه تصرف قليلا فى النهاية ، إذ رتب المواد التى كان ابن الأثير رتبها بحسب حروفها الأصول والزوائد معا ، باعتبار أصولها وحدها[٣] .

وصفه : المقدمة :

، لبنان

طبع لسان العرب بالمطبعة الأميرية ببولاق فى عشرين مجلدا كبيرا ينيف كل منها على ٣٠٠ صفحة . وهو مصدر بمقدمة غير قصيرة بلغت صفحتين ونصفا من المطبوعة ، افتتحها المؤلف بتحميد وصلاة بلغا ستة أسطر ونصفا . ثم ذكر شرف اللغة العربية وارتباطها بالقرآن . ثم نقد التهذيب والمحكم والصحاح ، ثم وصف منهجه والدافع إلى تأليف معجمه ، وختمها بالدعاء له ولنفسه .

ووضع ابن منظور بين المقدمة والمعجم بابين : أولهما فى تفسير الحروف المقطعة فى أوائل بعض سور القرآن ، وثانيهما فى ألقاب حروف المعجم وطبائعها وخواصها ونستطيع أن نطلق عليهما (التمهيد) تيسيرا . وكان لوضعه هذا التمهيد هنا سببان[٤] أولهما : التبرك بتفسير كلام الله تعالى الخاص الذى لم يشاركه فيه إلا من تبرك بالنطق به فى تلاوته ، ولا يعلم معناه إلا هو . والثانى : أنه إذا كان فى أول الكتاب كان أقرب إلى كل مطالع من آخره لأن العادة أن يطالع أول الكتاب ليكتشف منه ترتيبه

---

(١) الدرر الكامنة ٤ / ٢٦٣ وتاج العروس ٤ .
(٢) المقدمة ٣ . (٣) المقدمة ٣ .
(٤) المقدمة ٤ .

وغرض مصنفه،وقد لا يتهيأ للمطالع أن يكشف آخره لأنه إذا اطلع من خطبته أنه على ترتيب الصحاح أيس أن يكون في آخره شيء من ذلك . فلهذا قدمه في أول الكتاب.

أما سبب إفراد هذه الحروف عن المعجم فهو « أنها ينطق بها مفرقة غير مؤلفة ولا منتظمة فترد كل كلمة في بابها فجعل لها بابا بمفردها[1] » .

ولم يأت ابن منظور بهذه الأبواب من عنده إذ صرح أنه أخذ الباب الأول من تهذيب الأزهرى . وكان هذا قد وضعه في آخر معجمه . ولم يضف إليه ابن منظور إلا السطور الثلاثة عشر الأخيرة . وعالج هذا الباب معانى هذه الحروف ودلالاتها وإعرابها وتذكيرها وتأنيثها وجمعها . وأورد في كل مسألة أقوال العلماء المختلفين فيها وحافظ فيه على عبارة الأزهرى وترتيبه ما عدا بعض خلافات بسيطة تتمثل في حذف صاحب اللسان الأسانيد التي ذكرها الأزهرى . ووجدت في اللسان عبارتين غير موجودتين في التهذيب، وعبارتين أخريين في التهذيب ليستا في اللسان ، ولكن من المرجح أنهما ساقطة منهما، وربما كان ذلك من النساخ .

وأخذ ابن منظور الباب الثاني من أبي الحسن علي بن أحمد الحرالي المتوفى عام ٦٣٧ هـ كما قال في صدره . وعالج فيه ألقاب حروف الهجاء عند ابن كيسان والخليل وترتيبها المخرجي عند الخليل وسيبويه ، والعلاقات بين الحروف المتقاربة المخارج والمتباعدة من تناسق وتنافر، والحروف الغالبة على الألفاظ والقليلة فيها ،وما شابه ذلك من الأمور ، وكان عماده فيها الخليل وسيبويه وابن كيسان والأزهرى . ثم انتقل إلى ما لهذه الحروف من خواص طبية وسحرية واتفاقات بينها وبين السكون والفلك خاصة . وعماده هنا الحرالي وأبو العباس أحمد البوني والبعلبكي ومحيي الدين بن العربي .

المعجم :

لا تختلف صورة الأبواب والفصول في اللسان عن الصحاح إلا في ضخامتها حتى أبواب الألف اللينة باقية على حالها في المعجمين. ولكن ابن منظور صدر بعض أبوابه

---

(١) المقدمة ٤ .

بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، ذكر فيها مخرجه وأنواعه وخلاف النحويين فيه وما إلى ذلك . وأخذ هذه الكلمات فى أغلب الأحيان من أحد مراجعه الخمسة وفى أحيان أخرى من بعض كتب النحو والصرف . وإذ كان الأمر كذلك ، ننتقل إلى تحليل المواد .

تحليل المواد :

تستهل مادة « عقق » بالفعل الثلاثى مأخوذا علاجه عن المحكم قال : « عقه يعقه عقا فهو معقوق وعقيق : شقه . والعقيق : واد بالحجاز كأنه عق أى شق غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشىء بعينه على ما ذهب إليه الخليل فى الأسماء الأعلام التى أصلها الصفة كالحارث والعباس . والعقيقان : بلدان فى بلاد بنى عامر من ناحية اليمن، فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإنما يعنى بها ذانك البلدان ، وإذا رأيتها مفردة فقد يجوز أن يعنى بها العقيق الذى هو واد بالحجاز ، وأن يعنى بها أحد هذين البلدين لأن مثل هذا قد يفرد كأبانين، قال امرؤ القيس فأفرد اللفظ به :

كأن أبانا فى أفانين ودقه كبير أناس فى بجاد مزمل

قال ابن سيده : وإن كانت التثنية فى مثل هذا أكثر من الإفراد ، أعنى فيما تقع عليه التثنية من أسماء المواضع ، لتساويهما فى النبات والخصب والقحط، وأنه لا يشار إلى أحدهما دون الآخر ، ولهذا ثبت فيه التعريف فى حال تثنيته ولم يجعل كزيدين فقالوا : هذان أبانان بَيِّنَين ، ونظير هذا إفرادهم لفظ عرفات . فأما ثبات الألف واللام فى العقيقين فعلى حد ثباتهما فى العقيق » . وكل هذا مأخوذ بالنص من صدر مادة « عق » فى المحكم فيما عدا لفظين، الأول تفسير العقيق بأنه واد بالحجاز وفى نسخة المحكم « بالمدينة » والثانى قوله : « وإذا رأيتها مفردة فقد يجوز أن يعنى بها العقيق » وفى نسخة المحكم « فقد يكون أن يعنى بها العقيق » . وفى غالب الظن

أن الخلاف يرجع لنسخ المحكم نفسه بدليل اتفاق اللسان والمحكم على وضع العقيق في الحجاز لا المدينة في العبارة الثانية « يجوز أن يعنى بها العقيق الذى هو واد بالحجاز » أما اللفظة الثانية فمحرفة فى المحكم . وكان هذا بدوره أخذ مضمون عبارته من العين والجمهرة .

وهناك أعقة أخرى لم يذكرها ابن سيده وذكرها غيره ، فأخذها منه ابن منظور قال : « وفى بلاد العرب مواضع كثيرة تسمى العقيق ، قال أبو منصور : و يقال لكل ما شقه ماء السيل فى الأرض فأنهره ووسعه عقيق ، والجمع أعقة وعقائق . وفى بلاد العرب أربعة أعقة وهى أودية شقتها السيول عادية . فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد واسع مما يلى العرمة تتدفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة الماء . ومنها عقيق بناحية المدينة فيه عيون ونخيل . وفى الحديث أيكم يحب أن يغدو إلى بطحان العقيق . قال ابن الأثير : هو واد من أودية المدينة مسيل للماء ، وهو الذى ورد ذكره فى الحديث « إنه واد مبارك » . ومنها عقيق آخر يدفق ماؤه فى غورى تهامة ، وهو الذى ذكره الشافعى فقال : « ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلى » ، وفى الحديث أن رسول الله (ص) وَقّت لأهل العراق بطن العقيق . قال أبو منصور : أراد العقيق الذى بالقرب من ذات عرق قبلها بمرحلة أو مرحلتين ، وهو الذى ذكره الشافعى فى المناسك . ومنها عقيق القنان تجرى إليه مياه قلل نجد وجباله . وأما قول الفرزوق :

قِفِى وَدِّعينا يا هنيدُ فإننى ... أرى الحىَّ قد شاموا العقيق اليمانيا

فإن بعضهم قال : « أراد شاموا البرق من ناحية اليمن » .

أما العبارة الأولى فترتبط بين ما فى المحكم وقول أبى منصور الذى أورده المؤلف ، وقد أخذها ابن منظور بنصها من النهاية لابن الأثير . وأبو منصور هو الأزهرى ، ونقل المؤلف نصه كاملا بكل أمانة ، فجعله هذا يكرر ذكر عقيق المدينة مرة عن المحكم وأخرى عن التهذيب . وورد هذا العقيق فى بعض الأحاديث فانتقل المؤلف إلى النهاية لابن الأثير وأخذها منها وحدد موضع

العقيق ثالثة عن النهاية . وحين انتهى من الأحاديث استمر فى سرد نص التهذيب .
ثم وجد بعد كلام الشافعى حديثا عن العقيق الذى يتكلم عنه ، فأورده من النهاية
بالطبع وحدده ثانية عنها . ولكنه سها فنسب هذا التحديد إلى أبى منصور قال :
« قال أبو منصور : أراد العقيق الذى بالقرب من ذات عرق قبلها بمرحلة أو مرحلتين »
ولا توجد هذه العبارة فى التهذيب و إنما فى النهاية . وأخيرا بيت الفرزوق وشرحه
أخذه من التهذيب أيضا ، ولكن من آخر المادة لا أوائلها كما هو الحال فى الأعقة
السابقة . و يظهر فى هذه الفقرة أن ابن منظور كان يحافظ على نص من يقتبس منهم ،
ولكن كان يدخل فى أقوالهم أقوال غيرهم متى تناولت الأقوال شيئا واحدا . وأباح
لنفسه ذلك لأنه لم يتحرّ ذكر اسم كل واحد منهم أمام ما يقتبسه منه . و يظهر أيضا
أنه اضطر إلى تكرير تفسير بعض الصيغ .

ورجع ابن منظور إلى النقطة التى فارق فيها صاحب المحكم ، وأخذ ما كان تركه
فقال « والعق : حفر فى الأرض مستطيل سمى بالمصدر . والعقة : حفرة عميقة فى الأرض
وجمعها عقات . وانعق الوادى : عمق . والعقائق : النهاء والغدران فى الأخاديد المنعقة
حكاه أبو حنيفة ، وأنشد لكثير بن عبد الرحمن الخزاعى يصف امرأة :

إذا خرجت من بيتها راق عينها معوذُهُ وأعجبتها العقائق

يعنى أن هذه المرأة إذا خرجت من بيتها راقها معوذ النبت حول بيتها ، والمعوذ
من النبت ما ينبت فى أصل شجر أو حجر يستره وقيل العقائق هى الرمال الحمر » .
والعبارة مأخوذة من المحكم سوى ما تحته خط ، وشرح الشاهد فقد أخذه من مواضع
متفرقة من التهذيب . ولكنى لم أجد « ابن عبد الرحمن الخزاعى » فى التهذيب أيضا
فربما كانت زيادة من المؤلف ، وربما كانت من إحدى نسخ التهذيب . وآثر المؤلف
تفسير ابن سيده للعقة على تفسير الأزهرى الذى وافق فيه ابن دريد . أما تفسير العق
فكان ابن سيده أخذه من الجمهرة بنصه . والعبارة الأخيرة فى تفسير العقائق من
التهذيب أيضا .

ثم ترك المؤلف المحكم وقفز فى التهذيب قفزة كبيرة إلى مقدمة المادة بعد ما كان فى أواخرها واقتبس ما يلى « ويقال : عقت الريح المزن تعقه عقا : إذا استدرته كأنها تشقه شقا قال الهذلى يصف غيثا :

حارَ وعقَّت مزنَهُ الريحُ وانْـ ـقــارَ به العرضُ ولم يُشْمَلِ

حار : تحير وتردد، واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال فتقشعه ، وانقار به العرض أى كأن عرض السحاب انقار به أى وقعت منه قطعة ، وأصله من قُرت جيب القميص فانقار ، وقرت عينه إذا قلعتها . وسحابة معقوقة : إذا عقت فانعقت أى تبعجت بالماء . وسحابة عقاقة : إذا دفعت ماءها وقدعقت، قال عبد بنى الحسحاس يصف غيثا :

فمرّ على الأنهاء فانثجّ مزنُهُ فعقّ طويلا يسكب الماء ساجيا

واعتقت السحابة : بمعنى [عُقّت] قال أبو وَجْزة ★واعتقّ منبعجٌ بالوَبل مَبْقُورُ★ ويقال للمعتذر إذا أفرط فى اعتذاره قد اعتق اعتقاقا ». اختصر المؤلف هنا عبارة الأزهرى بعض الشيء فحذف كلمة « وقوله » من « وقوله انقار به العرض . . . . » وكلمة « ويقال » من « ويقال سحابة معقوقة . . . » وتصرف فى عبارة أخرى نصها « حار تحير ، أى تردد يعنى السحاب » فجعلها « حار تحير وتردد » .

ورجع المؤلف كرة أخرى إلى الموقف الذى كان ترك فيه ابن سيده فاقتبس منه قوله « ويقال سحابة عقاقة : منشقة بالماء وروى شمر أن المعقر بن حباب[1] البارقى قال لبنته وهى تقوده وقد كف بصره وسمع صوت رعد : أى بنية ما ترين ؟ قالت : أرى سحابة سحماء عقاقة كأنها حولاء ناقة ذات هيدب دان وسير وان قال : أى بنية وائلى إلى قفلة فإنها لاتنبت إلا بمنجاة من السيل ، شبه السحابة بحولاء الناقة فى تشققها بالماء كتشقق الحولاء وهو الذى يخرج منه الولد • والقفلة الشجرة اليابسة كذلك حكاه ابن الأعرابى بفتح الفاء وأسكنها سائر أهل اللغة ». وآثر المؤلف فى هذا الخبر نص

(١) صوابه : حمار .

المحكم على نص التهذيب لتفصيله وكماله مع إضافة ما تحته خط إليه عن التهذيب وواضح أنه كرر تفسير عقاقة .

ثم انتقل ابن منظور إلى أواخر المادة فى التهذيب ونقل قوله « وفى نوادر الأعراب : اهتلب السيف من غمده وامترقه واعتقه واختلطه : إذا استله . قال الجرجانى الأصل اخترطه وكأن اللام مبدل منه . وفيه نظر » ولم يرد فى التهذيب ولا فى المحكم والصحاح والجمهرة قول الجرجانى ولعله أبو الفتوح ثابت بن محمد المتوفى ٤٣١ هـ .

ثم أخذ المؤلف عن المحكم من الموضع الذى وقف عنده قوله « وعق والده يعقه عقا وعقوقا ومعقة : شق عصا طاعته . وعق والديه : قطعهما ولم يصل رحمه منهما وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم فالفعل كالفعل والمصدر كالمصدر . ورجل عُقَق وعُقُق وعَق : عاق، أنشد ابن الأعرابى للزفيان :

أنا أبو المقدام عقا فظا   بمن أعادى مِلْطَسا مِلَظّا

أكظه حتى يموت كظا   ثمت أعلى رأسه المِلْوَظا

صاعقة من لهب تلظّى

والجمع عققة مثل كفرة .وقيل أراد بالعق المر من الماء العقاق وهو القعاع . الملوظ : سوط أو عصا يلزمها رأسه ،كذا حكاه ابن الأعرابى والصحيح المِلْوَظُ ، وإنما شدد ضرورة . والمعقة : العقوق قال النابغة :

أحلام عاد وأجساد مطهرة   من المعقة والآفات والأثم

وأعق فلان : إذا جاء بالعقوق .وفى المثل « أعق من ضب » قال ابن الأعرابى إنما يريد به الأنثى وعقوقها أنها تأكل أولادها عن غير ابن الأعرابى ».وكل ما تحته خط ليس فى المحكم . أما الكلمة الأولى فمأخوذة فى هذا الموضع من الصحاح ووردت فى المحكم بعد ذلك كما يظهر من النص . والعبارة الثانية مأخوذة من التهذيب والثالثة مأخوذ شطرها الأول من الصحاح،وشطرها الثانى من التهذيب . والخامسة

من الصحاح، وهى فى التهذيب أيضا مع خلاف بسيط إذ قال فيها « وأعق الرجل أى جاء بالعقوق » بدلا من « أعق فلان » كما فى الصحاح واللسان .

ثم أتى بشاهد على « أعق » من التهذيب فقال « وقال ابن السكيت فى قول الأعشى :

فإنى وما كلفتمونى بجهلكم ويعلم ربى من أعق وأحوبا

قال : أعق : جاء بالعقوق ، وأحوب : جاء بالحوب » . كرر الصيغة ثانية واستشهد عليها .

ثم أتى بشاهد على « عقق » جمع فى شرحه بين ما أورده التهذيب والصحاح والنهاية قال « وفى الحديث قال أبو سفيان بن حرب لحمزة سيد الشهداء رضى الله عنه يوم أحد حين مر به وهو مقتول : ذق عقق، أى ذق جزاء فعلك يا عاق، وذق القتل كما قتلت من قتلت يوم بدر من قومك يعنى كفار قريش . وعُقَق : معدول من عاق للمبالغة كغُدَر من غادر وفسق من فاسق » فالعبارة الأولى بما فيها الحديث من التهذيب ، والشطر الأول من التفسير « أى ذق جزاء فعلك يا عاق » من الصحاح، و بقيتها من النهاية . و يلاحظ أن هذا الحديث شاهد على صيغة « عقق » وقد مرت منذ زمن طويل ، فهناك فاصل غير قصير بينهما .

ثم أورد المؤلف بعض المعانى من التهذيب قال « والعقق : البعداء من الأعداء . والعقق أيضا : قاطعو الأرحام، و يقال عاققت فلانا أعاقه عقاقا : إذا خالفته » وخالف المؤلف هنا الأزهرى بعض الشيء فقد فسر هذا العقق بالأعداء ولم يخص البعداء منهم ، ولم أجد هذا المعنى فى غيره من الكتب . ونسب الأزهرى صيغة عاق إلى نوادر أبى زيد فحذف صاحب اللسان هذه النسبة .

وهنا ظهر ابن برى للمرة الأولى قال ابن منظور « قال ابن برى : عق والده يعق عقوقا ومعقة ، قال هنا : وعَقاقِ مبنية على الكسر مثل حذامِ ورقاش، قالت عمرة بنت دريد ترثيه :

لعمرك ما خَشيتُ على دريد ببطن سُمَيْرة جَيشَ العَناق

جَزَى عنا الإلهُ بنى سليم وعَقَّتهم بما فعلوا عَقاقِ »

يليه أحاديث من النهاية قيل « وفى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن عقوق الأمهات وهوضد البر وأصلهمن العق الشق والقطع ، و إنما خص الأمهات و إن كان عقوق الآباء وغيرهم من ذوى الحقوق عظيما لأن لعقوق الأمهات مزية فى القبح. وفى حديث الكبائر وَعَدّ منها عقوق الوالدين ، وفى الحديث مثلكم ومثل عائشة مثل العين فى الرأس تؤذى صاحبها ولا يستطيع أن يعقها إلا بالذى هو خير لها ؛ هو مستعار من عقوق الوالدين ». أورد المؤلف ما فى النهاية بنصه غير أنه حذف أشياء سبق ذكرها من غير ابن الأثير ، وحذف سند الحديث الأخير إذ قيل إنه عن أبى إدريس .

بعد هذه الجولة الواسعة رجع المؤلف إلى الموضع الذى قام منه بها فى المحكم وأكمل نقله عنه قال : « وعق البرق وانعق : انشق. والانعقاق : تشقق البرق والتبوج تكشف البرق ، وعقيقته : شعاعه، ومنه قيل للسيف كالعقيقة ، وقيل العقيقة والعقق : البرق إذا رأيته فى وسط السحاب كأنه سيف مسلول. وعقيقة البرق : ما انعق منه أى تسرب فى السحاب، يقال منه انعق البرق، و به سمى السيف، قال عنترة :

وسيفى كالعقيقة فهو كمعى سلاحى لا أفل ولا فطارا

وانعق الغبار : انشق وسطع . قال رؤبة ★إذا العجاج المستطار انعقا★ وانعق الثوب : انشق، عن ثعلب، والعقيقة : الشعر الذى يولد به الطفل لأنه يشق الجلد، قال امرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

وكذلك الوبر لذى الوبر ، والعقة : كالعقيقة. وقيل العقة فى الناس والحمر خاصة ولم تسمع فى غيرهما كما قال أبو عبيدة. قال رؤبة ★ طير عنها النَّسْرُ حولىّ العِقَق ★ ويقال للشعر الذى يخرج على رأس المولود فى بطن أمه عقيقة لأنها تحلق. وجعل الزمخشرى الشعر أصلا، والشاة المذبوحة مشتقة منه. وفى الحديث " إن انفرقت عقيقته فرق " أى

شعره سمي عقيقة تشبيها بشعر المولود » أدخل المؤلف فى عبارة المحكم ما تحته خط .
أما العبارة الأولى فمختصرة من التهذيب بحذف أسماء الرواة و بعض أشياء مرت .
والثانية عن الصحاح عن العين وقد ذكر الصحاح المطبوع « تضرب » بدلا من
« تسرب » و « شبه السيف » بدلا من « سمى السيف » وأظنها محرفة منها . وزاد
صاحب اللسان عبارة « يقال منه انعق البرق » من عبارات متفرقة من الصحاح
والتهذيب . ولم أجد نسبة الشطر إلى رؤبة فى التهذيب أو الصحاح أو المحكم أو
الجمهرة ولكنه منسوب إليه فى العين . وكذلك الحال فى العبارة الرابعة ولكنها
تستفاد مما قاله الأزهرى والجوهرى عن أبى عبيد « وكذلك كل مولود من البهائم
فإن الشعر الذى يكون عليه حين يولد عقيقة ... » . والعبارة الخامسة عن الصحاح
وتنسب فيه إلى أبى عبيد لا أبى عبيدة . والعبارة السادسة بما فيها من أحاديث
عن النهاية .

واستمر المؤلف فى نقله عن ابن سيده واعتباره تكأة للانتقال إلى ما عند غيره
قال : « وأعقت الحامل : نبتت عقيقة ولدها فى بطنها وأعقت الفرس والأتان فهى معق
وعقوق وذلك إذا نبتت العقيقة فى بطنها على الولد الذى حملته وأنشد لرؤبة :

قد عتق الأجدع بعد رق   بقارح أو زولة معق

وأنشد أيضا فى لغة من يقول : أعقت فهى عقوق وجمعها عُقُق * سرا وقد
أوَّنَّ تأوين العقق * أون : شربْن حتى انتفخت بطونهن فصار كل حمار منهن
كالأتان العقوق وهى التى تكامل حملها وقرب ولادها ، و يروى أوَّنَّ على وزن فَعَّلْن
يريد بذلك الجماعة من الحمير ، و يروى أوَّنَ على وزن فَعَّل يريد الواحد منها . والعقاق
بالفتح : الحمل وكذلك العَقَق قال عدى بن زيد :

وتركت العيرَ يدمى نحرُه   وَنحوصا سمحجا فيها عقق

وقال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين : إذا تبين حملها ، و يقال للجنين
عقاق ، وقال :

جوانح يمزعن مزع الظبا   ء لم يَتَّرِكن لبطن عقاقا

أى جنينا، هكذا قال الشافعى : العقاق بهذا المعنى فى آخر كتاب الصرف ، وأما الأصمعى فإنه يقول العقاق مصدر العقوق ، وكان أبو عمرو يقول : عقت فهى عقوق وأعقت فهى معق ، واللغة الفصيحة أعقت فهى عقوق » .

لم يأخذ من ابن سيده غير العبارة الأولى أما الباقى جميعه فمن التهذيب ما عدا ما يلى ذكره .

١ — شرح الشطر : « سرا وقد أون . . . » ورواياته إذ لم أجده فيما بين يدى من مراجع ، وربما كان من ابن برى .

٢ — عبارة : « والعقاق بالفتح الحمل » من الصحاح لأنها أقرب إلى نصه من نص التهذيب ، وهى موجودة فيهما معا .

٣ — تفسير العقاق بالجنين والشاهد عليه لم أجدهما فى المراجع ، ويغلب على ظنى أنه ساقط من التهذيب بدليل اتفاقه مع اللسان فى سرد قول الشافعى الذى جعله اللسان منصبا على معنى الجنين وجعله التهذيب منصبا على الحمل .

ثم رجع المؤلف إلى نقطة ارتكازه من المحكم فاستأنف منها رحلة فى المعاجم قال : « وعق عن ابنه يعق ويعق : حلق عقيقته أو ذبح عنه شاة، وفى التهذيب يوم أسبوعه، فقيده بالسابع، واسم تلك الشاة العقيقة . وفى الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى العقيقة : "عن الغلام شاتان مثلان وعن الجارية شاة"، وفيه أنه عق عن الحسن والحسين رضوان الله عليهما ، وروى عنه أنه قال: "مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى" . وفى الحديث : "الغلام مرتهن بعقيقته" . قيل معناه إن أباه يحرم شفاعة ولده إذا لم يعق عنه . وأصل العقيقة الشعر الذى يكون على رأس الصبى حين يولد ، وإنما سميت تلك الشاة التى تذبح فى تلك الحال عقيقة لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح ، ولهذا قال فى الحديث أميطوا عنه الأذى ، يعنى بالأذى ذلك الشعر الذى يحلق عنه . وهذا من الأشياء التى ربما سميت باسم غيرها إذا كانت معها أو من سببها ، فسميت الشاة عقيقة لعقيقة الشعر . وفى الحديث : أنه سئل عن العقيقة فقال: لا أحب

العقوق . ليس فيه توهين لأمر العقيقة ولا إسقاط لها و إنما كره الاسم وأحب أن تسمى بأحسن منه كالنسيكة والذبيحة ، جريا على عادته فى تغيير الاسم القبيح . والعقيقة : صوف الجذع ، والجنيبة : صوف الثنى، قال أبو عبيد : وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذى يكون عليه حين يولد عقيقة وعقيق وعِقة بالكسر، وأنشد لابن الرقاع يصف العير :

تحسرت عقة عنه فأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعد ما ابتقلا

مُوَلَّع بسواد فى أسافله منه احْتَذَى و بلونٍ مثلِه اكتحلا

فجعل العقيقة الشعر لا الشاة يقول : لما تربع وأكل بقول الربيع أنسل الشعر المولود معه وأنبت الآخر فاجتابه أى اكتساه . قال أبو منصور : و يقال لذلك الشعر عقيق بغير هاء ومنه قول الشماخ :

أطار عقيقَهُ عنه نُسالا وأُدْمِجَ دَمْجَ ذى شَطَنٍ بديع

أراد شعره الذى يولد عليه أنه أنسله عنه . قال : والعق فى الأصل الشق والقطع، وسميت الشعرة التى يخرج المولود من بطن أمه وهى عليه عقيقة لأنها إن كانت على رأس الأنسى حلقت فقطعت و إن كانت على البهيمة فإنها تنسلها ، وقيل للذبيحة عقيقة لأنها تذبح فيشق حلقومها ومريئها وودجاها قطعا ، كما سميت ذبيحة بالذبح وهو الشق . و يقال للصبى إذا نشأ مع حى حتى شب وقوى فيهم عُقّت تميمته فى بنى فلان ، والأصل فى ذلك أن الصبى ما دام طفلا تعلق أمه عليه التمائم وهى الخرز تعوذه من العين فإذا كبر قطعت عنه.ومنه قول الشاعر :

بلاد بها عق الشباب تميمتى وأول أرض مس جلدى ترابُها

وقال أبو عبيدة : عقيقة الصبى : غُرْلته إذا ختن » .

لم يأخذ المؤلف من المحكم إلا العبارة الأولى . أما عبارة « وفى التهذيب يوم أسبوعه فقيده بالسابع » فقد صرح أنها من التهذيب وهى فى الصحاح أيضا ، وعبارة « قيده بالسابع » من عند المؤلف تعقيبا على عبارة التهذيب . أما الأحاديث فأخذها

عن التهذيب والنهاية ، فالحديث الأول والثالث والشرح من أول « وأصل العقيقة ... لعقيقة الشعر » من مفتتح المادة فى التهذيب مع بعض تصرف ، فقد حذف اسم الراوى من الحديثين كليهما وتصرف قليلا مضطرا فى عبارة الشرح ، وهما غير موجودين فى النهاية . أما الحديث الثانى والرابع مع شرحه والخامس وشرحه فمن النهاية . ومن الواضح أنه اضطر إلى تكرير شرح العقيقة بمعنى الشعر كثيرا وسبب تسمية الشاة عقيقة ، وروى أقوالا مختلفة فى المسألة الثانية دون أن يأبه للتوفيق بينها أو الترجيح . وأخذ تفسير العقيقة بصوف الجذع وما بعده من التهذيب مع زيادة كلمة « عقيق » من الصحاح، وحذف بيتا لزهير من التهذيب، واكتفى ببيت عدى الذى ذكره التهذيب والصحاح ، وزاد فيه عليهما البيت الأول ، ونسبه الصحاح وحده لصاحبه . وأخذ بقية الفقرة بما فيها شرح البيت مع تصرف قليل فيه من أماكن مختلفة من التهذيب .

وبدأ المؤلف الفقرة الثالثة بالنقطة التى وقف عندها من المحكم غير أنه فى هذه المرة ترك إحدى الصيغ وهى قوله « وتلاع عقق : منبتات يشبه نباتها العقيقة من الشعر » والشاهد عليها من شعر كثير ولم يذكرها فيما بعد . فاستأنف كلامه من بعدها وقال : « العقوق من البهائم : الحامل، وقيل هى من الحافر خاصة، والجمع عقق وعقاق، وقد أعقت وهى معق وعقوق ، فمعق على القياس، وعقوق على غير القياس ، ولا يقال معق إلا فى لغة رديئة ، وهو من النوادر . وفرس عقوق : إذا انعق بطنها واتسع للولد . وكل انشقاق فهو انعقاق ، وكل شق وخرق فى الرمل وغيره فهو عق ، ومنه قيل للبرق إذا انشق عقيقة. وقال أبو حاتم فى الأضداد: زعم بعض شيوخنا أن الفرس الحامل يقال لها عقوق ويقال أيضا للحائل عقوق . وفى الحديث أتاه رجل معه فرس عقوق أى حائل قال : وأظن هذا على التفاؤل كأنهم أرادوا أنها ستحمل إن شاء الله ، وفى الحديث "من أطرق مسلما فعقت له فرسه كان كأجر كذا" ، عقت أى حملت » . أخذ المؤلف العبارة الأولى إلى قوله : « على غير القياس » من المحكم، والتعليق بعدها من الصحاح، وخالف

بذلك ما ذهب إليه التهذيب فى قوله : « ولا يقال معق ». وأخذ عبارة « وفرس عقوق ... فهو عق » من الصحاح أيضا وهى فى التهذيب مع اختلاف بسيط . و بقية الفقرة مأخوذة من موضعين منفصلين من التهذيب مع إدخال الحديثين و بعض شرحهما من النهاية فى النص .

والغريب أن عبارة « وأظن هذا على التفاؤل . . . » غير كاملة فى المرجعين اللذين ذكراها ، وهما التهذيب والنهاية ، وهى كاملة فى أضداد أبى حاتم . فلعل هذا يدل على رجوع ابن منظور إلى المراجع الأصلية التى أخذت منها مراجعه الرئيسية فى بعض الأحيان لتكملة نصوصها وتصحيحها .

وكعادته استأنف الفقرة التالية بما وقف عنده من المحكم ثم تركه إلى مافى المعاجم الأخرى قال : « والإعقاق بعد الإقصاص ، فالإقصاص فى الخيل والحمر أول ثم الإعقاق بعد ذلك ، والعقيقة : المزادة، والعقيقة : النهر، والعقيقة : العصابة ساعة تشق من الثوب، والعقيقة: نواة رخوة كالعجوة تؤكل، ونوى العقوق: نوى هش لين رخو الممضغة تأكله العجوز أو تلوكه تعلفه الناقة العقوق إلطافا لها فلذلك أضيف إليها، وهو من كلام أهل البصرة ولا تعرفه الأعراب فى باديتها . وفى المثل "أعز من الأبلق العقوق"، يضرب لما لا يكون، وذلك أن الأبلق من صفات الذكور، والعقوق الحامل، والذكر لا يكون حاملا ، و إذا طلب الإنسان فوق ما يستحق قالوا : طلب الأبلق العقوق فكأنه طلب أمرا لا يكون أبداه و يقال : إن رجلا سأل معاوية أن يزوجه أمه هندا، فقال : أمرها إليها وقد قعدت عن الولد وأبت أن تتزوج. فقال : فولِّنى مكان كذا . فقال : معاوية متمثلا :

طلب الأبلق العقوق فلما   لم ينله أراد بيض الأنوق

والأنوق : طائر يبيض فى قنن الجبال فبيضه فى حرز إلا أنه مما لا يطمع فيه ، فمعناه أنه طلب مالا يكون فلما لم يجد ذلك طلب ما يطمع فى الوصول إليه وهو مع ذلك بعيد . ومن أمثال العرب السائرة فى الرجل يسأل ما لا يكون ومالا يقدر عليه « كلفتنى

الأبلق العقوق » ومثله « كلفتنى بيض الأنوق » وقوله أنشده ابن الأعرابى :

فلو قبلونى بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه من المال أقرعا

يقول : لو أتيتهم بالأبلق العقوق ما قبلونى ، وقال ثعلب : لو قبلونى بالأبلق العقوق لأتيتهم بألف . وقيل العقوق : موضع.وأنشد ابن السكيت هذا البيت الذى أنشده ابن الأعرابى وقال : يريد ألف بعير ». العبارة الأولى من المحكم ، والثانية التى تعالج معانى العقيقة والعقوق من مواضع متفرقة من التهذيب وحذف منها نسبة المعنى الأخير إلى الليث ، وتصرف قليلا فى بعض ألفاظه بما يوائم رواية ابن سيده ، وخلط فى المثل الأول بين أقوال ابن الأثير والجوهرى : استمد من أولهما صيغة المثل و بعض شرحه ، ومن الثانى بعض شرحه للمثل « طلب الأبلق العقوق » ، وأخذ المثل الثانى ومقدمته وخاتمته من المحكم غير أنه حرف عبارة « إلا أنه مما لا يطمع فيه » وصوابها كما فى المحكم « إلا أنه يطمع فيها » أو « إلا أنه مما يطمع فيه » بدليل الخبر نفسه . ولا زال المؤلف محافظا على ترتيب المحكم . أما المثل الثالث فأخذه من التهذيب وأتى الدور على المحكم فأخذ منه شرح البيت الذى أنشده ابن الأعرابى عدا قول ابن السكيت فيه فقد أخذه من التهذيب كما أخذ منه تفسير العقوق بموضع .

وأخذ الفقرة التالية من الأزهرى وكان هذا رواها عن ابن الأعرابى وحذف هذه النسبة صاحبُ اللسان قال : « والعقيقة : سهم الاعتذار . قالت الأعراب : إن أصل هذا أن يقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه . فتجتمع جماعة من الرؤساء إلى أولياء القتيل و يعرضون عليهم الدية و يسألون العفو عن الدم . فإن كان وليه قويا حميا أبى أخذالدية ، و إن كان ضعيفا شاورأهل قبيلته فيقول للطالبين: إن بيننا و بين خالقنا علامة للأمر والنهى. فيقول لهم الآخرون : ماعلامتكم ؟ فيقولون: نأخذسهما فنركبه على قوس ثم نرمى به نحو السماء ، فإن رجع إلينا ملطخا بالدم فقد نهينا عن أخذ الدية ولم يرضوا إلا بالقود ، و إن رجع نقيا كما صعد فقد أمرنا بأخذ الدية . وصالحوا . قال: فمارجع هذا السهم قط إلا نقيا ولكن لهم بهذا عذر عند جهالهم . وقال شاعر من أهل القتيل

— وقيل من هذيل — وقال ابن برى : هو للأشعر الجعفى وكان غائبا عن هذا الصلح :

عقوا بسهم ثم قالوا : صالحوا ياليتنى فى القوم إذ مسحوا اللحى

قال : وعلامة الصلح مسح اللحى ، قال أبو منصور : وأنشد الشافعى للمتنخل الهذلى :

عقوا بسهم ولم يشعر به أحـــد ثم استفاءوا وقالوا حبَّـــذا الوضح

أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم . والوضح ههنا اللبن ويروى « عَقَّوا بسهم » بفتح القاف وهو من باب المعتل. وعق بالسهم : رمى به نحو السماء ».وليس بين هذا النص و بين ما فى التهذيب من خلاف إلا ما يكون بين النسختين المخطوطتين من الأصل الواحد مع حذف أسماء الرواة ، وزيادة ما تحته خط عن الصحاح ، وتنبيه ابن برى، غير أنه تصرف كثيرا فى العبارة التى نسبها صراحة لأبى منصور « وأنشد الشافعى للمتنخل الهذلى » فهى فى نسخة التهذيب التى لدينا « وأنشدنى عبد الملك البغوى عن الربيع عن الشافعى » ولعل الذى نسب البيت إلى المتنخل هو ابن برى .

واستأنف المؤلف كلامه من نقطة ارتكازه فى المحكم قال : « وماء عق مثل قع وعقاق : شديد المرارة، الواحد والجميع فيه سواء . وأعقت الأرض الماء : أمرّته وقول الجعْدى :

بحرك بحر الجـــود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه

معناه ما أمره . وأما ابن الأعرابى فقال : أراد ما أقعه من الماء القع وهو المر أو الملح فقلب، وأراه لم يعرف ماء عقا لأنه لو عرفه لحمل الفعل عليه ولم يحتج إلى القلب . و يقال ماء قعاع وعقاق : إذا كان مرا غليظا ، وقد أقعه الله وأعقه . والعقيق: خرز أحمر يتخذ منه الفصوص الواحدة عقيقة. ورأيت فى حاشية بعض نسخ التهذيب الموثوق بها قال أبو القاسم : سئل إبراهيم الحربى عن الحديث : "لا تَخَتَّموا بالعقيق"، فقال : هذا تصحيف إنما هو لا تُخَيِّموا بالعقيق أى لا تقيموا به ، لأنه كان خرابا . والعقة : التى يلعب بها الصبيان. وعقعق الطائر بصوته : جاء وذهب. والعقعق : طائر معروف من ذلك ، وصوته

العقعقة . قال ابن برى : وروى ثعلب عن إسحاق الموصلي أن العقعق يقال له : الشَّجَجَى .
وفي حديث النخعي " يقتل المحرم العَقْعَق " قال ابن الأثير : هو طائر معروف ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب ، قال : و إنما أجاز قتله لأنه نوع من الغربان . وعقة : بطن من النمر بن قاسط قال الأخطل :

وموقَّع أثر السفار بخطمه ... من سود عَقّة أو بنى الجوال

الموقع : الذى أثر القتب فى ظهره . و بنو الجوال فى بنى تغلب » .

العبارة الأولى مؤلفة من ابن سيده والجوهرى ، ثم استمر ينقل عن ابن سيده وحده إلا أنه أخذ اسم صاحب البيت الأول من التهذيب ، وأخذ عبارة « و يقال ماء قعاع وعقاق . . . الله وأعقه » من التهذيب ، وشطرها الأخير فى الصحاح أيضا مع اختلاف بسيط فى العبارة ، ثم أخذ تفسير العقيق من المحكم ، وهو فى التهذيب والصحاح أيضا مع اختلاف فى العبارة ، والعبارة التى بعده من هامش إحدى نسخ التهذيب ، والعبارات التالية عدا ما سننص عليه من المحكم ، غير أن المؤلف خالف ترتيبه فقدم تفسير العقعق بالطائر عن موضعه فيه على خلاف ما ألفناه حتى الآن . ثم ذكر المؤلف عبارة عن ابن برى ، وأخرى عن ابن الأثير مع حذف جزء من الأصل .
والعبارة الأخيرة مع الشاهد من المحكم أيضا ، وهى فى التهذيب والصحاح . أما شرح الشاهد فأخذ المؤلف شطره الثانى من التهذيب ، والأول من ابن برى فى ظنى ، إذ لم أجده فى المراجع الأربعة الكبيرة .

وختمت المادة ببعض الصيغ والمعانى المأخوذة عن التهذيب والصحاح . أما المحكم فقد انتهى ما فيه بالفقرة السابقة . قال ابن منظور « و يقال للدلو إذا طلعت من البئر ملأى : قد عَقت عقا ، ومن العرب من يقول : عَقّت تعقية ، وأصلها عققت ، فلما اجتمع ثلاث قافات قلبوا إحداها ياء كما قالوا تظنيت من الظن ، وأنشد ابن الأعرابى :

* عقت كما عقت دلوف العقبان *

شبه الدلو ، وهى تشق هواء البئر طالعة بسرعة ، بالعقاب تدلف فى طيرانها نحو الصيد . وعقان النخيل والكروم : ما يخرج من أصولها ، و إذا لم تقطع العقان فسدت الأصول . وقد أعقت النخلة والكرمة : أخرجت عقانها . وفى ترجمة « عقق » القَعْقَعَة والعقعقة : حركة القرطاس والثوب الجديد » أخذ العبارة الأولى من التهذيب وحذف ما فيها من أسماء لغويين ، والثانية من التهذيب والصحاح معا ، أما الأخيرة فمن مادة « قعع » من التهذيب لا « عقق » كما هو فى اللسان ، و يبدو أن اللفظ تحرف على النساخ .

يستنبط المرء من هذه المادة أن ابن منظور ذكر جميع الصيغ والمعانى المذكورة فى مراجعه الأصول، عدا المحكم الذى حذف منه لفظين « عقق جمع عقة » و « تلاع عقق » وتفسيرها وشاهدها ، و يخيل إلى أن ذلك سهو منه لا تعمد. أما هذه المراجع الأصول فى هذه المادة فهى التهذيب والصحاح وحاشية ابن برى والمحكم والنهاية فقط وهو لا يستقى شيئا من الجمهرة مباشرة . فمثلها فى هذه المادة مثل كتاب العين الذى أورد كل ما فيه من صيغ ومعان عن طريق مراجعه الأربعة السابقة . ولم يكن المؤلف ينبه على كل فقرة اقتبسها من أخذهم و ينسبها إلى صاحبه . والسبب فى ذلك أنه لم يفصل كل قول منها على حدة ولكنه كان يخلط ما يأخذه منها أحيانا و يفصله أحيانا أخرى. ولكنه على أية حال لم ينبه على اسم المرجع حتى فى الأحيان التى فصل فيها كل قول عن أخيه فليست هناك قاعدة لظهور أسماء مراجعه .

واختلفت معاملته للمراجع فأخذ المحكم أساسا لترتيب مادته أعنى ليعطيه الهيكل العام للترتيب ثم يحشوه بما فيه وفى غيره من المعاجم . وكان مهما جَوَّل فى المعاجم يراعى ترتيب ابن سيده ولم يخرج عليه إلا مرة واحدة . وقد عرفنا سابقا أن ابن سيده أراد أن يقيم معجمه على نظام ثابت يقدم فيه المجردات على المزيدات والمفرد على الجمع وما شاكل ذلك لولا أن كثيرا من الاضطراب غلب عليه . وكذا الحال فى اللسان فهو ينتظم إلى حد ما حين ينتظم المحكم و يضطرب حين يضطرب . ومن الطبيعى

أن المؤلف لم يراع ترتيب أي معجم آخر في اختيار صيغه لأن هذه المعاجم لم تسر على نظام معين ولا تتلاءم مع ترتيب ابن سيده فلابد من الالتقاط والاختيار منها .

أما الصحاح فلم يحذف من صيغه أو معانيه أو شواهده شيئا . و إنما حذف منه بعض الأمثلة التي ضربها لأقواله مثل قوله « فهو عاق وعقق مثل عامر وعمر » و « الجمع عقق مثل رسول ورسل » و « العقاق . . . جمع عقق مثل قلص وقلاص وسلب وسلاب » حذف من العبارات السابقة ما تحته خط .

ولم يحذف من أحاديث النهاية وشروحها شيئا إلا ما تكرر مع أحد المعاجم الأخرى ، وعبارة استطاردية في تعريف العقق قال فيها « ويقال : القعقع أيضا » وربما كان السبب في حذفها إيرادها في مادة « قعع » . وحذف من النهاية أيضا أسماء الرواة الذين وصلت الأحاديث عن طريقهم . وكان ذلك للاختصار أو عدم أهميتهم اللغوية .

ولم يحذف من التهذيب شيئا من صيغه ومعانيه ، ولكنه حذف بيتين من شواهده أحدهما لزهير والآخر لأبي خراش ، وحذف أسماء الرواة واللغويين الذين كان الأزهري يكثر من ذكرهم ، وارتضى قول الصحاح : ولا يقال معق إلا في لغة رديئة ، بدلا من قول الأزهري : ولا يقال معق ، على الإطلاق . وقد أجرى في التهذيب من التصرف أكثر مما أجراه في أي معجم آخر من مراجعه : حذفا واختصارا ، ولكنه لم يكن يغير معناه أبدا .

وقد نستشعر من النص الذي رواه مبتورا الأزهري وابن الأثير من أضداد أبي حاتم ورواه ابن منظور كاملا أنه كان يرجع أحيانا إلى المراجع الأصلية التي أخذت منها هذه الأمهات .

وآثر في التفسيرات التي يشترك فيها أكثر من معجم واحد نص الصحاح على التهذيب ثلاث مرات ، وآثر نص المحكم على التهذيب مرتين ، بل آثر نص المحكم على الصحاح والتهذيب معا . ولم يؤثر التهذيب على الصحاح إلا مرة واحدة كان الجوهري أوردها مختصرة جدا . وإذن يمكن ترتيب هذه المراجع بحسب تقديره لها في هذه

المادة على النحو التالى : المحكم أعلاها ثم الصحاح ثم التهذيب أما النهاية فلا تدخل فى هذه المفاضلة لأنها ذات ميدان مختلف بحكم اقتصارها على الحديث .

وقد اشتملت مادة اللسان على جميع صيغ ومعانى كتابى العين والجمهرة وإن لم يأخذ عنهما مباشرة ، ولكنها لم تشتمل على جميع الشواهد بل أخلت بمعظم شواهد العين خاصة إذ تركت سبعة أبيات من الشعر من شواهد الليث .

ووجدت بعض زيادات لم أعثر عليها فى التهذيب أو الصحاح أو المحكم أو النهاية ، وتتمثل هذه الزيادات فى اعتراض الجرجانى على الأزهرى ، ونسبة أحد الشواهد إلى صاحبه ، وزيادة أحد الشواهد الشعرية بيتا أخاله ، وشرح شاهد آخر وذكر ما فيه من روايات أخرى ، وتكملة تفسير العقق بالأباعد من الأعداء . ولا نستطيع الحكم اليقينى بأن هذه الزيادات من جهد ابن منظور الخاص فى بعض المراجع الأخرى غير الأمهات التى ذكرها ، أو من ابن برى الذى ورد اسمه فى المادة وليس كتابه تحت يدنا كاملا ، بل ربما كان بعضها ساقطا من نسخ الأمهات التى لدينا كما نرجح فى بعض الفقرات المأخوذة من التهذيب .

وفى المادة بعض ظواهر تعيب اللسان مثل تكرار بعض الصيغ وتفسيرها أكثر من مرتين وثلاث ، وسبب ذلك إيرادها عن مراجعه المختلفة حين تختلف العبارة اختلافا بسيطا لا يغير معناها ، وهذا التكرار كثير ظاهر كل الظهور . كذلك فرق أحيانا بين اللفظ والشاهد عليه كما فى صيغة « عقق » والحديث الشاهد عليها . واضطربت عليه النصوص مرة فنسب ما أخذه من النهاية إلى الأزهرى .

ولنلتفت الآن إلى المادة الثانية ** التى خلطا فى المعاجم —

— افتتح ابن منظور مادة « هقع » بمفتتحها فى المحكم قال « الهقعة : دائرة فى وسط زور الفرس — أو عرض زوره — وهى دائرة الحزام تستحب ، وقيل : هى دائرة تكون بجنب بعض الدواب يتشاءم بها وتكره ، ويقال : إن المهقوع لا يسبق أبدا ، وقد هقع هقعا فهو مهقوع ، قال :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليلته وازداد حرا عجانها

فأجابه مجيب :

قد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان

والهقعة : ثلاثة كواكب نيرة قريب بعضها من بعض فوق منكب الجوزاء، وقيل هي رأس الجوزاء كأنها أثافي، وهي منزل من منازل القمر، و بها شبهت الدائرة التي تكون بجنب بعض الدواب في معده ومركله . وفي حديث ابن عباس [لمن] طلق ألفا : يكفيك منها هقعة الجوزاء : أي يكفيك من التطليق ثلاث تطليقات » . ابتدأ المؤلف عبارته بمفتتح مادة المحكم ، وطعمها بشيء من الصحاح (ما تحته خط) ما عدا «فهو مهقوع» فهي من التهذيب، والمعنى الثاني أيضا مؤلف من المعاجم الثلاثة : فالعبارة من الصحاح سوى كلمة « كواكب » فهي من المحكم والتهذيب عن العين ، أما الصحاح فجعلها « أنجما » ، وأخذ « فوق منكب الجوزاء » من التهذيب والمحكم مع خلاف بسيط فيهما ، فالعبارة في التهذيب « فوق منكبي الجوزاء » وهي موافقة ما في العين ، وفي المحكم « في منكب الجوزاء » . وأخذ « هي رأس الجوزاء » من الصحاح، و « كأنها أثافي وهي منزل من منازل القمر » من التهذيب ، وهي في المحكم أيضا مع خلاف بسيط . وكذلك أخذ من التهذيب العبارة الأخيرة. أما الحديث وشرحه فمن النهاية مع حذف ما سبق شرحه من المعاجم الأخرى .

ثم تناول المؤلف الهقعة وهي اللفظ الذي كان وقف عنده من المحكم فقال « والهقعة مثال الهمزة: الكثير الاتكاء والاضطجاع بين القوم . وحكى ذلك الأموي فيمن حكاه ، وأنكره شمر، وصححه أبو منصور . وروى عن الفراء أنه قال : يقال للأحمق إذا جلس لم يكد يبرح : إنه لهكعة نكعة . وحكى عن بعض الأعراب أنه يقال : اهتكعه عرق سوء واهتقعه واهتنعه واختضعه وارتكسه : إذا تعقله وأقعده عن بلوغ الشرف والخير. وروى عن الفراء أنه قال : الهكعة : الناقة التي استرخت من الضبعة ، و يقال هكعت هكعا. وقال أبو عبيد: هقعت الناقة هقعا فهي هقعة: وهي التي إذا أرادت

الفحل وقعت من شدة الضبعة . قال أبو منصور : فقد استبان لك أن القاف والكاف لغتان فى الهقعة والهكعة، وأن ما قاله الأموى صحيح وإن أنكره شمر، ويقال قشط فلان عن فرسه الجُلّ وكشطه، وهو القُسط والكسط لهذا العود، وقد تعاقب القاف والكاف فى حروف كثيرة ليس هذا موضع ذكرها ». والفقرة السابقة كلها عن التهذيب مع تصرف فى العبارة بالاختصار، وحذف بعض أسماء الرواة، وزيادة قول أبى عبيد ويخيل إلى أنه ساقط من نسخة التهذيب التى بين أيدينا لأن صاحب اللسان ينسبه إليه . ورواية العبارة الأولى وحدها عن الصحاح والمحكم بدلا من التهذيب .

ثم استأنف الكلام من الموضع الذى غادر فيه المحكم فقال «والاهتقاع : مسانة الفحل الناقة التى لم تضبع يقال سانّ الفحل الناقة حتى اهتقعها يتقوعها ثم يعيسها. واهتقع الفحل الناقة : أبركها وقيل أبركها ثم تَسَدّ لها[1] وعلاها وتهقعت هى بركت وناقة هقعة : إذا رمت بنفسها بين يدى الفحل من الضبعة كهكعة . وتهقعت الضأن استحرمت كلها . وتهقعوا وردا : جاءوا كلهم. وتهقع فلان علينا وتترع وتتطيخ بمعنى واحد أى تكبر . وقال رؤبة *إذا امرؤ ذو سوءة تهقعا* والاهتقاع فى الحمى : أن تدع المحموم يوما ثم تهتقعه أى تعاوده وتثخنه ، وكل شىء عاودك فقد اهتقعك ». أخذ العبارة الأولى من المحكم ، والثانية « سان الفحل » من التهذيب مع حذف اسم راويها والثالثة « اهتقع الفحل ... » من المحكم ، والرابعة « أبركها ... » من التهذيب مع تصرف فيها ، ومابعد ذلك حتى «جاءوا كلهم» من المحكم ، والبقية من التهذيب مع اختصار فى إحدى العبارات .

وتختم المادة بقوله «والهيقعة : ضرب الشىء اليابس على مثله نحو الحديد ، وهى أيضا حكاية لصوت الضرب والوقع، وقيل صوت السيوف فى معركة القتال، وقيل هو أن تضرب بالحد من فوق، قال عبد مناف بن ربع الهذلى :

فالطعن شغشغة والضرب هيقعة ضرب المعول تحت الديمة العضدا

(١) كذا فى الأصل، وصوابها :تسداها .

شبه صوت الضراب بالسيوف بضرب العضّاد الشجر بفأسه لبناء عالة يستكن بها من المطر . والشغشغة: حكاية صوت الطعن. والمعول: الذى يبنى العالة، وهو شجر يقطعه الراعى فيجعله على شجرتين فيستظل تحته من المطر . والعضد: ما عضد من الشجر أى قطع . واهتقع لونه: تغير من خوف أو فزع، لايجىء إلا على صيغة ما لم يسم فاعله، والهقاع: غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض »، أخذ المعانى الثلاثة الأولى من المحكم، وأكمل الثالث منها من التهذيب، وأخذ الرابع من الصحاح. والبيت فى المعاجم الثلاثة ، والشطر الأول من شرحه من التهذيب مع بعض تصرف ، والشطر الثانى من المحكم ، والصيغتان الأخيرتان من المحكم أيضا . وآثر فى أولاهما نصه على ما جاء فى التهذيب لكماله .

ولا نستنبط من هذه المادة جديدا عما رأيناه فى سابقتها، ولكن تتأكد لنا بعض نتائجنا وتصحح الأخرى. فالمؤلف لا يترك شيئا من مراجعه الأمهات إلا ما لا يدخل فى مادته كقهقع فى التهذيب ، وهمقع فى الصحاح ، ومراجعه أربعة لا تدخل فيها الجمهرة أعنى لا يستقى منها مباشرة اكتفاء بما أخذته منها مراجعه و يفصل اقتباساته كلا منها على حدة حينا و يلفق بينها حينا آخر ، و يميل إلى التصرف فى نص التهذيب دون رفاقه بالاختصار، فيحذف أسماء الرواة خاصة ، و يختصر بعض العبارات ، و يؤثر نص المحكم والصحاح عليه ، و يتبع ترتيب المحكم للمادة على حين يختار من مواضع متفرقة من الصحاح والتهذيب . ووجدنا فى المادة زيادة رجحنا سقوطها من التهذيب كما كان ابن منظور أحيانا يأخذ مفهوم عبارة التهذيب و يصوغه من عنده للاختصار .

ومن الجميل أن تبرأ هذه المادة من التكرار الكثير الذى وجدناه فى سابقتها .

ظواهر : موقفه من مراجعه :

وضع ابن منظور أمامه مراجع خمسة فى أثناء تأليفه « لسان العرب » هى التهذيب والصحاح والمحكم والنهاية وحواشى ابن برى، واختلفت معاملته لكل واحد من هذه المراجع ولكننا نستطيع أن نعمم القول بأنه أوردجميع مافيها من صيغ ومعان وشواهد مع بعض استثناءات نادرة . فقد حذف أشياء منها ومن التهذيب خاصة . والحق أنه كان

ميالا إلى اختصار نصوص التهذيب والتصرف فيها أكثر من غيرها، بل آثر نصوص الصحاح والمحكم عليها حين تشترك فى التفسير . ولعل السبب فى ذلك أن الجوهرى وابن سيده كانا أكثر أمانة من الأزهرى فى نقل النصوص، فلم يبيحا لنفسيهما فيها حق التصرف . وتتمثل الأشياء التى حذفها من التهذيب فى بعض المعانى، وروايات الأشعار، والأشياء الاستطرادية مثل بعض المترادفات والمواد التى ليست فى موضعها وأكثر أسماء الرواة واللغويين التى كان الأزهرى يحب إيرادها والإكثار منها، وكان إلى جانب ذلك يتصرف فى عباراته بالاختصار . وينبغى ألا يتوهم المرء أن هذه الأنواع التى حذفها قد حذف الكثير منها فإنما حذف منها أشياء متناثرة قليلة . وهذا فى غير أسماء اللغويين والرواة فقد حذفها كلها أو جلها .

ولم يحذف ابن منظور من الصحاح والمحكم شيئا البتة عدا الأمور الاستطرادية فيهما مثل الأمثلة الكبيرة عند الجوهرى، والمواد التى ليست فى موضعها . وكذلك الأمر مع النهاية لم يحذف منها إلا ما حذفه من الصحاح والمحكم من استطرادات، ولكنه زاد فيها أمرا آخر هو حذفه أسماء المحدثين أو أكثرها .

وحذف من حواشى ابن برى أسماء الرواة، وما تكرر مع أصل من أصوله الأخرى، واختصر عبارته أحيانا، وتصرف فى ترتيبها، واقتبس منها كثيرا وخاصة إذا كان كلامها يتعلق بنسبة بعض الشواهد أو زيادتها أو شرحها . أما فى المواضع الأخرى فكان يأتى بها بنصها فإذا ما اتهم ابن برى الجوهرى بالتصحيف أو الخطأ أورد كلام الجوهرى على حاله ثم ذكر نقد ابن برى عليه ولم يحاول أن يصلحه من عنده . فهذه الحواشى لم تكن مرجعا له فى المادة اللغوية كبقية المراجع وإنما فى الشواهد وإصلاح الصحاح .

أما الجمهرة فلا أستطيع أن أعدها من مصادره المباشرة . حقا ذكر مواد كثيرة بكلها مثل خب وسج ولسد ولغد ولغز وعزر وبض وغيرها عنها، ولكنه حذف كثيرا أيضا من الصيغ والمعانى كما فى خشن وعز وسجح وغيرها، وكثيرا من الشواهد

من سجح ولغب وتب وجب وحب وغيرها ، وشروح الشواهد (جب) وأصحابها (ضد) والتعليق عليها (دب ، ذب) والأعلام (عزف) واستطراداتها وغير ذلك .
ولكن أهم من كل ذلك أنه لم يكن يذكر أو يحذف بحسب هواه بل كان مضطرا ، لأن ما ذكره أخذه من مراجعه المذكورة آنفا ، وما حذفه كانت حذفته هى ، وما تصرف فيه كانت هى فى الحقيقة المتصرفة . وإذن فالجمهرة ليست من مراجع اللسان المباشرة ، وابن حجر مخطئ فى عدها كذلك . أما المراجع الخمسة التى أشار إليها المؤلف فهى التهذيب والصحاح والمحكم والتنبيه والنهاية . فابن منظور عد الصحاح كتابا بمفرده وحواشى ابن برى كتابا آخر ، أما ابن حجر فعدهما مرجعا واحدا ولذلك أضاف إلى المراجع الجمهرة حتى تصير خمسة ، وما ادعى ابن منظور شيئا .

وقد ازداد اطمئنانى إلى هذه النتيجة حين وجدت أحمد تيمور يعترف بها فى إحدى تعليقاته فى ذيل « كتاب تصحيح لسان العرب » ، والأستاذ كرنكو فى مقاله بالملحق المئوى لمجلة الجمعية الأسيوية الملكية وإن لم يؤيدا كلامهما بشىء .

ومن الطبيعى أن اللسان تسوده الظواهر التى سادت مراجعه الأمهات إذ ذكر جميع ما فيها على وجه التقريب . فنحن إذن حين نبحث عن هذه الظواهر نبحث عنها على هدى ما تقدمه لنا مراجعه الأصول .

ويمكن إجمال ظواهر التهذيب فى اتساع مواده وكثرة مراجعه وظهور شخصية مؤلفه والإكثار من المترادفات والنوادر والشواهد من القرآن والحديث . وكل هذه الظواهر بارزة كل البروز فى اللسان بل منها ما ازداد بروزا مثل اتساع المواد والشواهد من الحديث . والسبب فى ذلك أن مراجعه اتسعت أكثر من مراجع التهذيب وأنه أخذ الأحاديث عن النهاية المختصة بها . ولكن برغم اتساع مواد اللسان قلّت أسماء اللغويين والرواة والمحدثين عنده عنها فى التهذيب والنهاية لأنه لم يكن يعنى بها وكان أميل إلى حذفها . أما بقية الظواهر فهى كما هى لأنه أخذها عن التهذيب ، وربما تكون قلت أهميتها لاتساع المواد لا لأنه أهملها .

أما الصحاح فأهم ظواهره الانتظام، انتظام علاج المواد وترتيب الأبواب وسهولة ترتيب الكتاب كله، والاختصار حتى حذف أسماء اللغويين، والتزام الصحيح والألفاظ والضبط بالعبارة وكثرة الأحكام والقواعد الصرفية والنحوية. ونجد من هذه الظواهر عند ابن منظور انتظام الترتيب لأنه اتبع ترتيب الصحاح بحذافيره. أما الظواهر الأخرى فنجدها فى اللسان بشكل أقل بروزا عما كانت عليه فى الصحاح، فهو يضبط بالعبارة ولكن لا يبلغ فيها مبلغ الجوهرى بالنسبة لكثرة صيغه. وأما التزامه الصحيح فقد طرحه تماما لأن غرضه كان جمع اللغة لا نقدها. ولكنه امتاز على الصحاح بتجنبه ما فيه من تصحيفات بفضل ابن برى والأزهرى والمراجع الأخرى، والعناية بالشواهد بفضل توجيهات ابن برى. ونستثنى من كل هذا الأحكام النحوية والصرفية فقد زادت بفضل انضمام أحكام ابن سيده إليها.

وتتمثل ظواهر المحكم فى انتظام الترتيب الداخلى للمواد إلى حد ما واستقصاء الصيغ والمعانى، وجمع الأقوال الكثيرة فى قول واحد، وكثرة التوجيهات النحوية والصرفية. وقد احتوى اللسان على هذه الظواهر، فقد سار على نظام ابن سيده فى الترتيب الداخلى للمواد وإن كان حشوها بالزيادات من المراجع الأخرى أخفى هذا الاهتمام. ولم يكن يتقيد المؤلف بأن يبدأ بما بدأ ابن سيده وأن يختم بما ختم به، بل كان يقدم غيره عليه أو يختم بما عند غيره إذا كان أولى من كلام ابن سيده بالبداية والختام. ومن الطبيعى أن الاستقصاء زاد بروزا عند ابن منظور بفضل مراجعه الكبيرة وكذلك الأحكام كما سبق القول.

وآخر الأمر لم يعط ابن برى « لسان العرب » شيئا ذا خطر فى التنظيم أو العلاج وإنما صحح لهصيغ الصحاح وتفسيراته وشواهده، وأمده بفيض من هذه الشواهد، وتلك هى أهميته الوحيدة والحق أنه كان قليل الظهور فى اللسان أيضا.

ولا يختلف حال النهاية عن حال تنبيه ابن برى، فهى لم تعط ابن منظور إلا الأحاديث التى أدخلها فى مواده بشرحها، أما غير ذلك فلا.

وصفوة القول أن أهم الظواهر التى تسود اللسان هى استقصاء الصيغ والمعانى، واتساع المواد، وسهولة ترتيب الأبواب والفصول، والانتظام الداخلى للمواد إلى حد ما، والإكثار من الشواهد من القرآن والحديث والشعر، والإطالة فى الشواهد الشعرية. يلى ذلك كثرة الأحكام والتفسيرات النحوية والصرفية والعناية بالمترادفات والنوادر.

مآخذ :

تؤخذ على اللسان عيوب لها خطرها أيضا وأهمها الفوضى الضاربة أطنابها فى داخل مواده، فهو لم يستفد من منهج ابن سيده الذى شرحه فى مقدمته كما لم يستفد ابن سيده نفسه. فسار سيرته واضطرب اضطرابه بل ازداد اضطرابا لازدياد مواده ومراجعه. ومن أسباب هذا الاضطراب أيضا عدم صبه تفسيرات مراجعه للصيغة الواحدة فى بوتقة لصياغة تفسير واحد موحد لها، ينقذنا من هذا التكرار الممل لتفسير واحد لا تتغير معانيه. وقد أدى به ذلك إلى تكرير بعض الشواهد فى موضعين متقاربين جدا كما رأينا.

والمأخذ الثانى تركه بعض الصيغ والمعانى التى أوردها أحد مراجعه وخاصة التهذيب ورأينا ذلك مع المحكم. وربما كان السبب فى الأخير السهو ولكن هذا لا يبرئه.

وآخر ما يؤخذ عليه أمر عظيم الخطر، وهو اقتصاره فى المراجع على التهذيب والمحكم والصحاح والتنبيه والنهاية، وإهمال غيرها من المراجع الكبيرة الهامة من أمثال الجمهرة لابن دريد والبارع للقالى والمقاييس لابن فارس والمحيط لابن عباد والعباب للصغانى وغيرها، إن لم نذكر العين لأنه من المحتمل أنه كان يصعب عليه الحصول عليه. فقد فاته كثير من الصيغ والمعانى والشواهد والنقود، التى ذكرتها هذه المعاجم. فقد ضاع منه نقد ابن فارس فى مقاييسه للخليل وابن دريد وغيرهما على الرغم من أنه ذكر الألفاظ التى نقدها ابن فارس نقدا مرا وخاصة الألفاظ اليمنية. وفاته

من المقاييس تلك الأصول التى استنبطها من استقراء الصيغ وأقام عليها المواد كما فاته مذهبه فى نحت الرباعى والخماسى الذى طبقه على كثير من هذه الألفاظ .

وفاته من العين والجمهرة كثير من الصيغ والمعانى التى أهملها الأزهرى، وقد رأيناه أهمل فى مادة واحدة سبعة شواهد من العين وحده ولو كان رجع إلى البارع لأنقذ كثيرا مما فاته ولكنه لم يفعل .

والبارع الذى يعتبر من أصح المعاجم العربية وأقدمها رجع إليه ابن سيده، ولكنه لم يأخذ كل ما فيه . فضاع على اللسان كل مافاته صاحب المحكم . و ينطبق هذا القول على المحيط لابن عباد وأساس البلاغة للزمخشرى . فقد قابلت بعض مواد اللسان بمواد هذه المراجع فتبين لى أنه ترك كثيرا منها . و بالرغم من كل هذا يعتقد كثير من الباحثين المحدثين أنه المعجم الكامل للغة العربية — مع زميله التاج — وهذا خطأ صراح .

ومهما يكن القول فى اللسان فإنه لا يفقده مكانه فهو ثانى اثنين فى دنيا المعاجم العربية، وهو من أشمل المعاجم للألفاظ ومعانيها. وكانت الخطوة التى قام بها فى حركة المعاجم، هى جمع هذا الشتات المفرق فى خمسة من المراجع الكبار. أما عدا ذلك فلم يقدم شيئا ، وما كان عصر ابن منظور بعصر ابتكار .

دراسات حوله :

لم تكثر الدراسات حول اللسان، ولعل السبب فى ذلك طوله . ولكن المحدثين رفعوا من مكانه واتخذوه أساسا لهم ولدراساتهم فكانت ثمراتها الكتب التالية .

١ — تصحيح لسان العرب لأحمد تيمور، وقد عنى بطبعه ونشره محمد عبد الجواد الأصمعى فى قسمين . وجمع فيه مؤلفه تصويب بعض الأغلاط التى وقع فيها طابعو لسان العرب . وصدره بوهمين أحدهما لأحمد فارس الشدياق فى تاريخ مولد ابن منظور ووفاته، وثانيهما فى اعتبار الجمهرة من مراجع اللسان. وختمه بستة أوهام من قلم ابن منظور

نفسه لا الطابعين ، وهى بالطبع من مراجعه الأولى لأنه مجرد ناقل باعترافه . ويحتوى الكتاب أيضا على بعض ردود جماعة من اللغويين على تيمور إذ كان نشر تصويباته فى الصحف أولا ، وموافقته أو رَدّه عليها .

ونهج فى الكتاب كله على أن يذكر المادة التى فيها الخطأ والجزء والصفحة والسطر ثم ينقل النص ويبين تصويبه ويختم بالأدلة. ومن الطبيعى أنه اتبع فيه ترتيب اللسان ونمثل لهذا المنهج بالتصويب الآتى :

قال « وفى مادة — ث ر ب — ج ا ص ٢٢٩ س ٨) ونصل يثربى وأثربى منسوب إلى يثرب وقوله « وما هو إلا اليثربى المقطع » زعم بعض الرواة أن المراد باليثربى السهم لا النصل وأن يثرب لا يعمل فيها النصال . وروى (يترب) بالمثناة الفوقية ، والصواب بالمثلثة لأن الكلام فى طيبة مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام وأما يترب بالمثناة وفتح الراء فهو موضع قرب اليمامة وأين هو مما هنا » .

٢ — أراد السيد عبد الله إسماعيل الصاوى أن يهذب لسان العرب ليلائم حاجيات العصر الحديث، وفعلا طبع من هذا التهذيب خمسة أجزاء صغار فى عام ١٣٥٥ هـ وما بعدها ثم توقف عن إكماله . ورمى الصاوى فى تهذيبه إلى أمرين : ترتيب اللسان وتصحيحه . أما الترتيب فقد عدل عن الترتيب الأصلى إلى الترتيب الألف بأئى المعتاد من أول الكلمة إلى آخرها ، ووضع كل مادة فى موضعها ، واقتصر على ترتيب المواد ولم يحاول أن يرتب الألفاظ فى داخلها .

وأما التصحيح فاعتمد فيه على مقابلة طبعة بولاق بنسخة اللسان المخطوطة وأصوله التى استمد منها ابن منظور ، والجمهرة ونقود العلماء وخاصة تصحيح أحمد تيمور السابق الإشارة إليه . وخرج من هذه المقابلة ببعض زيادات وخلافات ، فنبه عليها فى المتن أو الهامش .

فزاد عبارات التفسير كثيرا والأبيات الشواهد ، وشرح المبهم ، ونسب الشواهد والأقوال إلى أصحابها ، ووضع كل ذلك فى المتن بين قوسين معقوفين . ونبه فى الهامش

على المصدر الذى استقاها منه، وزاد فى المتن بدون أقواس الأقوال الساقطة من المطبوعة وترك موضعها فارغا. ونبه فى الهامش على مصدرها أيضا، كذلك زاد فى الهامش بعض فوائد وجدها فى هوامش المخطوطات التى رجع إليها .

أما الخلافات التى نبه عليها فتتمثل فى روايات الأشعار، ومواضع الخلاف بين اللسان وأصوله ، ووضعها فى الهامش . و بعض الأخطاء فى اللسان صوبها فى المتن أو فى الهامش مع التنبيه عليها وعلى مصدرها فى الحالتين .

٣ — قام المرحوم الأستاذ محمد النجارى بتهذيب اللسان أيضا مع العناية بترتيبه خاصة فلم يكتف بترتيب المواد على حروف ألف باء كما فعل الصاوى بل ترك نظام المواد تماما ورتب الألفاظ نفسها على حروف ألف باء بالنظر إلى حروفها جميعا أصلية كانت أو مزيدة ثم أضاف إلى ماجاء فى اللسان أشياء من القاموس والتاج . وعزم المجمع اللغوى على طبع كتابه ولكن لم يقدر له ذلك ~~لعقبات مالية فى أغلب الظن~~ إلى الآن (١) .

(١) مجلة المجمع ٥ / ٨٦ ، ٨٨ .

الفصل الرابع

القاموس المحيط

للفيروزآبادى (٧٢٩ — ٨١٦ أو ٨١٧)

هبط زبيد فى رمضان سنة ٧٩٧ الإمام أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادى الشيرازى اللغوى ، فى عهد الملك الأشرف إسماعيل بن عباس الرسولى المتوفى فى ربيع الأول سنة ٨٠٣ . وفى هذه الحقبة بين عامى ٧٩٦ و ٨٠٣ ألف هذا الإمام كتابه الشهير « القاموس المحيط » وأهداه إلى الأشرف[1] .

هدفه

كان هدفه فى معجمه الجمع والاستقصاء قال فى مقدمته : « وكنت برهة من الدهر ألتمس كتابا جامعا بسيطا، ومصنفا على الفصح والشوارد محيطا . ولما أعيانى الطلاب شرعت فى كتابى الموسوم باللامع المعلم العجاب » وإذن فغرضه جمع الفصيح والغريب والبسيط . ولكن هذا كان فى « اللامع » وما « القاموس » إلا مختصر منه . فيجب علينا إذن أن نرفع « بسيطا » من أغراضه ونضع بدله « مختصرا » .

وينسجم هذا الهدف مع اسم الكتاب الذى قال عنه فى المقدمة ، وأسميته « القاموس المحيط » لأنه البحر الأعظم ، وأطال بعض النسخ الاسم فجعله « القاموس المحيط ، والقابوس الوسيط ، فيما ذهب من لغة العرب شماطيط » وتوسط بعضها الآخر فجعله « القاموس المحيط ، والقابوس الوسيط » .

وقام المجد بمحاولتين ليصل إلى غرضه وصفهما فى المقدمة قال « ولما أعيانى

(١) يظهر من ذلك خطأ محمد صديق إذ قال فى البلغة (١٤٥) إنه كتب عام ٨١٣ هـ .

الطلاب شرعت فى كتابى الموسوم باللامع المعلم العجاب، الجامع بين المحكم والعباب، فهما غرتا الكتب المصنفة فى هذا الباب، ونيّرا براقع الفضل والآداب. وضممت إليهما فوائد امتلأ بها الوطاب، واعتلى منها الخطاب. ففاق كل مؤلّف فى هذا الفن هذا الكتاب.

« غير أنى خمنته فى ستين سفرا يُعْجِز تحصيله الطلاب، وسُئِلت تقديم كتاب وجيز على ذلك النظام، وعمل مفرغ فى قالب الإيجاز والإحكام مع التزام إتمام المعانى و إبرام المبانى، فصرفت صوب هذا القصد عنانى، وألفت هذا الكتاب.. » يريد القاموس المحيط.

منهجه :

شرح المؤلف المنهج الذى سار عليه فى المعجم فقال عن المواد « وألفتُ هذا الكتاب محذوف الشواهد، مطروح الزوائد، معربا عن الفصح والشوارد، وجعلت بتوفيق الله تعالى زُفَرًا فى زِفْر، ولخصت كل ثلاثين سفرا فى سفر، وضمنته خلاصة ما فى العباب والمحكم، وأضفت إليه زيادات مَنّ الله تعالى بها وأنعم، ورزقنيها عند غوصى عليها من بطون الكتب الفاخرة الدأماء الغطمطم ».

وقال عن طريقة علاجها « إذا تأملت صنيعى هذا وجدته مشتملا على فرائد أثيرة، وفوائد كثيرة :

١ — من حسن الاختصار وتقريب العبارة وتهذيب الكلام و إيراد المعانى الكثيرة فى الألفاظ اليسيرة.

٢ — ومن أحسن ما اختص به هذا الكتاب تخليص الواو من الياء. وذلك قسم يسم المصنفين بالعى والإعياء.

٣ — ومنها أنى لا أذكر ما جاء من جمع « فاعل » المعتل العين على « فَعَلَة » إلا أن يصح موضع العين منه كجَولة وخَولة. وأما ما جاء منه معتلا كباعة وسادة فلا أذكره لاطراده » ولم يبتكر المؤلف شيئا من هذه الخطوات الثلاث، فقد ذهب

إليها قبله ابن سيده فى المحكم ، وذهب إلى الثانية منها الأزهرى قبلهما ، و إلى الثالثة الفارابى ونشوان الحميرى وغيرهما .

و بين المؤلف بعض القواعد التى سلكها للاختصار فقال « ومن بديع اختصاره وحسن ترصيع تقصاره :

١ — أنى إذا ذكرت صيغة المذكر أتبعتها المؤنث بقولى وهى بهاء ولا أعيد الصيغة .

٢ — و إذا ذكرت المصدر مطلقا أو الماضى بدون الآتى — ولا مانع — فالفعل على مثال كَتَبَ . و إذا ذكرت آتيه بلا تقييد فهو على مثال ضَرَبَ . على أنى أذهب إلى ما قال أبو زيد : إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التى يأتى ماضيها على فَعَلَ فأنت فى المستقبل بالخيار ، إن شئت قلت : يفعُل بضم العين ، و إن شئت قلت يفعِل بكسرها .

٣ — وكل كلمة عريتها عن الضبط فإنها بالفتح إلا ما اشتهر بخلافه اشتهارا رافعا للنزاع من البَيْن . وما سوى ذلك فأقيّده بصريح الكلام ، غير مقتنع بتوشيح القِلَام .

٤ — مكتفيا بكتابة ع د ة ج م عن قولى : موضع و بلد وقرية والجمع ومعروف فتلخص وكل غث إن شاء الله عنه مصروف [ورمز لجمع الجمع بحرفى (جج) ولجمع جمع الجمع بحروف (ججج) .وقيل : إنه كان يرمز فى إحدى نسخ القاموس للجبل (ل) وللحديث (ث) وغيرهما[١] ، وفى نسخة أخرى : خ م رمزا للبخارى ومسلم[٢]]

٤ — ونضيف إلى ما مضى أن المجد لم يحذف جميع الصيغ القياسية المطردة كما فعل الفارابى مثلا ، بل كان يعنى بها و يقدمها على غيرها ، قال نصر الهورينى فى أول النسخة : « إذا ذكر الموازين فى كلمة سواء كانت فعلا أو اسما فإنه فى الغالب يقدم

(١) محمد سعد الله : القول المأنوس ص ٥٩ .
(٢) المصدر السابق ص ٦٠ .

المشهور الفصيح أولا ثم يتبعه ثانيا باللغات الزائدة إن كان فى الكلمة لغتان أو أكثر .

[و] عند إيراده المصادر يقدم المصدر المقيس أولا ثم يذكر غيره فى الغالب . .

[و] عند ندبه لذكر الجموع يقدم المقيس منها ثم يذكر غيره فى الغالب ، وقد يهمل المقيس أحيانا اعتمادا على الشهرة ، وقد يترك غيره تقصيرا أو غفلة . و يقدم أيضا الصفات المقيسة أولا ثم يتبعها بغيرها من المبالغة أو غيرها ، و يعقبها بذكر مؤنثها بتلك الأوزان أو غيرها » . . ولو كان المجد أراد إهمال المقيس المطرد لأهمل الإشارة إلى المؤنث الذى يلحق به الهاء زيادة على مذكره فهذا هو الأصل فى التأنيث .

ووقف المجد من صحاح الجوهرى موقفا خاصا أثّر فى منهجه تأثيرا كبيرا يجب التنبيه عليه . قال فى المقدمة « ولما رأيت إقبال الناس على صحاح الجوهرى — وهو جدير بذلك غير أنه فاته نصف اللغة أو أكثر : إما بإهمال المادة أو بترك المعانى الغريبة النادّة — أردت أن يظهر للناظر بادئ بدء فضل كتابى عليه ، فكتبت بالحمرة المادة المهملة لديه ، وفى سائر التراكيب تتضح المزية بالتوجه إليه » . ولما كان التمييز بالحمرة متعسرا فى الطبع فى العصر الماضى فقد ميزت هذه الألفاظ التى أهملها الجوهرى بخط ممتد من فوقها .

وكان الموقف السابق بصدد المواد المهملة ، ولكنه له موقف آخر بإزاء بعض المواد المذكورة قال عنه « ثم إنى نبهت فيه على أشياء ركب فيها الجوهرى رحمه الله خلاف الصواب ، غير طاعن فيه ، ولا قاصد بذلك تنديدا له و إزراء عليه وغضا منه بل استيضاحا للصواب ، واسترباحا للثواب ، وتحرزا وحذرا من أن يُنمَى إلىّ التصحيف ، أو يعزى إلى الغلط والتحريف » .

وكما اعتذر عن خطوته الثانية ، اعتذر عن خطوته الأولى أيضا بقوله « ولم أذكر ذلك إشاعة للمفاخر بل إذاعة لقول الشاعر * كم ترك الأول للآخر * »

وذكر سبب إيثارة الصحاح بالنقد فى قوله « واختصصت كتاب الجوهرى من بين

الكتب اللغوية مع ما فى غالبها من الأوهام الواضحة ، والأغلاط الفاضحة ، لتداوله واشتهاره بخصوصه ، واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه » .

ويبدو أن المؤلف شغل بنقد الصحاح ، والتنبيه على ما أهمله وأخطأ فيه ، فنسى أن يشير إلى أنه أخذ منه ترتيب كتابه : أبوابه وفصوله ومواده ، بحسب الحرف الأخير فالأول فالحشو .

وصف : المقدمة :

افتتح المجد مقدمته بتحميد طويل ، أعقبه بكلمة عن أهمية علم اللغة ، ربط فيها بين اللغة والشريعة . وعاد إلى ذلك فى فقرة متأخرة ، وبين أن القرآن والدول الإسلامية هما اللذان حفظا العربية . ثم أشار إلى عناية القدماء بها . وخلص من ذلك إلى إفراد نفسه بالذكر . وخرج من هذا إلى المعجم الذى التمسه ومقصده فى كتابه ومحاولتيه وصفات القاموس وتسميته ومواقفه من الصحاح ، ومزايا قاموسه ومنهجه فيه وتنبيهه على أخطاء الصحاح وسببه وسبب إيثاره الصحاح بالنقد . وظهرت منه فى أثناء ذلك نغمات من الفخر تضعه فى سلك الأزهرى وابن سيده . ثم ذكر ازدهار اللغة قديما واندثارها فى عهده ولولا القرآن والدولة العربية لضاعت . والعربية لغة النبى فلها فضلها وشرفها ولا يكرهها إلا شقى .

ومهد لإهدائه الكتاب إلى الملك بذكر ما ناله أهل اللغة من درجات سامية قديما ، وحرمانهم حديثا حتى جاء ملكه فأحيى السنن القديمة ، وأخذ يمدحه ويعدد آباءه الملوك ثم أهدى إليه الكتاب .

وختمت المقدمة بالفخر والدعاء قال : « وكتابى هذا — بحمد الله — صريح أَلْفَىْ مصنَّف من الكتب الفاخرة ، وسنيح أَلْفَى قَلَمَّس من العيالم الزاخرة . والله أسأل أن يثيبنى به جميل الذكر فى الدنيا وجزيل الأجر فى الآخرة ، ضارعا إلى من ينظر من عالِم فى عملى ، أن يسترعثارى وزللى ، ويسد بسَداد فضله خللى ، ويصلح ماطغى به القلم وزاغ عنه البصر وقصر عنه الفهم وغفل عنه الخاطر ، فالإنسان محل النسيان ، وإن أول

ناس أول الناس ، وعلى الله التكلان » وتدعى هذه العبارة أن القاموس يحوى خلاصة ألفى كتاب لغوى كبير فاخر ، ولا تبين أتدخل هذه الكتب فيما أخذه عن العباب والمحكم أم تخرج عنها . ولكن دراسة الكتاب تدل على أن هذه العبارة لا تعنى الألفين بالضبط و إنما مجرد الكثرة ، وتعنى — إلى جانب هذا — المراجع التى استفرغها العباب والمحكم . وقد ذكر الصغانى فى مراجعه عددا كبيرا من الرسائل اللغوية الصغيرة والكبيرة .

تحليل المواد :

نحلل من المواد ما حللناه فى المعاجم السابقة . أما المادة الأولى «عق» من الثنائى المضاعف ، فصدرها الفيروزآبادى بقوله « العقيق كأمير : خرز أحمر يكون باليمن ، و بسواحل بحر رومية منه جنس كدر كماء يجرى من اللحم المملح وفيه خطوط بيض خفية ، من تختم به سكنت روعته عند الخصام ، وانقطع عنه الدم ، من أى موضع كان ، ونحاتة جميع أصنافه تذهب حفر الأسنان ، ومحروقه يثبت متحركها ، الواحدة بهاء ج عقائق ، والوادى ج أعِقة ، وكل مسيل شقه ماء السيل وع بالمدينة و باليمامة و بالطائف و بتهامة و بنجد ، وستة مواضع أُخَر ، وشعر كل مولود من الناس والبهائم كالعقة بالكسر وكسفينة أو العِقة فى الحمر والناس خاصة ج كعِنَب ، والعقيقة أيضا : صوف الجذع ، والشاة التى تذبح عند حلق شعر المولود ، ومن البرق : ما يبقى فى السحاب من شعاعه كالعقَق كصُرد و به تشبه السيوف فتسمى عقائق ، والمزادة ، والنهر ، والعصابة ساعة تشق من الثوب ، وغرلة الصبى » أخذ الشطر الأول من المعنى الأول من المحكم والتهذيب ، أما بقيته فزيادة طبية من اليمن : موطن الكتاب ، والمعنى الثانى مستوحى من التهذيب ، والثالث من التهذيب والصحاح ، والرابع من الصحاح والمحكم ، والمواضع الباقية من التهذيب مع زيادة كونه يطلق على ستة مواضع أخرى . أما العقيق والعقة والعقيقة بمعنى الشعر فمن الصحاح والتهذيب عن أبى عبيد ، والعبارة التالية من الصحاح عن أبى عبيد ، والجمع

عن المحكم الذى أخذه بدوره من العين ، والعبارة بعده فى تفسير العقيقة من التهذيب والصحاح ، وكذا الشاة والبرق (وهما فى المحكم أيضا) . أما المزادة والنهر والعصابة والغرلة فمن التهذيب . و يظهر انتظام المادة إذ يجمع معانى كل صيغة على حدة ولا ينثر كلا منها فى موضع كما تفعل المعاجم الأخرى ، و يظهر الإيجاز أيضا .

ثم قال «وعق : شق ، وعن المولود : ذبح عنه ، و بالسهم : رمى به نحو السماء وذلك السهم عقيقة ، ووالده عقوقا ومعقة ضد بره فهو عاق وعَق وعُقَقُ محركة و بضمتين ، جمع الأولى عَقَقة محركة ، وعَقاق كقطام: اسم العقوق . وماء عُق وعقاق بضمهما : مر ، وفرس عَقوق كصبور : حامل أو حائل ضد ، أو هو على التفاؤل ج عُقُق بضمتين جج ككتاب . وقد عقت تعق عقاقا وعقوقا وعققا محركة وأعقت . والعقاق كسراب وكتاب : الحمل بعينه » أخذ المعنيين الأولين من المعاجم السابقة كلها ، والثالث من من التهذيب والصحاح ، والرابع عدا عقق من التهذيب والصحاح ، وعقاق من الصاغانى وابن برى ، والماء العقق العقاق من المحكم والتهذيب ، وأولاهما فى الصحاح والصيغ التالية من الكتب الثلاثة كلها مع وجود بعضها فى معجم واحد منها أو اثنين فقط . و يظهر فى هذه الفقرة أنه كان يجمع الصيغ ذات المعنى الواحد معا أحيانا مما يجعل النظام يختل بعض الشىء وأنه كان يزيد بعض الصيغ من مراجعه مثل عقق ، و يظهر فيها الإيجاز أيضا .

وختم المادة بقوله: « والعقق محركة : الانشقاق . وطلب الأبلق العقوق فى بلق ونوى العقوق : نوى هش لين الممضغة . وعقة : بطن من النمر بن قاسط ، والبرقة المستطيلة فى السماء ، وحفرة عميقة فى الأرض كالعقق بالكسر . والعقة بالضم : التى تلعب بها الصبيان . وعقّان النخيل والكرم بالكسر : ما يخرج من أصولها وقد أعَقّتا . وعواق النخل : روادفه وهى فسلان تنبت معه . والعقعق : طائر أبلق بسواد و بياض يشبه صوته العين والقاف . وأعقه : أمره ، والفرس : حملت وهى عقوق لا معق وهذا نادر أو يقال فى لُغَيَّة رديئة . واعتق السيف: استله ، والسحاب : انشق ، وانعق

الغبار: سطع، والعقدة: انشدت، والسحابة: تبعجت بالماء،وكل انشقاق انعقاق» أما العقق بمعنى الانشقاق فلم أجده فيما بين يدى من مراجعه وخطأه مرتضى الزبيدى . وأخذ نوى العقوق من التهذيب والمحكم والصحاح مع خلاف بسيط بينها واختصار فيه ، وكلها أخذته من العين ، والمعنى الأول لعقة موجود فى التهذيب والصحاح والمحكم ، والثانى من الجمهرة مع خلاف بسيط ، والثالث من المحكم وهى بخلاف بسيط فى الجمهرة ، والعقةموجودة فى المحكم ، والعقان وفعلها فى التهذيب والصحاح ، والعواق فى التكملة للصغانى ، والعقعق فى الصحاح والمحكم ، ولكن النص فى القاموس أكمل منهما ، وكلهم أخذ التفسير من العين . والمعنى الأول والثانى لأعق فى التهذيب والصحاح والمحكم مع زيادة الجزء الأخير عن معق من الصحاح . والمعنى الأول والثانى لاعتق فى التهذيب . أما انعق فمعناها الأول فى الصحاح والمحكم والثانى فى المحكم ، وهما عن العين ، والمعنى الثالث لم أجد مصدره . والرابع عن التهذيب والصحاح . والتعليق الأخير فى الصحاح والتهذيب أيضا . وتنتهى المادة فى القاموس تاركة بعض صيغ التهذيب مثل معقوقة وعقاقة والعقق ، والأخيرتان فى المحكم مع العقق والإعقاق المحذوفتين أيضا . وقد تساهل فى معقوقة وعقاقة لأن أولاهما اسم مفعول والثانية صيغة مبالغة فهما مطردتان ، ولكن ما العمل فى باقيها . وترك أيضا بعض معانى العق وانعق الواردة فى المحكم .

و يستنبط المرء من هذه المادة أن الفيروزآبادى كان يرجع إلى التهذيب والعباب والصحاح والمحكم والجمهرة والعين . ولكن هل رجع إلى هذه المعاجم كلها مباشرة أو استقى منها عن طريق المعاجم الأخرى . أما العين فالأرجح أنه استقى منه عن طريق غير مباشر . وهذا الطريق هو العباب والتهذيب والمحكم وخاصة أن أكثر الصيغ والمعانى الواردة عن العين لا ترد عنه وحده بل لابد أن توجد فى أحد هذه الكتب أيضا . و يغلب على الظن أنه أخذ الجمهرة أيضا عن طريق المحكم . وقد عرفنا منذ زمن بعيد أن هذا المعجم أفرغ العين والجمهرة فيه على وجه التقريب .

أما التهذيب والصحاح فكان من اليسير عليه الرجوع إليهما. ولكن يبدو أنه كان يأخذهما عن طريق العباب والتكملة . فهو فى « هقع » يخالف نص الصحاح المطبوع و يوافق نص العباب الناقل هو عنه ، مما يدل على أنه استقى منه عن هذا الطريق . والحق أن العباب والتكملة أفادا صاحب القاموس إذ أعطياه مواد الصحاح كلها وأكثر مواد التهذيب وكتب ابن فارس والمحيط لابن عباد . أما المحكم فأفاده فى مواد العين والجهرة . وكأنما أغناه هذان المرجعان عن بقية المراجع .

ونرى فى المادة انتظاما فتُفْرَدَ معانى كل صيغة على حدة ولا تنثر بين أرجاء المادة كلها ولا تتكرر . و يحاول ذكر جمع كل صيغة فى أثرها بل ذكر بعض الصيغ التى بمعناها أيضا و إن سبب هذا بعض الاضطراب . ونرى من آثار الانتظام ضبطه ألفاظه بالعبارة فينص على حركتها أو يذكر وزنها بكلمة أشهر منها فأمن كتابه من كثير من التحريف والتصحيف .

و يتمثل فى المادة الإيجاز أيضا فهو يحذف فضول التفسيرات بل يحذف بعضها وقد يكون من الضرورى الهام ، و يحذف أسماء اللغويين والرواة والاستطرادات فى المترادفات والروايات وما إليها ، و يحذف الشواهد جميعها فيخفف كتابه منها ومن شروحها والتعليق عليها وذِكْر شىء من رواياتها .

ولكن يعيبها حذفه بعض الصيغ والمعانى المذكورة فى مراجعه الأصول، و بعض الاضطراب الذى سببه ذكر الصيغ التى بمعنى الصيغة التى يعالجها معها إذا كانت من نفس المادة فهو بذلك لن يأتى بها فى موضعها الذى تستحقه و بذلك لا ييسر على الباحث الوصول إليها .

أما المادة الثلاثية « هقع » فقد صدرها بالاسم

نجد الثلاثى قال : « الهقعة : دائرة تكون بعرض زور الفرس أو بحيث تصيب رجل الفارس يتشاءم بها أو لمعة بياض فى جنبه الأيسر ، وثلاث كواكب فوق منكبى الجوزاء كالأثافى إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف»

العبارة الأولى فى تفسير الهقعة بالمعنى الأول مأخوذة من الصحاح مع الاختصار القليل ، والثانية من العين ، والثالثة من الجمهرة . والمعنى الثانى مأخوذ بالاختصار من العين ، وبعضه موجود فى التهذيب والمحكم اللذين حذفا اشتداد الحر حين طلوعها مع الفجر . ويتبين من هذه الفقرة أن المؤلف كان يميل إلى إيراد أقوال اللغويين فى تفسير اللفظ الواحد كما كان الأزهرى يفعل فى تهذيبه ولا يقتصر على قول واحد . وكان يضع هذه الأقوال بعضها وراء بعض ولا يعنى بنسبتها إلى أصحابها ، ولا يتحرج من التصرف فيها بحذف بعضها واختصار بعضها الآخر . ويحذف الشواهد . ويضبط العبارة .

ثم قال : « وهَقَعه كمنعه : كواه . وكغراب : الغَفْلة من هم أو مرض . وكهمزة : المكثر من الاتكاء والاضطجاع بين القوم . والهيقعة كهينمة : حكاية وقع السيف أو ضربك الشيء اليابس على اليابس حتى تسمع صوته أو أن تضرب بالحديد من فوق . وككتف : الحريص » . المعنى الأول من التكملة عن الفراء . والصيغة الثانية موجودة فى الجمهرة والمحكم . والثالثة فى الصحاح والمحكم مع تغيير فى لفظ « المكثر » إذ جعلاها « الكثير » وهى فى التهذيب بخلاف آخر . والعبارة الأولى فى تفسير الهيقعة مأخوذة من الصحاح وهى فى التهذيب مع إطالة . والثانية من الجمهرة والمحكم . والثالثة من العباب وهى فى الصحاح مع اختلاف بسيط فى كلمة « الحديد » إذ جعلها « الحد » . أما الصيغة الأخيرة فمأخوذة من المحيط لابن عباد كما يقول صاحب التاج . ويظهر فى هذه الفقرة جميع ما ظهر فى سابقتها .

وختمت المادة بقوله : « وهقعت الناقة كفرح فهى هقعة : وهى التى إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة كتهقعت . واهتقعه عرق سوء : أقعده عن بلوغ الشرف والخير ، وفلانا : صده ومنعه ، والفحل الناقة : أبركها وتسداها ، والحمى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنته ، وكل ماعاودك فقد اهتقعك . واهتقع لونه مجهولا : تغير . وتهقع : تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح . والقوم وردا : وردوا كلهم . وتهقع مجهولا : نكس . وانهقع : جاع

وخمص » . أخذ الفعل هقع عن التهذيب الذى رواه عن أبى عبيد ، وتهقع من المحكم ، والمعنى الأول لاهتقع من التهذيب مختصرا ، والثانى من المحيط ، والثالث من المحكم والتهذيب معا ، والرابع من التهذيب مع تصرف وكذا التعليق بعده ، ومعنى المبنى للمجهول من الجمهرة والتهذيب والمحكم ، والمعنى الأول لتهقع من التهذيب ، والثانى من التكملة . وتهقع القوم فى الجمهرة والمحكم وما بعده من محيط ابن عباد . وكل ما فى هذه الفقرة موجود فى التكملة عدا تهقع المبنى للمجول .

يستنبط المرء من هذا التحليل أن الفيروز آبادى استمد هذه المادة من العين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم والعباب، واستمد صيغة من مصدر لا نعرفه . ولم يكن يتبع نظاما معينا فى الرجوع إلى هذه المراجع أى لم يكن يقدم أحدها على الآخر أو يتبع ترتيب أحدها ويحشوه بما فى الكتب الأخرى كاللسان . وإنما كان يورد الصيغة من الصيغ ويذكر جميع تفسيراتها التى أدلت بها هذه المعاجم. وكان الفيروز آبادى أميل إلى نصوص الصحاح والمحكم ، مثله فى ذلك مثل ابن منظور . ولكنه خالفه فيما عدا ذلك فكان يتصرف فى جميع النصوص التى ينقلها أو أغلبها بالاختصار والحذف من أى معجم كانت . أما ابن منظور فلم يتصرف على نطاق واسع بعض الشىء إلا فى التهذيب .

ويبدو الانتظام فى المادة للمرة الأولى فى المعاجم فهو يذكر الصيغة يليها معانيها كلها ولا يرجع إليها مرة أخرى كما كان يفعل أكثر المعجميين أصحاب الموسوعات . ولم يكن هذا الانتظام نتيجة قلة الصيغ عنده بل هو نتيجة الإيجاز وحده . فالصيغ كثيرة جدا لا تقل عنها فى غيره من الموسوعات . وتضبط الفاظه بتمثيلها بكلمة أخرى أشهر منها أو بالنص عليها بالعبارة مما لا يجعل القارئ يحار بين صنوف الضبط المختلفة التى يمكن خلعها على الألفاظ ، فينجو الكتاب بذلك من التصحيف . وقد رأينا أشباه هذا فى بارع القالى . ولكن الأمر هنا أشد انتظاما واطرادا .

ويظهر فى المادة من مظاهر الإيجاز اطراد المعانى بعضها وراء بعض مع حذف

كل ما يمكن حذفه منها على الرغم من أنها مقتبسة من معاجم أخرى تقتضى الأمانة العلمية المحافظة على نصوصها ، وحذف الشواهد وأسماء اللغويين والرواة الذين وردت عنهم هذه الألفاظ والمعانى وما إلى ذلك . ولكننا نأخذ عليه أنه فى سبيل الإيجاز حذف بعض عبارات التفسير اللازمة كما فعل فى الهقعة واهتقع اللون وغيرهما ، و بعض خصوصياته التى تفسره مثل قول الجوهرى « المهقوع لا يسبق أبدا » الذى يوضح تشاؤم العرب به . وحذف أيضا فى سبيل الإيجاز بعض الصيغ مثل الاهتقاع وتهقعت الضأن المذكورة فى المحكم والتهذيب والجمهرة ، والخلافات فى التفسير الكثيرة فى التهذيب والمترادفات المذكورة فى التهذيب خاصة والاستطرادات . وكل هذه الأشياء نجدها فى لسان العرب . وإذن فالفيروزآبادى لم يتبع طريقة ابن منظور فى الإتيان بجميع ما ذكرته مراجعه الأمهات فى أغلب الأحيان بل كان يحذف منها .

* * *

كانت المواد السابقة كلها فى الأجزاء المفقودة من العباب ، ولذلك فنحن فى حاجة إلى تحليل غيرها من الموجود فى المجلد الباقى من هذا المعجم الذى هو أحد مرجعين أساسيين للقاموس . ولنختر مادة « ثعد » لنرى مقدار الصلة بين القاموس والعباب والمحكم فيها . قال القاموس : « الثعد : الرطب أو بُسْر غلبه الإرطاب والغض من البقل . وثرى ثعد : لين . وما له ثعد ولا معد : أى قليل ولا كثير . والمثعئد كالمطمئن : الغلام الناعم » . أخذ المعانى الثلاث الأولى من مفتتح المادة فى المحكم الذى قال فيها : « الثعد : الرطب وقيل : البسر الذى غلب عليه الإرطاب قال :

لَشَتَّانَ ما بينى وبين رُعاتِها ⁂ إذا صَرْصَرَ العصفور فى الرُّطَبِ الثَّعْدِ

الواحدة ثعدة . ورطبة ثعدة : طرية عن ابن الأعرابى . ويقال ثعد معد : غض رطب . المعد إتباع وقيل هو كالثعد من غير إتباع » وواضح أن المؤلف حافظ على عبارة المحكم فى المعنيين الأولين مع استبدال « وقيل » بالحرف « أو » ولكنه عدل عن هذه المحافظة فى المعنى الثالث وتصرف فيه . وحذف من عبارة المحكم

الشاهد الشعرى والنص على واحدة الثعدة وقول ابن الأعرابى . أما الشاهد فمنهجه يقتضى حذفه ، وأما واحدة الثعد فحذفها لأنها قياسية مطردة فى غالب ظنى ، وأما قول ابن الأعرابى فلأنه مستفاد من المعنيين قبله ، والمؤلف لا يحب التكرار . وآثر الفيروزآبادى نص المحكم فى هذه المعانى على نص العباب الذى قال فيها « قال أبو عبيد : الثعد : ما لان من البسر الواحدة ثعدة . وقال الدينورى : النبات الناعم الغض ثعد وثأد ومأد ، وكلام للعرب مأثور : « كلأ ثعد معد تشبع منه الناب وهى تَعْدُ » يريدون تعدو . قال : وقال بعض الأعراب : إذا نعتّ غضوضته قلت : ثعد وثأد ومعد . . . والمعد إتباع لا يفرد و بعضهم يفرده . . . » و يتضح أن الصغانى كان ميالا فى هذه المادة إلى إيراد نصوص اللغويين فى تفسيرها لا التعبير من عنده كما فعل ابن سيده ، وفضل الفيروزآبادى تعبير ابن سيده على نقول الصغانى . وحذف صاحب القاموس مترادفات العباب وما أورده من أقوال الأعراب . أما المترادفات فلاعتباره إياها استطرادا وقد حذف ما أورده المحكم من مترادفات أيضا ، وأما أقوال الأعراب فلأنها من الشواهد التى نبه على أنه يحذفها . ولما حذف المترادفات ، صار من الضرورى حذف التنبيه على الإتباع فلم يذكره فعلا .

ولم أجد تفسير الثرى الثعد فى العباب ولا المحكم فهو إذن من زيادات المؤلف ولم أجده فى لسان العرب . أما عبارة « ماله ثعد ولا معد » فأخذها من ختام المادة فى المحكم . وأخذ المثعئد بنصها من آخر المادة فى العباب . وانتهت المادة فى القاموس ، ولكنها لم تشتمل على جميع ما فى المحكم أو العباب . فالأول فيه «وحكى بعضهم : اثمعدّ الشىء : لان وامتد . فإما أن يكون من باب قمارص فيكون هذا بابه ، ولا تهجمنّ على هذا من غير سماع ، و إما أن تكون الميم أصلية فتثبت فى الرباعى » . وفى العباب : «رجل ثعد أى لحيم ناعم ... وقال ابن عباد : هو يثعد : أى ينعم . . » ولم يأت كل هذا فى مادة الفيروزآبادى و إذن فهو يختار من مرجعيه الأصليين ولا يأتى على جميع ما فيهما كما كان يفعل اللسان فى أغلب مواضعه . وليس من سبب واضح لحذف هذه الصيغ .

وحين نضع هذه المادة فى القاموس إلى جوار نظيرتها من اللسان نرى القاموس زاد على ما فى اللسان عبارة الثرى الثعد وعبارة المثعئد، ونرى اللسان زاد على القاموس ما تركه هذا من أقوال المحكم وقولا للأصمعى فى تحديد البسر الثعد وتفسير الثعد بالزبد إلى جانب الأحاديث والأشعار التى اتخذ منها شواهد لمعانيه .

ويظهر المؤلف فى المادة السابقة غير محافظ على ترتيب أحد مرجعيه ، فهو يرتب وفقا لمزاجه الخاص، ومؤثرا لعبارة المحكم على العباب، ومهملا لبعض المعانى والصيغ التى أوردها مرجعاه ، ومهملا للاستطرادات والشواهد والتكرار فى التفسير والإطالة فيه والمترادفات .

ظواهر : التنظيم :

أهم ظاهرة يراها الإنسان فى القاموس لأول وهلة : الانتظام فى الترتيب الداخلى للمواد والانتظام فى علاجها . أما الترتيب الداخلى فيقوم على الصيغ ، تقدم الصيغة وتقفى بمعانيها كلها مرة واحدة، ولا يعاد إليها مرة ثانية فى المادة كلها بل ينتقل إلى غيرها فحين تنتهى : غيرها . . . وهلم جرا. وتخلصت المواد بهذا الانتظام من التشتت الذى كان يرغم الباحث على قراءة المادة كلها كى يحصل على معانى الصيغة التى يريدها كلها فكان يكلفه جهدا شاقا ، والتكرار الذى كان يقع فيه المؤلف سهوا منه بعد أن طال به المدى فى صيغ مختلفة فيعيد بعض ما مر ذكره فى أوائل المادة .

ولحسن حظ القاموس أن مرجعيه هما المحكم والعباب ، فأولهما جعل مؤلفه من منهجه السير على ترتيب خاص لصيغه . فقدم الصيغ المجردة وأخر المزيدة ، والمرجع الثانى التزم الخطة أكثر من التزام نظيره لها ، وإن لم ينبه عليها فى مقدمته فصار ترتيب الصيغ وفقا لتجردها من الزيادات والتحاقها بها ميسورا على المؤلف فما عليه إلا أن يتبع ما رتبه مرجعاه ، وأن ينظم ما اضطرب عليهما. وقد فعل كثيرا.وكانت خطوة أخرى من خطوات الانتظام عند الفيروزآبادى .

ومن مظاهر الانتظام فى القاموس أيضا ميله فى كثير من مواضعه إلى تأخير الأعلام ، أشخاصا كانوا أو قبائل أو مواضع إلى آخر مواده . فالأعلام من الممكن الاستغناء عنها فى المعاجم اللغوية دون شعور بنقصها ولكن إن كان لابد من ذكرها فالأجمل تأخيرها ولا شك . فخطرها قليل فى كشف القناع عن معنى المادة وصيغها .

و إذن فالانتظام الداخلى للمواد فى القاموس يقوم على فصل معانى كل صيغة من زميلتها فى الاشتقاق، مع تقديم الصيغ المجرد على المزيدة وتأخير الأعلام . وساعد المؤلف على هذه الخطوة الإيجاز الذى تحراه فى مواده .

أما انتظام علاج الصيغ فيقوم على ميل المؤلف إلى استكمال زوايا الصيغ التى يذكرها. فإذا كانت الصيغة فعلا ذكر ماضيها ومضارعها ومصدرها إلا ما دخل تحت قاعدته العامة التى قدمها فى المقدمة . و إذا كانت الصيغة اسما ذكر جمعها بل جموعها وجموع جموعها أحيانا، وذكر مفردها ومذكرها ومؤنثها أيضا . فكان فى هذا انتظام يضاف إلى انتظام الترتيب . وهذان النوعان من الانتظام هما اللذان يميزان القاموس المحيط عن بقيه المعاجم العربية . ولم يخلّ بهذا الانتظام إلا ميل المؤلف إلى إيراد الصيغ المترادفة من المادة الواحدة فى الموضع الواحد . فقد كان حين يورد الصيغة يورد مترادفاتها التى تشترك معها فى الاشتقاق من نفس المادة ، و إن كان تخلص من المترادفات الغريبة عن المادة . وأخل به أيضا ذكره فى بعض المواضع الصيغة الواحدة أكثر من مرة وتثره لها فى الأرجاء المختلفة من المادة كما كان يفعل غيره من أصحاب المعاجم . يضاف إلى ذلك أنه لم يراع المجرد والمزيد فى كثير من المواد أيضا تبعا لصاحب المحكم والعباب .

الإيجاز :

يضارع الانتظام فى الأهمية الإيجاز . وللإيجاز عدة مظاهر فى القاموس فأبرزها للناظر حذف الشواهد على اختلاف أنواعها من قرآن وحديث وشعر وأقوال .وقد يأخذ بعض الناس على صاحب القاموس هذا الحذف وهو على حق . ولكن أصحاب المعاجم الذين أكثروا من هذه الشواهد وخاصة الشعرية لم يفيدوا منها الفائدة التى

كنا ننتظرها . فهل نظم هؤلاء الأعلام هذه الأشعار وصنفوها أى تصنيف ؟ فمنها أشعار جاهلية ومخضرمة وإسلامية كلها جمعت معاً كأنما الألفاظ لم يطرأ عليها أى تغيير فى المعنى أو المدلول أو الاستعمال فى هذه الأزمنة الطويلة . ومنها أشعار لشعراء من قريش وآخرين من هذيل وغيرهم من تميم وغيرهم من أسد وغيرهم من شيبان . . إلى آخر القبائل . وكل قبيلة كان لها لهجتها الخاصة فهل استفاد هؤلاء اللغويون من هذه الأشعار فى تبين هذه اللهجات الخاصة ؟ هل أفاد اللغويون حقا من الشواهد الشعرية بصورتها التى كانت فى عهدهم ؟ لا شك أن لا ، فنحن لا ندرى هل غيرت الأشعار وأدخلت عليها الروايات حتى تتفق مع اللهجات المعروفة أو كانت هناك لهجة شعرية موحدة مع اللهجات الخاصة وإلا فما بال هذا الاتفاق فى القصائد وألفاظها واستعمالاتها ؟ وكان لغويونا القدماء قادرين على الإجابة عن هذه الأسئلة . وإذن فالذين ذكروا الشواهد لم يستفيدوا منها كل الاستفادة فلا ضير على الفيروزآبادى أن يحذفها فهو يريد معجما صغير الحجم شاملا لمواد اللغة ، لمتن اللغة ، والمعاجم التى من هذا الصنف لها نفس الأهمية التى للمعاجم الموسوعية فلا تغنى هذه عن تلك ولا تلك عن هذه .

اللغة

ومثله حذف أسماء اللغويين والرواة الذين تروى عنهم الصيغ والمعانى . فمواد القاموس خالية منهم تماما لا يقف نظرك على أحد منهم فيها . ومن الطبيعى أن «المتون» لا تعنى بنسبة كل ما فيها إلى أصحابه لأن اهتمامها منصب على المواد نفسها لا على قائليها ، وخاصة أن هذه الأقوال صارت من التراث العربى المعروف بعد ذلك الزمن الطويل الذى عاشته موسومة بأسماء رواتها وآن لها أن تتحرر من هذا السمة وتندمج فى التراث العام تماما . يضاف إلى ذلك أمر هام هو أن هذه النسبة فقدت أهميتها بالنسبة للفيروزآبادى لأنه لم يأخذ هذه الأقوال عن رواتها أو حتى تلاميذهم وإنما أخذها من مرجعين اثنين هما المحكم والعباب . فإذا وجب عليه أن يذكر مرجعه وجب ذكر أحد هذين الكتابين لا الرواة الأصليين وإلا عد كاذبا . ومهما اختلفت الآراء فى ذلك العمل فقد ارتكبه قبله أصحاب المعاجم المطولة لا الموجزة .

واختصر بعض التفسيرات الطويلة التى رواها مرجعاه ، فحذف بعضها وكان من هذا الذى حذفه ما يحدد المعنى ويقيده أو يسمه بصفات معينة . وأبرز ما يظهر ذلك فى أسماء الأماكن . قال الفيروزآبادى : مثلا « طوْد . . د بالصعيد » وهى فى العباب « بليدة بالصعيد الأعلى فوق قوص ودون أسوان» . وقال الفيرزآبادى أيضا « برقعيد كزنجبيل : قرب الموصل » وهى فى العباب « برقعيد : قرية من أعمال الموصل على أربع مراحل منها من قرى البقعاء يضرب بأهلها المثل فى اللصوصية » و بيّن أنه حذف أمورا هامة فى التحديد . وقد أكمل شارحه السيد مرتضى هذا النقص فى التاج . ولم يكن هذا النقص فى كل الأماكن أو التفسيرات وإنما فى بعض الطويل منها فقط ومن الطبيعى أن هذا الحذف يعتبر من مساوئ الاختصار فى القاموس .

وحذف من العباب أكثر الأقوال التى أخذها من مقاييس أحمد بن فارس وتتعلق بدلالة التراكيب أو أصولها فى المواد الثلاثية والنحت فى المواد غير الثلاثية. وحذف من العباب والمحكم بعض الصيغ والمعانى وخاصة كثيرا مما أورده أولهما من محيط ابن عباد ، فهو لم يفرغهما تماما فى مواده بل ترك بعض ما فيهما[1] . ولا شك أن هذه الأمور التى حذفها مع ما حذفه من التفسيرات الطويلة خسارة لغوية لأنها أمور لازمة ضرورية لتوضيح المواد ، فكان من المحتم عليه ذكرها فمنهجه لا يرغمه على حذفها . فإذا كنا نتسامح معه فى حذف الاستطرادات والمترادفات والتفسيرات المتكررة (التى تئول إلى معنى واحد وإن اختلف رواتها كما بينت المواد التى حللناها) فإننا لا نستطيع أن نعذره فى هذه الأمور .

وجملة القول فى إيجازه أنه يتمثل فى حذف الشواهد، وأسماء اللغويين، وبعض التفسيرات الطويلة، وبعض الصيغ والمعانى الواردة فى العباب والمحكم، والاستطرادات، والمترادفات، والتفسيرات التى تئول إلى مفهوم واحد ورواها لغويون مختلفون، وأقوال ابن فارس عن دلالة التراكيب والأصول التى نحتت منها المواد غير الثلاثية، وتفسير بعض الألفاظ الغامضة الواردة فى تفسير الصيغ والمواد، وما شابه ذلك .

(١) محمد سعد الله : القول المأنوس ص ٢٦ و ٢٩ .

الاستقصاء :

الظاهرة الثالثة الهامة الاستقصاء . ولم يأت هذا عن جهد كبير بذله المؤلف في البحث والجمع وإنما عن الجهد الذي بذله ابن سيده والصغاني صاحبا المرجعين اللذين كانا أصلا للقاموس ، فالمحكم يشتمل على أكثر مافي العين والجمهرة والبارع مع كثير من الزيادات ، والعباب يشتمل على الصحاح والتكملة والذيل والصلة والحواشي والمقاييس مع زيادات . فإذا أفردنا الصحاح على حدة وجدنا التكملة والحواشي تشتمل على أكثر مافي التهذيب والمحيط لابن عباد . فكأنما العباب يحتوي على أكثر مافي الصحاح والتهذيب والمحيط والمقاييس وهي أكبر المعاجم وأصحها . فانتقل الاتساع والانفساح من هذين المرجعين إلى القاموس ، ويزيد هذه الظاهرة أهمية عدم اعتماد ابن منظور على العباب، مما حرمه كثيرا من الفوائد وأحدث خلافا كبيرا بين مافيه وما في القاموس ، فكلاهما يكمل الآخر ولا يغني أحدهما عن نظيره .

العناية بالأعلام :

رابع الظواهر عنايته بالمحدّثين والفقهاء فكان ينتهز أية فرصة لإيراد أسمائهم في مواده ، فاحتلت أسماؤهم الشطر الأكبر من زياداته على المحكم والعباب ، فقد بحثتُ عن كثير من هذه الأسماء التي أوردها في مرجعيه هذين فلم أعثر عليها ، وليس ذلك بغريب فقد ألف الفيروزآبادي نفسه كتابين في الرجال هما : « المرقاة الوفية في طبقات الحنفية » و « المرقاة الأرفعية في طبقات الشافعية » . فلا عجب أن يستقي منهما ومن غيرهما من كتب الطبقات في قاموسه . وهاك مثالا لذلك من مادة « خرق » قال: « الخرقة بالكسر من الجراد والثوب : القطعة ج كعنب وأبو القاسم شيخ الحنابلة ، وأبو الحسين بن عبد الله بن أحمد والد صاحب المختصر ، وعبد العزيز ابن جعفر ، وعبد الرحمن بن علي ، وإبراهيم بن عمرو مسند أصبهان ، وعبد الله بن أحمد ابن أبي الفتح، وبلدياه عمر بن محمد الدلال وأحمد بن محمد بن أحمد الخِرَقِيُّون أئمة

محدِّثون ، وذو الخِرَق النعمان بن راشد لإعلامه نفسه بخرق حمر وصفر فى الحرب ، وخليفة بن حمل لقوله :

لما رأتْ إبلى جاءتْ حمولتُها   غَرْثَى عجافا عليها الريش والخِرَقُ

وقُرط أو ابن قرط الطُّهَوى الشاعر القديم ، وابن شُرَيْح بن سيف شاعر آخر جاهلى يربوعى ، وفرس عباد بن الحارث . وخِرقة بالكسر : فرس الأسود ابن قردة، وفرس مُعَتِّب الغنوى ، واسم ابن شُعاث الشاعر ، وشُعاث أمه ، وأبوه نُباتة . . . خَرِق كفرح فهو خَرِق وهى خَرِقة و بلا لام : ة بمرو . . . منها محمد ابن أحمد بن أبى بشر المتكلم ، ومحمد بن موسى ، وابن عبيد الله المحدثون . . . والزبير ابن خُرَيْق كزبير تابعى... وخرقاء : امرأة سوداء كانت تَقُمُّ مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عنها ، وامرأة من بنى البكاء شبب بها ذو الرمة ... وعذار بن خرقاء محدث ، ومالك بن أبى الخرقاء عقيلى . . . وعبد الكريم بن أبى المخارق محدث لين » . ولا يتفق المؤلف مع مراجعه إلا فى أسماء الشعراء أو كبراء العرب من أعلامه .

الطبيات :

وخامس الظواهر عنايته بالمادة الطبية فى مواده فقد كان يذكر النبات ثم يقفى على ذلك بمنافعه الطبية . وهذه الظاهرة عامة فى المصنفين اليمنيين . واشتهر بالتأليف فيها أسرة بنى رسول ملوك اليمن الذين ألف لهم القاموس ، وكان الأشرف إسماعيل من ملوكهم صهرا له . فهى إذن من تأثير اليمن فيه . وقد احتلت هذه المعارف الطبية قسطا كبيرا من زيادات المؤلف . قال أحمد فارس الشدياق[1] « أول ما يقع عليه نظر الناظر إلى الصحاح الأبيات التى استشهد بها ، فيحكم بأن المؤلف لغوى أديب. فإذا وقع نظره على المواد المكتوبة فى القاموس بالحمرة حكم بأن المؤلف طبيب . وذلك نحو قوله الأشَّج والبرنج والبسفايج والبابونج والبهرامج والجسميزج والجوزاهنج والإسفيداج

(١) الجاسوس ص ١٠٨ .

والشافانج والشهدانج ونحو ذلك ». وقال أيضا عن الظاهرتين الأخيرتين[١] « ومع بسط عبارة هذه الكتب [يريد المعاجم القديمة] التى تيسر لى مطالعتها لم أجد فيها ما وجدت فى القاموس من وصف الأدوية والعقاقير وأسماء المحدثين والفقهاء وغير ذلك مما لم تكن العرب تعرف له عينا ولا أثرا حتى أن المصنف من شدة تهافته على ذكر الأعلام أهمل ألفاظ القرآن الكريم والحديث الشريف. ففى مادة « رحم » أهمل الرحمن والرحيم، واجتزأ عنهما بذكر محمد بن رحمويه كعمرويه، ورحيم — كزبير — بن مالك الخزرجى وابن حسان الدهقان، ومرحوم العطار محدثون » .

وعنى الفيروزآبادى إلى جانب أسماء المحدثين والفقهاء بعامة الأعلام على اختلاف أنواعها وإن كان بدرجة أقل، بل وصلت عنايته إلى بعض الأعلام الأعجمية مثل أهل الكهف وقتيل الخضر، وكثير ممن جاء فى الأخبار الدينية والتاريخية مثل الأفشين والخفتار والبطريق، ومن إليهم . وقد أخذ عليه بعض الباحثين هذا الجهد وعبر عنهم الشدياق بقوله[٢] : « فما الفائدة فى ذكر هذه الأسماء . فهل كان يخطر ببال المصنف أن يجمع فى قاموسه جميع الأسماء العربية والعجمية ؟ فهل بعد ذلك محال ؟ »

ولكن أغرب من ذلك كله عنايته بأسماء الحيوان والشيطان . وقد جمع الشدياق أقواله عنها فى قوله[٣] : « القلاط بالضم وكسمك وسنور من أولاد الجن والشياطين . شنقناق كسرطراط رئيس الجن . الغول ساحرة الجن وشيطان يأكل الناس . بولس سجن بجهنم . ومما ذكره من أسماء الماعز الجريش والصعدة وهيلة ، ومن أسماء الكلاب واشق وهبلع كدرهم وهزهاز والأكدر. وقال فى « كسب » : كسبة من أسماء إناث الكلاب ولم أعثر على غيرها ... زغبة بالضم حمار جرير الشاعر ... » .

واتسعت أسماء المدن والبقاع والأماكن عنده اتساعا كبيرا فشملت العالم المعروف

---

(١) نفس المرجع ، ٨٠ .
(٢) الجاسوس ص٣٠٧ .
(٣) الجاسوس ص ٣٠٨ .

فى عهده كله . ويرجع أكثر الفضل فى هذا الاتساع إلى مرجعيه الأصليين المحكم والعباب والأخير منهما خاصة . ولكنه زاد عليهما كثيرا من هذه الأعلام أيضا . والحق أن هذه الأعلام كاملة شاملة عنده بل جميع الأنواع من الأعلام قريبة من الكمال فلا يفوقه وشرحه التاج معجم آخر فى ذلك .

المصطلحات :

ومن الظواهر البارزة أيضا عنايته بالألفاظ الاصطلاحية فى العلوم المختلفة والفقه والعروض خاصة . فتراه يذكر الاسم المتمكن والنصب والنحو والجزم والترادف والإتباع والتضمين والمقطعات الشعرية و بعض البحور وغير ذلك . ومن أغرب ما فيه قوله : « ومما عثرت عليه من الألفاظ التى اصطلح عليها أصحاب الرمل : الثقف وشكله ٥/٥ والعقلة وشكلها ٥//٥» وقال فى « ركز » : "الركيزة فى اصطلاح الرمليين العتبة الداخلة ». وقد أوغر عليه صدر المحشى غير مرة — لهذا السبب — حتى قال بعد قوله : « وفاء المولى من امرأته : كفر عن يمينه ورجع إليها » « قوله : وفاء المولى من امرأته .. الخ ليس هذا من اللغة فى شىء بل هو من الاصطلاحات الفقهية ككثير من الألفاظ المستعملة فى الفنون فيوردها على أنها من لغة العرب و يأتى له نظائر . ولا يقال : إن الفيومى ذكره فى المصباح لأنه موضوع لفقه لغة الشرح الكبير فى فقه الشافعية فهو فى محله » . ولا يعاب المؤلف باهتمامه بالمعانى الاصطلاحية للألفاظ التى يدخلها فى كتابه فقد اكتسبت هذه الألفاظ معانيها وصارت حقا لها وتعرف بها فهى من التراث العربى . فلا يضيرها ألا يتكلم بها العربى الجاهلى أو فى صدر الإسلام ما دامت مبنية على القواعد العربية . ومن الواجب أن تعنى المعاجم باللغة العربية فى كمالها وشمولها لا فى جاهليتها الضيقة حسب . فالعيب أن نهمل التطورات التى اعترت كثيرا من الألفاظ بفضل الإسلام والآراء الجديدة التى أدخلها على الحياة العربية فغيرت من مُثلها وأصولها وغيرت من معانى ألفاظها . فواجب أن نورد هذه المعانى ثم ننبه على أنها إسلامية أو أموية أو مولدة . وقد جاء غيره بكثير من هذه الألفاظ .

المولد والأعجمي والغريب :

وقريب من هذه الظاهرة عناية المؤلف بإيراد المولد من الألفاظ والأعجمي والغريب وإكثاره منها حتى أخذ عليه ذلك الناقدون . ونستطيع أن نستخرج أمثلة هذا النوع من قول الشدياق[1] : « وقوله فى اللام : أعطنى شحتلة من كذا بالحاء المهملة والمثناة : أى نتفة . مع أن الصغانى نبه على أن هذه الكلمة ليست من كلام العرب ، ونص عبارته فى العباب : أهل بغداد يقولون : أعطنى شحتلة . . . وليس هو من كلام العرب . . . ومن ذلك قوله : الكشمخة : بقلة طيبة رخصة . قال الأزهرى : أقمت فى رمال بنى سعد فما رأيت كشمخة ولا سمعت بها وما أراها عربية . وكذلك الكشملخ ذكرها المصنف بمعنى الكشمخة . وقال الأزهرى : إنها نبطية » . ومن الأمثلة أيضا ما جاء فى قول الشدياق[2] : « جحلنجع فى قول أبى الهميسع :

* من طحمة صبيرها جَحْلَنْجَع *

ذكروه ولم يفسروه وقالوا : كان أبو الهميسع من أعراب مدين وما كنا نكاد نفهم كلامه . يهيا : من كلام الرعاء . شنطف كجندب كلمة عامية ذكرها ابن دريد ولم يفسرها . الكشعثج والكشعطج : مولدان . قال المحشى : لم يتعرض لتفسيرهما فكان عدم ذكرهما أولى من تحمير الورق [إشارة إلى إهمال الجوهرى لهما . وقد ورد هذان اللفظان فى كتاب العين تمثيلا للكلام غير العربى ولم يرد أنهما لفظان حقيقيان وإنما مجرد حروف مركبة لا تدخل فيها حروف الذلاقة] الشينقور كخيزبون هكذا جاء فى شعر أمية بن أبى الصلت ، ولم يفسر » .

وقال : « ومما ذكره من الألفاظ العجمية : الكندر : ضرب من حساب الروم فى النجوم قلت : الإفرنج يقولون للتقويم المسمى بالفارسية سالنامه كالِنْدَر فلعله هو المراد

(١) الجاسوس ص ١٣٢ .
(٢) الجاسوس ص ٣٠٩ .

هنا . العرصف : نبت يونانيته كمافيطوس . الجِيش بالكسر : نبات طويل له سنفة طوال مملوء حبا فارسيته شامز » .

ومختصر القول فى هذه الظاهرة أن المصنف له الحق فى إيراد بعضها ولا حق له فى بعضها الآخر . فلا تثريب عليه فى ذكر الألفاظ الغريبة والمولدة إذا فسرها ونبه على توليدها أو تعريبها . ولكن لا حق له فى ذكر المرادف الأعجمى للألفاظ العربية .

الضبط :

ومن أبرز الظواهر فى القاموس ضبطه ومنهجيته . فالمؤلف سار على نظام قريب من الاطراد فى ضبط ألفاظه . فالمشهور والمفتوح يتركهما وما عداهما يضبطه بالعبارة لا بالقلم . وكان فى ضبطه يلجأ إلى إحدى طريقتين التصريح أو التمثيل بلفظ مشهور . وحين التصريح كان يصرح بضبط حرف واحد فى الألفاظ الثلاثية فى الغالب وهو الأول فى أكثر الأحيان .

وهاك ما قاله محمد سعد الله فى القول المأنوس بصدد خطة المؤلف فى الضبط[1] : « إذا قال : بالفتح والكسر والضم . يريد به هذه الحركات على الحرف الأول مع سكون الثانى إلا إذا كان بعد الثانى ألف نحو الذهاب ، فإن الثانى مفتوح البتة . أو كان اسم فاعل أو مفعول من غير الثلاثى المجرد أو صيغة ظرف أو آلة أو مصدر ميمى فإن المراد من الحركات فيها على ما قبل الآخر فقط كمحسن ومكرم ومسجد ومرجع بالكسر أو الفتح . وهذا عادة الجوهرى وغيره أيضا . أو كان فعلا ماضيا فإذن المراد من الحركات المذكورة على الحرف الثانى كقوله وطئه بالكسر . وإذا قال : ويُفتح أو يُكسر أو يُضم بالمجهول أراد به أنه قليل [إلا فى أحوال أخذوها عليه] . وإذا قال : وقد يفتح أو قد يكسر أو قد يضم أراد أنه أقل . وإذا قال : محركة أو بالتحريك أو يحرك يريد بها بفتحتين أى بفتح الأول والثانى كقوله البَطَر محركة : النشأة ،

(١) ١٠٤ .

والبقرة ، بالتحريك : للمذكر والمؤنث ، والبعر ، ويحرك : رجيع ذات الخف والظلف . وإذا قال : مثلثة ، يريد بها الحركات الثلاث على الأول مع سكون الثانى إن لم يكن الألف بعده كقوله كان بحضرته مثلثة . . وقد يقول يثلث بالمعنى المذكور كقوله : دل عليه دلالة ويثلث » .

وكثيرا ما اعتمد على الأوزان فى الضبط قال صاحب القول المأنوس[1] : « الأفعال من غير الثلاثى المجرد يعبر بوزنه الخاص بعد إدخال الكاف نحو كأكرم وتكلف ومن الثلاثى المجرد : ما كان من باب نصر يقول كنصر أو كتب أو طلب ، وما كان من باب ضرب يقول كضرب وقد يقول كعقد ، كما قال فسد كنصر وعقد وكرم ، وما كان من باب كرم وحَسِب يقول : ككرم وحسب أو ورث ، وما كان من باب علم يقول كفرح أو سمع كقوله تعب كفرح : ضد استراح ، وما كان من باب فتح يقول كمنع سواء كان لازما كقوله صمأ عليهم كمنع : طلع ، أو متعديا كقوله : سلأ السمن كمنع : طبخه ، وإذا قال : كمنعه يريد به المتعدى فقط كقوله : زكأه كمنعه : ضربه . وقد يقول كجعل كقوله : سبأ الخمر كجعل : شراها . وقد يقول كجمع كقوله : ضرأ كجمع : خفى .

« وقد يقول كيمنع ويضرب ويريد بهما مجرد الوزن دون الباب كقوله فى (ى أ س) « يئس ييئس كيمنع وكيضرب شاذ » لا يريد بهما أنه من باب فتح وضرب فإنه من باب علم وحسب كما لا يخفى على الواقف .

« وقد يقول : كعُنِى يريد به المجهول من الثلاثى المجرد سواء لم يستعمل إلا مجهولا أو كان المجهول كثير الاستعمال أولا ، ولا يريد به أنه لا يستعمل إلا مجهولا كما وهم ، بدليل قوله وعنى بالضم عناية وكرضى قليل ، وبقرينة قوله : قد مُلِىء كعنى مع أنه قال : مَلِىء كسمع وملأ كمنع . . . وقد يعبر عنه بلفظ المبنى للمفعول أو بالمجهول أو بالضم كقوله واستُجِن مبنيا للمفعول . . . وكقوله : التُقِــع لونه مجهولا : تغير .

---

(١) ١٠٧ .

« ومن الأسماء يعبر عن اسم الفاعل من الأفعال بمحسن، وعن اسم مفعوله بمكرم، وعن اسم الفاعل من التفعيل بمحدِّث، وعن اسم مفعوله بمعظَّم . وقد يقول كالمَنْع تعبيرا عن المصدر المفتوح الساكن العين من باب فتح كقوله المسح كالمنع إمرار اليد على الشيء ، وقد لا يريد إلا الوزن كقوله : المعق كالمنع : الشراب الشديد .

« وقد يريد فى الأسماء وزنا صوريا لا صرفيا كما قال فى (ز م ك) وكسُكَّر وصُرَد وعِدَة وزهير إذ علم منه إن زِمَلا كعِدَة مع أن الوزن الصرفى لِزَمَل فِعَل ولعِدَة عِلَف فينبغى أن يحمل على الوزن الصورى الذى لا يلزم فيه مقابلة الأصول بالأصول والزوائد بالزوائد بل يعتبر فيه مقابلة الحركات بالحركات بخصوصها والسكنات بالسكنات، وكما قال فى باب الميم الدرخمين كشرحبيل : الداهية ، مع أن الوزن الصرفى له فَعَلِّين ووزن الشرحبيل فُعَلِّيل . . . »

وقد تطور الضبط عنده فكان يزن فى نسخته الأولى بكَتّان ولما خاف أن تختلط بكتاب التى يضبط بها أيضا ، وزن نسخته الأخيرة بشَدّاد[1] .

ولم يكن الفيروز آبادى يعنى بضبط الشكل وحده بل بالإعجام أيضا فينبه على الحروف المعجمة والمهملة والمعجمة بواحدة والمثناة والمثلثة والفوقية والتحتية . وقد رأينا أمثلة متفرقة من هذا الضبط بنوعيه عند المتقدمين من أصحاب المعاجم والقالى خاصة . ولكنه كان من الندرة بمكان بعيد فيها ما عدا بارع القالى . والبارع نفسه على عنايته الشديدة بالضبط لا يصل إلى درجة القاموس ولكنه فى الحقيقة غير بعيد عنه فى المرتبة من حيث الضبط والإعجام .

مآخذ :

كان من آثار موقف الفيروز آبادى من الجوهرى أن تصدى له كثير من اللغويين يعارضونه وينقدونه وعلى رأسهم أحمد فارس الشدياق فى الجاسوس وسر الليال، ومحمد سعد الله فى القول المأنوس . ونحن مضطرون إلى التعرض إلى ما رموه به

---

(١) نفس المرجع ص ٥٧ .

من تبهم حين نصف كتبهم كما سنذكر المآخذ المتصلة بمدرسته فى حين الكلام عن مدرسة جميعها فلا نكرر القول عنها هنا ، وإنما نذكر أطرافا من النقد الذى يختص به دون غيره . ونستطيع أن نجعل هذه المآخذ أصنافا : أولها ما استلزمه منهجه الخاص، وثانيها إخلاله بما وعد به فى منهجه وإكثاره من الأمور غير اللغوية .

أما الصنف الأول فيتمثل فى إبهام عبارته وغموضها، وعدم إشارته إلى الضعيف من اللغات التى يذكرها والردىء والمذموم وما إلى ذلك، والتعريف الدورى، وتذكير الفعل الواجب التأنيث، وتأنيث الفعل الواجب التذكير . وسبب كل هذه المآخذ الاختصار الذى التزمه فأرغمه على حذف جميع ما لا يتصل بالتفسير وإن كانت له أهمية ، وإلى التعريف بالمترادفات ، وإلى عطف المعانى كلها دون تمييز فجاء الفعل المذكر ملحقا بفاعل مؤنث لوجود فاعل مذكر آخر وما ماثل ذلك .

ويتمثل الصنف الثانى من المآخذ فى إخلاله بالأمور التالية التى وعد بها فى منهجه : تمييز الواوى من اليائى ، وعدم ذكر المطرد من أسماء الفاعلين ، واستخدام الرموز التى نص عليها فى المقدمة ، وإخلاله ببعض ما تمسك به فى ضبط الألفاظ . وكل هذه المآخذ عنى به الناقدون وأتوا بالأمثلة الكثيرة عليه .

وعيب عليه كذلك إكثاره من الأمور التى لا تتصل باللغة اتصالا مباشرا من أعلام ، وخاصة الأجنبية ، ومعلومات طبية ومصطلحات وغيرها .

ومن الأخطاء الغريبة المتكررة وزنه كثيرا من الألفاظ التى على مثال انفعل مع إدغام نونها فى فائها بافتعل ، وقد أشار الشدياق إلى ذلك فى قوله[1] : « ووزن امّتر وامّصر وامّس وامّرط وامّعط وامّحق على افتعل » .

دراسات حوله :

الدراسات التى دارت حول القاموس المحيط كثيرة ومتنوعة جدا ، حتى لقد اختلط كثير منها على القدماء أنفسهم ، فجعلوا الحاشية شرحا ، والشرح نقدا أو استدراكا

(١) الجاسوس ٧٦ .

وخلطوا فى عناوين كثير منها بسبب ما راعته من سجع قرب بينها جميعا . ولما كان كثير من هذه الرسائل مفقودا إلى اليوم فإنى مضطر إلى مسايرة الأقدمين على الرغم من هذا الخلط . ونستطيع أن نجعل هذه الدراسات فى الأصناف التالية : شرح مصطلحات القاموس ، شرح مقدمته ، تهذيبه ، الاستدراك عليه ، نقده ، حواش ، شروح، مختصرات . ويضاف إليها كثير من الكتب التى ترجمته إلى الفارسية أو التركية، وبعض التقييدات التى دخلت فيما سبق من كتب مثل التى تنسب إلى عبد الباسط سبط سراج الدين البلقينى ، وسعدى مفتى الديار الرومية (أى بلاد الترك) .

(أ) ويتمثل النوع الأول فى الكتب التالية :

١ — إضاءة الأدموس ورياضة الشموس من اصطلاح صاحب القاموس لأحمد بن عبد العزيز السجلماسى الفيلالى (١٠٧٠ هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤ ش و ٨٦٩ لغة . وينقسم إلى ثلاثة أركان ، عالج فيها ترتيب القاموس وطريقة ضبطه وبعض قواعد صرفية متصلة به .

وقد نظمه الكردودى قاضى طنجة (١٢٦٨ هـ) فى كتابه المسمى « حلية العروس ، نظم إضاءة الأدموس » .

٢ — القول المأنوس فى صفات القاموس لمحمد سعد الله، طبعه بالهند ١٢٨٧ هـ ، وقسمه إلى ٣٥ فصلا ، سمى كلا منها صفة . وعالج فيه نواحى مختلفة من القاموس مثل بعض المعلومات عنه ، وشرح غوامضه ونقده والدفاع عنه وما وقع فيه مترجموه وطابعوه من أخطاء ، وهو ذو قيمة كبيرة .

(ب) وأما خطبة القاموس فالنسخ فيها مختلفة جدا فى كثير من تقديم وتأخير . . . وعليها شروح كثيرة[1] . وعثرت منها على أسماء الكتب التالية :

١ — كتاب محب الدين أبى الوليد عبد الباسط بن محمد الشهير بابن الشحنة الحلبى الحنفى (٩٠٣هـ) ذكره صاحب التاج فى صدر مقدمته .

---

(١) محمد صديق حسن خان : البلغة فى أصول اللغة ١٤٧ .

٢ — القول المأنوس بشرح مغلق القاموس لمحمد بن يحيى المعروف ببدر الدين القرافى المصرى ، ألفه بعد أن شرح القاموس نفسه عام ٩٧٠هـ ، وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ١١م لغة .

٣ — شرح خطبة القاموس لمحمد بن عبد الرءوف المناوى (١٠٣١هـ). مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦ م لغة .

٤ — فتح القدوس فى شرح خطبة القاموس للسجلماسى. مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤ ش لغة. وعالج فيها أمورا تشبه ما عالجه أستاذه ابن الطيب ، وتلميذ آخر لهذا الأستاذ هو السيد مرتضى الزبيدى .

٥ — كتاب أبى الروح عيسى بن عبد الرحيم الكجراتى، ذكره صاحب التاج وهو متوسط الحجم .

٦ — كتاب ميرزا على الشيرازى، ذكره صاحب التاج .

٧ — كتاب أحمد بن مسعود الحسينى الهركامى الهندى، متوسط الحجم .

٨ — كتاب زين العابدين بن محسن الحديدى الأنصارى، المعاصر لمحمد سعدالله من أهل القرن الثالث عشر، وهو لطيف الحجم .

٩ — نضيف إلى هذه الكتب كتابا آخر فى شرح عبارة واحدة من المقدمة وهو كتاب الزهر اليانع على قول صاحب القاموس ولا مانع لمحمد بن يوسف الدمياطى الحنفى من أهل القرن الحادى عشر، وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ٤١٧ لغة .

(جـ) ولم أعثر من كتب التهذيب إلا على واحد قال محمد صديق[١] « ومن جملة عنايتهم به أن بعضهم رتبه على نمط المصباح باعتبار الأول والثانى والثالث وسماه منتهى الأرب ولم يتعد ما أورده المجد » .

(د) وعثرت على أسماء كتب الاستدراك التالية :

١ — كتاب المناوى ، مجلد لطيف ذكره صاحب التاج .

(١) البلغة ١١١ .

٢ — كتاب عبد الله بن المهدى الحوالى الحميرى الملقب بالبحر (١٠٦١هـ) استدرك عليه وعلى الجوهرى فى مجلد وأتهم صيته وأنجد[١].

٣ — الناموس لملا على بن سلطان القارى الهروى ورد عليه ابن الطيب[٢]. ويفهم من كلام صاحب التاج أنه استدراك، ومن كلام صاحب البلغة أنه مختصر أو شرح[٣].

٤ — رجل الطاووس لمحمد بن رسول البرزنجى ، ذكره صاحب التاج.

٥ — كتاب على بن محمد معصوم الحسينى الفارسى ، ذكره صاحب التاج.

٦ — التكملة أو التكميل والصلة والذيل لأبى الفيض مرتضى الحسينى الزبيدى.

٧ — عزم السيوطى على تأليف رسالة فى الاستدراك عليه ولا ندرى أتمها أم لا، قال: «ومع كثرة ما فى القاموس من الجمع للنوادّ والشواذ فقد فاته أشياء ظفرت بها فى أثناء مطالعتى لكتب اللغة حتى هممت أن أجمعها فى جزء مذيلا عليه».

٨ — تقتنى دار الكتب المصرية تحت رقمى ١٢٢ و٣٠٥ لغة نسختين مخطوطتين من كتاب يسمى «ابتهاج النفوس بذكر ما فات القاموس» ولا ندرى من مؤلفه على وجه اليقين. فقد ذكر فى صفحة العنوان أنه لعالم العلامة والحبر الفهامة الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى رحمه الله ولكن مالكه أنكر ذلك. قال: «قال مالكه السيد عبد الحميد البكرى: أحسب هذا الكتاب لغير مؤلف القاموس كما يعرفه المطالع فى أثناء هذا الكتاب لأننى وجدت سياقه ومذهب

(١) التاج ٣
(٢) ١٤٨، ١٧٥.
(٣) المزهر ١، ٥١.

مؤلف هذا كثير التفاوت من أوجه شتى وهو بخلاف مذهب صاحب القاموس والله سبحانه وتعالى أعلم » .

ويؤيد هذا الرأى ما قيل فى المقدمة شرحا لسبب تأليف الكتاب « وبعد فإنى لما رأيت كثيرا ممن لا توغل له فى علم اللغة يعتقد أن القاموس قد أحاط باللغة ولم يبق ولم يذر ، أردت التنبيه على بطلان هذا الزعم بذكر شىء مما فاته مع عدم الاستيعاب » ويبعد صدور مثل هذا القول من الفيروزآبادى الفخور الذى وصف كتابه « بالمحيط » .

ولا يوجد من الكتاب غير مجلد واحد ينتهى بمادة « هوث » أى بانتهاء باب الثاء .

والقسط الأكبر مما زاده المؤلف فى الصيغ . قال مثلا « الألاء كالعلاء : موضع على خمس مراحل من تبوك » و « الأشائن : موضع ذكره ابن الأعرابى » و « البأبأة بالمد ، ترقيص المرأة ولدها وزجر السنور ويقال هو ابن بجدتها و بؤبؤها ، وفلان فى بؤبؤ المجد أى فى مصاصه والبؤبيبة السيدة وهو فى ضئضئ المجد و بؤبؤ الكرم وبحبوحة كل شىء بؤبؤه.و بأبأ : أسرع.و بأبأ الفحل : رَجّع الباء فى هديره . . . وتبأبئوا عليه » .

ولكنه زاد إلى جانبها مواد كاملة أغلبها غاية فى القصر مثل قوله « بثاء موضع » و« تطأ الرجل تظلم » ، و«أطأ: ثبت ، وقد أطأ الله الإسلام أى ثبته وأرساه أصله وطا » .

وفى تاج السيد مرتضى الزبيدى أشياء من هذه الزيادات وأهمل أشياء أخرى . فمن الصيغ والمعانى التى يشتركان فيها جميع ما جاء فى بكأ وبعض ما ورد فى بأبأ .

وظاهر من الزيادات السابقة أنها مختلفة الأنواع فمنها اللغوى الخالص ومنها أسماء البلدان . وكان منها الأعلام والمحدثون خاصة أيضا مثل قوله فى حشب « حوشب بن عقيل بن دحية البصرى وحوشب بن مسلم الثقفى وحوشب غير

منسوب محدثون » . وسبب إيراده هذه الأسماء وزيادتها على صاحب القاموس عنايته الشديدة بها فى كتابه كما تبين سابقا .

وقد ذكر بعض أشياء أوردها الفيروزآبادى ولكنه ذكرها ليزيدها وضوحا فيما يبدو . مثال ذلك قوله «الثطأة : العنكبوت» وكان صاحب القاموس قال «الثطأة دويبة » ، وقوله « أثارب : قلعة حصينة بين حلب وأنطاكية » ، وفى القاموس « أثارب ة بحلب » .

وقد عارضه أحيانا نادرة كقوله « الحانوت دكان البائع مطلقا وإن لم يكن بائع خمر » وفى القاموس « الحانوت : دكان الخمار » .

وذكر أشياء ليس فيها زيادة هامة أو توضيح عما فى القاموس مثل قوله « الأجاءة موضع فيه ديار بدر بن عقال فيه بيوت من متن الجبل ومنازل فى أعلاه » و « المحسبة بالكسر : الوسادة » و « درست بن نصر شيخ لابن مخلد » و « دشت : محلة بأصبهان » و « البهث : البشر وحسن اللقاء » و « جهش كمنع : استخفه الطرب » وأمثال ذلك كثيرة وكله فى القاموس بالنص أو بالمعنى . وليس من سبب لهذه الظاهرة إلا اختلاف نسخته عن نسختنا أو ميله إلى تكبير حجم تصنيفه على حساب القاموس .

والحق أن أهمية هذا الكتاب تقوم على القسط اللغوى الذى زاده على القاموس. أما أعلام البلدن والأشخاص فلا نعطيها من الأهمية كثيرا حين نتناول المعاجم اللغوية . وتزداد أهميته حين نعرف أن بعض ما زاده لم يذكر فى تاج العروس وإن كان قليلا . ومهما يكن من شىء فإنه من أحسن الكتب الصغيرة التى تدور حول القاموس وتتناول ناحية واحدة منه .

(هـ) ويندرج تحت النقد كتب كثيرة منها ما يبين مآخذه ومنها ما يمدحه ومنها ما يقف بينه وبين الجوهرى موقفا خاصا . وقد تعدى هذا النقد الكتب الخاصة به إلى الشروح والحواشى . ولكن هذين الصنفين لهما موضعهما الخاص . وهذه أسماء كتب النقد التى وجدتها :

١ — الإفصاح فى زوائد القاموس على الصحاح للسيوطى (٩١١ هـ) ويتضح من أقوال المناوى فى شرحه أنه لم يتم ، وأن مؤلفه بين فيه ما زاده المجد من صيغ ومعان لا مواد حسب .

٢ — بهجة النفوس فى المحاكمة بين الصحاح والقاموس للقرافى (١٠٠٨ هـ) ذكره فى شرحه للمقدمة .

٣ — الدر اللقيط فى أغلاط القاموس المحيط لمحمد بن مصطفى الداودى المعروف بداود زاده (١٠١٧ هـ) وهو مختصر جمع فيه الغلطات التى عزاها المجد للجوهرى ورد عليها .

٤ — مرج البحرين للقاضى أويس بن محمد المعروف بويسى (١٠٣٧ هـ) أجاب فيه عن اعتراضات المجد على الجوهرى .

٥ — كتاب الوشاح وتثقيف الرماح فى رد توهيم المجد الصحاح لأبى زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلى . ويبين عنوان الكتاب هدف مؤلفه وهو الرد على نقد المجد الفيروزآبادى للصحاح ، وصرح المؤلف بذلك فى مقدمته أيضا . ورد المؤلف على بعض مآخذ ذكرها السيوطى ولم ترد عند الفيروزآبادى . واتبع فى ترتيب كتابه ترتيب الجوهرى والفيروزآبادى . واعتذر عن عدم توسعه فى القول بقلة المراجع بين يديه . ويظهر من تتبع الكتاب أن من مراجعه المجمل ومختصر العين والمغرب للمطرزى والمصباح المنير والمجرد للهنائى وحواشى ابن برى والمشارق لعياض وأدب الكاتب لابن قتيبة وغيرها من كتب اللغة والنحو والصرف والعروض والتاريخ والأدب .

وأشار فى المقدمة أيضا إلى آداب القدماء فى النقد ليعيب المجد ويسير هو عليها قال : « قاعدة المتقدمين تسليم كل قول لقائله خصوصا إذا كان من أهل التحقيق إلا أنهم يقولون : هذه اللفظة مثلا أثبتها فلان وأنكرها فلان أو لم يعرفها فلان أو خلافا لفلان

وما أشبه ذلك . ويتحاشون عن الألفاظ الشنيعة من قولهم : أخطأ فلان أو وهم ونحو ذلك . وكانوا أيضا يلاحظون صحة المعانى دون ثبوت الألفاظ . . . » .

ويلى المقدمة ما أخذه السيوطى على الجوهرى من التصحيف ولم يذكره المجد. وهو منتقى من الفصل المعقود لتصحيف الصحاح فى النوع الثالث والأربعين من المزهر . ولم يسر فيه المؤلف على ترتيب الجوهرى ولا السيوطى ، إذ أورد الألفاظ على النحو التالى : دبدبة — ذنابى — شرداخ — أحتق — العانك — نقت وهى فى المزهر بالترتيب الآتى دبدبة — ذنابى — احتق — العانك — نقت — شرداخ . ومن الواضح أن الترتيبين يخالفان ما ألفه الجوهرى .

وهاك ما قاله الوشاح فى اللفظة الأولى « أنشد [أى الجوهرى] على الدبدبة بموحدتين

عاثور شر أيما عاثور   دبدبة الخيل على الجسور

قال التبريزى : الصواب دندنة بنونين ، وهو أن تسمع نغمة من الرجل ولا تفهم ما يقول ، ومنه الحديث « لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ » . وكان أبو محمد الأسود ينشد هذا البيت استشهادا على ذلك . اه . قلت : قد وافق الجوهرى المجد والزبيدى . فقال الأول : الدبدبة : كل صوت كوقع الحافر على الأرض الصلبة ، وقال الثانى : الدبدبة تقارب المشى فى سرعة اه . والمستشهد بالبيت على ما قال الجوهرى أبو مهدية ، وهو من ثقات الأعراب وعلمائهم ، أخذ عنه أبو زيد الأنصارى وأبو عبيدة والأصمعى ، وهؤلاء الثلاثة هم أئمة الناس فى اللغة وعلوم العرب . وأما الدندنة بنونين فقد فسرها الجوهرى بعين ما فسر به التبريزى حرفا بحرف واستشهد بالحديث أيضا والعلم عند الله » .

ويظهر من هذا أنه كان يقدم قول السيوطى ولا يتصرف فيه إلا قليلا جدا . فقد أخّر « من الرجل » عن موضعها عند السيوطى « تسمع من الرجل نغمة » . وكان أحيانا يختصر العبارة قال « قال ابن برى : هكذا فى الأصل بخط الجوهرى ، والصحيح

الذنانى »، والعبارة عند السيوطى هكذا « قال ابن برى : هكذا فى الأصل بخط الجوهرى وهو تصحيف والصواب الذنانى بالنون » وكذا الحال فى بقية الألفاظ . ويظهر من المادة أنه يؤيد رده بأقوال اللغويين كما أشار فى منهجه ، ويصدر هذا الرد بلفظ " قلت ". وعلى هذا النمط سار فى رده على المجد الفيروزآبادى .

وتتلخص التهم التى وجه المؤلف همه إلى الرد عليها فيما يلى :

(١) التصحيف وتمثل فى ظاهرتين : تصحيف فى ضبط الألفاظ ، وتصحيف فى حروفها . وهذه التهمة يدور عليها كثير من كلام المؤلف فهى أظهر التهم عند المجد الفيروزآبادى . وهاك مثالا لكل منهما قال : « قوله [أى المجد] المغص ويحرك ووهم الجوهرى : وجع فى البطن . اهـ . عبارة الجوهرى : قال ابن السكيت : المغص بالتسكين : تقطيع فى المعى ووجع ، والعامة تقول مغص بالتحريك ، وقد مُغِص الرجل فهو ممغوص . فالعهدة على ابن السكيت . وقال فى النهاية : إن فلانا وجد مغصا هو بالتسكين وجع فى المعى والعامة تحركه وقد مغص فهو ممغوص . وقال فى أدب الكاتب (ما جاء ساكنا والعامة تحركه) يقال أجد فى بطنى مغسا ومغصا وأصله الطعن . وقال ابن فارس المغص تقطيع فى المعى ووجع ، وهو بالسكون شكلا . وقال الزبيدى : الغمس إرساب الشىء فى الماء نحوه . مقلوبه المغس لغة فى المغص . وقال فى المصباح : والمغص وجع فى الأمعاء والتواء وهو بالسكون ولا يقال بالتحريك ، وحكى ابن القوطية مغس مغسا من باب تعب ومغس بالبناء للمجهول مغسا بالسكون و بالصاد لغة فيهما . فهذه اللغة الشاذة التى اعتمدها المجد هى التى نفاها الجمهور ، والعلم عند الله » .

وقال « قوله اللجز ككتف قلب اللزج . واستشهاد الجوهرى ببيت ابن مقبل تصحيف ، فاضح والصواب فى البيت اللجن والقصيدة بالنون . قلت : المجد تبع ابن برى ، قال فى الحواشى : و إنما هو اللجن بالنون وقبله :

من نسوة شمس لا مكره عنف ولا فواحش فى سر وإعلان

قال : والمكره يوصف به المفرد والجمع . وعبارة الجوهرى : اللجز مقلوب اللزج قاله ابن السكيت فى كتاب القلب والإبدال ، وأنشد لابن مقبل :

يعلون بالمردقوش الورد ضاحية على سعابيب ماء الضالة اللجز

قلت : اللجز واللجن واللزج معناها واحد وهو التمطط والتمدد ، لزج كفرح : تمطط وتمدد وبه غرى وتلزج النبات : تلجن . والمردقوش معرب قيل هو الزعفران ، وقيل بقلة طيبة الريح ، وقيل هو الورد ، فإضافته حينئذ بيانية . قال الجوهرى : ومن خفض الورد جعله من نعته . والسعابيب : شبه الخيوط تمتد من العسل والخطمى ونحوهما وسال فمه سعابيب : امتد لعابه كالخيوط . والبيت الذى استشهد به ابن برى من قصيدة أخرى نونية اتفقتا فى البحر واختلفتا فى الروى ، بحرهما من البسيط من العروض الأولى بيت الجوهرى من ضربها الأول مخبون مثلها ، وبيت ابن برى من ضربها الثانى مقطوع ، فهما قصيدتان ، والعلم عند الله » .

(٢) سوء وضع الألفاظ نتيجة الخطأ فى الحكم على بنائها «قال : قوله : والقنزعة بضم القاف والزاى وكسرهما وكجندبة وقنفذ ، وهذا موضع ذكره لا قزع كما فعل الجوهرى : الشعر حوالى الرأس ، قلت : القنزعة كسنبلة ونونها زائدة . ولو سلمنا أصالتها لكان هذا موضعها كما تقدم فى قنبر وقنسر مع ابن فارس والزبيدى والمطرزى وابن الأثير ذكروها كلهم فى قزع . وقال صاحب الضياء فى الملحق بالرباعى : فنعلة بالضم : القنزعة الخصلة من الشعر تبقى على رأس الصبى ، وفى الحديث نهى عن القنازع : وهو أن يؤخذ بعض الشعر ويترك بعضه فى أماكن متفرقة والعلم عند الله » .

٣ — سوء التفسير : قال : « قوله وجثى الحرم بالضم والكسر : ما اجتمع فيه من الحجارة التى توضع على حدود الحرم أو الأنصاب التى تذبح عليها الذبائح ، ووهم الجوهرى . عبارة الجوهرى : وجثى الحرم بالضم والكسر : ما اجتمع فيه من حجارة

الجمار . وقال الزبيدى وصاحب الضياء : والجثوة تراب مجموع . ولم أقف للجوهرى ولا للمجد على متابعة ، والعلم عند الله » .

(٤) الخلط بين المهموز والمعتل قال : « قوله : ورأه كودعه : دفعه ، ومن الطعام امتنع ، ووراء مثله الآخر مبنية ، والوراء مهموز لا معتل ووهم الجوهرى . قلت : الوراء ممدود اتفاقا ويكون خلفا ويكون قداما . قال الله تعالى : « وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا » . ويؤنث ، تصغيره وُرَيئة بالهمز على مذهب سيبويه . وقد ذكره فى المعتل ابن فارس فى المجمل والفيومى فى المصباح وابن الأثير فى النهاية . وقال الرضى : وفى وراء قولان : أحدهما أن لامه همزة لقولهم : كان صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا وَرّأ بغيره ، ويقال وارأت بكذا أى ساترت ، وقال بعضهم : بل واو » . وقال المطرزى فى المغرب : وراء فَعَال ، لامه همزة عند سيبويه وأبى على الفارسى ، وياء عند العامة . وقال ابن برى فى الحواشى : الوراء مذهب سيبويه الهمز والكوفيون خلافه ، والعلم عند الله » .

(٥) الخلط بين الواوى واليائى من الألفاظ المعتلة قال : « قوله : ناء نوءا وتنواء نهض بجهد ومشقة ، وبالحمل : نهض مثقلا ، وبه الحمل : أثقله وأماله كأناءه . وناء : بعد ، واللحم نيئا فهو نئ بين النيوء والنيوءة : لم ينضج يائية وذكرها ههنا وهم للجوهرى ، واستناءه : طلب نوءه أى عطاءه ، وناوأه مناوأة ونواء : فاخره وعاداه . قلت : لا وهم عند الجوهرى حيث ميز بين المادتين فذكرهما على الترتيب من تقديم الواو على الياء ، واستطرد نأى كرأى فى ناء كجاء لاتفاقهما فى المعنى وقرئ بهما معا قوله تعالى : « أعرض ونأى بجانبه » ، قال القاضى البيضاوى : أعرض عن ذكر الله ، ونأى بجانبه لوى عطفه وبعد بنفسه عنه كأنه مستغن مستبد بأمره ، ويجوز أن يكون كناية عن الاستكبار لأنه من عادة المستكبرين ، وقرأ ابن عامر أى من رواية ابن ذكوان «وناء» بالقلب أو على أنه بمعنى نهض . وعبارة الجوهرى : ناء ينوء نوءا : نهض بجهد ومشقة . . . اهـ ما ذكره فى مادة نوأ ، ثم قال بأثره فى مادة نيأ : وإناء اللحم . . هذا

ما ذكره هنا فى مادة الياء . ثم قال فى باب المعتل : نأيته و نأيت عنه . . والنؤى . . . والجمع . . آناء ، ثم يقدمون الهمزة فيقولون آنآء على القلب مثل أبآر وآبار تقول منه نأيت نؤيا . . وترتيب المجمل فى نأى كترتيب الجوهرى والعبارة واحدة مع اختلاف قليل . والحاصل أن ناء إن كان بمعنى النضج والإحكام فهو يائى ، و إن كان بمعنى النهوض والبعد فهو يائى واوى ، والمصادر تبين ذلك والعلم عند الله » . وقد كان الخلط فى المعتلات والمهموزات من أسباب اتهامه بسوء وضع الألفاظ إلى جانب انحرافه عن الصواب فى أوزان الكلمات الصحاح .

آ ن ا م

(٦) الخطأ فى القواعد الصرفية والنحوية واللغوية قال : « قوله : الطاءة كالطاعة الإبعاد فى المرعى ومنه طيء أبو قبيلة والنسبة إليه طائى والقياس كطيِّعى حذفوا الياء الثانية فبقى طَيْئى فقلبوا الياء الساكنة ألفا ، ووهم الجوهرى : عبارة الجوهرى : الطاءة مثل الطاعة الإبعاد فى المرعى ، قالوا : ومنه أخذ طيء . والنسبة إليهم طائى على غير قياس وأصله طيء مثال طيعى فقلبوا الياء الأولى ألفا وحذفوا الثانية . قلت : العرب نطقت به طائى من أول مرة وتقدير الحذف والإبدال على التدريج اعتبار من النحاة وسواء تقدير الحذف مقدما على الإبدال أو العكس ، إذ لا محظور فى ذلك خصوصا وقد جاء على خلاف القياس ، وعبارة الجوهرى لا تقتضى تقديم الإبدال على الحذف ولا تأخيره ، بل مجرد إخبار عن حال التغيير فقط ، والعلم عند الله » .

(٧) الخطأ فى الآثار واعتبارها أحاديث قال « رقأ الدمع كجعل رقأ ورقوءا : جف وسكن . وأرقأه الله تعالى . والرقوء كصبور : ما يوضع على الدم ليرقئه . وقال أكثم : لا تسبوا الإبل فإن فيها رقوء الدم أى أنها تُعطَى فى الديات فتحقن الدماء ووهم الجوهرى فقال : فى الحديث . قلت : ظاهر النهاية أنه حديث حيث قال : وفيه لا تسبوا الإبل . . . الخ وأيضا الحديث يطلق على المرفوع وعلى الموقوف وعلى المقطوع أيضا والعلم عند الله » .

وأقام المؤلف — كما رأينا — ردوده على المجد ، على أقوال اللغويين وموافقتهم للجوهري ، ولكنه أقام بعض ردوده على أمور أخرى لاحظها عند المجد مثل :

(١) التجني والهوى كما يتبين لنا من المثال التالي قال : « قوله الأبيض ضد الأسود وابن بيض وقد يفتح أو هو وهم للجوهري : تاجر مكثر من عاد . عبارة الجوهري : وقولهم سد ابن بيض الطريق قال الأصمعي : كان في الزمان الأول رجل يقال له ابن بيض عقر ناقته على ثنية فسدّ بها الطريق ومنع الناس من سلوكها قال الشاعر :

سددنا كما سد ابن بيض طريقه فلم يجدوا عند الثنية مطلعا

ولم يذكر كسرا ولا فتحا » . ولقد كان المجد متجنيا فعلا حتى علّم على كثير من المواد التي لم يهملها الجوهري بالحمرة إشارة إلى إهماله إياها . ونبه على ذلك شارحه السيد مرتضى الزبيدي .

(٢) سوء الفهم قال : « قوله : دَهَن : نافقَ ، ومنه حديث طهفة النهدي : نَشِف المُدْهُن وقول الجوهري : حديث الزُّهري تصحيف قبيح . قلت : ليس بتصحيف وإنما هو من دقائق فهم الجوهري رحمه الله حيث نسبه إلى أبيه إذ هو طهفة بن زهير النهدي فهو نهدي زُهَري مشهور غاية الشهرة ، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وكتب له النبي صلى الله عليه وسلم كتابا ذكره كلٌّ من ألف في مكاتبة النبي صلى الله عليه وسلم للوفود والقبائل والرؤساء وغيرهم ، وذكروه أيضا في رجال الحديث في طبقات الصحابة رضي الله عنهم . فلا يخفى على الجوهري أنه نهدي . ونهد قبيلة من اليمن . والعلم عند الله » ولو سلمنا لصاحب الوشاح لقلنا إنه كان الأولى بالجوهري تجنب هذه النسبة خوفا من الخلط بينها و بين الزهري المحدث المشهور .

(٣) تحريف النسخة التي عثر عليها من الصحاح قال : « قوله : سَلْع : جبل بالمدينة وقول الجوهري : السلع ، خطأ لأنه عَلَم . قلت : المجد رحمه الله ظفر بنسخة محرفة فنسج على منوالها ، ولعلها من نسخ العجم أيضا فإن من عادتهم أن يدخلوا الألف واللام على الأعلام فيقولون : البغداد ، المكة وما أشبه ذلك ، وقد سمعنا ذلك من علمائهم

فى محاورتهم . وعبارة الجوهرى : سَلَعْت رأسه أسلعه سلعا أى شققته . وسَلْع أيضا جبل بالمدينة . . . » .

وفى بعض المواضع لم يردّ المؤلف على المجد بل وافقه قال : « قوله : ضغث الحديث : خلطه . والسنام : عركه والضاغب للمختبىء إنما هو بالباء الموحدة ، وغلط الجوهرى . عبارة الجوهرى : الضغث قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس . والضاغث الذى يختبىء فى الخَمَر يفزع الصبيان بصوت يردده فى حلقه . قلت : لم أقف للجوهرى على متابعة ، وقد ذكره ابن فارس بالباء الموحدة ، والعلم عند الله » .

وفى بعضها الآخر كان رده ضعيفا متهافتا قال : « قوله : اذلعبّ : انطلق فى جد وإسراع . والمذلعب : المضطجع ، وإيراد الجوهرى إياه فى ذعلب وهم قلت إنما ذكر اذلعب فى ذعلب للمجانسة لفظا ومعنى كأنه مقلوبه ، إنما لم يذكر لذلعب مادة مستقلة بسبب ذكره مع ذعلب » .

ونختم القول فى الوشاح برأيه فى الجوهرى وكتابه إذ قال : « وبما قررناه يظهر لك فضل الجوهرىّ على غيره كما قال الإمام أبو محمد عبد الله بن برى : الجوهرى أنحى اللغويين ، وقال الإمام أبو منصور الثعالبىّ ويقال الثعلبى أيضا فى كتابه يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر : كان الجوهرى من أعاجيب الزمان وهو إمام فى اللغة وقال الحافظ السيوطى فى المزهر : وأعظم كتاب ألف فى اللغة بعد عصر الصحاح كتاب المحكم لأبى الحسن على بن سيده الأندلسىّ الضرير ثم كتاب العباب للرضىّ الضغانىّ . ثم كتاب القاموس للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى شيخ شيوخنا ولم يصل واحد من هذه الثلاثة فى كثرة التداول إلى ماوصل إليه الصحاح ولا نقصت رتبته ولا شهرته بوجود هذه ، وذلك لالتزامه ما صح عنده ، فهو فى كتب اللغة نظير صحيح البخارى فى كتب الحديث ، وليس الاعتماد فى ذلك على كثرة الجمع بل على شرط الصحة » .

٥ — فلك القاموس ، لعبد القادر بن أحمد اليمنى من تلاميذ ابن الطيب الفاسى .

علل فى مقدمته إعجاب الناس بالقاموس وظروف تأليفه وتأليف الصحاح وفَضْل الصحاح عليه ، وتتبع فيه ما ادعى المجد وغيره أن الجوهرى وهِم فيه ورد عليه معتمدا فى ذلك على شيخه[١] .

٦ — ضوء القاموس فى زوائد الصحاح على القاموس ، ذكره محمد صديق حسن خان ولم يصرح باسم مؤلفه[٢] .

٧ — طراز اللغة للسيد على خان ، ذكر أحمد فارس الشدياق نموذجا من حروف الراء والزاى والسين منه[٣] .

ويتضح منه أنه نقد الفيروزآبادى بإهمال ضبط ما يجب ضبطه ، وسوء وضع بعض الألفاظ ، والغلط فى التفسير وفى توهيم الجوهرى وسوء التعبير والتصحيف والتجنى وما إلى ذلك . قال[٤] : (بلغار) بالضم وقد تحذف الألف فيقال بلغر ، وليست الأولى عامية كما زعم الفيروزآبادى بل هى الأصل .

(ج س ر) وجيسور كطيفور : اسم الغلام الذى قتله الخضر عليه السلام هكذا ضبطه ابن ما كولا ، وصوابه بالحاء المهملة كما هو فى البخارى ، وقول الفيروزآبادى الذى قتله موسى عليه السلام غلط قبيح وأى غلام قتله موسى و إنما قتل رجلا اسمه فاتون ولكن هذا الرجل يخبط خبط عشواء والله المستعان » .

(ج و ر) والجوار كسحاب للسفن فى ج رى وذكْر الفيروزآبادى له هنا غلط لأن أصله الجوارى فحذفت الياء وجعل الإعراب فى الراء كما حذفت من ثمانى وجعل الإعراب فى النون .

(حبقر) وقول الفيروزآبادى حبقر ذكروه فى الأبنية ولم يفسروه . ثم أخْذُه

(١) محمد صديق : البلغة ١٥٠ — ١٥٢ .
(٢) البلغة ١٣٥ .
(٣) الجاسوس ٤٩٨ .
(٤) الجاسوس ٥٠٠ ، ٥٠١ .

فى تفسيره تَزَيّد لاأصل له فهو مفسر فى الصحاح فى عبقر وفى شمس وفى مجمع الأمثال للميدانى وفى كتاب المقتضب للمبرد فى أثناء أبنية الأسماء وفى المستقصى للزمخشرى » .

٨ — الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق (١٣٠٥ هـ = ١٨٨٧ م) .

ألف هذا الكتاب وطبع فى مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٩ هـ . وكان المؤلف يرمى إلى نقد القاموس المحيط ، متخذا منه مثالا لعيوب المعاجم العربية عامة ، التى كانت بصورتها الراهنة من أسباب رمى اللغة بالانحطاط والتأخر وعدم ملاءمة العصر الحديث وتفضيل اللغات الأجنبية عليها . وكان القاموس أشهر معجم بين يدى أهل العصر ، فهاجمه المؤلف بعنف ليبين أن العيب منه وأمثاله لا من اللغة . واتخذ من هذا الهجوم وسيلة للإبانة عن حاجتنا إلى معجم حديث ، يسهل البحث فيه ، و يسير على نمط جديد من العلاج .

وذكر أحمد فارس أن منهجه قائم على القصد فى النقد ، وترتيب أقواله على نقود مختلفة عدتها أربعة وعشرون وخاتمة ، يفرد كلا منها بنوع خاص فلا يكرر نقدا منها فى نوعين أو أكثر إلا اضطرارا حين يسوقه السياق ؛ وعلى عدم الاستقصاء فى كل نقد والاكتفاء باختيار نماذج فحسب ، واعتماده فى نقوده على نقول وثق منها بعد أن رآها فى غير واحد من كتب اللغة .

وللجاسوس مقدمة طويلة فى ٩٠ صفحة تقريبا ، نستطيع أن نجعل الصفحات الست الأولى منها تصديرا ، و يفصل بينه و بين المقدمة الحقيقية فهرس النقود الأربعة والعشرين التى يحتوى عليها الكتاب ، واستغرق صفحتين . وتناول المؤلف فى التصدير تأليفه كتابه ، وغرضه منه ، ومنهجه فيه ، وخصص صفحتين منه لما تسرب من تصحيف إلى العلماء . ثم ذكر بعد الفهرست إهداءه الكتاب إلى محمد صديق حسن خان بهادُر ملك بهو بال الذى عنى بالكتاب وطبعه على نفقته ومدحه كثيرا .

أما بقية المقدمة فخليط مضطرب من نقد المعاجم عامة والقاموس خاصة ، وتاريخ المعاجم ، و بعض المآخذ عليها والخلاف بين اللغويين وترجمة الجوهرى وابن سيده.

للغويين

والصغانى وابن منظور . ولا يفصل كل أمر من هذه الأمور عن الآخر ، بل يخلط بينها أحيانا ، ويكررها كثيرا ويخرج من أحدها إلى الآخر . ولذلك حكمنا على هذه المقدمة بالاضطراب . يضاف إلى ذلك أنه تناول فيها كثيرا من النقود المخصص لها فصول فيما بعد .

ثم أخذ فى ذكر النقود الأربعة والعشرين ، وكل منها خاص بنوع معين . ونستطيع أن نجمل هذه الأنواع فى إخلاله : بمنهجه ، وله النقد ٩ ، وآثار اختصاره فى ٢ — ٤ و ١٥ ، وعدم دقته فى التعبير ومخالفته اللغويين وإيهامه فى ٤ — ٧ ، ١٣ ، ٢٤ وسوء علاج ألفاظه ومواده فى ٨و٩ و ١٤ ، وتقصيره وغفلته فى ١١و١٢و١٧ و ٢٠ ، والتكرار والخطأ فى وضع الألفاظ فى ٢٠و٢١ ، والتصحيف فى ٢٢ و٢٣ وغير ذلك . وخصص النقد الأول بشرح المقدمة ، والخاتمة بصيغة افتعل فى حالتى التعدى واللزوم .

وكان المؤلف فى أغلب الأحيان يورد قول القاموس ثم يورد من المعجمات والكتب اللغوية الأخرى ما يدعم رأيه ، ويوضح ما وقع فيه الفيروزآبادى من خطأ . والحق أن الكتاب ذخيرة غنية بالمعلومات عن القاموس المحيط وكثير غيره من المعجمات وأصحابها وخصائصها وعيوبها . ولا يعيبه غير الاضطراب الذى عرا بعض فصوله ، وتكريره الكلام فى الأمر الواحد فى أكثر من فصل .

وهذه بعض أمثلة نقده ، قال[1] : « (فى أول مادة شرف) الشرف محركة : العلو والمكان العالى والمجد ، ثم قال بعد نحو خمسة وثلاثين سطرا : وشرف ككرم شرفا محركة : علا فى دين أو دنيا . . . ذكر فى المهموز كثئت عن الأمر وكؤت ، قال الشارح : وكان الأولى بالمصنف أن يميز ما بين المادتين الواوية واليائية ، فيذكر أولا كوأ ثم كيأ كما فعله صاحب اللسان ، ولم ينبه عليه شيخنا أصلا . . . ومن

(١) ٢٧٨ و ٢٨٧ و ٣٠٢ و ٤٣٨ .

ذلك [يريد تعريفه الدورى] قوله : التشبيب: النسيب بالنساء . وقال فى نسب :
نسب بالمرأة : شبب بها فى الشعر . . المجاز : ضد الحقيقة . والحقيقة : ضد المجاز . . .
(فى محج) محج كمنع : تكبر . قوله كمنع مخالف لما فى اللسان من أنه بمعنييه
كفرح ، وكتب هذه المادة بالحمرة كأنها ساقطة من الصحاح ، وليس كذلك ، بل
ذكرها . . . » ولا يسير الشدياق فى جميع نقده على هذا النمط من الإيجاز ، فكثيرا
ما أطال جدا .

ولم يكتف الشدياق بنقد القاموس فى جاسوسه وحده ، بل خصه بالنقد أيضا
فى مقدمة سر الليال ، وصنف نقوده عليه ، ومَثّل لكل منها مع الاختصار .

٩ — تصحيح القاموس المحيط لأحمد تيمور ، وطبع هذا الكتاب عام ١٣٤٣ هـ
بالمطبعة السلفية ، وكان مؤلفه يرمى إلى تصحيح بعض الأخطاء المطبعية التى وقعت
فى مطبوعة بولاق سنة ١٣٠٣ هـ من القاموس . وكان دون هذه التصويبات على
هامش نسخته ، فجعلها فى هذا الكتاب ، وضم إليها ثلاثة تعليقات منشورة فى مجلتى
الضياء ولغة العرب ، وردا على موضع أخذه محمد سعد الله فى القول المأنوس
على القاموس .

وذكر المؤلف فى المقدمة أنه اهتم بالأخطاء الكبيرة والتافهة ، لأن الناس يثقون
بالمعاجم وبالقاموس ثقة كبيرة . قال « قد يقف المطالع فيما ذكرناه على بعض أغلاط
ربما يراها غير جديرة بالذكر لوضوحها كإعجام مهمل أو إهمال معجم أو نقصان
حرف أو زيادته . وعذرنا فى التنبيه عليها أن غالب الناظرين فى كتب اللغة يتلقون
ما فيها بالقبول اعتمادا على أنها موضع العناية عند المصححين . بل كثيرا ما رأينا من
بعض الطلبة تسليمهم بصحة ما رسم فى القاموس ، وتنزيله منزلة النص فى الاعتماد
عليه والاحتجاج به وهو ما دعانا إلى عدم إغفال شىء مما وقفنا عليه » .

واعتمد فى تصويباته على ثمان نسخ من القاموس — غير نسخته المدمجة
فى تاج العروس — أربع منها مخطوطة تقع تواريخ نسخها بين عامى ٩٤٣ و ١٠٧٧

وأربع مطبوعة أولاها فى كلكتة عام ١٢٣٢ هـ ، وثانيتها فى كلكتة سنة ١٢٧٠ هـ والثالثة فى بولاق سنة ١٢٧٢ والأخيرة فى المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٩ هـ . ووصف المؤلف كل واحدة من هذه النسخ وصفا موجزا فى مقدمته .

وذكر فى المقدمة أيضا أنه سار على « ترتيب الكتاب [أى القاموس] تسهيلا للرجوع إلى مواضعه فيه » إلا أنه فى آخر الطبع عثر على غلطتين فاستدركهما فى آخر الكتاب .

وسار فى علاج تصويباته على النظام الذى سار عليه فى تصحيح لسان العرب فهما توءمان فى نهجهما ، فتقدم المادة ، فالجزء ، فالصفحة ، فالسطر ، بين قوسين كبيرين لتمييزها عن الكلام . ثم يذكر عبارة القاموس ويبين ما فيها من خطأ ويختم بالصواب ومصادره أو شواهده فى بعض الأحيان . وهاك المثال الأول فى الكتاب ، قال : (فمن ذلك فى مادة — ك ى أ — ج ١ ص ٢٧ س ١٠) « وقد كئت كيأ وكيأة ، وكؤت كوأ وكأوا على القلب : هبته وجبنت » وضبط (هبته) بكسر الهاء وفتح الموحدة المشددة ، ولا معنى له هنا . والصواب (هبته) بكسر أوله وسكون الموحدة المخففة ، وهو هاب الماضى أسند إلى ضمير المتكلم » .

وعزم اثنان من اللغويين على تأليف كتابين يتصلان بكتب النقد ، ولا ندرى أتم لهما ذلك أم لا ، وهاك ما قيل بصددهما :

١٠ — قال القرافى فى القول المأنوس بشرح مغلق القاموس « وإن شاء الله وأنسأ فى الأجل أكتب . . . ما زاده المص على الصحاح فى المادة التى بالأسود ليعلم أن للجوهرى فيها حقا شهد ، لكون المص لم يجعل فى هذه المادة على خصوص ما زاده عليه علامة تعهد ، وأوضح ما عدل فيه عن عبارته وأيهما بالمعنى أقعد ، وبكلام القوم أسعد ، وأنبه على ما سكت عنه من فرائد الصحاح ، وما فيه من مزايا النجاح ، حتى ينادى بلسان الإنصاف : حى على الفلاح » .

١١ — قال المُناوى فى شرح خطبة القاموس « وأنت إذا تأملت وحررت

وأنصفت وجدت ما زاده على المحكم والعباب شيئا قليلا جدا ، وربما لا يبلغ عُشْر الكتاب ، بل لا يزيد عليهما بأكثر من كراسة واحدة ، كما ستراه موضحا فى هذا التعليق ، وإن فسح الله الأجل أفردته بمجموع » .

(د) وعثرت من الحواشى على الأسماء الآتية :

١ — القول المأنوس لعبد الباسط بن خليل الحنفى (٩٢٠ هـ) .

٢ — حاشية سعد الله بن عيسى المعروف بسعدى جلبى ، وهى تقييدات كتبها فى هوامش نسخته من القاموس ، ثم جمعها ودونها فى كتاب عبد الرحمن بن على الأماسى المتوفى سنة ٩٨٣ هـ .

٣ — كسر الناموس لعبد الله بن شرف الحسنى ملك اليمن (٩٧٣ هـ) ذكره صاحب التاج .

٤ — حاشية نور الدين على بن غانم المقدسى (١٠٠٤ هـ) دونها ولده من طرة القاموس ، وهى متوسطة الحجم .

٥ — القول المأنوس بتحرير مافى القاموس ، للعلامة محمد بن يحيى الملقب ببدر الدين القرافىّ المصرىّ سنة ١٠٠٨ هـ (فرغ من جمعها فى الحادى عشر من ذى القعدة سنة ٩٧٠) . وقد ألف هذه الحاشية استجابة لأحد الولاة جمع فيها بين تقييدات عبد الباسط البُلْقينى وسعدى .

وأشار فى المقدمة إلى مدى استفادته من هذه التقييدات وغيرها ، ومنهجه بإزائها فقال : « وقيدت ما فيهما باللفظ على وفق أحكامه ، ذاكرا مالمولانا سعدى بالعزو إليه . وما عداه فهو للسبط ، لكون المعظم له والمعول فى أصل الوضع عليه . ثم أضفت بعد ذلك إليه مواضع يسيرة ، جعلت الكاف علامة عليها ، وأرجو أن أضم إلى ذلك أيضا من الفوائد ما يتوجه الخواطر والنواظر إليها » . وإذن فأغلب الكلام من البلقينى ، وقليل منه من سعدى ، وشىء يسير من زيادة القرافى .

وتقتنى دار الكتب المصرية ثلاث نسخ مخطوطة من هذه الحاشية تحت أرقام

١٢ م و ١١ م و ٤٣ لغة . وأولاها بخط المؤلف وهى فى ٨٧ ورقة من القطع الكبير تحتوى كل ورقة منها على قريب من ٢٣ سطرا ، وكل واحد منها يشتمل على حوالى ١٢ كلمة ، عدا التعليقات الكثيرة التى يدونها فى الهامش . وتفتتح النسخة بمقدمة فى صفحة واحدة ، ثم تناول أشياء متفرقة من خطبة القاموس ، فعلق عليها بالشرح فى أغلب الأحيان ، فكان يورد قول المؤلف أولا معلما عليه بالحروف « المص » إشارة إلى المصنف ثم يعلق عليه .

وسار صاحب الحاشية على التقاط مواضع معينة من القاموس والتعليق عليها ، لا تناول كل عبارة فيه ، وتنقسم التعليقات إلى نوعين كبيرين :

ا — تعليقات توضح وتزيد معلومات أخرى على ما فى القاموس .

ب — وتعليقات ناقدة .

ونستطيع أن نجد أقساما تحت كل واحد من النوعين السابقين .

فالزيادات نجد منها ما يزيد صيغا مثل قوله « المص : وتدبر الأمر : قدره يقدره . انتهى وقدر على عياله قتر وقدر عليه رزقه قتر » وقوله « المص : والأكبران أبو بكر وعمر رضى الله عنهما ، انتهى . الكبرى تأنيث الأكبر والجمع الكبر وجمع الأكبر الأكابر والأكبرون ولا يقال كُبْر لأن هذه البنية خاصة بالصفة مثل أحمر وأسود ، وأنت لا تصف بأكبر كما تصف بأحمر ، فلا تقول رجل أكبر حتى تصله بمن » .

وزاد معانى فى بعض المواضع مثل قوله « المص : وتداكئوا : ازدحموا وتدافعوا . انتهى . ومنه تداكأت عليه الديون أى تراكمت » وقوله « المص : العصر مثلثة : الدهر . وأعصرت المرأة : بلغت شبابها وأدركت أو دخلت فى الحيض وراهقت العشرين أو ولدت أو حبست فى البيت ساعة طمثت كقصرت فى الكل وهى معصر انتهى . الجوهرى : ويقال هى التى قاربت الحيض لأن الإعصار فى الجارية كالمراهقة فى الغلام . سمعته من أبى الغوث الأعرابى » وهذا الصنف من الزيادة قليل .

وزاد تفسيرات وتوجيهات نحوية ولغوية وصرفية ، مثل قوله « المص : سبأ كجبل . انتهى الزمخشرى . فَمن منع جعله اسما للقبيلة ومَن صرف جعله اسما للحىّ أو للأب الأكبر . وقرئ بسكون الباء كعَدْل ، وسَبًا بالألف . ومنه ذهبوا أيدىَ سَبَا» وقوله « المص : المعاز ككتاب والمعزى ويمد : خلاف الضأن من الغنم [انتهى] سيبويه : وهو منون مصروف لأن ألفه للإلحاق بدرهم لا للتأنيث ، لأن الألف الملحقة تجرى مجرى ما هو من نفس الكلمة لتصغيره على معيز كما قالوا أريطٍ فى أرْطَى ، فكسروا ما بعد ياء التصغير كما فى دريهم ، ولو كانت للتأنيث لم تقلب الألف ياء كما لم تقلب فى حُبيلى تصغيرحبلى . الفراء : المعزى مؤنثة و بعضهم يُذكّرها . أبو عبيد : الذفرى بعضهم ينونها و بعضهم لا ينون ، والمعزى كلهم ينونها فى النكرة » . وهذا النوع من الزيادة كثير جدا بل أكثر الأنواع .

وزاد بعض الشواهد : قرآنا وحديثا وشعرا مثل قوله : « المص : وعبر السبيل شقها انتهى ، ومنه : «إلاعابرى سبيل »أى مارين » وقوله :« المص : والعبقرىّ : ضرب من البُسط . انتهى . ومنه الحديث كان يسجد على عبقرىّ ، أى بسط منقوشة ذات ألوان أو طنافس ثخان ، وقرأ بعضهم :« وعباقرىّ حسان » وقوله :« المص : وقصيرة : محبوسة لا تترك أن تخرج . انتهى . قال كثير :

وأنت التى حَبَّبْتِ كل قصيرة   إلىّ ولم تشعر بذاك القصائر
عَنَيتُ قصيرات الحجال ولم أُرِد   قصار النسا شَرُّ النساء البَحاتر

وهذه الزيادات كثيرة أيضا وخاصة القرآنى منها والحديثى .

وزاد فى التفسيرات ما يوضحها مثل قوله :« المص : والفلتان : طائر يصيد القردة . انتهى . أبو حاتم : وهو الزمج و يقال له العجز ، وهو يضرب إلى الصفرة وربما أخذ السخلة والصغيرة » وقوله :« المص : القنطرة : الجسر وما ارتفع من البنيان وقنطرة إربل . انتهى . قوله : وقنطرة إربل ، الزمخشرى : بين حصن منصور وكيسوم من بلاد مضر نهر عظيم لا يخاض لأن قراره رمل سيال عليه قنطرة هى طاق واحد من جانبيها مئتا خطوة من حجر طول كل واحد عشرة أذرع فى ارتفاع خمسة » .

وزاد قصصا وخرافات تتعلق بالمادة مثل قوله « المص : الحدأة كعنبة : طائر [انتهى] حكى أنها أتت بفرخ فجحده زوجها وأنكر الوطء ، وكانت بعد ذلك تصيح عند الوطء ليشهد عليها به مخافة الإنكار » . وقوله : « المص : والخرنوب وقد يفتح شجرة برية انتهى . روى أن سليمان لما بنى بيت المقدس كان ينبت فى محرابه كل يوم شجرة فيسألها عن اسمها ومنافعها ، فسأل ذات يوم عنها فقالت : أنا الخرنوب فعلم دنو أجله وخراب بيت المقدس » .

ومن زياداته ضبط بعض الألفاظ المشكلة التى أهملها المؤلف مثل قوله : « المص : وقران بالضم رجل . (انتهى) أى مع شد الراء كرمان كما هو بالقلم فى الصحاح » وهذا النوع نادر جدا .

ومن الممكن أن نضع فى زياداته إشارته إلى المواد التى زادها صاحب القاموس على الصحاح دون أن ينبه على ذلك بكتابتها بالحمرة . كما فعل فى قهقرات وقرانق . قال فى الأولى : « مولانا سعدى : المص : القهقرات : العظام الكرام » هذه المادة من الزيادات وحقها أن تذكر فى (ق هـ ر) لأن القاف تكررت » .

أما النقد فيقوم القسط الأكبر منه على تحيز صاحب القاموس على الجوهرى وأمثلته كثيرة منها قوله : « مولانا سعدى : قال المص : الحفيسأ كسميدع : القصير اللئيم الخلقة ووهم أبو نصر فى إيراده فى ح ف س ، انتهى . ذكر المؤلف الحفيسأ فى ح ف س تابعا له غير منبه عليه وفسر بالغليظ والضخم » وقوله : « المص : وحده : مصدر لا يثنى ولا يجمع ونصبه على الحال عند البصريين وأخطأ الجوهرى . انتهى . قوله : أخطأ الجوهرى ، بل أصاب ، وعليه الزمخشرى وغيره من علماء التفسير ، وبه صرح الرضى وأحاله على أبى على ، صرح به الزمخشرى فى قوله تعالى : « وإذا ذكرت ربك فى القرآن وحده » من سورة بنى إسرائيل .

ونقده بإحالته إلى مواد وصيغ لم يذكرها مثل قوله : « قال المص : حَفأه كمنعه : جفأه ورمى به الأرض . انتهى . الحفيتأ بالمثناة الفوقية أحال المؤلف فى التاء على ذكره

هنا وكأنه نسى » ، وقوله « المص : الحفيتأ فى الهمز . انتهى . لم يذكره المؤلف ثم وكأنه نسيه . الجوهرى : الأصمعى : الحفيتأ مهموز غير ممدود » .

ونقده بأمور أخرى كثيرة لكنها لا تصل فى الكثرة إلى درجة المآخذين السابقين ، وأهمها التصحيف مثل قوله: « قال المص : ويد مكنية من العمل انتهى . كذا هو بخطه ، مكنية بالتحتية وإنما هو مكنبة بالنون والموحدة أى صلبة فى العمل » والخطأ مثل قوله: « قال المص : جفأ الباب : أغلقه كأجفأه . انتهى . الجوهرى : ولا تقل أجفأتها ، وأما الذى فى الحديث « فأجفئوا قدورهم فلغة مجهولة » والخلط بين المصدر واسم المرة مثل قوله: « قال المص : جاء مجيئا وجيئة : أتى وأجأته : جئت به وإليه . انتهى . الجوهرى : وهو من بناء المرة الواحدة لأنه وضع موضع المصدر مثل الرجفة والرحمة والاسم الجيئة بكسر الجيم . . . » والغلط فى عبارة التفسير مثل قوله: « قال المص : المحشأ كمنبر ومحراب : كساء غليظ أو أبيض صغير يتزر به انتهى . كذا هو فى الأصل : يتزر بالتشديد ، وصوابه كما يأتى فى الراء يؤتزر لأن فاءه همزة وهى لا تدغم فى تاء الافتعال » . والتناقض مثل قوله: « المص : والعزى : صنم أو سمرة عبدتها غطفان ، أول من اتخذها ظالم بن أسعد فوق ذات عرق إلى البستان بتسعة أميال ، بنى عليها بيتا وسماه بسال ، وكانوا يسمعون فيها الصوت فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق السمرة . انتهى . تبع المؤلف فى ذلك الجوهرى هنا وخالف ذلك فى ب س س » .

ويحس المرء أن البلقينى — وهو عماد القرافى — كان يعتمد على الصحاح اعتمادا كبيرا وتعليقاته لها قيمتها فى إبانة حقيقة موقف الفيروزآبادى من الجوهرى خاصة ثم فى بعض الزيادات والإيضاحات التى أتى بها ، وعلى هاتين المسألتين تقوم أهمية كتاب القرافى أيضا . أما كتاب سعدى فيبدو من المقتبسات أنه لم يكن كبير الخطر ويخيل إلى أن القرافى دون كتابه فى أوقات متباعدة ، وأنه كلما عثر على شىء قيده دون كبير مراعاة لموضع التعليق ، ومن هنا اضطرب الترتيب كثيرا بالرغم من تقسيم كتابه إلى أبواب وفصول تقليدا للقاموس .

٦ — القول المأنوس للمناوى (١٠٣١ هـ) وصل فيها إلى حرف السين[1] وقيل الذال[2].

٧ — حاشية أبى العباس أحمد بن عبد العزيز الفيلالى ، قال صاحب التاج :[3] «شرحه شرحا حسنا ، رقى به بين المحققين المقام الأسنى ، وقد حدثنا عنه بعض شيوخنا» .

٨ — إضاءة الراموس و إفاضة الناموس على أضاة القاموس لأبى عبد الله محمد بن الطيب بن محمد الفاسى المتوفى عام ١١٧٠ هـ . وكان هذا الإمام يرمى فى كتابه إلى هدفين : أولهما الرد على نقود صاحب القاموس للصحاح ، والثانى شرح غوامضه واصطلاحاته . وكان الناس فى أشد الحاجة فى عهده إلى من يقوم لهم بتحقيق هذين الهدفين ، وقد التمسوا منه مرارا ذلك التأليف . قال فى مقدمته موضحا الظروف التى ألف فيها: « وفى أثناء القراءة والإقراء ، والاستقصاء للمصنفات والاستقراء ، رأيت المجد الشيرازى يكثر فى قاموسه من الاعتراضات على الصحاح ، و يجعل أهم أغراضه وأتم أعراضه الإلحاف فى ذلك والإلحاح ، و يتابع فى الرد و يأتى بالتنديد الذى لا يحمله سد ورأيت بعض المدعين يقلدونه فى كلامه و يعتقدون لقصورهم تصويب اعتراضاته عليه وملامه . مع أن كتاب الصحاح أجمع أئمة اللغة أنه بمنزلة صحيح البخارى بالنسبة إلى باقى الصحاح دون غيره لجمعه اللغات الصحاح . فلما رأيته أكثر التنديد عليه و بالغ فى عزو الأوهام إليه انتصرت لأبى نصر ، وعارضت اعتراضاته بالفتح والنصر ، وجعلت أرد ما يورده مشروحا فى شرحى لمصنفات اللغة وأتعقبه فى الدرس أكمل التعقب وأبلغه . وملأت من أوهامه الزائدة شرحى كفاية المتحفظ ونظم الفصيح وأبديت فى غيرهما ما تقر به عين اللغوى الفصيح .

« فلما وقع على ذلك أشياخنا الأساتذة وأصحابنا الجهابذة تاقت نفوسهم إلى جمع ذلك فى تعليق مستقل بإيضاح ما هنالك فأخذوا يلحون على و يتوسلون فى ذلك إلى وأنا أعتذر من الخوض فى البحر وأقول ما لبحر البحر أو البحر . حتى غبت مرة عن

(١) التاج ص ٣ . (٢) خلاصة الأثر ٢ : ٤١٦ . (٣) ٣ .

الأوطان لقضاء بعض الأوطار وأبقيت قلوب الأحباب ماءنها إلا ما كاد يطير أو طار . فورد على فى جملة كتب منهم كتاب من صاحبنا الأديب البارع المحصل الصوفى السيد الشريف أبى محمد عبد المجيد بن على الصوفى يتضمن السؤال عن مسائل كثيرة من جملتها استنجاز وعد شرح غوامض القاموس والكشف عما تضمنه اصطلاحه من الناموس قال : « فإذا حقق لنا سيدنا بارك الله فيه تلك المسائل . . فلينجز لنا وعده الصادق دون إهمال . . . بأن يؤلف لنا الكتاب الذى كنا ألفناه منه نحن وجميع ماشملته هذه الحضرة الفاسية من أعيان الأفاضل المرات ذوات العدد فى اصطلاحات القاموس التى لم يصرح بها فى خطبته، ويبين لنا سيدنا ما استقرأ من عاداته، وينبهنا على المواضع المنتقدة فيه، وهل اعتراضاته على الجوهرى صحيحة أم لا، وعلام يتشكل هو والجوهرى فى ضبط وسط الكلمة . والحاصل أنا وجميع أهل العلم فى غاية الحاجة إلى هذا التأليف . . . » فاستخرت الله تعالى وجددت النظر فيما فيه بحث المجد ونظر . ووقفت أثناء مطالعته على أغلاط له واضحة، وأوهام ارتكبها مخالفا للجم الغفير فاضحة، وتقصيرات أوجبها ادعاء الإحاطة بالأسماء . فجمعت ذلك أبدع جمع وأودعته من التحقيقات ما تقر بتقريره العين ويصغى إلى صوغه السمع » .

ولم تتعرض المقدمة للمنهج الذى سار عليه الكتاب ، واكتفى بالإشارة إلى أنه اتبع ترتيب القاموس ، وتناول أكثر مواده بخلاف كتاب القرافى الذى كان يلتقط منها ، ولذلك تضخم حجمه ، فهو يقع فى نسخة دار الكتب فى ثلاثة مجلدات ضخام ، أولها ٣٢٩ ورقة من الحجم الكبير الذى تحتوى الصفحة منه على قريب من ٢٨ سطرا ، والسطر على حوالى ١٤ كلمة ، وثانيها ٥٣١ ورقة من الحجم الصغير الذى تشمل الصفحة منه زهاء ٢٥ سطرا والسطر منها ١١ كلمة تقريبا ، وثالثها ٤٤٥ من حجم المجلد الثانى على وجه التقريب ، ورقم هذه النسخة فى الدار ٥٠٠ لغة .

وصدر ابن الطيب كتابه بمقدمة طويلة استهلت بتصدير مفتتح بحمد الله وصلاة

طويلين، ترد فيهما أسماء كثير من المعاجم اللغوية تلاعبا منه بألفاظها كما فعل من بعده تلميذه صاحب التاج . ثم ذكر أن علم اللغة مفتاح العلوم كلها وأنه نبغ فيه — كالفيروز آبادى — وفصل الكلام عن ظروف تأليف كتابه التى نقلناها آنفا. وختمها بأنه يدونه فى أثناء أسفاره فليست المراجع بين يديه وإنما يعتمد على حفظه، وأنه ألفه فى زمن اندثر فيه العلم وضاع الفضل، مثل قول الفيروزآبادى الذى رأيناه. وأخيرا يختم بالدعاء .

وقَفَّى التصدير بمقدمات خمس شبيهة بمقاصد التاج وأولاها فى حد اللغة ، أورد فيها أقوال اللغويين والأصوليين وبَيّن أن مآل الأقوال جميعها واحد . والمقدمة الثانية فى تصاريف اللغة وتناول فيها وزن كلمة « لغة » وأمثالها وما حدث فيها من إعلال أو إبدال ، وما إلى ذلك . وخصص المقدمة الثالثة للاختلافات الكثيرة فى توقيفية اللغة واصطلاحيتها، وأطال فيها بما لا يخرج عما فى مزهر السيوطى، واختصره السيد مرتضى الزبيدى. وكانت الرابعة لأول من تكلم بالعربية وعرب الشمال وعرب الجنوب مع اختصار شديد أكثر مما نراه فى التاج . وذكر فى المقدمة الخامسة ترجمة مؤلف القاموس، تناول فيها نسبه وتعليمه ورحلاته وصلاته بالملوك ومصنفاته وحبه الغريب ونادرته فى غريب الإمام علىّ بن أبى طالب . وقد أخذ هذه المقدمة كلها مع الاختصار صاحب تاج العروس .

ثم شرح مقدمة القاموس ونهج فى هذا الشرح على تفسير المفردات تفسيرا لغويا ونحويا وإبانة المعانى والصيغ التى تركها المؤلف من موادها المتصلة بهذه المفردات وذكر بعض الأمور الدينية وغيرها المتصلة بها ، وخلافات الشراح السابقين عليه فى هذه الألفاظ ورواياتها . وأقام شرحه على كتابى المحب بن الشحنة والبدر القرافى . فكان يتتبع أقوالها فى المواضع المختلفة ويأتى بها وقد يعلق عليها وخاصة أقوال البدر . ورجع إلى غيرهما مثل الشيخ أبى صدى عيسى بن عبد الرحمن وابن عبد الرحيم . ولكنهم لا يظهرون فى المقدمة ظهور السابقين اللذين يتردد ذكرهما كثيرا جدا .

وحين انتهى من شرح المقدمة أورد ملخصا لها . ثم أشار إلى أن فيها مباحث وفوائد وأخذ يعددها. وكان أولها تعليقا على تكرير المصنف مدحه لكتابه ونفسه المدح البالغ تصريحا وتعريضا، وكراهية ذلك . وذكر في البحث الثاني المواطن التي لا يكره فيها مدح المرء نفسه والاعتناء بها . ويعلق المبحث الثالث على قول المصنف أنه اختصر كتابه من عدة كتب فيرى ابن الطيب أن القاموس يشتمل على أهم الأغراض التي تؤلَّف الكتب لها ، وهذه الأغراض ثمانية وهى الابتكار، وجمع المتفرق، وإكمال النقص، وتفصيل المجمل، وتهذيب المسهب، وترتيب المختلط، وتعيين المبهم، وإبانة الخطأ . ويعلق الرابع على سؤاله الله الثواب، والخامس على التواضع الظاهري في دعائه ، والسادس على طلبه من القراء إصلاح الخطأ . فبين طرق ذلك واستحسن عدم التعرض لعبارة المؤلف الأصلي وإصلاح الخطأ بكتابة الحواشي المفردة . واستشنع في المبحث السابع تمثله بنسيان آدم عليه السلام . واستحسن في المبحث الثامن عبارته المرسلة الأخيرة. وذكر في التاسع تأليفه الكتاب في أثناء سفره فلم يمكنه الاستقصاء في شهر من أغراض. وقسّم في العاشر العلوم إلى نقلية محضة، وعقلية محضة، ومركبة منهما، وشروط كل واحدة منها . ووضع اللغة في العلوم النقلية التي تعتمد على الرواية. وانتقل من ذلك إلى باب طرق رواية القاموس .

أما الكتاب نفسه فيقوم على أمرين : الإضافة والنقد ، وأعنى بالإضافة ما يضيفه الكاتب لشرح عبارة القاموس أو زيادة على ما فيه من صيغ ومواد وأحكام وغيرها . وتتمثل هذه الإضافة في عدة أمور نجملها في التصنيف التالي :

١ — إضافات تبين المراجع التي استقى منها القاموس أقواله ، أو بالأدق التي استقى منها مرجعا القاموس المحكم والعباب . قال ابن الطيب قوله : « أتاة كحمزة ، يعنى بالفوقية ، أورده ابن برى في الحواشي وقال : جاء منه أتاة اسم امرأة من بكر بن وائل وهى أم قيس بن ضرار قاتل المقدام » . والذى في القاموس « أتاة كحمزة : امرأة من بكر بن وائل أم قيس بن ضرار وجبل » . فنلاحظ أن ابن الطيب أورد في أول

كلامه كلمتين من عبارة صاحب القاموس ليعلق على العبارة كلها، وكذا دأب فى كتابه كله، وأنه بيَّن الكلمة ومرجعها وهو حواشى ابن برى وذكر عبارة هذا المرجع .

٢ — إضافات تذكر الروايات الأخرى فى التفسير أو الخلافات التى أتى بها اللغويون أو ما شابه ذلك . قال ابن الطيب : « قوله : الأشاء .. الخ ما ذكره من أنه بالفتح كسحاب هو الذى صدر به القاضى عياض فى المشارق وأبو على القالى فى الممدود والجوهرى والصاغانى وغيرهم من أئمة اللغة والغريب . وهو ظاهر كلام ابن سيده وابن الأثير والهروى وغيرهم . ووقع فى شرح الشفا أنه بالكسر، وجرى على ذلك شيخ شيوخنا العلامة الخفاجى تبعا لابن التلمسانى وغيره . وما إخاله إلا وهما فإن الرواية المضبوطة فى حديث الأشاءتين أنه تثنية أشاءة بفتح الهمزة فلا يعتمد بغير الفتح وإن اغتر بما فى شرح الشفا كثير من القاصرين . قوله : صغار النخل . به فسره أكثر أئمة اللغة والغريب . وقيل : الأشاء . النخل عامة كما نقله ابن سيده فى المحكم » . وهذا النوع من الإضافات كثير بل هو من أكثر الأنواع ظهورا فى الحاشية .

٣ — إضافات توضح التفسيرات والأقوال الواردة فى القاموس . قال ابن الطيب « قوله سادنا أى خادما كما سيأتى . والصنم هو سواع المذكور فى القرآن كما قاله أبو نعيم وغيره . قوله : إذ أقبل ثعلبان أى بالفتح تثنية ثعلب على ما أورده المصنف وغيره . ومر أن الذى صوبه الحفاظ الأثبات كالشرف الدمياطى وابن ناصر وغير واحد هو الضم ، وأنه مفرد ، وهو الذى اختاره الزمخشرى وجمهور اللغويين أو كلهم فلا اعتداد بغيره ، قوله : « تسنماه » ، أى علواه وارتفعا فوقه ، مأخوذ من سنام البعير وهو ذروته ، وسنام كل شىء : أعلاه ، كما سيأتى . قوله : ولحق بالنبى صلى الله عليه وسلم ، أى عام الفتح كما فى الدلائل وغيره ، قوله : راشد بن عبد ربه هو الذى فى طبقات ابن سعد وإياه تبع المص ، وقال ابن أبى حاتم : سماه راشد بن عبد الله ، وفيه أقوال أخر مرت الإشارة إلى بعضها » . وعبارة القاموس : «كان

غاوى بن عبد العزى سادنا لصنم لبنى سليم فبينا هو عنده إذ أقبل ثعلبان يشتدان حتى تسنماه فبالا عليه فقال : يا معشر سليم لا والله لا يضر ولا ينفع ولا يعطى ولا يمنع ، فكسره ولحق بالنبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما اسمك . فقال : غاوى بن عبد العزى ، فقال : بل أنت راشد بن عبد ربه » . فالكاتب شرح سادنا وتسنماه ووضح موعد لحاقه بالنبى (ص) ، وأتى بالروايات الأخرى فى « ثعلبان » ، وتسمية النبى له .
وهذه الأنواع الثلاثة السابقة من أكثر أنواع الإضافة بروزا وكثرة .

٤ — إضافة الشواهد . قال ابن الطيب قوله : « وهى بهاء ، أى أنثاه ثلبة بهاء التأنيث بناء على أنه يستعمل مشتركا بين الذكور الأناث . وهو الذى جزم به المصـ تبعا للجوهرى ، فقد قال فى الصحاح . . . . والاشتراك صريح أيض فى كلام ابن فارس فى المجمل وغيره . و بعضهم خص الثلب بالذكور دون الأناث ، وقال إنه لا يطلق عليهن ، و به جزم شراح الشفا وغيرهم قالوا ولذلك قابله النبى صلى الله عليه وسلم بالناب فى كتابه الذى كتبه لأقيال حضرموت . وهو ظاهر كلام الزمخشرى فى الفائق وابن الأثير فى النهاية والهروى فى غريبيه وغير واحد . . . قوله : وككتف المنثلم من الرماح . أنشد عليها الجوهرى قول أبى العيال الهذلى * ومُطَّرد من الخطى لا عار ولا ثلب ... * قوله : ثلبوت الخ هو الصواب كما فى مصنفات أسماء المواضع ودواوين اللغة وشرح المعلقات فلا اعتداد بضم الفاكهى له فى ش المعلقات له ، بسكون اللام . فإن الرواة قاطبة إنما رووا بيت لبيد :

بأحِزَّةِ الثَّلَبوتِ يربأ فوقَها   قَفْرَ المراقبِ خَوْفَها آرامُها

قلت : الأحزة جمع حزيز وهو الغليظ من الأرض . والآرام : العلامات . . »
وكثيرا ما كان يشرح الأبيات التى يستشهد بها . ومن الواضح أن « المصـ » يريد بها « المصنف » و« أيض » يريد بها « أيضا » و« ش » يريد بها شرح . أما الأمثال فكان يوردها غالبا فيما يستدركه على المادة فى ختامها .

ويتصل بهذه الشواهد استعارته كثيرا من سجعات الأساس و إيرادها فى كتابه .

المصـ

الثَّلَبوت

قال مثلا فى « أشأ » : "وفى الأساس : تقول العرب ليس الإبل كالشاء ولا العيدان كالأشاء » وقال فى « ألأ » : « ومن سجعات الأساس المشهورة : طعم الألاء أحلى من المن ، وهو أمرُّ من الألاء عند المن ، أراد بالألاء الأول جمع إلى كرضى وهى النعمة وفيه لغات تأتى ، و بالثانى شجر مر واحدته ألاءة قال الشاعر * فخر على الألاءة لم يوسد * أى وقع على هذه الشجرة حين طعن » .

٥ — إضافات لبيان اختلاف نسخ القاموس . قال مثلا فى « ثعلب » « قوله : وابن عباد ... [إلى قوله] صحابى . كله ثابت فى النسخة الطبلاوية وساقط فى غيرها من الأصول إلا أنه عندنا فى أصولنا المغربية ثابتة كله ورأيته فى كثير من الأصول المشرقية والله أعلم » وقال أيضا : « الشهدانج ... وجوده هنا هو الذى فى غالب النسخ والكلمتان بعده فى بعض النسخ بعد الشطرنج ... » .

٦ — إضافات لزيادة التعريف بمن يذكرهم من الأعلام . قال فى « ضمضم » : « قوله : وأبى الحارث وابن قتادة الخ قلت إنما هما ضمضم بغير ألف [ولام] ففيه ما اعترض به المص على الجوهرى فى سلع ثم لم يذكرهما الحافظ أبو عمر بن عبد البر والخلاف فيهما مشهور ذكره السهيلى وغيره . و بقى أبو ضمضم الذى ذكره ابن عبد البر فى الصحابة » ، وفى « طعم » : « وقوله : وطعمة بن أبيرق[1] الخ . قلت : له ذكر فى قوله تعالى : (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما . .) » .

٧ — إضافات لإيضاح الضبط والإعجام ، وقد مر بنا فى الأمثلة السابقة أمثلتها وهاك مثالا آخر قال فيه : « والحداد : معالجه . الخ . قلت هو بالفتح وشد الدال لأنه من الأوصاف الدالة على الصنائع و الحرف ، والمعالج الصانع الذى يعالج ما يصطنعه من الحرف » .

أما النقد فأخطر من الإضافة وأكثر عند ابن الطيب ويتمثل فى الأنواع التالية .

---

(١) فى المطبوعة : أشرف .

خروج المؤلف على نهجه مثل قوله فى « ثعلب »: « وقوله : وهى ثعلبة . الخ ..
هو مما استدركوه عليه فى الاصطلاح وكان مقتضاه أن يقول وهى بهاء على قاعدته إلا أن
يقال ذكره بلفظه لطول الكلام بينه و بين مذكره أو لحكاية الخلاف » .
وندخل فى إخلاله بمنهجه غموض ضبطه وقصوره .ومثاله قول ابن الطيب فى
« أبأ »: « قوله : الأباءة كعباءة : القصبة . . الخ . أقول : عبارة المصنف على ما فيها
من الإيجاز الجائزعن حد الإلغاز، فيها أمور : منها وزنه « بالعباءة » وهو إلى الآن لم يتقرر
ضبطه ، ولا هو مشهور شهرة تقطع النزاع . ثم إنه لما ذكره فى ترجمته ، أهمله بغير
ضبط وكأنه اعتمد على ما قرره فى اصطلاحه من أن الألفاظ العارية عن الضبط تكون
مفتوحة . وهذا الاصطلاح شرطه بالشهرة الرافعة للنزاع وقد يدعى فى هذا أنه ليس
منها مع أنه ضبط ما هو أشهر منه وأكثر دورا على الألسنة، ولو ضبط بقوله : كسحابة
كما فعل فى الأشاء لكان أولى أو ضبطه كالجوهرى بالفتح لكان أنصّ على المراد
وأبعد عن الإيراد » ، وقوله: « وَالشرجة : بلد بساحل اليمن . . الخ . إطلاقه يقتضى
الفتح وضبطها العارفون بالتحريك ، منها زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف
الشرجى من شيوخ الحافظ عبد الرحمن الربيع اليمنى أخذ عنه جميع مؤلفاته . ذكره
جار الله محمد بن عبد العزيز بن فهد فى معجم شيوخه » .
ونقد كتابته المواد غير المذكورة فى الصحاح بالحبر الأحمر بقوله فى « أيئة »:
« المعروف عند علماء الصرف أن هذه الهمزة الأولى أبدلت من الهاء لأنه كثير فى
كلامهم كالمره والمدره ونحو ذلك ، فلا تكون أصلا ولا تستدرك لو كان الجوهرى
قصد الجمع ، كيف وقد مر أنه غير قاصد لذلك ولا متوجه إليه ؟ وإنما توجه لجمع ما صح
عنده وليس هذا منه . وقل من ذكر هذه اللفظة من أئمة اللغة استقلالا [أى منفردة]
ومن ذكرها نبه على أنها من الإبدال . و بعضهم قال : إنها لثغة لا أصل » . وهذا
النقد موجه للتحمير أصلا لا تحمير مادة بعينها مذكورة فى الصحاح ، فالتحمير لا فائدة
منه ما دام قصد المؤلفين مختلفا غير متحد . وإنه لنقد يهدم الغرض الذى حمر له
الفيروزآبادى زيادته و يجعل التحمير أمرا تافها وتكثرا باطلا .

وبخلاف ما سبق نقد ابن الطيب صاحب القاموس فى ادعائه الإحاطة أى فى ميدانه وبين أنه أغفل كثيرا من الصيغ والمعانى والأقوال . وسار على الطريقة التى أخذهامنه تلميذه مرتضى الزبيدى بعد ، وهى إلحاق كل مادة بما يستدرك عليها مما أهمله المصنف . قال ابن الطيب فى آخر مادة « حلب » مثلا « تتمة : بقى على المصنف فى هذه المادة من ضروريات الألفاظ اللغوية التى يحتاج إليها وربما يتوقف الناظر فى العربية عليها ألفاظ مذكورة فى مصنفات اللغة . منها الحالبان ، وهما عرقان مكتنفان السرة ، ذكره الجوهرى فى الصحاح ، وابن سيده فى المحكم ، والفارابى فى ديوان الأدب وغيرهم ، وأعرض المصنف عن ذكره قصورا . ومنها المحلب وحب المحلب ، ذكره الجوهرى وابن فارس وغيرهما . ووقع فيه كلام كثير فى الفصيح وشروحه وأغفله مع شدة تتبعه للصحاح ودعواه الإحاطة بألفى مجموع من مصنفات اللغة ، مع دعواه جمع ما فى الصحاح المشاهير والزيادة عليه . وفى الصحاح قال الجوهرى : حب المحلب بالفتح دواء من الأفاويه ، وقال ابن خالويه : هو ضرب من الطيب ، وقال ابن الدهان : هو حب الخروع على ما قيل ، وقال الأستاذ أبو بكر بن طلحة : حب المحلب هو شجر له حب كحب الريحان ، وقال أبو عبيد البكرى : هو الأراك وهو المحلب ، وقيل : المحلب ثمر شجر اليسر الذى تقول له العرب الأسر بالهمز لا بالياء . وقال ابن درستويه : المحلب أصله مصدر من قولك : حلب يحلب محلبا ، كما يقال : ذهب يذهب مذهبا ، فأضيف الحب الذى يفعل به هذا الفعل إلى مصدره فقيل : حب المحلب وشجرة المحلب أى شجرة الحلب وحب الحلب ، ففتحت الميم فى المصدر وإنما تكسر الميمات فى المصدر إذا كانت أوائل الأدوات المنقولة المستعملة كالمنجل والمرجل والمثقب ، ولذلك لم يجز الكسر فى المحلب من قوله حب المحلب . وقال ابن دريد فى الجمهرة : المحلب : الحب الذى يطيب به . فجعل الحب هو المحلب فيكون على قوله من باب حبل الوريد ، قال يعقوب فى إصلاحه : ولا تقل المِحلب بكسر الميم إنما المحلب الإناء الذى يحلب فيه . وقال ابن درستويه المحلبية بفتح الميم : ضرب من الطيب

يتخذ من حب المحلب ، وفى المصباح : المحلب بفتح الميم شيء يجعل حبه فى العطر وفى مختصر العين : المحلب شجر . وقد ذكره ابن الكتبى فيما لا يسع الطبيب جهله والشيخ داود الأنطاكى فى تذكرته وغيرهما وأطالوا فى منافعه ، وما فى أجزائه كلها يعد ذكره هنا من الفضول وإن أوسعت الكلام فيها فى ش نظم الفصيح والله أعلم ، ومنها جملة من الأمثال تتعلق بهذه المادة منها المثل المشهور المذكور فى الصحاح ومجمع الأمثال وغيرها . . . » ولم يكن ابن الطيب يضع ما أغفله المصنف فى المستدرك أخيرا حَسْبُ بل كان يبثه بين الصيغ فى أنحاء المادة أيضا .

وقد عد ابن الطيب هنا الأمور الطبية من فضول القول ، وكثيرا ما كان يذكرها فى استدراكاته فى آخر المواد خاصة [١] .

ونقده إلى جانب إهماله بعض الصيغ والمعانى بالقصور فى التفسير والخطأ فيه والغموض أيضا ، قال مثلا : « قوله : والكأباء : الحزن . فظاهره أن الكأباء مصدر دال على الحدث كالعلياء . والذى فى الصحاح وغيره هو أن الكأباء صفة للأنثى ، يقال امرأة كأبة ومكتئبة وكأباء : أى شديدة الحزن وهو الظاهر والله أعلم » ، وقال : « قوله : وسهم صغير . . الخ ، ظاهره أن المكتب يطلق بمعنى السهم الصغير لأنه فى تعداد معانيه . والمعروف أن السهم إنما هو الكتاب كرمان . . » وقال « قوله : وأبو طحمة [عدى بن حارثة] الخ . قلت : اسمه جارية وله ابن اسمه هريم كان شجاعا بينا ، حضر مع المهلب فى قتل الأزارقة ، ومع عدى بن أرطاة فى قتال يزيد ابن المهلب ، وأخباره واسعة فى معارف ابن قتيبة » .

ونقد الزيادات التى أتى بها بأنها مشكوك فيها ، قال الفيروز آبادى إن أجأ لطيء ولمزينة . فقال ابن الطيب : « زاد مزينة على طيء وهذا أيض من الغرائب المحتاجة إلى نقل ، فإن الذى عليه أئمة اللسان أن أجأ جبل لطيء فقط ، بل قال علامة الأنساب ابن الكلبى ووافقه الزبيرى وغيره ان أجأ خاص ببنى نبهان من

(١) انظر مادة لقب أيضا .

طيئ وأن سلمى لسائر طيئ ، ونقله فى التكملة عن ابن الكلبى وحده ، ونقله غيره عن الزبيرى وابن قتيبة » . وقال ابن الطيب أيضا تعليقا على قوله « الأثر : فرند السيف ويكسر » : « قوله ويكسر صريح فى أنه يقال إثر السيف بالكسر ولا قائل به من أئمة اللغة وأهل العربية فهو سهو ظاهر » .

ونقده فى مواضع متعددة بخلطه الحقيقة بالمجاز والاصطلاحات ، قال معلقا على شرحه التثويب بالاستصراخ : « الظاهر أن هذه المعانى كلها مجازات ليست من اللغة فى شيء وإنما هى حقائق شرعية كالصلاة ونحوها . فذكرها فى الدواوين لا بد له من ضرب من المجاز كما أشار إليه ابن الأثير وغيره ، والمصنف من عادته تخليط الحقائق بالمجازات مطلقا سواء كانت لغوية أو شرعية أو عرفية فى أى عرف كانت من أعراف أهل الاصطلاحات حتى الطبية الخارجة عن قانون الإصطلاحات العربية وهذا من أعظم ما عيب به قاموسه .. وأكثر العاملى من التعرض له والإشارة إليه » .

وأخذ عليه الكاتب الخطأ فى بعض المواد للخلاف فى أصالة الحروف وزيادتها وفى الهمز والاعتلال . ونرى أمثلة ذلك فى معظم باب الهمزة ، وفى كثير من مواد باب الميم الرباعية .

وأخذ عليه أيضا التناقض فى المواضع المختلفة فهو يحكم على المادة فى باب حروف العلة بأنها معتلة ، ويوردها فى باب الهمزة تبعا للجوهرى بدون تنبيه . ومعظم أمثلة هذا التناقض بين بابى الهمزة والمعتل .

وكان فى كل هذه المآخذ يتعرض لموقفه من الجوهرى إذ تهجم عليه ورد عليه وأورد أقوال غيره من اللغويين التى تؤيد الجوهرى . ولكنه مع ذلك كان عادلا يؤيد قول الجوهرى حين يتبين صوابه أو وضوحه كما فى مادة حديد ويوافق الفيروزآبادى عند إحقاقه كما نرى فى مادة « بأبأ » مثلا .

وقد أخذ عليه أمورا صغيرة أخرى مثل التصحيف والخطأ فى القول مثل إطلاق الجمع على اسم الجمع وبعض إخلاله بمنهجه وحذفه الفوائد النحوية والصرفية التى أوردها

الجوهري . ولكن كل ذلك قليل لا أهمية له ما عدا النقد الأخير الذي تطلبه منهجه الذي يقتضي الاختصار والتخفف . وقد أطال المؤلف في القسط الأول من كتابه فاستنفد جهده فأسرع في القسط الأخير فبدا الكتاب غير متناسق . فالحروف الأولى حتى الذال تقع في جزءين ولا تقع الراء وما بعدها من حروف إلا في جزء واحد . وعلى هذه الحاشية اعتمد السيد مرتضى الزبيدي في تأليف تاج العروس .

٩ — حاشية ابن الأمير ذكرها محمد سعد الله .

(ز) ويبدو أنه لم يشرح القاموس غير السيد مرتضى الزبيدي إذا أغضينا النظر عما قيل عن كتاب مُلا علي القاري الهروي المختلف فيه وقد عقدت لتاج العروس فصلا خاصا لأهميته .

(و) أما الكتب التي اختصرته فهي :

١ — كتاب البرهان إبراهيم بن محمد الحلبي (٩٠٠ هـ) .

٢ — الناموس لملا علي بن سلطان الهروي القاري (١٠١٤هـ) قال : المحبي[1] : « لخص من القاموس مواد » . وقد يفهم من كلام مرتضى الزبيدي في صدر مقدمته أنه أحد كتب الاستدراك على القاموس ، ومن كلام صاحب البلغة أنه اختصار أو شرح .

٣ — مختصر القاموس لعلي بن أحمد الهِيتيّ (١٠٢٠ هـ) وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ٦١٤ لغة قال المؤلف في مقدمته القصيرة عن سبب تأليفه : « وبعد فإن أولى ما دعت إليه النفوس ، وتهذبت بواسطة جواهره الدروس ، وأذعنت له أعالي الرقاب والرءوس ، الكتاب المسمى بالقاموس ... لكن الهمم إلى حفظه قاصرة وعن مطالعته من طول عبارته نافرة . ولما رأيت أبناء هذا الزمان من طبعهم هذا الشأن أحببت أن أختصره اختصارا يبين المراد واضحا عن المخالفة والعناد مبينا بترك الدليل والاستشهاد مقتصرا على حل لفظ الحروف بالمراد قاصدا به وجه رب العباد » .

(١) خلاصة الأثر ٣ : ١٨٥ .

و يتضح من العبارة السابقة أن المؤلف ذهب فى مختصره إلى حل الرموز التى كان يشير بها الفيروز آبادى إلى القرية و الجمع وما إليها ، و إلى عدم نقد شىء من القاموس و إلى حذف الشواهد والأدلة . ونضيف إلى ذلك حذفه توهيمات القاموس للصحاح وكثيرا من صيغه ومعانيه ومواده و بعض عبارته فى الشرح والضبط وما إلى ذلك . والحق أن كتابه قليل القيمة لا يقرن بمختار الصحاح مثلا .

٣ — إحكام باب الأعراب عن لغة الأعراب لجبرائيل فرحات اللبنانى المارونى (١٦٧٠ — ١٧٣٢ م / ١٠٨١ — ١١٤٥ ﻫ) ورمى مؤلفه إلى اختصار القاموس وتوضيح بعض إشاراته و إضافة بعض المعانى المسيحية إليه . قال فى المقدمة[1] «فحدتنى عندها الهمة القاصرة . . . بأن أختصر ما أسهب . . . وأفصح ما أعجم . . . وقد أضفت إليه بعض زيادات عثرت عليها فى العهدين » يريد التوراة والإنجيل .

وسار المؤلف على نظام الفيروزآبادى فى الترتيب والضبط والعلاج إلا أنه أجرى بعض التغييرات الطفيفة فى طريقة الضبط . فاستعاض بالرموز عن العبارة فى الإشارة إلى باب الأفعال ، فالنون لباب نصر ينصر ، والضاد لضرب يضرب ، واللام لعلم يعلم والعين لمنع يمنع ، والسين لحسب يحسب ، والراء لكرم يكرم . فإذا تعددت الأفعال فى مادة واحدة ، وكلها على وزن واحد اكتفى بالإشارة إلى أولها وحده ، و إذا تعددت أوزان الفعل الواحد عدد الرموز .

وتوفى المؤلف دون أن ينشر كتابه فقام بهذه المهمة سنة ١٨٤٩ م رشيد الدحداح الذى أجرى تغييرات كثيرة فيه أشار إليها فى قوله من مقدمته[2] : فوجدت أنه . . . تعمد ترك كل ما لم يره كثير النقل والتداول . . . واكتفى ببعض معانى الفعل وتعدياته و ببعض الجموع والمصادر والأسماء عن بعض . . . وكأنه أعتمد على نسخة من القاموس محرفة ذات أغلاط . . . وسألخص ما أسلفت وكيف تصرفت . . . »

(١) ٣ . (٢) ٣ و ٤ .

« اعلم — وفقت — أنى عند ما عزمت على طبع هذا الكتاب جمعت أولا عدة من كتب اللغة يعتمد عليها . . . وخمس نسخ من باب الإعراب وقابلت إحداهن بالأربع بتكرار وتدقيق ، وأزلت منها تحريف النساخ بغاية الإمكان حتى ترجح عندى أنها صارت طبق ما حررها المؤلف . واخترت نسخة من القاموس محكمة الضبط وهى المطبوعة فى الهند . وأخذت أراجع كلة فكلمة ، وألاحظ كيفية تصرف المختصر رحمه الله وألتقط ما تركه وأصلح ما أتخيل أنه أبهم عليه . . . ثم أعود إلى باقى الكتب واحدا واحدا وأجتنى منها ما أجده مهملا فى القاموس وأحل كل شىء محله . . . غير أنى جعلته ممتازا عنه بكونه بين نصفى دائرة . . . وزدت جج علامة الجمع الجمع . . . لأنه قد كان أدرجه بجملة الجمع مرة وتركه أخرى . وصرفت وقتا طويلا فى المطالعات حتى جمعت المواد التى كانت متروكة منه بتمامها ، وأكملت لكل فعل مصادره وأنواع معانيه وتعديياته وأسماءه ، ولكل اسم فعله وأنواع جموعه قياسية كانت أو غير قياسية لا سيما جمع التكسير الذى أكثره سماعى ولا سبيل إلى معرفته إلا من كتاب اللغة ، ونبهت على المتضاد وعلى الشواذ من الجموع وغيرها ، وعلى المذكر والمؤنث ، وعلى ما يحتمل الوجهين ، وعلى الكلمات الأجنبيات أنها معربة ، وذكرت جملة من أمثال العرب الذائعة بين العلماء ومن أسماء مشاهيرهم المعروفين بمدح أو ذم ، وأشكلت بالحركات كل كلة يمكن إبهامها أو التباسها . . . ولم أتعرض لتغيير شىء من الأصل إلا ما لاح لى أنه غير صحيح وذلك ببعض [يز] يد فى بعض [عبارات وكلمات وأحرف وحركات» .

وكان مما غيره المصحِّفُ وخَلَطُه بين بعض الألفاظ المطلقة والمقيدة وخطؤه فى الضبط ، وتسويته بين الضعيف والفصيح من اللغات ، وتعريفاته الدائرية ، وخطأه فى وضع بعض الألفاظ وأوزانها . وشرح الدحداح جميع هذه الأنواع فى مقدمته . وحذف بعض الإضافات المسيحية التى أتى بها المؤلف ، ومثل لها بقوله[1] « : فى (ذهب) قلت :

(١) ٩ ، ١١ .

فم الذهب ومجرى الذهب ولسان الذهب حسبما وضعها لأنها ألقاب معروفة عند أكثر النصارى ، وحذفت قوله بعدهم : والذهب أيضا : الحكمة والمسيح والصبر وخلوص المحبة ، وذلك لئلا يلام على تفسيره الكلمات العربية بخلاف ما وضعت عليه من أهل اللغة ، إذ ليس له ذلك » . وكان المؤلف يحمِّل بعض العبارات معانى مسيحية مثل تفسيره عبارة « رهبوت خير من رحموت » بأن الرهبنة خير من الرحمة ، وما ماثلها[1] .

فالكتاب المطبوع يمثل جهد جبرائيل بن فرحات ورشيد الدحداح معا .

وحين يقابل الإنسان ما فى الإحكام بما فى القاموس المحيط لا يجد زيادة و يجد مؤلفه قد حذف كثيرا من مواد القاموس ، ويكفى مثالا على ذلك المواد من « أتأ » حتى « أوأ » فى أول الكتابين ، وحذف كثيرا من الألفاظ والمعانى فى المواد التى ذكرها ، وحذف أجزاء من التفسير لها أهميتها مثل حذفه كلمة « الشاب » من تفسير « البدء » بالشاب العاقل وربما كان الشباب قيدا له ، وحذف أغلب أسماء الأشخاص والبقاع أو كلها ، وغَيّر بعض الألفاظ مثل التنبيه على الحركة فى الضبط بدلا من الاعتماد على إبانة الوزن وما شاكل ذلك ، وزاد بعض الألفاظ التى ضبط بها مواده . وكذلك نجد الدحداح كثيرا ما أخل بالأمور التى ذكرها منهجا له مثل التنبيه على جمع الجمع وما شابهه . ولم يكن المؤلف والناشر (أعنى الدحداح) يتبعان نهجا خاصا فى الحذف ، فقد كان فى ميسورهما حذف الألفاظ والمعانى الغريبة القليلة الاستعمال ، و يعتبر هذا من حسناتهما ولكنهما كانا يحذفان اعتباطا . وعلى الرغم من ذلك أظن أن هذا الكتاب أثّر فى المدرسة الحديثة التى أرادت أن تؤلف معجمات تلائم هذا العصر وخاصة مدرسة اليسوعيين فاتبعوه فى كثير من خطوات منهجه .

(١) ١٠ .

الفصل الخامس

تاج العَرُوس

للزبيدى (١١٤٥ — ١٢٠٥)

توجت الدراسات اللغوية بالمعجم الأكبر فى أواخر القرن الثانى عشر ، و بالدقة فى الأعوام الأولى من القرن الثالث عشر ، إذ أبرز الإمام اللغوى محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسينى الواسطىّ الزبيدى اليمنى ثم المصرى المتوفى عام ١٢٠٥ هـ كتابه المسمى « تاج العروس من جواهر القاموس » شرحا للقاموس المحيط للفيروزآبادى .

هدفه :

كان سبب تأليف التاج إيجاز القاموس وغموضه مع شموله وكثرة استعماله حتى كثرت حوله الدراسات التى تنظر إلى اتجاهات معينة منه ، فأراد السيد مرتضى أن يوضحه ويجمع هذه الدراسات فى كتاب واحد ، قال فى مقدمة كتابه : « فتدبرت فنون العلم التى أنا كائن بصدد تكميلها ، وقائم بإزاء خدمتها وتحصيلها فصادفت أصلها الأعظم الذى هو اللغة العربية خليقة بالميل فى صغو الاعتناء بها والكدح فى تقويم عنادها . . . وكان فيها كتاب القاموس المحيط للإمام مجدالدين الشيرازى أجلّ ما ألف فى الفن لاشتماله على كل مستحسن من قصارى فصاحة العرب العرباء و بَيضة منطقها وزُبدة حوارها . . . حيث أوجز لفظه وأشبع معناه وقصر عبارته وأطال مغزاه . . . واشتهر فى المدارس اشتهار أبى دُلَف بين محتضره و باديه ، وخف على المدرسين أمره إذ تناولوه ، وقرب عليهم مأخذه فتداولوه وتناقلوه ،

ولما كان إبرازه في غاية الإيجاز وإيجازه عن حد الإعجاز ، تصدى لكشف غوامضه ودقائقه رجال من أهل العلم شكر الله سعيهم وأدام نفعهم . فمنهم من اقتصر على شرح خطبته التي ضربت بها الأمثال . . . ومنهم من تقيد بسائر الكتاب وغرد على أفنانه طائره المستطاب ، كالنور على بن غانم المقدسي . . . ومنهم كالمستدرك لما فات والمعترض عليه بالتعرض لما (يات ، كالسيد العلامة على بن محمد معصوم الحسيني الفارسي . . .

فلما آنست من تناهى فاقة الأفاضل إلى استكشاف غوامضه والغوص على مشكلاته ولا سيما من انتدب منهم لتدريس علم غريب الحديث وإقراء الكتب الكبار من قوانين العربية في القديم والحديث ، فناط به الرغبة كل طالب وعشا ضوء ناره كل مقتبس ووجه إليه النجعة كل رائد ... قرعت ظنبوب اجتهادى واستسعيت يعبوب اعتنائي في وضع شرح عليه ممزوج العبارة ، جامع لمواده بالتصريح في بعض ، وفي البعض بالإشارة ، واف ببيان ما اختلف من نسخه ، والتصويب لما صح منها من صحيح الأصول ، حاو لذكر نكته ونوادره والكشف عن معانيه والإنباه عن مضاربه ومآخذه بصريح النقول ، والتقاط أبيات الشواهد له مستمدا ذلك من الكتب التي يسر الله تعالى بفضله وقوفى عليها وحصل الاستمداد عليه منها ». ويتضح من هذه الفقرة أنه كان يرمى إلى إيراد جميع ما فيه وتحقيقه تحقيقا علميا وشرحه والتنبيه على مراجعه والاستشهاد عليه . فهو هدف ذو خمس شعب .

مراجعه :

رجع المؤلف إلى عدد كبير من المراجع ليأخذ منها مواد شرحه . وقد ذكر من هذه المراجع في مقدمته ١٢٠ كتابا نستطيع أن نصنفها فيما يلى :

(١) المعاجم اللغوية مثل الصحاح لأبى نصر الجوهرى (على هامشه تقييدات لابن برى والتبريزى) ، والتهذيب للأزهرى والمحكم لابن سيده ولسان العرب

لجمال الدين بن مكرم والعباب والتكملة للرضى الصغانى ومختار الصحاح للرازى والأساس للزمخشرى والجمهرة لابن دريد والجمل لابن فارس وغيرها .

(٢) الرسائل اللغوية والكتب مثل تهذيب الأبنية والأفعال لابن القطّاع وكتاب الغريبين لأبى عُبيد الهروىّ والنهاية فى غريب الحديث لابن الأثير وفصيح ثعلب و بعض شروحه وفقه اللغة والمضاف والمنسوب للثعالبى .

(٣) كتب الأمثال مثل المستقصى للزمخشرى ومجمع الأقوال لأبى البقاء العكبرىّ .

(٤) كتب نحو وصرف مثل الخصائص وسر الصناعة لابن جنى .

(٥) كتب تاريخ وطبقات وأنساب مثل كتاب أنساب الخيل ، وأنساب العرب لأبى عبيد والروض الأُنُف للسهيلى والبلغة فى أئمة اللغة للفيروزآبادى وطبقات أئمة النحو واللغة للسيوطى ولباب الأنساب للسمعانى ومعجم ياقوت والتجريد فى الصحابة وديوان الضعفاء للحافظ الذهبى ومعجم الصحابة لابن فهد .

(٦) كتب أدب مثل زوائد الأمالى للقالى وشرح ديوان الهذليين للسكرى وشرح المقامات الحريرية للشريشى وشرح المعلقات السبعة لابن الأنبارى .

(٧) علوم قرآن وقراءات مثل الحجة فى قراءات الأئمة السبعة لابن خالويه وبصائر ذوى التمييز فى لطائف كتاب الله العزيز للفيروزآبادى والإتقان فى علوم القرآن للسيوطى والإحسان فى علوم القرآن لمحمد بن أحمد بن عقيلة .

(٨) كتب جغرافية و بلدان مثل معجم البلدان ~~لأبى عبيد البكرى ولياقوت~~ لياقوت ، ومعجم ما استعجم للبكرى والخطط للمقريزىّ .

(٩) كتب حيوان مثل حياة الحيوان للدميرىّ وذيله للسيوطى .

(١٠) كتب نبات وطب مثل التذكرة فى الطب لداود الأنطاكى والنبات لأبى حنيفة الدينورى وتحفة الأحباب للملك الغسانى .

(١١) كتب سياسة ونظم مثل قوانين الدواوين للأسعد بن مَمّاتى ومختصر قوانين الدواوين لابن الجيعان ، وغير هذه الكتب .

و إذن فقد اتسعت رقعة المراجع عنده وتعددت أبوابها وصارت أقرب إلى دوائر المعارف منها إلى مراجع معجم لغوىّ .

وكان السيد مرتضى ينقل من هذه المراجع مباشرة لا عن طريق من استفاد منها قال فى مقدمته :« ونقلت بالمباشرة لا بالوسائط عنها ، ولكن على نقصان فى بعضها نقصا متفاوتا بالنسبة إلى القلة والكثرة . . . فأول هذه المصنفات وأعلاها عند ذوى البراعة وأغلاها كتاب الصحاح للإمام الحجة أبى نصر الجوهرىّ وهو عندى فى ثمان مجلدات بخط ياقوت الرومى ، وعلى هوامشه التقييدات النافعة لأبى محمد بن برّىّ وأبى زكريا التبريزى . ظفرت به فى خزانه الأميرأزبك ، والتهذيب للإمام أبى منصور الأزهرى فى ستة عشر مجلدا ، والمحكم لابن سيده فى ثمان مجلدات ، وتهذيب الأبنية والأفعال لأبى القاسم بن القطاع فى مجلدين . . . وغير ذلك من الكتب والأجزاء فى الفنون المختلفة مما يطول على الناظر استقصاؤها و يصعب على العادّ إحصاؤها » .

منهجه :

شرح المؤلف فى مقدمته بعض خطوات الطريقة التى سار عليها فى كتابه أثناء ذكره لمزاياه فقال :« ولم آل جهدا فى تحرى الاختصار وسلوك سبيل التنقية والاختيار وتجريد الألفاظ عن الفضلات التى يستغنى عنها فى حط اللثام عن وجه المعنى عند ذوى الأفكار . . . وجَمَع من الشواهد والأدلة ما لم يجمع مثله لأن كل واحد من العلماء انفرد بقول رواه أو سماع أداه فصارت الفوائد فى كتبهم مفرقة وسارت أنجم الفضائل فى أفلاكها هذه مغربة وهذه مشرقة . فجمعت منها فى هذا الشرح ما تفرق وقرنت بين ما غرب منها و بين ما شرق . فانتظم شمل تلك الأصول والمواد كلها فى هذا المجموع وصار هذا بمنزلة الأصل وأولئك بمنزلة الفروع . . . وأنا مع ذلك لا أدعى فيه دعوى فأقول شافهت أو سمعت أو شددت أو رحلت أو أخطأ فلان أو أصاب أوغلط القائل فى الخطاب ... وليس لى فى هذا الشرح فضيلة أَمُتُّ بها ولا وسيلة أتمسك بها سوى أننى جمعت فيه ما تفرق فى تلك الكتب من منطوق ومفهوم

و بسطت القول فيه ولم أشبع باليسير وطالب العلم منهوم . فمن وقف فيه على صواب أو زلل أوصحة أو خلل فعهدته على المصنف الأول وحمده وذمه لأصله الذى عليه المعول ، لأنى عن كل كتاب نقلت مضمونه ، فلم أبدل شيئا فيقال فإنما إثمه على الذين يبدلونه ، بل أديت الأمانة فى شرح العبارة بالفص وأوردت مازدت على المؤلف بالنص. وراعيت مناسبات ما ضمنه من لطف فَلْيَعُدُ من ينقل عن شرحى هـذا عن تلك الأصول والفروع وليستَغْنِ بالاستضواء بدرى بيانه المملوع . . . »

ولم تبين الفقرة كثيرا من وجوه منهج السيد مرتضى بل اكتفت بالإشارة إلى إيثاره الإيجاز والجمع لشتات أقوال اللغويين المختلفين . أما ماعدا ذلك فلم تبينه بل لا يرى المؤلف له فضيلة غير هذا الجمع . ثم ذكر أن منهجه فى النقل من المراجع المحافظة على النص تماما ونقل فى ذلك عبارة ابن منظور التى أوردها فى أواخر مقدمته بنصها و إن لم يشر إلى ذلك مما يبين مقدار الاتفاق بينهما فى هذا الوجه . ولكن هذه المحافظة على النص كانت فى النقول التى زادها على صاحب القاموس . أما نصوص القاموس نفسه فقد حافظ عليها أيضا باعتبارها نصا أصيلا ولم يغير فيها حتى توافق الأصول التى أُخِذت منها فالفيروزآبادى أباح لنفسه التصرف ولكن الزبيدى لم يبح لنفسه ذلك حتى فى نصوص القاموس التى عرف أصولها الأولى ولذلك قال « وأوردت مازدت على المؤلف بالنص » .

ولما كانت إشاراته إلى منهجه قاصرة وجب علينا التنبيه إلى أنه اتبع أكثر خطوات القاموس التى لا تتصل بالإيجاز والاختصار ، من ترتيب للأبواب والفصول والمواد ، وسير على الأوزان فى داخل المواد ، ورموز أيضا . وكان يضيف فى آخر كل مادة ما تركه الفيروزآبادى و يصدره بأنه مستدرك عليه .

وصف المقدمة :

قدم السيد مرتضى بين يدى كتابه مقدمة كبيرة تضارع مقدمة التهذيب وتفوقها طولا ، شغلت قريبا من ٤٢ صفحة من القطع الضخم الذى طبع به الكتاب وتنقسم

هذه المقدمة إلى ثلاثة أجزاء : تصدير وجزء أساسى وخاتمة ؛ أما التصدير فهو الذى نقلنا منه ما سبق من كلام عن هدفه وسبب تأليفه شرحه ومنهجه. ويستهل بحمد وتشهد وصلاة فى فقرة طويلة تحتوى على كثير من أسماء المعاجم السابقة ، لعبا منه بالألفاظ ، يشبه ما فعله شيخه ابن الطيب فى مقدمته .

ثم ذكر خصائص القاموس المحيط وما قام حوله من دراسات وسبب تأليفه التاج ومراجعه ومنهجه وخصائصه واسمه . وأخذ أغلب ختام هذا التصدير من آخر مقدمة لسان العرب ، إذ ذكرا ارتباط اللغة بالكتاب والسنة والدعاء . ولكنه انفرد فى هذا الختام بأن العلماء سيرضون بالكتاب ، ولن يعيبه حداثة عهده ؛ أما الجهلاء فيسارعون بالعيب ، وينتهى هذا التصدير بالاستغفار والصلاة .

أما الجزء الأوسط من المقدمة، فهو المقدمة بالمعنى الدقيق. وينقسم إلى عشر مقالات سماها « مقاصد » أخذ ثمانية منها من مزهر السيوطى برمتها ، ويعالج المقصد الأول « بيان أن اللغة : هل هى توقيفية أو اصطلاحية» ؟ فذكر فيه آراء المعتزلة وأبى إسحاق الإسفراينى والقاضى أبى بكر وغيرهم . ثم ينتقل إلى تقسيم العرب إلى عاربة ومتعربة ومستعربة ، وأنساب كل قسم ، والخلاف فى كل ذلك . وهذا المقصد مأخوذ من مواضع متفرقة من النوع الأول من مزهر السيوطى المسمى «معرفة الصحيح، ويقال له الثابت والمحفوظ » ومن فصلى « ذكر الآثار الواردة فى أن الله تعالى علم آدم عليه السلام اللغات » و « ذكر إيحاء اللغة إلى نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام » . وكان السيد مرتضى يختار فقراته ، مع المحافظة على ترتيبها عند السيوطى ونصها أيضا إلا أنه كان يحذف منها بعض العبارات اختصارا ، وكذا كان يفعل فى كل المقاصد التى أخذها من المزهر .

ويتناول المقصد الثانى « سعة لغة العرب » ويذكر فيه أقوال ابن فارس والشافعىّ وهو مأخوذ من المسألة الرابعة عشرة من النوع الأول من المزهر .

ويختص المقصد الثالث « بعدة أبنية الكلام » المستعمل والمهمل والصحيح

والمعتل ، ونقله من المسألة الخامسة عشرة من النوع الأول من المزهر ، وكان السيوطى أخذه من مختصر العين لأبى بكر محمد بن الحسن الزُّبيدىّ ، ولم يختصر السيد مرتضى هذه الفقرة التى نقلها من المزهر ، ولكنه اكتفى بها ولم يذكر غيرها مما أورده السيوطى عن مراجع أخرى كجمهرة ابن دريد مثلا .

و يُعنون المقصد الرابع « المتواتر من اللغة والآحاد » ولكنه يتناول غيرها : المنقطع والضعيف والفصيح وأكثر الحروف استعمالا عند العرب وأقلها ، ورتب الفصاحة فى الألفاظ والأبنية ، وهذا المقصد يجمع مختارات من أبواب متفرقة من المزهر ، مثل « النوع الثالث : معرفة المتواتر والآحاد » ، و «النوع الرابع : معرفة المرسل والمنقطع» ، و « النوع الخامس : معرفة الأفراد » و « النوع العاشر : معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات» و « النوع التاسع : معرفه الفصيح » .

و يعالج المقصد الخامس أفصح الناس ، فيخصص أوله للأقوال عن فصاحة الرسول وأوسطه لفصاحة قريش وأواخره للغات القبائل المكروهة ، واختار هذا المقصد من « الفصل الثانى فى معرفة الفصيح من العرب » من النوع التاسع و « النوع الحادى عشر : معرفة الردىء المذموم من اللغات » من المزهر .

و يتناول المقصد السادس المطرد والشاذّ ، والحقيقة والمجاز والمشترك والأضداد والمترادف والمعرب والمولد من الألفاظ ، وهو اختيارات فى تعريف هذه الأنواع من الأبواب التالية من المزهر بالترتيب :

١ — النوع الثانى عشر : معرفة المطرد والشاذّ .

٢ — النوع الرابع والعشرون : معرفة الحقيقة والمجاز .

٣ — النوع السادس والعشرون : معرفة الأضداد .

٤ — النوع السابع والعشرون : معرفة المترادف .

٥ — النوع التاسع عشر : معرفة المعرب .

٦ — النوع الحادى والعشرون : معرفة المولد .

ويختص المقصد السابع بآداب اللغويّ وهى كثيرة مختلطة فى المزهر ، فتتبعها السيد مرتضى ، واختار مجموعة منها من فصول مختلفة من« النوع الحادى والأربعين : معرفة آداب اللغويّ » وذكر فى آخر المقصد طرق أخذ اللغة والصيغ التى يعبر بها المرء عن كل طريقة ، وقد أخذ هذه الفقرة من مواضع متفرقة من « النوع السابع : معرفة طرق الأخذ والتحمّل » من المزهر .

أما المقصد الثامن فجعله أنواعا ، والأنواع فروعا ، فالنوع الأول فى بيان مراتب اللغويين وفيه نوعان : أولهما فى بيان أئمة اللغة من البصريين ، و بيان أسانيدهم ووفياتهم وكُناهم ، والثانى فى بيان أئمة اللغة من الكوفيين ، و بيان أسانيدهم وألقابهم ووفياتهم؛ وقد رتب الأئمة فى الفرعين ترتيبا زمنيا ، ولفق السيد مرتضى هذين الفرعين من عدة أنواع من المزهر ، مثل « النوع الرابع والأربعين : معرفة الطبقات والحفاظ والثقات والضعفاء »؛و« النوع الخامس والأربعين:معرفة الأسماء والكُنَى والألقاب والأنساب »؛ و « النوع الثامن والأربعين : معرفة المواليد والوفيات » .

والنوع الثانى من هذا المقصد فى بيان المصنفين فى اللغة ، ذكر فيه كتاب العين وطرفا من الخلاف فيه ونقوده ؛ والبارع للقالى ، والموعب لأبى غالب وغيرها... حتى القاموس المحيط للفيروزأبادى . وأخذ هذا النوع — ماعدا كلامه عن لسان العرب والقاموس المحيط — من المسألة السادسة عشرة من النوع الأول من المزهر .

ونستطيع أن نقول : إن السيد مرتضى لم يأت من عنده فى هذه المقاصد الثمانية بشىء زائد على ما اختاره من المزهر ، إلا عبارة أو عبارتين ، وكلامه عن اللسان والقاموس . وكان يتصرف فى بعض ماينقله فى أحيان نادرة ، ولكنه فى أغلب المواضع لم يتصرف فى نص العبارة ، و إنما اكتفى بحذف بعضها اختصارا .

وكان المقصد التاسع فى ترجمة مؤلف القاموس المحيط ذكر فيها نسبه ومولده وتعليمه ورحلاته وروايته وتصانيفه ووفاته ومن ترجم له وخبرا عن سرعة بديهته ومعرفته الغريب . وأخذ السيد مرتضى هذه الترجمة من الكتب التى ذكر أنها

ترجمت له ، وهى إنباء الغُمْر لابن حَجَر ، والضوء اللامع للسخاوىّ ، والبغية للسيوطىّ ، وطبقات ابن قاضى شهبة ، وتاريخ الصفدىّ ، وأزهار الرياض للمقّرىّ .

وعالج آخر المقاصد أسانيد الشارح المتصلة إلى المؤلف ، أى الطرق التى يروى عنها السيد مرتضى كتاب القاموس . وذكر المؤلف الطرق التى روى عنها هو ، والطرق التى روى عنها أساتيذه أيضا ، وهى عدة طرق . وختم المقصد بأن « هناك أسانيد أخرى غير هذه [التى ذكرها] عالية ونازلة ، أعرضنا عنها خوف الإطالة ، وفى هذا القدْر الكفاية » .

أما خاتمة المقدمة فكانت شرحا لمقدمة المؤلف ، وكان السيد مرتضى يذكر عبارة الفيروزآبادى ثم يعلق عليها،وحين ينتهى يورد عبارة أخرى منه أو لفظة واحدة ثم يعلق عليها وهلم جَرّا . وذكر جميع المقدمة بنصها دون أن يتصرف فى شىء منها . وقد وضعت عبارة الفيروزبادى فى التاج المطبوع بين أقواس ، لتمييزها عن عبارة الشارح ، وكان يدخل فى شرحه كل ما عَنَّ له من معنى إجمالى ، ومسائل نحوية وصرفية ولغوية ودينية ، والخلاف بين النسخ .

ويتضح من شرح السيد مرتضى للمقدمة ، أنه اعتمد كثيرا على حاشية أستاذه ابن الطيب ، فاختصرها فيه ، فأفاد مما رجع إليه ابن الطيب ، وأفاد أيضا من معظم الشروح السابقة للمقدمة .

المعجم :

أما المعجم نفسه فيسير على نظام القاموس ، فيبدأ بباب الهمزة ، وفصل الهمزة ويستمر مع الحروف جميعا كأصله . ولكن مؤلف التاج نهج على أن يصدر كل باب بكلمة قصيرة عن الحرف المعقود له هذا الباب ، فيبين مخرجه وصفته و إبدالاته وما إلى ذلك ، و يعتمد فى ذلك على شيخه ابن الطيب وكتب النحو المختلفة ، كما شرح كلمة الباب والفصل فى الباب الأول من الكتاب واختصر هذا الشرح من شيخه أيضا .

و بعد هذه الكلمة تبتدئ المواد، ونهج المؤلف فى إيرادها على المحافظة على عبارة الفيروز أبادى كل المحافظة فذكرها بين قوسين ، ثم أورد شروحه وأقواله فى خارج الأقواس محاولا الملاءمة بين ما يقوله وكلام القاموس حتى لا ينفصل السياق .

تحليل المواد :

هاك ما قال صاحب التاج فى مادة « عقق » : (العقيق كأمير : خرز أحمر) تتخذ منه الفصوص (يكون باليمن) بالقرب من الشِّحْر ، يتكون ليكون مرجانا فيمنعه اليبس والبرد . قال التيفاشى: يؤتى به من اليمن من معادن له بصنعاء ثم يؤتى به إلى عَدَن ومنها يجلب إلى سائر البلاد . قلت : وقد تقدم المصنف فى « ق ر أ » أن معْدن العقيق فى موضع قرب صنعاء يقال له مقرأ (و بسواحل بحر رومية منه جنس كدر ، كماء يجرى من اللحم المملح وفيه خطوط بيض خفية) قلت: وهو المعروف بالرطبى؛ قاله التيفاشى . وأجود أنواعه الأحمر فالأصفر فالأبيض ،وغيرها ردىء . وقيل المشطب منه أجود وهى أصيلة لا منقلبة عن طبخ كما ظُنَّ ، حَقّقه داود فى التذكرة . ومن خواص الأحمر منه (من تختم به سكنت روعته عند الخصام) وزال عنه الهم والخفقان (وانقطع عنه الدم من أى موضع كان) ولاسيما النساء اللواتى يدوم طمثهن ، وشُرِب به يذهب الطحال و يفتح السُّدَد (ونحاتة جميع أصنافه تذهب حَفَر الأسنان، ومحروقه يثبت متحركها) و يشد اللثة . وقد ورد فى بعض الأخبار « تختموا بالعقيق فإنه بركة » وقال : صاحب اللسان : ورأيت فى حاشية بعض نسخ التهذيب الموثوق بها : قال أبو القاسم : سئل إبراهيم الحربىّ عن الحديث لا تختموا بالعقيق . فقال : هذا تصحيف إنما هو لا تُخَيِّموا بالعقيق ، أى لا تقيموا ، لأنه كان خرابا . (الواحدة بهاء . ج: عقائق)» اغترف الشارح من كتب الطب المشهورة ، واقتبس الحديث وما ورد فيه من لسان العرب بالنص .

وقال : « (و) العقيق (الوادى ج: أعقة) وعقائق . (و) العقيق (كل مسيل شقه ماء السيل) فأنهره ووسعه والجمع كالجمع (و) العقيق (ع بالمدينة) على سا كنها

أفضل الصلاة والسلام ، فيه عيون ونخيل وهو الذى ورد ذكره فى الحديث أنه واد مبارك كأنه عُق أى شق، غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشىء بعينه على ماذهب إليه الخليل فى أسماء الأعلام التى أصلها الصفة كالحارث والعباس (و) أيضا موضع (باليمامة) وهو واد واسع مما يلى العرمة تتدفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة الماء . (و) أيضا موضع (بتهامة) ومنه الحديث "وقت لأهل العراق بطن العقيق" وقال الأزهرىّ : أراد العقيق الذى بالقرب من ذات عرق ، قبلها بمرحلة أو مرحلتين وهو الذى ذكره الشافعى رحمه الله فى المناسك وهو قوله : ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلى . (و) أيضاً موضع (بنجد) يقال له : عقيق القنان تجرى إليه مياه قُلل نجد وجباله (و) العقيق (ستة مواضع أُخَر) وهى أودية شقها السيل عاديةٌ ، منها العقيقان بلدان فى بلاد بنى عامر من ناحية اليمن فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإنما يعنى بها ذانك البلدان لأن مثل هذا قد يفرد كأبانين » زاد صيغة الجمع الثانية عن ابن سِيده والتفسيرات والأحاديث من اللسان عن النهاية ، ومن التهذيب ، وتحديد المواضع ووصفها من التهذيب واللسان . وأورد ما قاله الخليل عن الأسماء المتخذة من الصفات من المحكم واللسان ، مع الاختصار والحذف ، وكل ما أورده من زيادات موجودة فى اللسان . وفى بعض نسخ القاموس يذكر أن العقيق موضع بالطائف أيضاً ولم يتعرض له الزبيدى .

وقال (و) العقيق (شعر كل مولود) يخرج على رأسه فى بطن أمه (من الناس) قال : أبو عبيد (و) كذلك من البهائم (كالعِقة بالكسر و) العقيقة (كسفينة) ، وأنشد الأزهرى للشماخ :

أطار عقيقةً عنه نُسالا وأُدْمِجَ دَمْجَ ذى شَطَن بديع

أراد شَعره الذى يولد عليه أنه أنسله عنه ، وأنشد أبو عبيد لابن الرقاع يصف العير :

تحسرت عقة عنه فأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعد ما ابتقلا

يقول لما تربع وأكل بقول الربيع أنسل الشعر المولود معه وأنبت الآخر ، فاجتابه أى

ا كتساه . وفى الحديث : كل مولود مرتهن بعقيقته أى العقيقة لازمة له ، لابد له منها .
قال الليث : و إذا سقط عنه الشعر مرة ذهب ذلك الاسم منه. قال امرؤ القيس :

ياهند لا تنكحى بوهة   عليــه عقيقته أَحْسَبَا

ـــ وقد مر تمام الأبيات فى « ر س ع » يصفه باللؤم والشح أى لم يحلق فى صغره حتى شاخ . وقال زهير :

أذلك أم أقب البطن جَأْب   عليه من عقيقته عفاء

ـــ وفى الحديث إن انفرقت عقيقته فرق ، أى شعره سمى عقيقة تشبيها بشعر المولود (أو العقة) بالكسر (فى الحُمُر والناس خاصة) ولم تُقَل فى غيرهما قاله أبو عبيد قال : عدىّ بن زيد العبادىّ يصف حمارا :

صَيّت التعشير رَزّام الضحى   ناسل عقته مثـــل المسد

(ج) عقق (كعنب) قال رؤبة :

كالهروىّ انجاب عن ليل البرق   طير عنها النَّسر حولىّ العقق

النسر : السمن (والعقيقة أيضا صوف الجَذَع) كما أن الجنيبة صوف الثنىّ (و) سميت (الشاة التى تذبح عند حلق الشعر للمولود) عقيقة لأنه يحلق عنه ذلك عند الذبح ، ولذا جاء فى الحديث "فأهريقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى" يعنى بالأذى ذلك الشعر الذى يحلق عنه. وهذا من الأشياء التى ربما سميت باسم غيرها إذا كانت معها أو من سببها . وفى الحديث أنه سئل عن العقيقة فقال : "لا أحب العقوق" ليس فيه توهين لأمر العقيقة ولا إسقاط لها ، و إنما كره الاسم وأحب أن تسمى بأحسن منه كالنسيكة والذبيحة ، جريا على عادته فى تغيير الاسم القبيح. وجعل الزمخشرى الشعر أصلا والشاة المذبوحة مشتقة منه ». أكمل الزبيدى فى هذه الفقرة تفسيرات المؤلف ونسب بعضها إلى أصحابه وأتى بالشواهد الشعرية والحديثية وشرح بعضها . وكل ذلك موجود فى اللسان متناثر فى المعاجم الأخرى . ونسب قولا لليث لم أره فى كتاب العين ولا فى أى معجم آخر، فلعله أخذه من العباب وهو غير موجود فى التكملة .

ومن هنا يبين أن من أسباب مخالفة اقتباساته لما فى العين أنه لا يأخذ عنه مباشرة .

وقال : « (و) العقيقة (من البرق : ما يبقى فى السحاب من شعاعه) قاله الليث وقال غيره عقيقه البرق : ما انعق منه أى تسرب من السحاب (كالعُقَق كصُرد) وقيل : العقيقة والعق:البرق إذا رأيته وسط السحاب كأنه سيف مسلول قال الليث (و به تشبه السيوف فتسمى عقائق) قال عنترة :

وسيفى كالعقيقة فهو كِمعى   سلاحا لا أفَلَّ ولا فُطارا

وأنشد الليث لعمرو بن كلثوم :

بسُمْر من قنا الخطى لدن   و بيض كالعقائق يختلينا

وفى الأساس : ما أدرى شِمْتُ عقيقة أم شمت عقيقة . أى سللت سيفا أو نظرت إلى برق،وهى البرقة التى تستطيل فى عرض السحاب،وقد أكثروا استعارتها للسيف حتى جعلوها من أسمائه،فقالوا:سلوا عقائق كالعقائق.(و) قال ابن الأعرابى:العقيقة (المزادة و) العقيقة (النهر ، و) العقيقة (العصابة ساعة تشق من الثوب و) قال : أبو عبيدة وابن الأعرابى أيضا:العقيقة (غُرْلة الصبى) إذا ختن (و) الأصل فى كل ذلك (عق) يعق عقا : إذا (شُق) وقُطع فهو معقوق وعقيق ومنه تسمية شعر المولود عقيقة لأنه إن كان على رأس الإنسى حلق وقطع و إن كان على البهيمة فإنها تنسله . والذبيحة تسمى عقيقة لأنها تذبح ، فيُشق حلقومها ومريئها وودجاها قطعا كما سميت ذبيحة بالذبح وهو الشق.(و) عق (عن المولود) يعق و يعق حلق عقيقته أو (ذبح عنه) شاة ، وفى التهذيب والصحاح : « يوم أسبوعه » فقيده بالسابع قال الليث تفصل أعضاؤها وتطبخ بماء وملح فيطعمها المساكين وفى الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين رضى الله عنهما ، (و) عق (بالسهم) إذا (رمى به نحو السماء وذلك السهم) يسمى (عقيقة) وهو سهم الاعتذار وكانوا يفعلون فى الجاهلية فإن رجع السهم ملطخا بالدم لم يرضوا إلا بالقود، و إن رجع نقيا مسحوا الحاهم وصالحوا

على الدية وكان مسح اللحى علامة الصلح كما فى العباب ، وفى اللسان: أصله أن يقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه فتجتمع جماعة من الرؤساء إلى أولياء القتيل و يعرضون عليهم الدية و يسألون العفو عن الدم فإن كان وليه قويا حميا أبى أخذ الدية و إن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته فيقول للطالبين إن بيننا و بين خالقنا علامة للأمر والنهى فيقول لهم الآخرون : ما علامتكم ؟ فيقولون نأخذ سهما فنركبه على قوس ثم نرمى به نحو السماء فإن رجع إلينا ملطخا بالدم فقد نهينا عن أخذ الدية — ولم يرضوا بالقود — و إن رجع نقيا كما صعد فقد أمرنا بأخذ الدية — وصالحوا . فما رجع هذا السهم قط إلا نقيا ولكن لهم بهذا عذر عند جهالهم . وقال شاعر من أهل القتيل، وقيل : من هذيل، وقال : ابن برى هو الأشعر الجعفى وكان غائبا عن هذا الصلح :

عقوا بسهم ثم قالوا صالحوا يا ليتنى فى القوم إذ مسحوا اللحى

← قال الأزهرىّ وأنشد الشافعىّ للمتنخل الهذلى :

عقوا بسهم ولم يشعر به أحـد ثم استقاموا وقالوا حبذا الوضح

← أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم ، والوضَح ههنا اللبن ، و يروى عَقَوا بفتح القاف وهو من باب المعتل » . أكمل فى هذه الفقرة التفسيرات واتسع فيها وعزا بعضها إلى أصحابه ، وأتى بالشواهد من الشعر . والعبارة الأولى من الفقرة منسو بة لليث وهى له حقيقة، وتنسب الثانية إلى « غيره » مع أنها له أيضا ، ولكنه لم يتنبه إلى ذلك ، لأنه لم يرجع إلى كتاب العين مباشرة و إنما عن طريق الوسائط ، ونسب تشبيه السيف بالعقيقة إلى الليث ولم نجده فى العين، و بقية الأقوال كلها فى اللسان .

وقال : « (و) عق (والده) يعق عقا و (عقوقا) بالضم (ومعقة) شق عصا طاعته وهو (ضد بره) وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم.وفى الحديث "أكبر الكبائر الإشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس"، وأنشد لسلمة المخزومى :

إن البنين شرارهم أمثـاله من عق والده و بر الأبعدا

وقال زهير :

فأصبحتُما فيها على خير موطن بعيدين فيها من عُقوق ومأثم

وقال آخر وهو النابغة :

أحـــلام عاد وأجســـاد مطهرة من المعقة والآفات والأثم

(فهو عاق وعق) ومنه قول الزفَيَان واسمه عطاء بن أسيد :

أنا أبو المرقال عقا فظا لمن أعادى مدسرا دَلَنْظَى

هكذا أنشده الصاغانى ورواية ابن الأعرابى هكذا :

أنا أبو المقـــدام عقا فظا بمن أعادى ملطسا ملظا

أكظه حتى يموت كظا ثمت أعلى رأســـه الملْوَظَّا

صاعقة من لهب تلظى

قيل أراد بالعق هنا العاق وقيل المر من المـاء العقاق كما سيأتى (وعقق محركة) هكذا فى سائر النسخ والصواب عُقَق كعامر وعمر معدول من عاق للمبالغة كغُدَر من غادر وفُسَق من فاسق ومنه قول أبى سفيان يوم أحد لحمزة رضى الله عنه حين رآه مقتولا :« ذق عُقَق » أى جزاء فعلك يا عاق كما فى الصحاح (و) يروى أيضا رجل عقق (بضمتين) أى عاق كما فى اللسان (جمع الأولى عققة محركة) كـكافر وكفرة كما فى الصحاح . زاد الصاغانى وعُقَّق مثال سكر وأنشد لرؤبة :

* من العِدَا والأقربين العُقَّقَا *

(وعَقاقِ كقَطام اسم) من (العقوق) كما فى العباب ونقله ابن برى أيضا وأنشد لعمرة بنت دريد ترثيه :

لعمرك ما خشيت على دريد ببطن سمـــيرة جيش العناق

جزى عنا الإلهُ بنى سليم وعَقتهم بمـــا فعلوا عَقاقِ »

زاد صيغا من المضارع والمصدر وعُقّق ، ووضح التفسيرات ، وزاد فيها ، وأتى

بشواهد من الحديث والشعر ، وشرح بعضها ، وأمثلة للضبط ، واعترض على ضبط عَقَق ، ونسب بعض الأقوال إلى أصحابها .

وقال : « (وماء عُق وعُقاق بضمهما) أى (مر) شديد المرارة أو مر غليظ ، الواحد والجمع سواء مثل قُع وقُعاع (وفرس عقوق كصبور : حائل أو حامل) وذلك إذا انفتق واتسع للولد (ضد) قال أبو حاتم فى الأضداد : زعم بعض شيوخنا أن الفرس الحامل يقال لها عقوق ، ويقال أيضا للحائل عقوق . وفى الحديث أتاه رجل معه فرس عقوق : أى حائل ، (أو هو على التفاؤل) كما ظنه أبو حاتم ، وقال كأنهم أرادوا أنها ستحمل إن شاء الله تعالى ، قال الأزهرىّ : وهذا يروى عن أبى زيد (ج عُقُق بضمتين) كقلوص وقلص كما فى العباب ونَظّره الجوهرى برسول ورسل ، قال رؤبة يصف صائدا :

وسوس يدعو مخلصا رب الفلق   سرا وقد أوّن تأوين العُقُق

يروى أَوَّنَ على وزن فَعّل يريد الواحد من الحمير ، والأون العدل أى شرب حتى صار كأنه فرس ، ويروى : أَوَّنّ على وزن فَعّلْنَ يريد بذلك الجماعة منهم : أى شربن حتى كأن كل واحدة منهن عقوق أى حامل ، فشبه بطونها بالأعْدال (جج) أى جمع الجمع عقاق (ككتاب) مثل : قلص وقلاص (وقد عقت تعق) من حد ضرب ، ومنه الحديث : « من طرق مسلما فعقت له فرسه ، كان كأجر كذا » أى حملت (عقاقا) كسحاب (وعققا محركة وأعقت) وسيأتى قريبا فى كلام المصنف (أو العقاق كسحاب وكتاب الحمل بعينه) قال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين إذا تبين حملها ، ويقال للجنين عقاق قال :

جوانح يمزَعْن مزع الظبا   ء لم يَترُكن لبطن عقاقا

أى جنينا ، هكذا قال الشافعى العقاق بهذا المعنى فى آخر كتاب العرف ، وأما الأصمعى فإنه يقول : « العقاق مصدر العقوق ، قوله : والعقق محركة الانشقاق » .

هكذا فى سائر النسخ ، والصواب كالعقق محركة أى بمعنى الحمل ، كما فى اللسان والصحاح والعباب ، يقال : أظهرت الأتان عققا أى حملا ، وأنشـــدوا لعدى ابن زيد العبادى :

وتركت العـــير يدمى نحره ونحوصا سمحجا فيهـــا عقق

وأما العقق محركة بمعنى الانشقاق فخطأ ، ينبغى التنبه لذلك والله أعلم » .

أكمل التفسيرات وزاد أمثلة الضبط ونسب الأقوال وأتى بالشواهد وشرحها وعارض النسخ واعترض على أحد الأقوال وصححه .

وقال : « (و) فى المثل أعز من (الأبلق العقوق) « فلما لم ينله أراد بيض الأنوق» ومن أمثالهم أيضا فى الرجل يسأل مالا يكون ومالا يقدر عليه : كلفتنى الأبلق العقوق ، ومثله كلفنى بيض الأنوق ، وقيل الأبلق العقوق الصبح لأنه ينشق وقد مر ما يتعلق به فى (ب ل ق) و (أ ن ق) فراجعه (و) يقال أهش من (نوى العقوق) وهو (نوى هش) أى رخو (لين الممضغة) تأكله العجوز أو تلوكه ، تعلفه الناقة العقوق إلطافا لها ، فلذلك أضيف إليها . قال الليث : وهو من كلام أهل البصرة ولا تعرفه الأعراب فى باديتها (وعقة : بطن من النمر بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دُعْمىّ ابن جديلة قال الأخطل :

وموقَّع أثر الســـفار بخطمِه من سوء عِقّة أو بنى الجوال

الموقع الذى أثر القتب فى ظهره ، وبنو الجوال فى بنى تغلب وقال ابن الـكلبىّ فى الجمهرة فمن بنى هـــلال عقة بن البشر بن هلال بن البشر بن قيس بن زهير بن عقة ابن جشم بن هلال بن ربيعة بن زيد مناة ، الذى كان على بنى النمر يوم عين التمر ، لقيهم خالد بن الوليد ، فقتله خالد بن الوليد رضى الله عنه وصلبه. قلت: والذى فى أنساب أبى عبيد القاسم بن سلام ما نصه : وكانت أوس مناة من النمر بن قاسط أُبيدوا يوم لقيهم خالد بن الوليد فى زمن أبى بكر رضى الله عنهما ، ورئيسهم يومئذ لبيد بن عتبة

يقال هو رئيس أوس خاصة ، ثم قال : ومن بنى تيم الله من النمر الضحيان واسمه عامر بن سعد بن الخزرج بن تيم الله ، وأخوه عوف بن سعد ، من ولده عقة بن قيس ابن بشر كان على بنى النمر يوم لقيهم خالد بن الوليد بعين التمر ، فقتله وصلبه » .

أورد الزبيدى الصيغ المختلفة للمثل الأول ، وعزا تفسير النوى العقوق إلى صاحبه مع إكماله بحيث يقترب من النص الأصلى ، واستطرد فى العَلَم فاعترف مما كتبته كتب الأنساب ، وحذف من نص القاموس كلمة هى (طلب) من (طلب الأبلق العقوق) ولم نر مثل ذلك من قبل .

وقال : « (و) قال ابن دريد العقة (البرقة المستطيلة فى السماء) وفى الأساس فى عرض السحاب . زاد غيره كأنه سيف مسلول (و) العقة (حفرة عميقة فى الأرض) والجمع عقات (كالعِق بالكسر) هكذا فى النسخ والصواب بالفتح ، وهو حفر فى الأرض مستطيل ، سمى بالمصدر كما فى اللسان (والعقة بالضم التى يلعب بها الصبيان) كما فى اللسان (و) فى الصحاح (عقان النخيل والكروم) بالكسر (ما يخرج من أصولها) وفى الصحاح والعباب من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول (وقد أعقتا) إعقاقا أخرجتا عقانهما (وعواق النخل روادفه وهى فُسْلان تنبت معه) كما فى العباب والعقعق كجَعْفر (طائر) معروف فى حجم الحمام (أبلق بسواد وبياض) أذنب وهو نوع من الغربان والعرب تتشاءم به كما فى المصباح يعقعق بصوته عقعقة (يشبه صوته العين والقاف) إذا صات وبه سمى . وقد عقعق الطائر بصوته إذا جاء وذهب قال رؤبة :

ومَن بغى فى الدين أو تعمقا   وفرَّ مخذولا فكأن عقعقا

قال ابن برى : وروى ثعلب عن إسحاق الموصلى أن العقعق يقال له الشَّجَجَى . وفى حديث النخعى "يقتل المحرم العقعق" قال ابن الأثير : وإنما جاز قتله لأنه نوع من الغربان . (و) هذا ماء (أعقه) الله أى (أمَرَّه) وكذلك أقعه الله ، وأعقت الأرض الماء أمرته وقال الجعدى :

بحرك بحر الجود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه

← أى ما أمره (و) أعقت (الفرس) والأتان إذا (حملت) وانفتق بطنها ، والإعقاق فى الخيل والحمر بعد الإقصاص ، وقيل عقت إذا حملت وأعقت إذا نبتت العقيقة فى بطنها على الولد الذى حملته (وهى عقوق) على غير القياس و (لا) يقال (معق وهذا نادر و يقال) ذلك (فى لغية رديئة) ومنه قول رؤبة :

قد عتق الأجدع بعد رق بقارح أو زولة معق

وكان أبو عمرو يقول : عقت فهى عقوق، وأعقت فهى معق، واللغة الفصيحة أعقت فهى عقوق. (و) فى نوادر الأعراب (اعتقّ السيفَ) من غمده واهتلبه وامترقه واختلطه إذا استله ؛ قال الجرجانى الأصل اخترطه وكأن اللام مبدلة منه ، وفيه نظر (و) اعتق (السحاب انشق) واندفع ماؤه قال أبو وجزة :

حتى إذا أنجدت أرواقُه انهزمت واعتق منبعج بالوبل مبقور

← (وانعق الغبار) انشق و (سطع) عن ابن فارس ، قال رؤبة * إذا العجاج المستطار انعقا * (و) انعقت (العقدة انشدت) واستحكمت (و) انعقت (السحابة تبعجت بالماء) وانشقت (وكل انشقاق) فهو (انعقاق) يقال انعق الثوب أى انشق عن ثعلب وانعق البرق تشقق . والتركيب يدل على الشق ، و إليه ترجع فروع الباب بلطف نظر » . نسب الزبيدى الأقوال إلى أصحابها ومراجعها ، وأكمل التفسيرات ، واستشهد عليها من الشعر والحديث ونقد ضبط العق .

وأخيرا : « ومما يستدرك عليه العقيق كأمير البرق ، وبه فسر بعضهم قول الفرزدق :

قفى ودعينا يا هنيد فإننى أرى الحى قد شاموا العقيق اليمانيا

← أى شاموا البرق من ناحية اليمن وعق البرق انشق و يقال الانعقاق تشققه والتبوج تكشفه وعقيقته شعاعه وانعق الوادى عمق والعقائق النهاء والغدران فى الأخاديد المنعقة حكاه أبو حنيفة وأنشد لكثير بن عبد الرحمن الخزاعىّ يصف امرأة :

إذا خرجت من بيتها راق عينها معوذه وأعجبتها العقائق

أراد معوذ النبت حول بيتها وقيل العقائق الرمال الحمر وعقت الريح المزن تعقه عقا إذا استدرته كأنها تشقه شقا قال الهذلى يصف غيثا :

حار وعقت مزنَه الريحُ وانْــ قار به العرض ولم يشمل

حار تحير وتردد واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال فتقشعه . وانقار به العرض أى عرض السحاب وقعت منه قطعة ، وسحابة معقوقة إذا عقت فانعقت وسحابة عقاقة ، كأنها حِوَلاء ناقة ، ذات هيدبدان ، وسيروان ، رواه شمر . وما أعقه لوالده وأعق فلان إذا جاء بالعقوق كما يقال أحوب إذا جاء بالحوب ؛ ومنه قول الأعشى أنشده ابن السكيت :

فإنى وما كلفتمونى بجهلكم ويعلم ربى من أعق وأحوبا

وفى المثل : أعق من ضب.قال ابن الأعرابى:إنما يريد به الأنثى ، وعقوقها أنها تأكل أولادها.والعُقُق بضمتين البعداء من الأعداء وأيضا قاطعو الأرحام ويقال عاققت فلانا أعاقه عقاقا إذا خالفته.وفى الحديث "مثلكم ومثل عائشة مثل العين فى الرأس تؤذى صاحبها ولا يستطيع أن يعقها إلا بالذى هو خير لها" هو مستعار من عقوق الوالدين ويقال للصبى إذا نشأ مع حى حتى شب وقوى فيهم عقت تميمته فى بنى فلان.ومنه قول الشاعر :

بلاد بها جبّ الشباب تميمتى وأول أرض مس جلدى ترابها

والأصل فى ذلك أن الصبى ما دام طفلا تعلق أمه عليه التمائم تعوذه من العين ، فإذا كبر قطعت عنه . قلت : ووقع فى خطبة المطول للسعد : بلاد بها نيطت على تمائمى ، وما ذكرنا هو الأصح . وكل شق وخرق فى الرمل وغيره فهو عق ، والعقوق كصبور موضع وبه فسر قول الشاعر أنشده ابن السكيت :

ولو طلبونى بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه إلى القوم أقرعا

ـــ ويقال المراد به الأبلق، والوجهان ذكرهما الجوهري . ويقال للمعتذر إذا أفرط في اعتذاره قد اعتق اعتقاقا . ويقال للدلو إذا أطلعت من البئر ملأى قد عقت عقا ، ومن العرب من يقول عقّت تعقية وأصلها : عققت فلما اجتمعت ثلاث قافات قلبوا إحداها ياء كما قالوا تظنيت من الظن وأنشد ابن الأعرابي : * عقت كما عقت دلوف العقبان * شبه الدلو وهي تشق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب تدلف في طيرانها نحو الصيد . والعقعقة: حركة القرطاس والثوب الجديد كالقعقعة . والعقيقيون جماعة من الأشراف منهم أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيي العدوي صاحب كتاب النسب ، روى عن جده يحيى بن الحسن، وأبو القاسم أحمد بن الحسين بن أحمد بن علي بن محمد ابن جعفر العقيقي من كبار الدمشقيين في أثناء المئة الرابعة ، وهو صاحب الدار التي صارت المدرسة الظاهرية بدمشق مات سنة ٣٧٨ . ومنية عقيق قرية بمصر، والأعقة رمل، وبه فسر السكري قول أبي خراش : * ومن دونهم أرض الأعقه والرمل * »

وكل هذا المستدرك في اللسان ما عدا الفقرة الأخيرة التي تحتوي على أسماء العقيقيين ومنية عقيق والأعقة، أما منية عقيق فمن قرى مصر والزبيدي من المقيمين فيها، وأما العقيقيون فلعله أخذهم من بعض كتب الرجال والطبقات. والمستدرك الذي في اللسان معظمه مروي عن التهذيب فيما عدا ما ننبه عليه . فقد أخذ من المحكم عق البرق وعقيقة وانعق الوادي والعقائق وأعق من ضب وقول ابنة معقر بن حمار البارقية مع خلطه بما في التهذيب ، وأخذ من الصحاح والتهذيب أعق فلان ، ونبه عليه بنفسه ، ومن النهاية حديث عائشة. ولم يعز الزبيدي من هذه الأقوال إلى صاحبه إلا القليل كما هو ظاهر .

ويتبين من هذه المادة أن مرتضى الزبيدي رجع إلى الكتب التالية : أدوية التيفاشي وتذكرة داود في الطب وجمهرة ابن الكلبي وأنساب أبي عبيد القاسم ابن سلام في الأعلام وجمهرة ابن دريد وتهذيب الأزهريّ وصحاح الجوهري وعباب

الصاغانى وأساس الزمخشرى ولسان ابن منظور ومصباح الفيومى من المعاجم .

وظهرت فى مادته أسماء بعض الكتب الأخرى التى استقى منها عن طريق مراجعه السابقة مثل العين للخليل وحواشى ابن برى والنهاية لابن الأثير .

وحين نقابل هذه المادة بما فى المعاجم الأخرى من الأصول نرى مرتضى الزبيدى أتى على جميع ما فى العين والجمهرة والصحاح والمحكم ، ووزع صيغها بين الأصل والمستدرك ، ولم يحذف إلا بيت جرير وجمع عقعق من العين ، وبيت امرئ القيس والاستطراد النحوى من المحكم . أما التكملة فلم يحذف منها شيئا . وأخيرا التهذيب أخر كثيرا منه إلى المستدرك ، وحذف الحديث الذى ابتدأت مادته به ، وبعض تعليقاته على الشواهد ، وأسماء اللغويين والرواة ؛ ويتضح من هذا ما حذفه من اللسان الذى أخذه من هذه الأصول . ويبدو أن الزبيدى اعتمد على اللسان فيما نقله عن المعاجم القديمة ، لأنه اتفق معه عند ما اختلف نصه عما فيها ، مثل العقق بمعنى الأباعد من الأعداء ، وعند ما حذف بعض الصيغ مثل تلال عقق . وفى التاج زيادات لم أجدها فى مراجعه مثل بيت رؤبة وقول عمرو بن كلثوم وشرح الليث لما يفعله العرب بالشاة العقيقة ، فالأخيران فى العين ولكن الأمهات لم تذكرهما .

* * *

وهذه مادة « هقع » . قال : « الهقعة : دائرة تكون بعرض زور الفَرس ، وتكره قاله الجوهرى ، أو فى وسطه وهى دائرة الحزام تستحب ، أو هى دائرة تكون (بحيث تصيب رجل الفارس) فى مركاه . قال الليث (يتشاءم بها) وتكره (أو لمعة بياض فى جنبه الأيسر) نقله ابن دريد » . أكمل الشارح عبارة المؤلف الأولى بكلمة « وتكره » وردها إلى الجوهرى ولم يغير رواية القاموس مع مخالفتها ما فى الصحاح . ثم أورد تفسير ابن سيده وجعله بين عبارات المؤلف ، وحافظ على نص الشطر الثانى منه « وهى دائرة الحزام تستحب » وتصرف فى الأول كى لا يقع فى التكرار وحدث فى العبارة الثانية ما حدث فى الأولى : أكملها وأورد فى وسطها اسم

الليث مما يشعر بردها إليه وهى فى الحقيقة عنه ، وأخذها من التهذيب ، بدليل وجود بعض الخلاف . وتتكرر الظاهرة مع العبارة الأخيرة : يكملها ويَعْزوها إلى ابن دريد .

وقال صاحب التاج : « والهقعة (ثلاث كواكب) نيرة قريب بعضها من بعض (فوق منكبى الجوزاء) كأنها (الأثافىّ) وهى من منازل القمر (إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف) ، قال ساجع العرب : إذا طلعت الهقعة ، تقوض الناس للقلعة ، ورجعوا إلى النجعة ، وأورست الفقعة ، وأردفتها الهَنْعة ، وهى رأس الجوزاء شبهت بهقعة الفَرس ، وفى حديث ابن عباس [لمن] طلق ألفا : يكفيك منها هقعة الجوزاء : أى يكفيك من التطليق ثلاث تطليقات . والهقعة غزيرة النوء » اكتفى الزبيدى فى هذه الفقرة بالإكمال ولفقه من الأزهرىّ عن الليث والجوهرى وابن منظور عن ابن الأثير . وزاد التنبيه على أن الهقعة كثيرة النوء .

وقال أيضا : « (و) قال الفراء : (هقعه) بين أذنيه هقعا (كواه . و) قال ابن دريد : الهقاع (كغراب : الغفلة) تصيب الإنسان (من هم أو مرض و) قال غيره : الهقعة (كهمزة المكثر من الاتكاء والاضطجاع بين القوم) وحكى ذلك الأموى فيمن حكاه ، ونقله الجوهرى وأنكره شمر وصححه الأزهرىّ واستدل له من كلام العرب بما جاء بالقاف والكاف بما هو مذكور فى التهذيب » . نسب الزبيدى العبارة الأولى إلى قائلها مع تكميلها ، والثانية إلى ابن دريد مع تكملة تفسيرها ، وأورد موقف المراجع من العبارة الثالثة مختصرا وكان مفصلا فى اللسان .

وقال : « (والهيقعة كهينمة حكاية وقع السيف) نقله الجوهرى . زاد غيره فى معركة القتال وقيل هو حكاية لصوت الضرب والوقع مطلقا (أو) هو (ضربك الشىء اليابس على اليابس) نحو الحديد (لتسمع صوته) قاله ابن دريد : (أو أن تضرب بالحديد) هكذا هو فى العباب والذى فى الصحاح عن أبى عبيدة أن تضرب بالحد (من فوق) ومثله فى اللسان وأنشد الجوهرى للهذلى وهو عبد مناف بن ربع :

فالطعن شغشغة والضرب هيقعة ضرب المعول تحت الديمة العضدا »

نسب العبارة الأولى للجوهرى وزاد عليها من الأزهرى، وأورد التفسير الثانى من المحكم، ونسب الثالث إلى ابن دريد، وبين الخلاف فى الرابع بين العباب والصحاح واللسان مع نسبته إلى أبى عبيدة و الاستشهاد ببيت من الشعر .

وقال أيضا: « (و) الهَقِع (ككتف الحريص) عن ابن عباد (و) قال أبو عبيد (هقعت الناقة كفرح) هقعا (فهى هقعة وهى التى إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة) وكذلك هكعت فهى هكعة (كتهقعت) إذا بركت للفحل (و) حكى الأزهرى عن بعض الأعراب أنه قال : يقال (اهتقعه عرق سَوْء) واهتكعه واهتنعه واختضعه وارتكسه إذا تعقله و (أقعده عن بلوغ الشرف والخير . و) قال ابن عباد اهتقع (فلانا) إذا (صده ومنعه . و) قال غيره اهتقع (الفحل الناقة) إذا (أبركها وتسداها) هكذا فى النسخ ومثله فى العباب وفى اللسان أبركها ثم تسدّاها وعلاها . والاهتقاع مسانة الفحل الناقة التى لم تضبع يقال سانّ الفحل الناقة حتى اهتقعها يتقوعها ثم يعيسها ، وتهقعت هى بركت (و) اهتقع (الحمى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنته . وكل ما عاودك فقد اهتقعك واهتُقع لونه مجهولا) أى (تغير) من خوف أو فزع ، لا يجىء إلا بصيغة ما لم يسم فاعله (وتَهَقّع) الرجل (تسفه و) يقال تهقع فلان علينا وتترع وتطيخ بمعنى واحد أى (تكبر) قال رؤبة :

إذا امرؤٌ ذو سَوْرة تهقعا أو قال أقوالا تقود الخُنَّعا

(و) قيل تهقع (جاء بأمر قبيح و) يقال تهقع (القوم وردا) إذا (وردوا كلهم و) قال ابن عباد (تُهُقِّع مجهولا نكس) قال (وانهقع) أى (جاع وخمص) » .

أكمل التفسيرات وتعرض لاختلافات بعض النسخ وجلب بعض الشواهد ، واستعار من التهذيب بعض مترادفاته ، كل هذا زاده على القاموس .

وألحق بالمادة بعض زياداته أيضا تحت عنوان المستدرك قال: « ومما يستدرك

عليه : هُقِـع الفرس كعنى فهو مهقوع . قال الجوهرى : و يقال إن المهقوع لا يسبق أبدا وأنشد الليث :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليلته وازداد حرا عجانهـا

حـ ـوأنشد فى تركيب « نعظ » : وابتل فيها عجانها . فلما سمعوا هـذا البيت ولم يروا قائله كرهوا ركوب المهقوع ، فأجابه مجيب :

وقد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حَصان

وتهقعت الضأن استحرمت كلها وفرس هقع كـكتف مهقوع نقله الزمخشرى وهقعت الناقة مثل تهقعت كا فى التـكملة » . وكل هذه المستدركات من المعاجم المعروفة ونسبها الزبيدى إلى أصحابها .

و يستنبط المرء من هذه المـادة أن مرتضى الزبيدى رجع إلى التهذيب والمحـكم وأساس البلاغة ولسان العرب والصحاح والعباب والتـكملة والجمهرة ، وأفاد من الليث وابن عباد . الأول عن طريق المعاجم السابقة جميعها والثانى عن طريق العباب والتـكملة إذ لم يذكرها فى مراجعه . وقد أشار فى شرحه مقدمة الفيروزابادى إلى أنه بحث كثيرا عن العباب فلم يظفر به ، ولـكنه بعد هذا القول حصل عليه فضمه إلى ما ذكره من مراجع . وظهر أثر ذلك فى مادتنا هذه وفى ذكره بعض أصول المواد التى اقتبسها العباب من مقاييس ابن فارس وليست فى التـكملة . و برغم ذلك فالتـكملة أكثر ظهورا عنده من العباب لأنه حصل عليها منذ زمن مبكر فيما يبدو . و يتمثل الجهد الذى بذله فيها فى تـكملة التفسيرات وزيادة بعضها الآخر و بعض الصيغ،وليست الزيادة كلها فى المستدرك فى آخر المـادة بل فى جميع أنحائها ؛ وفى جلب الشواهد والالتفات إلى الخلافات بين أقوال المعاجم التى يأخذ بعضها عن بعض مثل العباب والصحاح ولم يترك الزبيدى شيئا من القاموس أو الصحاح ، ولـكنه ترك من المحكم تفسيرا للهقعة لا يختلف عن التفسيرات الأخرى إلا فى العبارة ، وترك شرحه لبيتى

عبد مناف وكان اللسان ذكرها ، وترك من التهذيب أسماء اللغويين والرواة ، واستطراده الطويل فى إبدال الكاف والقاف ردا على شمر وشرحه لأحد الشواهد الشعرية ، وكان اللسان أتى به . ونستطيع أن نقول إن الزبيدى لم يترك أمرا لغويا هاما فى هذه المراجع ولكنه كان يحافظ على عبارة القاموس الذى كان يتصرف فيما يقتبسه ولذلك لا تتفق عباراته مع عبارات أصوله فى اللفظ و إنما فى المعنى وحده .

وكل هـذه الظواهر رأيناها فى المادة السابقة ونراها فى جميع المواد على وجه التقريب .

من الجلىّ أن مرتضى الزبيدى ترسم خطا أستاذه ابن الطيب فى جميع مراحل منهجه عدا أمرا واحدا هو حملته الشديدة على الفيروزابادى فقد خفف من حدتها ولطفها كثيرا ، ولذلك حين نحاول التعرف على ما أجراه على القاموس نراه يتفق إلى حد كبير مع ما أجراه شيخه ، فجميع أعماله تجرى فى نهرين كبيرين نهر الإضافات ونهر النقد .

أما النهر الأول فيتألف من الروافد التى يتألف منها عند ابن الطيب تقريبا فالرافد الأول نهر متلاطم الأمواج بالزيادات من المواد والصيغ والمعانى . وكان هذا النهر يجرى فى مجريين أولهما فى أرجاء المادة كلها والثانى فى آخرها تحت عنوان « المستدرك » . أما المواد المستدركة فقليلة صغيرة بطبيعة الحال وتأتى فى (المستدرك) دواما . وأمثالها ما جاء بعد (أدب) فى قوله « ومما يستدرك عليه أذرب قال ابن الأثير فى حديث أبى بكر رضى الله عنه : لتألمن النوم على الصوف الأذربى كما يألم أحدكم النوم على حسك السعدان . الأذربى منسوب إلى أذربيجان على غير قياس قال : هكذا يقوله العرب والقياس أن يقول أذَرِىّ بغير باء كما يقال فى النسب إلى رَامَهُرْمُزَ رَامِىّ . قال : وهو مطرد فى النسب إلى الأسماء المركبة وذكره الصّغانى » . وبعد أشب : « ومما يستدرك عليه أيضا اصطب ، فى النهاية لابن الأثير رأيت أبا هريرة وعليه إزار فيه علق وقد خيطه بالأصطبة قال : هى مُشَاقة الكتّان والعلق : الخرق »

وهاتان المادتان موجودتان عند المؤلف فى (ذرب) و (صطب) . وقال بعد (بردزب) « ومما يستدرك برشوب قرية من قرى مصر من إقليم المنوفية . برنوب قرية من قراها من أقليم الغربية ذكرهما ابن الجيعان فى كتاب القوانين ، وفى التبصير : أبو نصر أحمد بن داود بن على بن سود بن بِيرُوبَه الماجرمى بالكسر وضم الراء وفتح للموحدة الثانية بعد الواو ذكره المستغفرى وقال: نزل بخارى وروى عن القطيعى » . و بعد جردب : « ومما يستدرك عليه الجرسب الطويل عن الأصمعى ، كذا فى لسان العرب وقد أهمله الجوهرى والصاغانى . قلت : وهو مقلوب الجسرب » وأما الصيغ والمعانى التى زادها فكان يزيدها فى المجريين: بين كلام المؤلف وفى المستدرك فى ختام المواد . ولا يحتاج هذا النوع إلى أمثلة لظهوره فى أغلب المواد .

ويكفى للدلالة على كثرة مستدركاته أن نقول إنه أدخل فى شرحه القسط الأعظم مما فى لسان العرب وفى بعض المراجع التى لم يلتفت إليها صاحبه ولا صاحب القاموس مثل أساس البلاغة للزمخشرى ومفردات القرآن للراغب الأصبهانى فهو جدير بأن يطلق عليه « معجم العربية الأكبر » .

والرافد الثانى يعنى بإبانة المراجع التى استقى منها المؤلف مواده ، فال مثلا فى « أتأ » التى اخترناها حين الكلام عن حاشية ابن الطيب : « أَتْـأَة بالمثناة الفوقية (كحمزة) أورده ابن برى فى الحواشى: اسم (امرأة من) بنى (بكر بن وائل) ابن قاسط بن هنب بن أفصى بن عبد القيس وهى (أم قيس بن ضرار) قاتل المقدام . وحكاه أبو على فى التذكرة عن محمد بن حبيب » فأتى بما أورده شيخه وزاد فى إبانة نسبها ، كما زاد مرجعا آخر للتفسير . وقال فى « شفرج » أيضا : « (الشُّفارج كعلابط) نقله الجوهرى عن يعقوب وهو (الطبق) يجعل (فيه الفيجات والسكرجات) تقدم بيانها فارسى (معرب) وهو الذى يسميه الناس (بيشبارج) بكسر الموحدة وسكون التحتية والشين وفتح الموحدة و بعدها ألف ، وكسر الراء وفتحها . وقد ذكره ابن الجواليقى فى كتاب المعرب وقال : هى ألوان اللحم فى الطبائخ . وفى هامش

الصحاح : ووجدته فى كتاب المحيط : الشفاريج جمع الشفارج من الأطعمة » ، فأتى بما قاله شيخه وزاد مافى المعرب وهامش الصحاح .

والرافد الثالث يأتى بالروايات الأخرى فى التفسيرات أو خلافات اللغويين بصدده وما إلى ذلك ، قال الزبيدى فى« أشأ » : « (الأشاء كسحاب) كذا صدر به القاضى فى المشارق ، وأبو على فى الممدود ، والجوهرى والصاغانى وغيرهم ، وضبطه ابن التلمسانى بالكسر وتبعه الخفاجىّ وهو مخالف للرواية (صغار النخل) كذا قاله القزاز فى جامع اللغة ، وقيل النخل عامة نقله ابن سيده فى المحكم » فاختصر ما ذكره شيخه . ومن أمثلته قوله فى « كبس » : « (و) من المجاز كبس (داره : هجم عليه واحتاط به) واقتصر ابن القطاع على الهجوم ، وزاد الزمخشرى : وكبس تكبيسا مثله أى اقتحم عليه » .

والرابع يعنى بالتوضيح والتكملة مثل قوله فى ثعلب: « (كان غاوى بن عبد العُزّى) وقيل غاوى بن ظالم ، وقيل: وقع ذلك للعباس بن مرداس ، وقيل: لأبى ذر الغفارى — وقد تقدم— (سادنا) أى خادما (لصنم) هو سُواع قاله أبو نعيم وكانت (لبنى سُليم) ابن منصور بالضم القبيلة المعروفة . وهذا يؤكد أن القصة وقعت لأحد المسلمين (فبيناهو عنده إذ أقبل ثعلبان يشتدان) أى يعدوان (حتى تسنماه) عَلَياه (فبالا عليه فقال) حينئذ (البيت) المذكور آنفا . استدل المؤلف بهذه القصة على تخطئة الكسائى والجوهرى ، والحديث ذكره البغوى فى معجمه وابن شاهين وغيرهما ، وهو مشروح فى دلائل النبوة لأبى نعيم الأصبهانى ونقله الدميرى فى حياة الحيوان . وقال الحافظ ابن ناصر : أخطأ الهروى فى تفسيره وصحف فى روايته ، وإنما الحديث فجاء ثعلبان — بالضم — وهو ذكر الثعالب اسم له ، مفرد لا مثنى ، وأهل اللغة يستشهدون بالبيت للفرق بين الذكر والأنثى كما قالوا الأفعوان ذكر الأفاعى ، والعُقربان ذكر العقارب ، وحكى الزمخشرى عن الجاحظ أن الرواية فى البيت إنما هى بالضم على أنه ذكر الثعالب وصوبه الحافظ شرف الدين الدمياطى وغيره من الحفاظ وردوا خلاف ذلك . قال

شيخنا، و به تعلم أن قول المصنف الصواب غير الصواب . . . ولحق بالنبي صلى الله عليه وسلم) عام الفتح (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم (ما اسمك ؟ فقال : غاوى ابن عبد العزى ، فقال : بل أنت راشد بن عبد ربه) وعقد له على قومه . كذا فى التكملة وفى طبقات ابن سعد ، وقال ابن أبى حاتم سماه راشد بن عبد الله » فأدخل ما جاء به أستاذه وزاد عليه كثيرا.

ويجرى الرافد الخامس بالشواهد على اختلاف أنواعها ، قال مثلا فى « ألأ » : « (الألاء كالعلاء) يمد (ويقصر) وقد سمع بهما (شجر) ورقه وحَمْله دباغ وهو حسن المنظر (مر) الطعم لايزال أخضر شتاء وصيفا ، واحدته ألاءة بوزن ألاعة ، قال ابن عنمة يرثى بسطام بن قيس :

فخر على الألاءة لم يوسد   كأن جبينه سيف صقيل »

فعدل عن الشواهد التى ذكرها شيخه وعن نقده ، وقال فى (ثلب) : « الثلب (كـكتف المنثلم من الرماح) قال أبو العيال الهذلى :

وقد ظهر السَّوابغُ فيهم   والبيضُ واليَلَب
ومطرد من الخطِّىِّ   لا عارٍ ولا ثلب »

أكمل الشاهد وحذف شرحه .

وأتى بكثير من الأحاديث وخاصة التى كان يذكرها اللسان عن النهاية . قال فى (غرب) : « (و) فى الحديث أن الله يبغض (الشيخ) الغربيب هو الشديد السواد وجمعه غرابيب أراد الذى لا يشيب » . وفى (طرز) : « ومنه ما روى عن صفية أنها قالت لزوجات النبى صلى الله عليه وسلم : من فيكن مثلى ؟ أبى نبى ، وعمى نبى ، وزوجى نبى . وكان صلى الله عليه وسلم علمها لتقول ذلك ، فقالت لها عائشة : ليس هذا من طرازك : أى من نفسك وقريحتك » .

واغترف من سجعات الأساس كأستاذه قال فى « ألأ » : « ومن سجعات الأساس : طعم الألاء أحلى من المن ، وهو أمر من الألاء عند المن » فحذف الشرح

الموجود عند شيخه .وقال فى « أشا » ﻫ « من سجعات الأساس: ليس الإبل كالشاء ولا العيدان كالاشاء » وهو عند شيخه أيضا . ولـكنه زاد على شيخه كثيرا منها .

وتتلاطم مياه الرافد الخامس باختلافات نسخ القاموس واختلافات أصوله من المعاجم مثل قوله « أكأ » : « (أكأ كمنع استوثق من غريمه بالشهود) ثبتت هذه المادة فى أكثر النسخ المصححة وسقطت فى بعض » وكذا ذكر شيخه . وفى « ثعلب » : « ثم إن قوله وأما أبو ثعْلبة . . إلى قوله صحابى ، ثابت فى نسختنا ، قال شيخنا وكذا فى النسخة الطبلاوية والنسخ المغربية وكذا فى غالب الأصول الشرقية وقد سقط فى بعض الأصول » .وقال فى « عقص » : « (و) العقص (ككتف رمل منعقد) وفى بعض النسخ الصحاح : متعقد (والعقنقصة) بالفتح (كعكنكعة وخبعثنة) أى بالضم واختلفت نسخ الجمهرة ففى بعضها بالقاف فى موضعين وفى بعضها الأولى قاف والثانية فاء ، ومثله فى التكملة مجردا ، وفى بعضها الأولى فاء والثانية قاف ، ومثله فى اللسان » وأمثال ذلك كثيرة .

وأخيرا جدول تسيل فيه زيادات لضبط الألفاظ التى يفسرها قوله فى « أبز » : « (أبز الظبى يأبز) من حد ضرب (أبزا) بالفتح (وأبوزا) بالضم . . . (وظبى وظبية آبز وأباز وأبوز) كناصر وشداد وصبور . . . (و) يقال (نجيبة أبوز) كصبور » وفى نكظ : «(النكظ محركة الجهد) كما فى العباب (والعجلة) كما فى الصحاح (كالنكظ) بالفتح » .

وأقام نقده على عدة مآخذ رآها فى القاموس منها مايتعلق بمنهجه ومنها ما يتعلق بالمواد وتفسيرها . أما مايتعلق بمنهجه فقد ذهب إلى أنه أخل بكثير من خطوات هذا المنهج الذى حدده فى مقدمته . وأهم هذه الخطوات إخلاله بالطريقة التى رسمها لنفسه فى ذكر المؤنث وتمييز المعتل الواوى من اليائى . ومن أمثلة هذا الإخلال قوله فى تجب :« (التجاب ككتاب ... ما أذيب مرة من حجارة الفضة وقد بقى فيه منها) أى الفضة (والقطعة) منه (تجابة) وهذا نص ابن سيده فى المحكم ، وقد خالف

قاعدته هنا فى ذكره الواحد بهاء »،وفى عم: « (وهى عمة) قد خالف هنا اصطلاحه فى ذكر الأنثى »،وفى بنى: « لم يشر على هذا الحرف بياء أو واو (طبقا لمقتضى منهجه) وهى يائية وكأنه سها عنه أو لاختلاف فيه كما سيأتى بيانه »،وفى جمى : «(الجماء و) الجماءة (بهاء) . . ولم يشر له المصنف بواو أو ياء . وقال ابن سيده هو من ذوات الياء لأن انقلاب الألف عن الياء طرفا أكثر من انقلابها عن الواو فإما سقطت الياء بالأحمر من النساخ أو هو قصور من المصنف ».وعلق على تعليم المصنف لمادة « رنا » بالياء بقوله: « كذا فى النسخ والصواب أن الحرف واوى ».و إشارات مرتضى الزبيدى إلى خلل المعتل أكثر من إشاراته إلى المؤنث .

ونضع فيما أخذه الزَّبيدى على المؤلف ونعده إخلالا بمنهجه ، خطأه فى وضع بعض المواد والألفاظ . ومثال ذلك قوله فى أكأ: «(أبو زيد أكأ إكاءة) إلى آخرها هكذا وجد فى بعض النسخ والصواب أن محله فصل الكاف من هذا الباب لأن وزن أكأ إكاءة (كإجابة و إكاء) كإقام ، فعرف أن الهمزة الأولى زائدة للتعدية والنقل كهمزة أقام وأجاب ، وقد ذكره المصنف هناك على الأصل وهو الصحيح » .

وفى روش: « (وجَمَل راش كثير) الزَّبَب وهو كثرة (الشعر فى الأذن) . . . ثم إن قوله وجمل إلى آخره حقه أن يذكر فى ريش لأن ألفه منقلبة عن ياء كما ذكره غير واحد من الأئمة هناك كالجوهرى وصاحب اللسان ».وقد رأينا خلطه بين المعتل الواوى واليائى وقد خلط أيضا فى المهموز الآخر والمعتله .

ونعد من إخلاله بمنهجه إشكال ضبطه وخطأه فيه و إهماله ، وقد نبه الزبيدى إلى أشياء من ذلك مثل ما جاء فى لمأ: « (والتُمِئ لونه تغير) كالتمع أى مبنيا للمفعول فكان ينبغى للمصنف ضبطه على عادته . وحكى بعضهم التمأ كالتمع ».وربما كانت الرواية الأخيرة سبب عدم ضبطه . وقال فى محز: « (محز الجارية كمنع محزا ومحازا) ظاهره أنها بالفتح والصواب فى الثانى الكسر : نكحها . »

ونبه الزبيدى أيضا على المواضع التى خالف فيها الفيروزاباذى الجوهرى بدون

إشارة منه إلى ذلك وفقا لما يقتضيه منهجه مثال ذلك قوله فى شنأ : (والشنؤة) ممدود ومقصور (المتقزز) بالقاف والزين على صيغة اسم الفاعل وفى بعض النسخ المتعزز بالعين وهو تصحيف (والتقزز) من الشىء هو التناطس والتباعد عن الأدناس و إدامة التطهير ورجل فيه شنوّة وشنوءة أى تقزز فهو مرة صفة ومرة اسم وغَفل المؤلف هنا عن توهيمه للجوهرى حيث اقتصر على معنى الصفة » . وفى تألب:« (وهذا موضع ذكره) لا فى حرف الهمزة كما فعله الجوهرى تبعا للصاغانى وغيره مع أنه لم ينبه فى حرف الهمزة وتبعه سا كتا عليه وهو عجيب » وأمثال هذا التنبيه كثيرة .

و يتصل بالنوع السابق تنبيهه على المواضع التى وَهَّم الفيروزابادى الجوهرى فيها دون وجه حق أو مع اتباعة له فيها مثل قوله فى زأزأ:« (قدر زوازئة كعلابطة وعلبطة وذكره فى المعتل وَهَم للجوهرى) وهذا الذى ذكر وهما هو المنقول عن الأصمعى وشيوخه والمؤلف تبع ابن سيده فى المحكم حيث ذكره فى المهموز » وفى فرع:« الفرع (المال الطائل المعد . ووهم الجوهرى فحركه) قلت لم يضبطه الجوهرى بالتحريك و إنما ذكره بعد قوله وفى الحديث لا فرع ، ثم قال والفرع أيضا ففهم أنه محرك . . . ثم إن المصنف قلد الصاغانى فى توهيمه الجوهرى فى ذكره محركا والصواب ما ذهب إليه الجوهرى تبعا لغيره من الأئمة » وفى صيأ:« (الصاءة) اسم (للقذى يخرج عقب الولادة) من رحم الشاة أفردها المصنف بالترجمة وكتبها بالحمرة كأنها من زياداته على الجوهرى وهو غير صحيح » وكثيرا ما نبه الزبيدى على كتابة الفيروزابادى المواد بالحمرة على الرغم من وجودها فى الصحاح وعلى توهيمه الجوهرى فى شىء ومتابعته له وخاصة فى الألفاظ المهموزة الآخر والمعتلة ذلك الحرف .

ونقده فى بعض مواده بالتصحيف مثل قوله فى تب:« (التبوب كالتنور . . . ما انطوت عليه الأضلاع) كالصدر والقلب نقله الصاغانى .قلت :والصحيح فى المعنى الأخير أنه البتوت بالتاءين آخره وقد تصحف عليه وقلده المصنف » وفى رهش: « (الرهيش) كأمير كذا فى سائر النسخ والصواب كما فى العين الرهشون محركة »

وفى صغى: « (صغِىَ كرضى صغيا) هكذا فى النسخ والصواب صغا كما هو نص الصحاح والمحكم » .

وكان فى التفسير أيضا بعض تصحيفات نبه عليها . مثالها ما جاء فى أرب « (الإرب بالكسر) والسكون هو (الدهاء . . . والنكر) هكذا فى النسخ بالنون مضمومة والذى فى لسان العرب وغيره من الأمهات اللغوية المكر بالميم » وفى دوس « الدوس (ابن عدنان بن عبد الله) هكذا فى سائر الأصول وصوابه عُدْثان بالضم والثاء المثلثة » وهذا النوع من النقد كثير عند الزبيدى، ولكن الأول منه — أى تصحيف المواد — أكثر من الثانى (تصحيف التفسير) .

ونقد الشارح تفسيرات القاموس من عدة أوجه أخرى ، بالإضافة إلى التصحيف وأخطر هذه الأوجه الخطأ والتناقض وعدم معرفته ومخالفته الجمهور . وهاك أمثلة هذا قال فى روش: « (الروش) أهمله الجوهرى وقال ابن الأعرابى هو (الأكل الكثير) والروش أيضا (الأكل القليل ضد) قلت: هذا خطأ عظيم وقع فيه المصنف فإن الذى نقله ثعلب عن ابن الأعرابى أن الروش الأكل الكثير والورش الأكل القليل، فهو ذكر الروش ومقلوبه فليتنبه لذلك » .

وفى دمقس « (الدمقس كهزبر الإبريسم أو القز) وقد سبق فى « قزز » أن القز هو الإبريسم وهنا غاير بينهما . . » وذكر الفيروزابادى « أول » فى « وأل » ثم فى « وول » فعلق عليه الزبيدى قائلا: « (الأول) أهمله الجوهرى والجماعة هنا وذكره فى وأل و (هنا موضعه و) قد (ذكر فى وأل) وحيث أنه وافقهم فلا معنى للاستدراك وكأنه أشار به إلى ما ذهب إليه بعضهم من أن أصله وول » .

وقال فى فتأ: « قالوا تالله (تفتأ تذكر يوسف . . . أى ما تفتأ) كذا فى سائر النسخ والصواب لا تفتأ كما قدره جميع النحاة والمفسرين ولا اعتبار بما قدره المصنف وإن تبع فيه كثيرا من اللغويين لأنه غفلة قاله شيخنا » وفى جبى: « (جبى الخراج) والمال والحوض (كرمى) وفى بعض النسخ كرضى وهو مخالف لأصول اللغة » . ونبه

الزبيدى على بعض أخطاء المؤلف فى انفعل وأراد تعليلها قال فى نمس: « (وانَّمس) الرجل (كافتعل) أى (استتر) قال : الجوهرى وهو انفعل ، وإنما وزنه المصنف بافتعل ليرينا تشديد النون لا أنه من باب الافتعال ، فتأمل » .

والأوجه الأخرى التى نقدها الزبيدى فى تفسيرات المؤلف هى سوء التفسير وسوء التعبير والعرض والاضطراب والتكرار . وأمثلة ذلك نراها فى « أبى »: « (أبى الشىء . . . كرهه) قال شيخنا فسر الإباء هنا بالكره وفسر الكره فيما مضى بالإباء على عادته وكثير يفرقون بينهما فيقولون الإباء هو الامتناع عن الشىء ، والكراهية له بغضه وعدم ملاءمته » وفى ملأ: « (ملأه) أى الشىء (كمنع) يملؤه (ملأ وملأة وملأة) أى (بالفتح والكسر وملّأه تملئة فامتلأ وتملأ) فى العبارة لف ونشر وذلك أن امتلأ مطاوع ملأه وملئه بالفتح والكسر وتملأ مطاوع مَلّأه كعلّمه فتعلم » وفى « سخا »: « وبما ذكرنا ظهر لك أن سياق المصنف مشوش غير محيط والمستمد منه لا يخلو عن تخبيط » وفى عرض: « العرض (خلاف الطول) . . . وقد فرق المصنف هذا الحرف فى ثلاثة مواضع فذكر الفعل مع مصدريه آنفا وذكر الاسم هنا وذكر العراض فيما بعد . . . » وفى فرط : « وبما سردنا يظهر لك مافى عبارة المصنف من القصور فتأمله ... (و) قال ابن الأعرابى (أفرط إذا أرسل رسولا) مجردا (خاصا فى حوائجه) قلت وهو معنى واحد فرقه المصنف فى ثلاثة مواضع فرط وفرّط وأفرط ، ولو قال كفرّط وأفرط كان فيه غناء عن هذا التطويل مع أن الأول فيه نظر » وفى « عرض » : « العروض (الغيم) هكذا فى الأصول بالياء التحتية (و) هو مع قوله (السحاب) عطف مرادف أو هو تكرار . . . (وعرض) الرجل (أتى العروض) أى مكة والمدينة واليمن وما حولهن وهذا بعينه قد تقدم للمصنف قريبا فهو تكرار . . . (و) العِرْض (الجيش) الضخم (وتفتح) وهذا قد تقدم بعينه فى كلامه فهو تكرار » .

وهناك نقود أخرى لتفسيراته كانت البذور التى نماها أحمد فارس الشدياق وألف

كتابه من عصارتها ، وبرغم ذلك كله كان الزبيدى لطيفا مع الفيروزابادى وكثيرا ماانتقد شيخه ابن الطيب بسببه وحمل عليه ليخفف من حدة هجماته عليه . وأمثلة ذلك كثيرة منثورة فى الكتاب كله ومنها ماجاء فى ترب « قيل التِّرب (من وُلِد معك) وأكثر مايكون ذلك فى المؤنث (و) يقال (هى تربى) وتربها وهما تربان والجمع أتراب.وغلط شيخنا فضبطه تربى بالقصر وقال على خلاف القياس . . . وقال أيضا على أن هذا اللفظ من أفراده لا يعلم لأحد من اللغويين ولا فى كلام أحد من العرب نقل انتهى . وهذا الكلام عجيب من شيخنا وغفلة وقصور » .

وفى جبى:« (جبى) . . . مثل (سعى) يجبيه ويجباه قال شيخنا هذه لا تعرف ولا موجب للفتح لانتفاء حرف الحلق فى العين واللام.قلت:هذه اللغة حكاها سيبويه وهى عنده ضعيفة وقال ابن الأعرابى جبى يجبى مما جاء نادرا كأبى يأبى وذلك أنهم شبهوا الألف فى آخره بالهمزة فى يقرأ وهدا يهدأ واقتصر الجوهرى على الأولى » .

ومن الطبيعى أنه كان يوافق نقد شيخه فى المواضع التى يرى الحق معه فيها وهى كثيرة أيضا قال فى وبأ مثلا:« (الوبأ محركة) بالقصر والمد والهمزة يهمز ولا يهمز . (ج) أى المقصور والمهموز (أوباء) كسبب وأسباب (ويمد) مع الهمز وحينئذ (ج أوبية) كهواء وأهوية ونقل شيخنا عن بعضهم أن المقصور بلا همز يجمع على أوبية والمهموز على أوباء قال هذه التفرقة غير مسموعة سماعا ولا جارية على القياس قلت هو كما قال » وقد يتابع شيخه ولكن ينكر عبارته الشديدة مثل ماجاء فى تأب « (والتوأبانيان) سيأتى (فى وأب) بناء على أن التاء زائدة . . . (ووهم الجوهرى) فذكره هنا بناء على أنه بوزن صيقل أو جوهر هكذا قاله الصغانى ، والعجب من المؤلف أحاله فى وأب ولم يتعرض له هناك إما قصورا أو غفلة وقد أقام عليه النكيرَ شيخُنا وجلب عليه رجل الكلام وخيله من هنا وهنا » .

ظواهر :

من الطبيعى — أيضا — حين نحاول التعرف عن الظواهر البارزة فى تاج العروس —

أن نجد فيه ما كان فى أصله القاموس المحيط أو أكثره . وحقا نجد فيه الانتظام والاستقصاء والعناية بالأعلام وخاصة المحدثين والفقهاء منهم ، والتوسع فى إيراد أسماء الأماكن والإكثار من إيراد الفوائد الطبية والمصطلحات العلمية والدقة فى الضبط والالتفات إلى الغريب والمولد والأعجمى من الألفاظ. ولكننا بطبيعة الحال لانجد فيه جميع الظواهر التى تمت إلى الاختصار الذى التزمه صاحب القاموس. وأظن أننا أغنياء عن التمثيل لهذه الظواهر اكتفاء بما مر منها فى أثناء الكلام عن القاموس .

الأعلام والأماكن :

ولكن هذه الظواهر لم تبق على حالها فى الكتابين ولم تستأثر بالتاج كما استأثرت بالقاموس فقد زاحمتها ظواهر جديدة ونالها هى نفسها بعض التغيرات . وترجع هذه التغييرات إلى الزيادات التى أضافها الشارح وتتضح بأجلى صورة فى الأعلام وأسماء الأماكن فقد زاد فيهما الزبيدى زيادة كبيرة ، قال مثلا فى مادة (عنز):

« وفاته عنزة بن عمرو بن أفصى بن حارثة الخزاعى ذكرها الصاغانى ... ومما يستدرك عليه . . العنز قبيلة من هوازن وفيهم يقول :

وقاتلت العنز نصف النهار ... ثم تولت مع الصادر

والعنز والعنز أكمة بعينها و به فسر قول الشاعر :

* وكانت بيوم العنز صادت فؤاده *

ـــ كانوا نزلوا عليها فكان لهم بها حديث ... وعنز اسم ، وكذلك عِناز بالكسر وعنيزة قبيلة وأعناز بلد بين حمص والساحل والعنز فرس أبى عمرو بن سنان بن محارب ابن عبد القيس وفيه يقول :

دلفتُ له بصدر العنز لما ... تحامته الفوارس والرجال

ـــ وعنازة اسم ماء قال الأخطل :

رعى عنازة حتى صَرَّ جندبها ... وذعذع المال يوم تالعٌ يقر

ـــ وعناز بن مدلل الضرير عن أبى بكر الطرثيثى مات سنة ٥٣٨ ». ومن أهم

الخصائص التى تفرد هذه الظاهرة عن مثيلاتها فى المعاجم الأخرى العناية بأسماء الأماكن المصرية فقد اجتمع فى التاج ثلاثة علماء عنوا بالمدن والقرى المصرية هم الصاغانى والفيروزأبادى والزبيدى . والأخيران أقاما فى مصر مدة من حياتهما . وكان من ثمرة هذه الجهود أن ظهرت أسماء معظم القرى المصرية لا المدن المشهورة وحدها فى التاج . وهاك مثالا لذلك من مادة طمو»(طموية) كعموية (قريتان بمصر) إحداهما بالمرتاحية . . . (و) طمية (ع على نيل مصر) وهى قرية من أعمال الفيوم الآن . . . وطِمَا بالكسر قرية من أعمال أسيوط وقد وردتها . . . وطَموة قرية بجيزة مصر » .ونرى من هذه العبارة أن الزبيدى رأى بعض هذه المواضع وزارها .

المجاز :

أما الظواهر الجديدة التى أتت على يد مرتضى الزبيدى فيبرز منها ثلاث : أولاها المعانى المجازية فقد عنى بإبرازها والتنبيه عليها عناية شديدة لم نر مثلها فى معجم عام آخر . وكان من آثار هذه العناية نهله من أساس البلاغة نهلا . ولعل السبب فى ذلك نقد شيخه ابن الطيب الفيروز أبادى لعدم تمييزه المعانى الحقيقية من المجازية كما رأينا . وهاك ماجاء فى مادة واحدة مثالا لهذه الظاهرة قال فى مادة (رفع):« (و) من المجاز . . قال الأصمعى : رفع (القوم) فهم رافعون إذا (صعدوا فى البلاد) . . . (و) من المجاز رفعوا (الزرع) أى (حملوه بعد الحصاد إلى البيدر) كما فى الصحاح (و) قوله تعالى : و (فرش مرفوعة) أى بعضها فوق بعض . . أو مقربة لهم ومنه (رفعته إلى السلطان رفعانا بالضم) نقله الجوهرى أيضا ، وهو مجاز . . . وفى الأساس رفعت الناقة لبنها وناقة رافع لم تَدِرّ وهو مجاز . . . (و) قال الليث : (برق رافع) أى (ساطع) ونقله الجوهرى أيضا وهو مجاز . . . (و) من المجاز الرُّفاعة (شدة الصوت) . . . وارتفع (قدره فهو رفيع) والأنثى رفيعة وهو مجاز . . . (و) من المجاز (رافعه إلى الحاكم) مرافعة قدمه إليه ليحاكمه و (شكاه) . . (و) من

المجاز (رافعنى) فلان (وخافضنى) فلم أفعل أى (داورنى كل مداورة . . . ومما يستدرك عليه . . . الرفيعة القصة يبلغها الرجل . . . وهو مجاز . . . ورفع القرآن على السلطان أى تأوله ورأى به الخروج عليه ، وهو مجاز ومرفوع الدابة خلاف موضوع . . . وهو عَدْوٌ دون الحُضْر نقله الجوهرى والصاغانى والزمخشرى وهو مجاز . . . ورفع السراب الشخصى يرفعه رفعا زهاه وهو مجاز . . . ويقال للداخل ارتفع أى تقدم وهو مجاز وليس من الارتفاع الذى هو بمعنى العلو . . . ويقال : هو لا يرفع العصا عن عاتقه وهو كناية عن كثرة الأسفار أو عبارة عن التأديب والضرب . . . ورفعت الرجل نميته ونسبته ومنه رفع الحديث إلى النبى صلى الله عليه وسلم وهو رفاع من ذلك وهو مجاز ورفعه فى خزانته وصندوقه وخَبَأه وثوب رفيع ومرتفع وارتفع السعر وانحط وترفّع الضحى ، وترفع عن كذا . . . وكلام مرفوع أى جهير . . . ورفعت له غاية فسما لها ، ودخلت إليه فلم يرفع لى رأسا ، ورفعوا إلى عيونهم ، وكل ذلك من المجاز » ومن الطبيعى أن ليس المجاز بهذه الكثرة فى المواد الأخرى .

العامية :

وثانيهما اللهجة العامية فقد التفت إليها من آن لآخر وأعطانا آثارا منها تصور نواحىَ من اللهجة المصرية فى غالب المواضع والعاميات الأخرى فى بعضها . وهاك بعض الأمثلة قال فى (ز بط) : « ومما يستدرك عليه . . . أبو زَبَط محركة من كناهم ، وقد زرت بالصعيد رجلا يسمى محمدا ويكنى أبا زبط وله كرامات ودفن بالكاح » . وفى زلط : « ومما يستدرك عليه الزلط محركة الحصى الصغار مثل حصى الجَمَرات ويشبه بها الفول إذا لم يدش وهى عامية وكذا قولهم : زلط اللقمة زلطا إذا ابتلعها من غير مضغ والمزلطة المزلقة أو موضع الحصى الصغار . » وفى (صنط) : « (الصنط) أهمله الجوهرى وصاحب اللسان وهو (القَرَظ) هكذا تنطق به أهل مصر وهى (لغة فى السنط) بالسين » . وفى نط : « وقول العامة نَطّيت أصله نططت إذا قفز

فى هوة من الأرض » ووهبت له هذه الظاهرة مع اجتماع المعرفة بالأماكن والبلدان المصرية وألفته لها ، صبغة مصرية ظاهرة .

الأصول :

والظاهرة الثالثة جديدة قديمة ، جديدة لأنها لم تكن فى القاموس ، وقديمة لأنها كانت فى الأصل الأول العُباب ، وكان هذا أخذها من المقاييس ، تلك الظاهرة الالتفات إلى دلالة التراكيب أو بعبارة ابن فارس أصول المواد ومقاييسها . وقد ضاعت هذه الظاهرة من القاموس لاختصاره الذى حدا به إلى حذف هذه الدلالات فلما رجع الزبيدى إلى العباب فى شرحه أرجعها ثانية إلى مكانتها فحلّت كتابه بهذه الظاهرة . وهذا بعض أمثلتها ، قال فى « بسأ » : « وفى العباب التركيب يدل على الأنس بالشيء » . وفى « بكا » : « وفى العباب التركيب يدل على نقصان الشيء وقلته » . وفى « بها » : « والتركيب يدل على الأنس » .

مآخذ :

المآخذ التى تؤخذ على تاج العروس ، ترجع فى معظمها إلى المنهج الذى التزمه وهو محافظته كل المحافظة على عبارة القاموس مهما كان ما فيها ، فقد نقدت هذه العبارة نقدا شديدا رأيناه فى حينه ، وانتقلت هذه المآخذ من الأصل إلى الشرح أو بعضها . أما المآخذ التى ترجع إلى إخلاله بالمنهج والاختصار والقصور فقد برئ منها التاج بطبيعة الحال . ولكنه وصم بالمآخذ مثل التصحيف والخطأ والتكرار والاضطراب ، والخطأ فى وضع بعض المواد والألفاظ وعدم الدقة فى التعبير والتصرف فى الاقتباسات تبعا للمؤلف مع نسبتها إلى أصحابها . حقا نبه الزبيدى على كثير من هذه المآخذ ولكنه اضطر إلى ارتكابها أولا ليورد عبارة المؤلف ثم نبه عليها ، ولو لم يلتزم خطة المؤلف وعبارته لتخلص منها جملة .

واشترك التاج مع القاموس فى الإكثار من الفوائد الطبية والأعلام والمصطلحات التى أخذها بعض الناس على القاموس وعدوها تطفلا من المعاجم على علوم أخرى ؛ والحق أن التاج قريب من دوائر المعارف .

وكان من آثار وضع شرحه بين كلام المؤلف أن السياق ظهر غريبا غير مترابط فى بعض المواضع ، ومن آثار تفريقه مستدركاته فى موضعين: فى المستدرك فى ختام المواد وفيما بين كلام المؤلف، أن تشتتت المشتقات والمعانى المشتركة ، وأن زاد الاضطراب الداخلى للمواد .

ولكننا — برغم هذا النقد وغيره — نعد تاج العروس تاجا للمعاجم، فهو أصح وأكبر وأشمل معجم ؛ أصح معجم لأنه اطّلع على أكثر المعاجم القديمة الأمهات ونظر فى نقود أصحابها كل منهم لأخيه فأفاد منها كل العائدة . وأكبر معجم إذ طبع فى عشرة أجزاء يبلغ الواحد منها حوالى ٥٥٠ صفحة من القطع الضخم ، وأشمل معجم لأنه احتوى على ما جاء فى أكبر المعاجم العربية المحكم والعباب واللسان . أما الأول فمده بما فى العين والجمهرة ، ومده الثانى بما فى الصحاح والعين والتهذيب والمجمل والمقاييس والمحيط ، ومده الأخير بما فى المحكم والتهذيب والصحاح وحواشى ابن برى والنهاية . وقد رجع إلى هذه الأصول نفسها ما أمكنه ذلك . واحتوى على ما لم يأت به أكبر المعاجم العربية من فوائد مختلفة استقاها من مراجعه المتعددة المناحى التى ذكرها فى مقدمته . وبرغم ذلك نحترس ونقول إنه لم يحتو على جميع ما فى اللغة فهناك بعض المعاجم التى لم يطلع عليها وأهمها البارع للقالى ، وهناك ألفاظ وجدت فى أشعار العرب ولم توجد فيه ، ومثالها ما جاء فى الفهرس الملحق بالمفضليات التى حققها ونشرها الأستاذان أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . وهناك ألفاظ فى اللسان قليلة أهملها الزبيدىّ . ولكنه — برغم هذا النقص — يفوق اللسان كثيرا ، وهو المعجم الذى يليه مباشرة فى الشمول والكثرة . والسبب فى ذلك أن ابن منظور ضيق على نفسه

فالتزم أصوله الخمسة ولم يتعدها إلى غيرها أما الزبيدى فأطلق لنفسه العنان وأرخاه إلى مداه فصال وجال بين المعاجم والكتب اللغوية وغير اللغوية .

ونظرة سريعة نرددها بين التاج واللسان تبين لنا الصفات التى تميز كلا منهما ، فالتاج يمتاز بكثرة المواد والأعلام والفوائد الطبية والمصطلحات والعناية بالمجاز والضبط والالتفات إلى اللهجات العامية ودلالات التراكيب والروح المصرى .

ولا يظهر كل ذلك عند ابن منظور ~~الروح المصرى وهو مصرى~~ ، وسبب ذلك تقيده بأصوله الخمسة ~~وهم غير مصريين ما عدا ابن برى ، وإن لنا الحق كله أن نفخر بأن هذا التاج مصرى .~~

الفصل السادس

كتاب المعيار

لميرزا محمد على الشيرازى

فى عصر يوم الثلاثاء لاثنتين بقيتا من شهر ذى القعدة الحرام من شهور سنة ثلاث وسبعين ومئتين بعد الألف من الهجرة ، أنجز ميرزا محمد على محمد صادق الشيرازى معجمه المسمى « معيار اللغة » الذى طبع فيما بين عامى ١٣١١ — ١٣١٤ ﻫ فى مجلدين كبيرين .

وكان ما دفعه إلى تأليفه استدراك بعض النقائص التى وقع فيها من قبله من أصحاب المعاجم قال فى مقدمته: « أمرنى [الحاج محمد كريم خان] أن أكتب كتابا فى هذا الفن الشريف ناهجا منهج التوضيح وحسن التأليف. وسبب ذلك أمور منها — وهو أعظمها — أن القوم قد سلكوا مسلك الإهمال فى مقام البيان[2] واقتصروا فى جل ما كتبوه فى هذا الفن على الإعراب والإشكال دون ذكر الأوزان. ووقعت كتبهم بأيدى المستنسخين الغير المطلعين من العرب والعجم فحصل فيها الزيادة والنقصان . . . ولكننى لم أقتصر على ذكر الأوزان فضلا عن الاقتصار على الإعراب، بل عقدت فصلا فى المقدمة وأوردت فيه كل ما وزنت به من أول الكتاب إلى آخره و بينت حروفها و إعرابها كيما إن وقع فى أثناء الكتاب زيادة ونقصان أو تصحيف رجعوا إليها وصححوها ». وليس هذا الضبط بجديد فقد قام به من قبله القالى والفيروزآبادى وغيرهما ، وجعل لمعجمه مثل هذه المقدمة أكثر أصحاب كتب الأبنية ولا سيما الفارابى[3] ولكنه التزمه أكثر من غيره .

وقال[4] « ومنها تفسير اللفظ المعروف بالخفى وغير المعروف كقول بعضهم سبح

فى الماء أى عام . . . وأمثال ذلك والصواب أن يقال سبح فى الماء معروف ، وعام فى الماء : أى سبح » و يبدو أن المؤلف نسى أن المعرفة والخفاء أمران نسبيان فالمعروف فى إقليم قد يكون خفيا فى آخر فعام التى عابها أشهر عندنا فى مصر من سبح، وربما تأثر مجد الدين الفيروزآبادى بمصر فى هذا اللفظ فإنى أظن أنه المقصود بهذا المثال .

قال : « ومنها تعبير (أى تفسير) لفظ بلفظ على سبيل الدور كقوله العوذة : الرقية ، والرقية العوذة، وكلتاهما مجهولتان عند الأكثرين وأمثال ذلك .

ومنها تعبير لفظة غير معروفة بلفظة غير معروفة أخرى لا على سبيل الدور كقوله الحثربة الحترمة، وهى الدائرة وسط الشفة العليا .

ومنها الإتيان بألفاظ غير معروفة الأوزان والحروف جدا والوزن بها فى كتبهم مثلا رجل عضه معروفان عند الأكثر وزنا وحروفها معلومة وقد تركوها، وقالوا فى مقام الإتيان بالوزن كندس .

ومنها تعبير لفظ غير معلوم بلفظ غير معلوم آخر ، ومع ذلك لم يذكروه فى محله أصلا، وأمثال ذلك فى كتبهم كثير لاسيما فى القاموس .

ومنها تعبير اللفظ على سبيل اللغز والمعمى كقول صاحب القاموس فى تفسير باظ بوظا بالموحدة والظاء والمعجمة من باب قال قذف أرون أبى عميرة فى المهبل، وقذف بالقاف والذال المعجمة والفاء من باب ضرب أى رمى، والأرون بالهمزة والراء المهملة والنون كصبور ماء الفحل والمنى، وأبو عميرة بالمهملتين والميم بينهما كزبير كنية الذكر ، والمهبل بالهاء — الموحدة واللام كمجلس الرحم أو فمها أو مسلك الذكر منها . . . وما أدرى كيف يستقيم أمثال ذلك فى كتاب اللغة الذى يريد الطالب مطلوبه منه فى غاية التعجيل و يروم مقصوده منه فى نهاية التوضيح والترتيل .

ومنها اختصار البيان فى تفسير الألفاظ والكلام بحيث يصير مخالفهم المعنى المراد و يستغلق على أكثر الأفهام لا سيما صاحب القاموس فى هذا الفن فإنه بصنيعه هذا

قد أغلق على الأفهام أبواب المقال وضيق على الأحلام العرصة والمجال زعما منه أنه خلص كتب القوم ولخصها كما أشار إليه فى آخر كتابه .

ومنها إيرادهم كثيرا من اللغات فى غير مواضعها وكان يعسر على الطالب وجدانها فأوردتها فى مواضعها وأضربت فى المواضع التى أوردوها وليست بمواضعها .

وذكر المؤلف فى مقدمته المراجع التى اعتمد عليها فى كتابه وهى المصباح المنير والصحاح والنهاية لابن الأثير ومجمع البحرين لفخر الدين الطويحى النجفى والقاموس المحيط وأوقيانوس فى ترجمة شرح القاموس لمحمد مرتضى الحسينى الزبيدى بالتركية وترجمان اللغة لمحمد يحيى بن محمد شفيع القزوينى فى ترجمة القاموس بالفارسية وصراح اللغة لأبى الفضل محمد بن عمر بن خالد ومغنى اللبيب لابن هشام والتبصرة فى كليات علم الصرف لأحد شيوخه. وتدل المراجع الفارسية والتركية — فيما تدل — على عجمة هذا المؤلف الذى يؤلف معجما فى العربية .

وارتضى فى الترتيب أكثر خطوات منهج الفيروزآبادى قال : « بينت حروفه وربما وزنه أيضا كيلا يتصحف فى طى الكتاب باستنساخ الكتاب. وجعلت علامة الجمع والجنس ج، وجمع الجمع جج، وجمع جمع الجمع ججج، والمعروف م، والمعنى الشرعى ش . . . وميزت بين الواو والياء من المعتلات اللام وعقدت لكل واحدة منهما بابا على حدة وبيّنها بلا إغلاق ولا إبهام وهو من مشكلات هذا الفن جدا ومن معضلات هذا العلم عدّا » .

أما بقية خطوات المنهج فقال عنها : « اعلم أنه كلما أمكننى أن أعبر عن اللغات بأوضح مما عبروا وأبيّنه مما قرروا عبرت وبينت. وكل مالم يمكن أوردته كما عبروه بلفظه . . . ومن بدائع ما ألفت أنه قد أوردت الحروف المفردة من العوامل وغيرها مما كان محتاجا إليه فى أوائل الأبواب، وذكرت وبينت جميع شقوقها (يريد مشتقاتها) ومعانيها كالشمس مكشفة عن الجلباب . . . ونأيت بجانبى عن ذكر الغلطات وإيراد التوهمات لأن السهو والنسيان مقسومان بين البريات سوى المعصومين عليهم صلوات

المصلين إلا قليلا جرتنى إليه ضرورة التبيين.وجعلت اللغات فى أوائل السطور استغناء عن كتبها فى هامش الـكتاب » ويبدو أن المؤلف كان يقصد بهذا الـكتاب الـكلام كله الفيروزآبادى .

وفى حقيقة الأمر أننا إذا عارضنا المعيار بالقاموس وجدنا الأول نسخة منقحة مزيدة من الثانى . أما التنقيح فلا أعنى به التهذيب والتحسين وإنما مجرد التغيير فقد التزم مؤلف المعيار إيراد ما أتى به الفيروزآبادى فى مواده بعبارته فى الغالب مع التغييرات الآتية : قلب المادة رأسا على عقب، وتقديم آخرها حينا أو وسطها حينا آخر، وتغيير مواضع الألفاظ فيها بدون سبب معلوم سوى مخالفة صاحب القاموس؛ عدل عن بعض رموز القاموس فعبر عنها بدلالاتها مثل ع جعلها قرية، وجعلها موضعا؛ عدل عن بعض الألفاظ الغامضة فى التفسير وأتى بأخرى أوضح منها؛ وغير ترتيب بعض التفسير ليكون أكثر وضوحا؛ وعدل عن بعض الألفاظ التى أتى بها الفيروزآبادى لضبط ألفاظه وأتى بأخرى من عنده.وحين أتى الفيروزآبادى بلفظ أشهر نص هو على نوع الحروف أو أتى بلفظ آخر وما شابه ذلك .

أما زياداته فتتمثل أكثرها فى العبارات التى أتى بها للضبط ، فقد كان حريصا على ضبط كل لفظ بالعبارة وإن كان ضبطه غير ذى موضوع أحيانا.وزاد ألفاظا قليلة معظمها من الجوهرى وكان الفيروزآبادى أهملها.وزاد أيضا موادقصيرة جدا نستطيع أن نسميها ألفاظا لعدم وجود مشتقات منها ، وهى قليلة جدا أيضا .

وقد حذف أشياء من القاموس منها ما اطرد حذفه ومنها غير المطرد،أما المطرد فالأعلام والاستطرادات الطبية والأمور غير اللغوية فقد تخفف منها الشيرازى كثيرا ولم يبق إلا قليلا،وأما غير المطرد فبعض العبارات التى ضبط بها الفيروزآبادى بعض الألفاظ وبعض الشواهد القليلة التى أتى بها صاحب القاموس، وبعض الأمور التى ذكرها عن المواضع التى أوردها كوصف نخيلها وما إلى ذلك.وفيما عدا هذه الأمور

لا نجد فرقا كبيرا بين القاموس والمعيار حتى إنه لم ينتفع كثيرا بما فى تاج العروس فى شرح القاموس .

وقدم الشيرازى بين يدى معجمه مقدمة طويلة تناولت عدة أمور تتصل بمنهجه و بالمعجمات، استهلها بتصدير ذكر فيه إهداءه الكتاب ، ومنهجه الذى أشرنا إليه . ثم أتى بعدة فصول أعطاها عنوان « مقدمة » ولم يكن أعطى التصدير السابق عنوانا ما ، وعالج فى فصول المقدمة الأوزان التى ضبط بها الألفاظ ورتبها فى فصلها وفقا لحرفها الأول فالثانى فالثالث . . . الخ ، ومعانى الحروف المقطعة فى مفتتح سور القرآن، والصيغ العربية فى الأفعال والأسماء ومعانيها واسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة والتفضيل والتعجب واسم المفعول والآلة والزمان والمكان وأنواع الاشتقاق والمذكر والمؤنث والتصغير والنسب وأوزان تصريف الأفعال (أخذها من مقدمة المصباح المنير)، وتأنيث الأعضاء وتذكيرها والعدد والأسماء التى لاتدخل عليها (ال) أداة التعريف والمشتقات التى تتعاقب فى آخرها الواو والياء ورتب هذين الفصلين كترتيب الفصل الأول وأخيرا الإتباع والمزاوجة ورتب ألفاظه ترتيب المعجم نفسه أى كالصحاح وتبين لنا هذه القائمة غنى مقدمة المعيار بالأمور اللغوية التى يجب فعلا أن تعنى بها المعجمات فى مقدمتها . ولم يأت بكل هذه الأمور من عنده بطبيعة الحال بل اعتمد فيها على كتب نحوية وصرفية كثيرا ما أشار إليها فى صدور الفصول وتضاعيفها .

وهاك ما أورده صاحب المعيار فى مادة « هقع » ليبين مدى الاتفاق بينه و بين الفيروزآبادى وما أجراه فيه من تغيير قال : « هقعه بالقاف هقعا كنفع : كواه والناقة هقعا كفرح فرحا فهى هقعة ككلمة: وهى التى إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الشهوة كتهقعت على تفعل. واهتقع فلانا عرق سوء على افتعل: أقعده عن بلوغ الشرف والخير. وعمرا: صدّه ومنعه. والفحل الناقة: أبركها وعلاها. والحمى زيدا: تركته يوما فعاودته وأثخنته وكل ما عاودك فقد اهتقعك. واهتقع لونه مجهولا من باب المذكور: تغير . وتهقع: تكبر وزنا ومعنى، وجاء بأمر قبيح. وفلان: تسفه. والقوم وردا: وردوا كلهم . وتهقع مجهولا من باب المذكور: نكس. وانهقع على انفعل: جاع وخمص أى خلا بطنه.

والهقعة كضربة: دائرة تكون فى جانب زور الفرس — بالزاى والراء المهملة كقول— أو بحيث تصيب رجل الفارس وتكره أو لمعة بياض فى جنبه الأيسر، وثلاثة أنجم نيرة قريب بعضها من بعض كالأثافى وهى رأس الجوزاء ينزلها القمر . ورجل هقعه كلزة الذى يكثر الاتكاء والاضطجاع بين القوم. والهقعة كضيغم بهاء: حكاية وقع السيف أو ضرب الشىء اليابس على اليابس حتى تسمع صوته أو أن تضرب بالحديد من فوق. وككتف: الحريص وكغراب: الغفلة من هم أو مرض » .

هيقعة

غير ترتيب القاموس الذى سار على النحو التالى: الهقعة هَقَع : كوى ، هقاع هُقَعة ، هقعة ، هَقِع ، هقعت الناقة، اهتقع ، تهقع، انهقع . وغير بعض الألفاظ لإيضاحها مثل الشهوة بدلا من الضبعة وعلاها بدلا من تسداها، وغير بعض الألفاظ بدون سبب معروف مثل عمرو وزيد بدلا من فلان ولزه بدلا من همزه وضيغم بهاء بدلا من هيقعة، وزاد كثيرا من العبارات للوزن. ولكنه لم يزد شيئا فى الألفاظ أو المعانى وإن زاد عبارة لتوضيح كلة وهى تفسير خمص بخلا بطنه . ثم حذف بعض ضبط الفيروزآبادى وتنبيهه على اشتداد حر الصيف إذا طلعت الهقعة مع الفجر . فهذه المادة — لحسن الحظ — تمثل منهجه تمثيلا كاملا . وإذن نستطيع أن نبيح لأنفسنا القول بأن صاحب المعيار لم يتقدم بحركة المعاجم أية خطوة سواء من ناحية المنهج أو المادة سوى أنه التزم ضبط الألفاظ بالعبارة والنص على المشتقات ومال إلى تيسير التفسير .

وصفوة القول فى المعيار أنه ضبط أكثر الألفاظ بالعبارة والوزن ونبه على مشتقاتها وجموعها، وحاول أن يفسر بعبارة سهلة، وصدر الكتاب بمقدمة لغوية ذات نفع كبير للمعجمات، وهذب القاموس من الزوائد غير اللغوية التى امتلأ بها، وكانت تلك الخطوات هى ما قدمه لعالم التأليف فى المعجمات العربية .

ولم تقم دراسات حول المعيار لتبين محاسنه ومعايبه. ولعل سبب ذلك قرب عهده وكونه نسخة منقحة مزيدة من القاموس ، ومن الطبيعى أن أكثر ما أخذ على هذا يؤخذ على ذلك مع مراعاة ما حذفه المعيار من أمور، ومراعاة أن مؤلفه أعجمى غير خالص العروبة لا يؤمن فيما غيره من تفسيرات .

الفصل السابع

خصائص المدرسة وعيوبها

ضمت هذه المدرسة معجمات كبيرة هى الصحاح والعباب واللسان والقاموس والتاج ولقيت من الشهرة ما لم تلقه مدرسة أخرى فى تاريخ المعاجم العربية .

وتشترك معجماتها كلها فى أساس التقسيم الذى لم يتغير ولم يتطور منذ أولها إلى آخرها . واعتمد هذا الأساس على تقسيم المعجم كله إلى أبواب وفقا للحرف الأخير من الكلمات، وتقسيم كل باب إلى فصول وفقا للحرف الأول، وترتيب المواد فى هذه الفصول وفقا لحروفها الوسطى، باعتبار الحروف الأصول وحدها فى جميع هذه المراحل .

وتشترك جميعا فى إفراد باب واحد للكلمات التى آخرها الواو والياء، ثم تقديم الواو على الهاء فى الفصول حتى يمكن فصل اللفيف الذى وسطه الواو عن اللفيف اليائى الوسط .

وتفترق فيما عدا ذلك إذ يلتزم الصحاح الألفاظ الصحيحة وحدها وتغلب عليه الصبغة النحوية الصرفية، وتغلب على العباب الصبغة الأدبية والعناية بالشواهد الشعرية. و يلتزم القاموس الاختصار والاستقصاء وتغلب عليه الصبغة الطبية و يكثر من الأعلام وخاصة أعلام المحدثين والأماكن والمصطلحات. و يغلب على اللسان والتاج الإسهاب والإطناب مع اقتصار الأول على المواد اللغوية تقريبا وانفساح رقعة الثانى إلى ما ضمه أصله القاموس وما زاده هو ، فالتاج خليط من دوائر المعارف والمعجمات اللغوية .

و يؤخذ على هذه المدرسة أمور ترتبط بالمنهج الذى سارت عليه فى التقسيم وترتيب المواد . حقا أن أساس التقسيم عندها أيسر مما كان عند المدرستين السابقتين ولكنه لا يزال يحتفظ بشىء من الصعوبة التى جعلتهم أو أفرادا منهم يضطربون فى ترتيب بعض المواد .

فالنظر إلى آخر الكلمة ثم أولها ثم وسطها فيه تشتيت للذهن إذ ينظر من عدة

وجوه، وأيسر منه الترتيب من وجه واحد الأول متدرجا إلى الأخير أو الأخير متدرجا إلى الأول، والترتيب الأول منهما أيسر لألفة النفس إياه .

ويسهل هذا الترتيب في الثلاثي ولكنه يعسر قليلا في الرباعي والخماسي حتى اختلف فيهما أفراد هذه المدرسة . فقد ذهب الجوهري — فيما يبدو إلى تقديم الثلاثي على الرباعي فوضع فربج وفرتج بعد فرج، وجلخد بعد جلد، وصرخد بعد صرد، وهدبد بعد هدد، وقربس بعد قرس ، لأنه نظر إلى آخرها فأولها فثانيها فانتهت حروف الألفاظ الثلاثية عند ذلك فأثبتها، وبقي حرف من الرباعيات فأخرها، ولكننا حين ننظر إلى هذا الحرف نجده يسبق ما يقابله من الرباعي فنحس بنوع من الاضطراب أو الغرابة على الأقل . وقد حاول الفيروزآبادي أن يتلافى ذلك ورتبها بحسب حروفها كلها فقدم هذا النوع من الرباعي على الثلاثي . لكنهما وغيرهما لم يستطيعوا التحرز من الخطأ في هذا النوع فخلطوا فيه كثيرا وقدموا ما حقه التأخير وأخروا ما حقه التقديم .

واعترض الأستاذ فيشر على هذا الترتيب بثلاث نقاط لها وجاهتها وهي[1] :

أولا : أنه إذا كان الحرف الأخير حرف علة فكثيرا ما يقع التباس (وكان ذلك السبب في جمع الواوي واليائي معا) . وثانيا : لأن الحرف الأخير كثيرا ما لا يكون أصليا كما في مادة « أبو » من (أب) وفي مادة « أخو » من (أخ) وفي مادة « بنى » من (ابن) وفي مادة « ستة » من (أست) وفي مادة « موه » من (ماء) وغيرها وثالثا : لأنه بهذه الطريقة يصعب ترتيب الكلمات الأحادية والكلمات الثنائية كما نجدها من بين الحروف الدالة على معنى في غيرها ومن بين الضمائر .

ولم تستطع هذه المدرسة التخلص من مشكلة الترتيب على الحروف الأصلية وحدها . فخطأ بعض أفرادها بعضا بسبب اختلاف وجهات النظر في أصالة كثير من الحروف وزيادتها، فكان من ثمرات هذا الاختلاف هذا التوهم والتجني أحيانا، ووضع الكلمة الواحدة في أكثر من موضع أو احتمال وضعها في أكثر من موضع واحد، ويجعل الباحث غير عارف بموضعها، ووضعها في موضع يصعب الوصول إليها فيه أحيانا .

(١) مقدمة معجمه ٣١

صحح

ستة

كلمات

الباب الرابع

المدرسة الرابعة

الفصل الأول

أساس البلاغة

للزمخشري (٤٦٧-٥٣٨)

رأى القرن الخامس اتجاها جديدا فى تأليف المعاجم العربية ، بظهور (أساس البلاغة) للزمخشري فقد ألف محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جار الله فخر خوارزم معجمه على أسس تختلف كل الاختلاف عما شاهدناه إلى ذلك الوقت فى المعاجم الأخرى . و يظهر هذا الاتجاه أول ما يظهر فى عنوان الكتاب نفسه فهو ليس بمحيط ، ولا صحيح ، ولا تهذيب ، ولا بارع فى اللغة ، و إنما (أساس البلاغة) . وإذن فالميدان تحول من (اللغة) إلى (البلاغة) وسبب هذا التحول واضح هو (القرآن) كتاب العربية الأعظم ، الذى أنزله الله (مختصا من بين الكتب السماوية بصفة البلاغة التى تقطعت عليها أعناق العتاق السبق ، وونت عنها خطا الجياد القرح) كما يقول المؤلف فى مقدمته ، فالميزة الأولى التى اختص بها القرآن معجزة الرسول — عليه الصلاة والسلام — البلاغة والإعجاز .

الهدف :

رمى المؤلف فى معجمه هذا أن يوضح وجوه هذا الإعجاز البلاغى « لأن الموفق من العلماء الأعلام ، أنصار ملة الإسلام ، الذابين عن بيضة الحنيفية البيضاء ، المبرهنين على ما كان من العرب العرباء حين تحدّوا به — من الإعراض عن المعارضة بأسلات ألسنتهم ، والفزع إلى المقارعة بأسنة أسلهم : من كانت مطامح نظره ، ومطارح فكره ، الجهاتِ التى توصل إلى تبين مراسم البلغاء ، والعثور على مَناظم الفصحاء ، والمخايرة بين متداولات ألفاظهم ، ومتعاورات أقوالهم ، والمغايرة بين ما انتقوا منها

وانتخلوا ، وما انتقوا عنه فلم يتقبلوا ، وما استركّوا واستنزلوا ، وما استفصحوا واستجزلوا ، والنظر فيما كان الناظر فيه على وجوه الإعجاز أوقف ، و بأسراره ولطائفه أعرف » . فهو يرمى إذن إلى تبين مراسم البلاغة فى أقوال العرب ، ليسمو منها إلى مراسمها فى القرآن ، الذى نزل بلغتهم وعلى سننهم فى التعبير . والهدف البعيد لكل ذلك دينى كما هو واضح ، لأن الإنسان بعد أن يعرف هذه الأسس البلاغية « يكون صدر يقينه أثلج ، وسهم احتجاجه أفلج » . يضاف إلى ذلك هدف علمى ، لأنه سيقال فيه أيضا « هو من علم البيان حَظِىّ ، وفهمه فيه جاحظىّ » . اجتمع الهدفان : الدينى ، والعلمى ، فجعلاه يخصص كتابه لتتبع طرائق البلاغة العربية . ويؤدى هذا إلى هدف ثالث للمؤلف ، وهو هدف علمى تطبيقى ، أفصح عنه حين قال : « فمن حصل هذه الخصائص وكان له حظ من الإعراب الذى هو ميزان أوضاع العربية ومقياسها ، ومعيار حكمة الواضع وقسطاسها ، وأصاب ذَرْوا من علم المعانى ، وحظى برش من علم البيان ، وكانت له قبل ذلك كله قريحة صحيحة ، وسليقة سليمة ، فحل نثره ، وجزل شعره ، ولم يطل عليه أن يناهز المقدمين ، ويخاطر المقرمين » ، أى أن الهدف الثالث هو تخريج الأدباء الفحول .

ميدان البحث :

هذا الخلاف فى الهدف جعله يختلف عن بقية المعاجم فى ميدان البحث ، فالشغل الشاغل للمعجم اللغوىّ : اللفظة المفردة ، أيا كان معناها ، وأيا كان قائلها ، وأية كانت منزلتها الأدبية ، أما المعجم البلاغى فيعنى بالعبارة المركبة ، وليس كل عبارة مركبة ، وإنما العبارة التى لها مركز ممتاز فى عالم اللغة والأدب . فيورد الألفاظ فى استعمالاتها العربية البليغة ، ولا يأتى بها مفردة عارية عن التركيب غالبا ، وكان الزمخشرى شاعرا بهذا الفرق ، فصرح به فى مقدمة كتابه ، حين قال : « ومن خصائص هذا الكتاب تخير ما وقع فى عبارات المبدعين ، وانطوى تحت استعمالات المفلقين ، أو ما جاز وقوعه فيها وانطواؤه تحتها ، من التراكيب التى تملح وتحسن ، ولا تنقبض عنها الألسن

فأورد

تجريها رسلات على الأَسَلات ، ومرورها عَذْبات على العَذَبات . ومنها التوقيف على التركيب والتأليف ، وتحريف مدارج الترتيب والترصيف ، بسوق الـكلمات متناسقة لا مرسلة بددا ومتناظمة لاطرائق قددا ، مع الاستـكثار من نوابغ الـكلم الهادية إلى مراشد حر المنطق ، الدالة على ضالة المنطق المغلق ».

المصادر :

اختلاف الميدان والأهداف عن المعاجم اللغوية ، أدى إلى اختلاف المصادر. فمن البديهى أن المعاجم اللغوية اللفظية لا تخرّج الأدباء ، ولا تمدهم بالعبارة الأدبية ، ولا تعرفهم أسس البلاغة . أما الذى يفعل ذلك فهو الأدب نفسه . وإذن فهو المصدر الطبيعى لـكتاب يعنى بالبلاغة . وقد كان . قال المؤلف فى مقدمته:«فليت له العربية ، وما فصح من لغاتها ، وملح من بلاغاتها ، وما سمع من الأعراب فى بواديها ومن خطباء الحلل فى نواديها ، ومن قراضبة نجد فى أكلائها ومراتعها ، ومن سماسرة تهامة فى أسواقها ومجامعها ، وماترا جزت به السقاة على أفواه قُلُبها ، وتساجعت به الرعاة على شفاه علبها ، وما تقارضته شعراء قيس وتميم فى ساعات الماتنة ، وما تزاملت به سفراء ثقيف وهذيل فى أيام المفاتنة ، وما طولع فى بطون الـكتب ومتون الدفاتر من روائع ألفاظ مفتنة ، وجوامع كلم فى أحشائها مجتنة ».

المنهج :

مقدمة

لم يفصل الزمخشرى — فى [illegible] — الـكلام على منهجه ، ولـكنه اكتفى بالإشارة إلى نقطتين : أولاهما ترتيب الألفاظ ، قال :«وقد رتب الـكتاب على أشهر ترتيب متداولا ، وأسهله متناولا . يهجم فيه الطالب على طلبته موضوعة على طرف الثُّمام وحبل الذراع ، من غير أن يحتاج فى التنقير عنها إلى الإيجاف والإيضاع وإلى النظر فيما لا يوصل إلا بأعمال الفكر إليه ، وفيما دقق النظر فيه الخليل وسيبويه».
وأراد بذلك الترتيب الألف بائى المعهود. ورتب وفقا له الألفاظ من أولها إلى آخرها

بحسب حروفها الأصول وحدها وكان ذلك للمرة الأولى فى تاريخ المعاجم العربية العامة ، وإن سبق إليه بعض أصحاب الرسائل اللغوية الصغيرة والمعاجم الخاصة كما رأينا . أما النقطة الثانية ، فهى أنه كان يقسم مواده إلى قسمين : الأول للمعانى الحقيقية ، والثانى للمجازيه ، ويفصل بينهما . قال بصدد ذلك : « ومنها [أى من خصائص كتابه] تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح ، بإفراد المجاز عن الحقيقة والكناية عن التصريح » .

ولم يبين المؤلف شيئا آخر ، عدا هاتين النقطتين ، ولكننا نستطيع أن نتبين من المواد ، أن القسم الأول من أى مادة وهو المخصص للمعانى الحقيقية ، هو مجموعة من الصيغ المشتقة من هذه المادة ، لا يقصد منها استقصاء فى الجمع ، أو فكرة أخرى سوى إعطاء بعض المعانى الحقيقية للدلالة على المعانى المجازية .

وصف المقدمة :

صدر المؤلف معجمه بمقدمة قصيرة شملت من الطبعة صفحتين . واستهلت هذه المقدمة بتحميد طويل يظهر فيه الفصاحة ، وحب الابتكار ، والنظرة الفلسفية الاعتزالية التى كان المؤلف يدين بها ، وصلاة على النبى العربى الفصيح المبين ، وآله وأصحابه البلغاء . ومن الواضح فى تحميده أنه وصف النبى وآله وأصحابه بالفصاحة والبلاغة ليهيىء الجو لكتابه فى البلاغة. وعالج المؤلف فى هذه المقدمة الأمور التى بيناها فى المنهج : من أهدافه فى كتابه ، ومصادره ، وخصائصه ، وبعض خطوات منهجه . وختمها بالدعاء ، ثم بدأ المعجم .

المعجم

ينقسم المعجم إلى أبواب وفقا لحروف ألف باء المعروفة ، فالأول باب الهمزة ثم باب الباء ، فباب التاء ، فباب الثاء ، فباب الجيم . . . إلى باب الياء ، مع تقديم باب

الواو ، على باب الهاء ، والباب يحتوى على الألفاظ التى أولها الحرف المعقود له ، فباب الهمزة مثلا للألفاظ المبدوءة بالهمزه ، و باب الباء للمبدوءة بالباء ، و باب التاء للمبدوءة بتاء . . . وهلم جَرًّا .

والأبواب تنقسم إلى فصول بحسب الحرف الثانى من حروف اللفظ الأصلية . فيشمل باب الهمزة مثلا على الفصول التالية ، بترتيبها فى المعجم : الهمزة مع الباء فالهمزة مع التاء ، فالهمزة مع الجيم . . . إلى آخر الحروف ، مع تقديم الواو أيضا على الهاء . ولم يسم المؤلف هذه الفصول (فصولا) و إنما اكتفى بذكر العنوان وحده ، مثل الهمزة مع الباء ، أو الهمزة مع التاء ، أو ما شاكل ذلك . وأعطيتها عنوان الفصول ليتيسر تصورها ، ولئلا تختلط الأقسام . و ينقسم كل فصل إلى مواد مرتبة بحسب الحرف الثالث منها إن كانت ثلاثية ، أو الثالث فالرابع إن كانت رباعية ، أو الثالث فالرابع فالخامس إن كانت خماسية . وهو لا يفرق بين الأبنية المختلفة ، فيجعل لكل منها بابا خاصة ، ولكنه يوردها مجتمعة ، كل منها فى الموضع الذى تؤهله له حروفه. فنرى فى فصل « الهمزة مع الباء » مثلا المواد التالية : أ ب ب ، أ ب د ، أ ب ر ، أ ب س ، أ ب ش ، أ ب ض ، أ ب ط ، أ ب ق ، أ ب هـ ، أ ب و ، أ ب ى . فيقدم الهاء على الواو فى ترتيب المواد ، بخلاف عادته فى ترتيب الأبواب والفصول . وسبب ذلك إرادته التمييز بين الواوى واليائى ، واحترازه من اختلاطهما إذا تجاورا ، فلما زال ذلك الالتباس فى ترتيب المواد عدل عن عادته إلى الترتيب المألوف . وكانت هذه خطة المدرسة السابقة فى معاجمها . و يرى الناظر فى المواد المذكورة نقصا فى الحروف فأب ، يليها أبد مباشرة ، وهذه بعدها أبر ، وهكذا . فالمواد الساقطة بين هـذه المواد أغفلها المؤلف عمدا لأنها لا تدخل فى مواده ، ولا تنسجم مع الفكرة العامة التى بنى عليها معجمه ، أو لأن بعضها مهمل لم يرد فى العربية . وعلى هـذه الصورة تطرد جميع الأبواب ، والفصول ، والمواد .

تحليل المواد :

ولنتتبعه فى بعض المواد لنرى طريقة علاجه إياها . قال فى مادة (أبد) :
« أفعله أبد الآباد ، وأبد الأبيد ، وأبد الآبدين . وتقول: رزقك الله عمرا طويل الآباد ، بعيد الآماد . وأبدت الدواب وتأبدت : توحشت ، وهى أوابد ومتأبدات . وفرس قيد الأوابد : وهى نُفَّر الوحوش . وقد تأبد المنزل : سكنته الأوابد . وتأبد فلان : توحش . وطيور أوابد : خلاف القواطع .

« ومن المجاز : فلان مولع بأوابد الكلام : وهى غرائبه ، و بأوابد الشعر : وهى التى لا تشاكل جودة ، قال الفرزدق :

لن تدركوا كرمى بلؤم أبيكم وأوابدى بتنحل الأشعار

وقال النابغة :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدى إلى أوابد الأشعار

وجئتنا بآبدة ما نعرفها » .

أورد المؤلف ثلاثة تعبيرات خاصة فى مفتتح المادة ، فعبارة مسجوعة ، فقفاها بصيغتين للفعل والصفة من كل منهما . ثم أورد إحدى الصفتين فى عبارة مجازية ، هى « قيد الأوابد » كناية عن الفرس السريع الذى يفوق الأوابد فى الجرى ، ولكن الزمخشرى لم يضعها فى القسم المجازى . وختمت المعانى الحقيقية بمعنيين آخرين لإحدى صيغتى الفعل الماضيتين ، فمعنى ثان للصفة . وانتقل المؤلف إلى القسم المجازى فأتى بالصفة فى إحدى الكنايات ، واستشهد عليها ببيتين من الشعر ، وختمه بكناية أخرى للصفة فى حالة الافراد لا الجمع . و يتضح من هذه المادة أن المؤلف يحب أن يذكر ألفاظه فى عبارات ، أو فى سجع ؛ وأنه لا يحافظ على ذكر العبارات المجازية فى قسم المجاز وحده ؛ وأنه لا يفرق بين الأنواع المجازية المختلفة إذ يذكر الكناية تحت المجاز بدون تنبيه .

وحين نترك هذه المادة إلى مادة (عقق) التي رأيناها في أكثر المعاجم السابقة ، نراه يقول فيها : « ما أعقه لأبيه . وتقول : فلان هين المبرة شديد المعقة ، قال :

أحلام عاد وأجساد مطـهرة من المعقـة والآفات والأثم

وذق عُقَق . مَثَلُكَ في وادي العقوق . أعز من الأبلق العقوق ، وهي الحامل التي نبتت العقيقة (وهي الشعر) على ولدها ، وقد أعقت ، فهي معق وعقوق . ويقال : أهش من نوى العقوق ، وهوى نوى هش لين الممضغة تعلفه العقوق إلطافا بها . وتقول : ما أدري شمت عقيقة أم شمت عقيقه ، أي سللت سيفا أم نظرت إلى برق ، وهي البرقة التي تستطيل في عرض السحاب . ولقد أكثروا استعارتها للسيف حتى جعلوها من أسمائه فقالوا : سلوا عقائق كالعقائق ، ونحوه قول بشر بن أبي خازم :

رأى درة بيضاء يحفل لونَهـا سخام كغربان البرير المقصب

وهي عناقيده . وانعقّ البرق : تسرب في السحاب . وفي كلام أعرابية : سحاء عقاقة كأنها حِوَلاء ناقة » . لم يجعل المؤلف للمجاز قسما خاصا ، ومع ذلك تعرض له في العقيقة والعقائق . وذكر كثيرا من صيغ كتاب العين ، مثل عقق ، والمعقة ، وأعق ، وعقوقه ، ومعق ، ونوى العقوق ، وانعق ، وكان في تفسيرها قريبا كل القرب من نص الخليل ، أو بعبارة أدق مطابقا له ، وخالف في بعضها بعض الشيء عبارة ابن دُريد . واتفق مع ابن دريد في عقيقة البرق ، وعقيقة السيف ، وكلام الأعرابية التي هي ابنة معقر بن حمار البارق ، وطابق نص تفسيره للفظ الأول . أما الشواهد والأمثلة فكثير منها في المعاجم الأخرى أيضا ، كالبيت الأول الذي نسبه صاحب العين للنابغة . ولم ينفرد الزمخشري إلا بصيغة التعجب ، وهي قياسية لا داعي لها ، والعبارة المزدوجة بعدها ، والمثل المتخذ من وادي العُقوق ، والمثل الثاني من النوى الهش ، أي انفرد بالأمثلة والعبارة المزدوجة ، وهي الأمور التي صرح بعنايته بها لدخولها في الميدان البلاغي البحت . ومع هذا فالمـادة قاصرة في المعاني والصيغ والشواهد ، حتى عما في كتاب العين ، وجمع المؤلف بعض هذه العبارات بدون تفسير

فجعلها متراكمة بعضها وراء بعض ، كأنه لا يرمى منها إلا إلى تدوينها للتذكير بها كما ترى فى العبارة من : « ذق عقق » إلى : « الأبلق العقوق » .

أما « هقع » فلم يجعل فيها قسما خاصا بالمجاز أيضا ، وقال فيها : « ثلاثة كهقعة الجوزاء ، وهى ثلاثة كواكب فوق منكبها . وطلق رجل امرأته ألفا ، فقيل له : يكفيك منها هقعة الجوزاء . ولا تَسِمِ الهقعة ، وهى دائرة فى جنب الفرس حيث رجل الراكب ، وقد يتشاءم بها . وفرس مهقوع ، وهُقع . وسمعت للسيوف هيقعة : وهى صوت وقعها » .

المـادة كلها من العين والجمهرة مع حذف شواهدها ، وتغيير تفسيرها بعبارة من عند الزمخشرى ، وزيادة العبارتين الأوليين المحتويتين على التشبيه والاستعارة . ويتضح منها ميل المؤلف إلى الاختصار وإيراد العبارات الجميلة الفصيحة ، وعدم رغبته فى استقصاء الصيغ أو المعانى ، فالمـادة قاصرة كل القصور بالنسبة لتهذيب الأزهرى مثلا . ويخرج الباحث من دراسة « أساس البلاغة » بمجموعة من الظواهر تخالف ما ألفناه فى المعجمات الأخرى كثيرا . وأهم الظواهر فى الأساس عنايته الشديدة بالمجاز ، حتى أفرد له قسما خاصا فى أكثر المواد ، فصّله عن القسم الذى يتناول المعانى الحقيقية . بل نثر كثيرا من العبارات المجازية أيضا فى هـذا القسم الحقيقى . والأساس المعجم الوحيد فى العربية الذى يعنى بهذا الجانب ، حتى تأثر به أصحاب المعاجم المتأخرة . وكان يصدر القسم المجازى بعنوان يفصله عن الحقيقى . وتغيرت عبارة هذا العنوان كثيرا . فكانت فى أكثر المواد « ومن المجاز » أى الاسم العام . وكانت فى بعضها « ومن الـكناية »[1] . وفى أحيان أخرى وخاصة فى الجزء الثانى ، « ومن المستعار »[2] . ولم يكن فى كل عنوان من هذه العناوين يريد فصل المجازى عن الـكناية ، ولا فصل هذين عن الاستعارة ، بل كانت العناوين الثلاثة مترادفة بمعنى المجاز .

(١) انظر مواد : أخر ، وجم ، وزيل ، وسوء ، وصدف وغيرها .

(٢) انظر مواد : عجز ، وعد ، وعذر ، وعذم ، وعرف وغيرها .

ـ إذ يدخل تحت المجاز الاستعارة مثل قوله فى « بنى »: "ومن المجاز : بنى على أهله دخل عليها ، وأصله أن المعرس كان يبنى على أهله خباء . . . و بنى مكرمة وابتناها . . . وملعون من هدم بنيان الله : أى ما ركبه وسواه . وبُنِى فلان على الحزم . . . وجمل مبنى : سمين . و بنى له المرعى سناما تامكا . و بنى كلاما وشعرا وهذا كلام حسن المبانى . و بنى على كلام : احتذاه . . .» و يدخل تحته الكناية مثل قوله فى نفس المادة: "وطلع ابن ذكاء : وهو الصبح . وصادوا بنات الماء : وهى الغرانيق . وكأن الثريا ابن ماء محلق . وهو ابن جلا : للرجل المشهور . وأنا ابن ليلها ، لصاحب الأمر الكبير . وإنه لابن أقوال : للكلامى . وهو ابن أحذار : للحذر . . . » وأمثال هذه المادة كثيرة . ولذلك كان لا مانع عنده من أن يجمع بين عنوانين فيقول : « ومن المجاز والكناية ». وفصل أحيانا بينهما فقسم المادة الواحدة إلى ثلاثة أقسام : حقيقى ومجازى ، وكنائى . و يتضح من الأقسام السابقة أن المؤلف عنى فى أقسامه المجازية بالاستعارة والكناية وكان همه الأكبر موجها للاستعارة ، فهى أكثر الأنواع المجازية ظهورا عنده . وهذا ظاهر فيما مر من أمثلة وفى كل مادة . وهذا مجاز مادة التقطتها عفوا ، وهى (محو) قال : «ومن المجاز : محت الريح السحاب والمطر الجدب ، والصبح الليل ، والإحسان يمحو الإساءة . وهبت محوة ، وهى الشمال لأنها تمحو السحاب قال :

قد بكرت محوة بالعجاج فدمرت بقية الرجاج

وأصابت الأرض محوة : مطرة تمحو الجدب . وتركت الأرض محوة واحدة : إذا طبقها الغيث . و يقال : تمح منهم يا فلان : تحلل ، أى اطلب منهم أن يمحوا عنك ما جنيت عليهم ، وتحلل فلان وتمحى" فكل ما ذكره من الاستعارة . وأمثال هذا كثيرة . ولم يجئ بنوع واحد من الاستعاره ، بل بجميع الأنواع . وأولها وأكثرها بروزا الاستعارة التصريحية من أمثال التى رأيناها فى محا . ثم الاستعارة المكنية مثل قوله فى (ضوأ): "لفلان رأى مضىء فى دُجى المشكلات . واستضأت برأيه » وفى « يد » وقال ذو الرمة : "★وأيدى الثريا جنح فى المغارب★ وقال لبيد :

وغداة ريح قد وزعت وقرة   إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

وله :

أضل صواره وتضيفته   نطوف أمرها بيد الشمال »

ونثر الكنايات بين المواد المختلفة ، ولكنه لم يجعل لها مادة بأكملها كما حدث في الاستعارة . وكان معظم عنايته فيها موجها للكناية عن صفة ، مثل قوله في « زيل » : « ومن الكناية : هو متزيل عن فلان : محتشم لأنه إذا احتشم منه باينه بشخصه وانقبض عنه » وفي « قر » : « تقول للعاجز عن جواب سؤالك : قد تكسرت قواريرك »

وعُني بالكناية عن موصوف ، مثل قوله في « أدب » : « جاش أدب البحر : إذا كثر ماؤه » ، وفي « أكل » : « جرحه بآكلة اللحم : وهي السكين » وفي « جبر » : « قلبي إلى جابر بن حبة : وهو الخبز ، قال :

فلا تلوميني ولومي جابرا   فجابر كلفني الهواجرا »

وأخيرا الكناية عن نسبة ، مثل قوله في « أزر » : « فلان عفيف المئزر والإزار قالت خرنق : والطيبون معاقد الأزر وتقول : هو عفيف الإزار ، خفيف من الأوزار » . وفي « بوأ » : « فلان طيب الباءة : للعفيف الفرج ، جعل طيب الباءة : وهي المباءة والمنزل ، مجازا عن ذلك » .

النوع الثالث من المجاز الذي اهتم به الزمخشريّ : المجاز اللغويّ المألوف . وهو أنواع كثيرة ، رأيت منها في الأساس ما يلي :

١ — إطلاق اسم الشيء على مكانه مثل قوله في (سمو) « أصابتهم سماء غزيرة : مطرة » ، وفي « رعن » : « قال الفرزوق :

لولا ابن عتبة عمرو والرجاء له   ما كانت البصرة الرعناء لي وطنا

أراد رعن أهلها » . ونستطيع أن نضع فيها « طريق خائف » و « طريق وارد صادر » صفة لسالكيه ، ويجوز أن يكون هذا أيضا من المجاز العقلي في الإسناد .

٢ — إطلاق وصف الشيء على زمنه ، مثل قوله في « أزر » : « ومن المجاز : بتنا

بليلة أرزة : يأرز من فيها لشدة بردها". وفى « بله » : "ومن المجاز : هو فى شباب أبله وعيش أبله ، يراد غفلة صاحبهما عن الطوارق . قال رؤبة : "بعد غدانى الشباب الأبله »*.

٣ — إطلاق اسم الفاعل على المفعول واسم المفعول على الفاعل ، مثل قوله فى « أمن » : "ناقه أمون قوية مأمون فتورها ، جعل الأمن لها وهو لصاحبها ، كقولهم ضبوب وحلوب" وفى « بيع » : « جارية بائع : ناقفة كأنها تبيع نفسها ، كما يقال ، ناقة تاجرة ، وأنشد :

وإنك لولا ذروة فى ثنية وناب لمقلاق الوشاحين بائع

يقول : لولا أنه ذرأ نابى — أى سقط من السن — لرغبت فيك" وفى «خوف»: «ومن المجاز : طريق خائف قال عبيد :

فرب ماء وردت أجْنٍ سبيله خائف جـديب »

وفى « صدر » : "طريق وارد وصادر : يرد فيه الناس ويصدرون". ونستطيع أن نجعل هذا النوع فى مجاز الحذف ، فالناقة الأمون : أى صاحبها ، والجارية البائع : أى سيدها ، والطريق الخائف : سالكه ، والوارد والصادر : السائرون فيه ، كما يمكن أن يوضع كثير منه فى النوعين الأولين .

٤ — إطلاق اسم بعض الشىء عليه كله ، مثل قوله فى « وجه » : "وهو يبتغى بذلك وجه الله . وسمعت فى المسجد الحرام سائلا يقول : من يدلنى على وجه عربى كريم يحملنى على نعيلة . ومن يرد وجه السيل".

٥ — إطلاق اسم الشىء على سببه ، مثل قوله فى « سمع » : "ومن المجاز : سمع الله لمن حمده : أجاب وقبل ، فالسمع سبب الإجابة والقبول" وفى « غيث » : "وقعنا على غيث يقيد الماشية ، أى كلأ ، والغيث سبب ظهور الكلأ ».

٦ — مجاز الحذف ، مثل قوله فى « حوط » : "وقعوا على تحيط : أى فى سنة تحيط بالناس : تهلكهم ، وفى تحوط : من حاط به بمعنى أحاط . . . حذفوا بعدها

كلمة بالناس » وفى « شم » : " عرضت عليه كذا فإذا هو مشم لا يريده ، ومعناه مشم أنفه : رافعه شامخ به »

٧ — التعكيس (والتهكم) مثل قوله فى « جدى » : " ويقال : جدا عليه شؤمه إذا جر عليه . وهو من باب التعكيس ، كقوله : « فبشره بعذاب أليم » قال ابن شعواء الفزارى :

رعى طرفها الواشون حتى تبينوا ... هواها وقد يجدو على النفس شؤمها

والتهكم آت من أن الجدا الفضل والعطية » وفى « حوط » : " وإذا نزل بك خطب فلم يحطك أخوك وترك معونته قيل : حاطك القصا ، وهو تهكم أى حاطك فى الجانب القصا وهو البعيد ، يقال : نسب قصا ، و بلد قصا ، ومعناه لم يحطك لأن من يحوط أخاه يدنو منه و يسانده ، لا أن يحل منه فى نجوة . ومثله : " فأعتبوا بالصيلم ★ ووصله بطول الهجران » .

ووضع الزمخشرىّ فى المجاز نوعين آخرين : هما التعبيرات الخاصة التى فقدت معناها الحرفى من ألفاظها المؤلفة منها وصار لها معان أخرى جديدة لا تمت للقديمة ، والأمثال . أما هذه التعبيرات الخاصة فتظهر فى مثل قوله فى « أب » : " ومن المجاز : لا أبالك ، ولا أبا لغيرك ، ولا أبا لشانئك ، يقولونه فى الحث حتى أمر بعضهم لجفائه بقوله : أمطر علينا الغيث لا أبالك ، و يقال : لعمر أبيك ، ولعمر أبى سواك ، قال الكميت :

إنى لعمر أبى سوا ... ك من الصنائع والذخائر

وفى « ذوب » : " ذاب لى عليه حق : ثبت ووجب " ووضع بعض الأمثال فى القسم الحقيقى ، و بعضها الآخر فى المجازى دون أن يبين الفرق بينها ، ودون أن يكون هناك فى الحقيقة فرق . قال فى القسم المجازى من « بيض » : " وفى مثل : كانت بيضة العقر ، للمرة الأخيرة ... وفى مثل : سد ابن بيض الطريق » ، ومن « حسى » : " وفى مثل : لمثلها كنت أحسيك الحسى ، أى كنت أحسن إليك لمثل هذه الحال »

ووضع فى القسم الحقيقى من « أبل » : « آبل من حنيف الحناتم » ، وفى المجازى « أكل » : « رب أكلة منعت أكلات » .

وأظن أنى لست فى حاجة إلى الإشارة إلى أن المؤلف عنى بالعبارات المجازية فى القرآن والحديث ، ما دام الكتاب يرمى إلى الكشف عن إعجاز القرآن و بلاغة الرسول الفصيح ولكنى أومئ إلى بعض الأمثلة . قال فى القسم المجازى من « بطر » : "و بطر فلان نعمة الله : استخفها فكفرها ، ولم يسترجعها فيشكرها ، ومنه بطرت معيشتها". ومن «زهق» : "ومن المجاز : وزهق الباطل فإذا هو زاهق . وفى الحديث إن حابيا خير من زاهق : وهو الذى يحبو حتى يصيب ، أى الضعيف الذى يصيب الحق خير من القوى الذى يخطئه". ومن « فكه » : "وقوله تعالى :(فظلتم تفكهون)وارد على سبيل التهكم أى تجعلون فاكهتكم وما تتلذذون به قولكم : إنا لمغرمون"، ومن « كرش » : "وفى الحديث : الأنصار كرشى وعيبتى ، أى هم سرى وأمانتى كما أن الكرش موضع علف المعتلف". ولم يكن المؤلف يفصل كل نوع من الاستعارة أو المجاز على حدة ، ولا سمى أى نوع منها ، و إنما ذكرها بعضها وراء بعض دون تمييز بينها.واعتاد المؤلف فى هذه الأنواع المجازية أن يذكر العبارة المجازية ثم يفسر المعنى المراد منها . كما رأينا فيما سبق من أمثلة . ولكنه كان فى بعض المواد يذكر الأصل الحقيقى للعبارة المجازية ، إلى جانب معناها المجازى المستعملة فيه . قال فى « بل » مثلا :"وطويته على بُلَّته : إذا احتملته على فساده ، وأصله السقاء يطوى وهو مبتل فيعفن ، قال :

ولقد طويتكم على بُللاتكم وعلمت ما فيكم من الأذراب

وقال فى « بنن » : "ومن المجاز : أَبَنُّوا بالمكان : أقاموا به ، وأصله ما يحدث فيه من بَنَّة (رائحة) نعمهم ، ثم كثر حتى قيل لكل إقامة : إبنان". وفى « جبى » : "ومن المجاز : فلان يجتبى جِبى المجد أى يقوم بالمجد و يجمعه لنفسه ، قال ذو الرمة :

وما زلت تسمو بالمعالى وتجتبى جبى المجد مذ شدت عليك المآزر

واجتباه : اختاره ، مستعار منه لأن من جمع شيئا لنفسه فقد اختصه واصطفاه"، وفى « خول » : "ومن المجاز جاءوا الأول فالأول ، ثم تفرقوا أخولَ أخول . وكان أصله فى الرعاة يتفرقون فى الكلأ ، فيأخذ هذا فى شق وهذا فى شق ، وكلهم يقول : أنا أخول من الآخرين ، أى أحسن رعية وتعهدا للمال ، قال البعيث :

ودافعت عن ذود الخِصاف بن ضمضم   وقد قسمت فى الجيش أخولَ أخولا »

وكان الزمخشرى فى بعض المواد الأخرى يذكر هذا الأصل فى صدد بيانه للتشبيه المجازى . فقد قال مثلا فى « بقع » : "وهو باقعة من البواقع : للكيس الداهى من الرجال ، شبه بالطير الذى يرد البقع — وهى المستنقعات — دون المشارع خوف القناص » . وقال فى « جبر » : "جبرت الفقير : أغنيته ، شبه فقره بانكسار عظمه . وفى الدعاء : اللهم أجبرنا" . وفى أحيان أخرى ذكر المعنى الأصلى تحت لفظ الاستعارة لا التشبيه كقوله فى « حور » : "ومن المجاز : قلقت محاوره : إذا اضطربت أحواله ، استعير من حال محور البكرة إذا املاس واتسع الخرق فقلق واضطرب ، وقال :

يا هيء مالى قلقتْ محاورى   وصار أمثالَ الفغا ضرائرى

مقدِّمات أيدىَ المواخر   فصرت فيما بينها كالساحر[1]

وفى « رف » : "وأن ثغرها ليرف رفيف الأقاصى ، وهى فى بياضها كبيض الأواصى ، قال :

وأنف كحرف السيف زين وجهها   وأشنب رفاف الثنايا له ظَلْمْ

وقال المسيّب بن علس :

ومها يرفّ كأنه برد   نزل السحابة ماؤه يدق

استعار له المها — وهو البلور — ثم شبهه بالبرد ، وفيه تحقيق أنه مهًا على الحقيقة ، وجعل ما فى السحابة نزلا لها" . ولكننا نحترس هنا بأن الفصل بين القسمين المجازى والحقيقى غير دقيق . فقد وجدت عبارات مجازية فى القسم الحقيقىّ من المواد . قال فى الأقسام الحقيقية فى مادة « أخذ » : "وفلان أخيذ فى يد العدو . وهو أسير فتنة ، وأخيذ محنة" . وفى مادة « بطن » : "ألقت الدجاجة ذا بطنها ، ونثرت المرأة للزوج بطنها : إذا أكثرت الولد" ، ومن « زعنف » : "اجتمع الصميم والزعانف : وهم الأدعياء ، وهى فى الأصل أطراف الأديم وأجنحة السمك" . فالتقسيم غير دقيق .

(١) كتاب الايمان ٣٤ . طبعة السعادة .   (٢) ٥٦٩ .

ولم يلتزمه المؤلف فى كل مادة ، بل تركه فى كثير منها . كذلك وجدت عبارات فى الأقسام المجازية لا يمكن اعتبارها منها . مثال ذلك قوله فى مادة « أ كل » : "ومن المجاز فلان أ كل غنمى وشربها ، وأ كل مالى وشربه : أى أطعمه الناس"، وفى مجاز مادة « حدر » : "العين تحدر الدمع ، والدمع يحدر الكحل"، ومادة « زيد » : "ومن المجاز : فلان يستزيد فلانا : يستقصره و يشكوه ، وهو مستزيد . وكتب إليه كتاب استزادة . وهم زيد على مِئَة ، وزيادة ، قال ذو الأصبع العدوانى :

وأنتم معشر زيد على مئة فأجمعوا أمركم طرا فكيدونى

أى زائدون» وكل هذا وما شاكله ليس من المجاز فى شىء[1] . بل بلغ به الأمر إلى أن وضع الاستعمال الواحد للفظ الواحد فى المادة الواحدة ، مرة فى قسمها الحقيقى ، وأخرى فى قسمها المجازى . قال فى « بوا » : "وهم أكفاء سواء ، ودماؤهم بواء . . . ومن المجاز : الناس فى هذا الأمر بواء : أى سواء ».

ووضع النوع الواحد فى القسمين كالأمثال . وسر اهتمام الزمخشرى بالمجاز انتشار الكلام عنه فى عصره ، وفى القرن السابق عليه انتشارا كبيرا ، إذ كان موضوعا جديدا عليهم جاذبا لأفكارهم ، يقول ابن تيمية : « تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر فى المائة الرابعة ، وظهرت أوائله فى المائة الثالثة ، وما علمته موجودا فى المائة الثانية ، إلا أن يكون فى أواخرها » . فنحن إذا تحرجنا من هذا التحديد الزمنى اعتمدنا عليه فى كون الكلام عن المجاز كان منتشرا مشتهرا حوالى القرن الرابع ، ومن بعده القرن الخامس وقد عاصر الزمخشرىّ أواخر أولهما وأوائل ثانيهما . ولم يكن الزمخشرى يتجاوز الاصطلاح العلمى فى أسرار البلاغة وحده ، بل فعل ذلك فى بعض كتبه الأخرى ، وأهمها الكشاف . يقول الدكتور مصطفى ناصف فى رسالته «البلاغة عند الزمخشرى» : « و يبدو الزمخشرى غير آخذ بتقسيات كثيرة ، ولا ممعن فى تحليل نظرى للمسائل ، وإنما يلم بما يعرض إلماما سريعا . فالتشبيه مجاز . . والخلط فى المصطلح باد ، فالمجاز اللغوى تمثيل . . . والاستعارة التمثيلية تمثيل . . والكناية

(١) قد يسمى هذا مجاز الاشتقاق ، لاختلاف مدلول الصيغة المستعملة عن الصيغة الأصلية .

تختلط بالمجاز الحكمى . . [و] الظواهر البلاغية مضطربة التحديد ، فالتخييل ليس من الحقيقة والمجاز ، ومع ذلك فآيات مثل قوله سبحانه : « إنا عرضنا الأمانة » : تمثيل وتخييل معا . . والعلاقة بين بعض المجازات مبهمة يعبر عنها تعبيرا إجماليا ، ليس فى تاريخ البلاغة ما يشفع فى تحديده » و يقول : "والزمخشرى يسمى الاستعارة مثلا ، و يسميها آنا تمثلا ، و يعبر عنها بالتخييل ، ورابعا بالمجاز". و يقول : "هذا حديث الكناية عند الزمخشرى . خلاصته أن الزمخشرى يخلط أحيانا بين الكناية وصور أخرى من المجاز الذى تعتبر الكناية أختا له » . ونختم أقواله بما يلى : "وخلاصة ما يقال فى ذلك : أن البلاغيين وضعوا قواعد لبلاغة الصور البيانية بدا الزمخشرى مهملا لها ".

الكلمات فى عبارات :

ومن الظواهر المهمة فى الكتاب إيراد ألفاظه فى عبارات ، كما افتخر المؤلف فى مقدمته ، أى أن الأساس ليس معجما للألفاظ المفردة ، بل للعبارات المؤلفة ، مرتبة بحسب اللفظ البارز فيها لا الأول . ولا يعنى ذلك أنه لم يورد ألفاظا مفردة وفسرها ، بل فعل ذلك كثيرا وخاصة فى القسم الحقيقى من مواده . ولكنه وجه إلى العبارات المؤلفة عنايته الأولى . وتمثلت هذه العبارات المؤلفة عند المؤلف فى عدة أنواع ، هى الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأمثال ، والأسجاع ، وأقوال الفصحاء والأعراب ، والتعبيرات الخاصة .

أما الآيات فكان المؤلف ، فى أكثر الأحيان يوردها فى تضاعيف الكلام دون أن يشير إلى أنها من القرآن إلا قليلا ، وهذه بعض أمثلتها . قال فى « أجر » : "ومنه قوله تعالى : ﴿على أن تأجرنى ثمانى حجج﴾ أى تجعلها أجرى على التزويج ، يريد المهر من قوله تعالى : « وآتوهن أجورهن » ، كأنه قال : على أن تمهرنى عمل هذه المدة". وقال فى « حبر » : "حبره الله : سره ،(فهم فى روضة يحبرون)، وهو محبور : مسرور". وفى « شق » : "أخذ شقه : نصفه ،(لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس):

بمشقتها ومجهودها ، و بعدت عليهم الشقة : الطريق ، وما شابه ذلك . أما الأحاديث فنبه المؤلف على كثير منها ، وأهمل كثير أيضا ، ولـكن لم يبلغ ما أهمله مبلغ ما جاء من الآيات مجردا . قال فى « أشب » : الأشب : شدة التفاف الشجر حتى لا مجاز فيه ، ومنه الحديث : « بينى و بينك أشب » وفى « بعل » : وهو يباعل أهله : أى يلاعبها . . منها (هذه الأيام أكل وشرب و بعال) . وفى « خوف » : هذا أمر مخوف ، و (أخوف ما أخاف عليكم ضعف الإيمان) . وفى « سلم » : و (على كل سلامى من أحدكم صدقة) : وهى عظام الأصابع اللينة . وفى « عجم » : الفحل الأعجم حرى أن يكون مئناثا : وهو الأخرس الذى يهدر فى شقشقة لا ثقب لها فلا يخرج الصوت منهـا . و (جرح العجماء جُبار) و (صلاة النهار عجماء) . وترجع كثرة الأحاديث فى الأساس إلى أن مؤلفه من المؤلفين فى غريب الحديث (الفائق).

وأمثال العرب كثيرة فى الأساس ، بعضها منبه عليه ، والآخر غير منبه عليه ، مثلها مثل الأحاديث . قال فى « بطر » : بيطر الدابة بيطرة ، و (أشهر من راية البيطار) وفى « حجز » : وفى مثل : (ما يحجز فلان فى الحـكم) ، أى لا يقدر على إخفاء أمره . وفى « رغث » : وفى مثل (آكل من برذونة رغوث) وغيرها . ولم يكن المؤلف ينبه على كثير من هذه الآيات والأحاديث والأمثال لأنه لا يريد التعريف بحقيقتها ، و إنما يريد كونها من العبارات الفصيحة فحسب ، بغض النظر عن القائل . وقد ذهب إلى أبعد من ذلك ، فلم يفسر كثيرا منها ، ومن الألفاظ ، ومن المجازات . والسبب — فى ظنى — أنه لم يكن يرمى بكتابه إلى التفسير قدر ما رمى إلى جمع العبارات البليغة : المشهورة الواضحة المعنى لـكل إنسان وغير الواضحة . فالتفسير غرض يأتى عنده بعد الجمع والتدوين . وقد وفّى التفسير فى كتب أخرى خصصها للأمثال وأشهرها المستقصى . وتدل هـذه التآليف على اتساع معرفة الزمخشرى

---

(١) ٤٤١ .   (٢) ٥٠٢ .

(٣) ٥٨٧ . وانظر ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٤٩٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٩ ، ٥٣٥ ، ٥٥٢ .

بالأمثال ، وتبين سبب كثرتها فى الأساس . كذلك العبارات المسجوعة كثيرة فى الأساس بل تبلغ من الكثرة بحيث لا تكاد تخلو صفحة منها ، وخاصة فى الجزء الأول من الأساس . ولا يعرفنا صاحب الأساس شخصية قائلى هذه الأسجاع ، ولا يعنى بذلك ، فالذى يعنيه هو عبارتها حسب . ولا شك أن هذه الكثرة لها دلالتها الواضحة ، على نظرة أهل هذا العصر الذى عاش فيه الزمخشرى إلى السجع ، ومدى تقديرهم إياه ، وعده من الأسس الهامة للبلاغة . وكان من آثار ذلك شيوعه فى كتاباتهم ، أو بعبارة أدق سيطرته عليها . وهذه بعض الأمثلة التى نلتقطها عفوا من الكتاب : قال فى « ذرأ » : « اللهم لك الذرء والبرء ، ومنك السقم والبُرْء » . وفى « ذر » : تقول : أنتم ولاة الدولة بكم ذر قرناها ، وصرت أذناها ، وقرت عيناها . وفى « ذرع » : واقصد بذرعك ، واربع على ظلعك : ارفق بنفسك . وفى « ذعن » : تقول : هو فى الإساءة إليك ممعن ، وأنت منقاد له مذعن . وفى « ذفر » قالت أعرابية فى شيخ : أدبر ذفره ، وأقبل بخره . واشتهرت هذه العبارات من الأساس عند اللغويين ، فكانوا يرجعون إليها ويستمدون منها : ابن الطيب وتلميذه السيد مرتضى صاحب تاج العروس . ولا تقل أقوال الفصحاء من العرب والأعراب عن الأحاديث والأسجاع كثيرا ، فهى من العبارات التى يقوم عليها الكتاب ، فهو يقول فى « أون » : وعن بعض العرب : أونوا فى سيركم شيئاً (أى ارفقوا) . وفى « أوى » : قال ابن عباس للأنصار رضى الله عنهم : بالإيواء والنصر ألّا جلستم . وفى « حوق » : سمع غلام من العرب يقول لآخر قد أحوق كرانيف النخلة : سحقت النخلة حتى تركتها مُحوقة : أى محوقة ، كأنه حاقها حين لم يُبق لها كرنافة . وفى « زلم » : قال رجل من بنى سعد لرجل من محارب : اذهب فأنت والله العبد زُلْمة : يعنى لا شك فى عبوديتك ولم يخطئك شكل العبيد ، وفى « قور » : حكى الجاحظ فى كلام بعض الشطار لا يكون الغنى مقورا ، وهو الذى يقور الجرادق فيأكل أوساطها ويدع حروفها . وأمثال ذلك كثيرة فى الكتاب كله .

وفى الغالب كان يورد الزمخشرى ألفاظه مؤلفة فى عبارات غير منسوبة إلى أحد ولا يعنى بذلك أنها من تأليفه هو ، ولكن ذلك لعدم أهمية القائل عنده ، فالأهمية مركزة فى العبارة ذاتها . أما أقل أنواع العبارات ، فالتعبيرات الخاصة التى فقدت معنى ألفاظها الحرفى واكتسبت معنى كليا جديدا . ولا ترجع قلتها إلى عجز المؤلف ولكن إلى أنها قليلة فى اللغة نفسها ، بل فى جميع اللغات . ووضع المؤلف أكثرها فى الأقسام المجازية لأنها اللائقة بها ، وكما ألف الزمخشرى فى جميع الأنواع السابقة من عبارات : الكشاف فى القرآن ، والفائق فى غريب الحديث ، والمستقصى فى الأمثال ، أفرد هذه العبارات البليغة بكتاب أيضا سماه « الكلم النوابغ » . وأذن فهذا الفيض من العبارات الجميلة التى طرب لها الزمخشرى ، فأدخلها فى معجمه للبلاغة ، كان يستمدها من هذه الكتب ، أو من المنابع التى استمدت منها هذه التصانيف . ويستنبط المرء من هذا أن الزمخشرى يتمثل البلاغة فى العبارات الحقيقية من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وأقوال الفصحاء ، وفى السجع والاستعارة ، والكناية ، والمجاز اللغوى . وإذن فأساس البلاغة هو العبارة الجميلة ، والعبارة المسجوعة ، والأنواع الثلاثة الأخيرة من المجاز ، والتعبيرات الخاصة . ويضاف إلى ذلك قليل من العبارات المحتوية على الجناس التى تظهر بين آونة وأخرى على بعد فى الكتاب . وهذا الأساس هو أساس الكتاب . ويرى من ذلك أن الزمخشرى لا يتناول « البلاغة » بالمعنى الاصطلاحى ، وهى العلم المعروف بذلك الاسم . فقد كان هذا العلم فى عصر الزمخشرى نفسه يضم فروعا كثيرة من القول لم يتعرض لها المؤلف فى « أساسه » ولم يعن بذلك بل لم يعن بكتب علم البلاغة التى كانت موجودة فى عهده ، ومن أهمها كتب ابن المعتز والآمدى والجرجانى والعسكرى . ومن ثم لم تظهر عنده المصطلحات البلاغية ولم يتناول المجاز والاستعارة ، والكناية ، بمعناها العلمى المحدد فخلط كثيرا بينها .

مآخذ :

نترك كل هذا إلى ما نأخذه على الكتاب ، وهى أمور قليلة ولكنها لها خطرها ونجعلها فيما يلى :

١ — اضطراب الترتيب . وظهر هذا ذات مرة حين وضع المضاعف الثنائى من الهمزة مع الياء (أى) فى مقدمة الفصل، وحقه أن يؤخره بحسب منهجه الذى سار عليه فى الكتاب كله .

٢ — الاضطراب بين المعتل الواوى واليائى . وظهر هذا فى مادة « أبى » التى وضع فيها بعض الصيغ المشتقة من « أبو » الواوية ، التى قدمها المؤلف نفسه على المادة اليائية ، وهذان المأخذان قليلان تافهان ولكن المأخذين الآتيين كثيران متكرران .

٣ — إدخال المواد الرباعية فى الثلاثية ، فقد أدخل حدبر فى « حدب »، و « حدرج » فى « حدر »، و« حشرج » فى« حشر »، و « سمحق » فى « سمح »، و«سمدع » فى« سمد »، و« عجرف » فى« عجر »، و « كرفس » فى« كرف »، وغيرها.

٤ — الاضطراب فى تحديد المجاز فتبعه الاضطراب فى تقسيم الحقيقة والمجاز ، فالاضطراب فى وضع كثير من العبارات . وقد وجدنا — سابقا — كثيرا من العبارات الحقيقية فى الأقسام المجازية ، والأمثال بعضها يوضع فى الحقيقى و بعضها الآخر فى المجازى دون فرق جوهرى فى النوعين . وهذا الأمر أهم ما نأخذه على الأساس ، لأنه الدعامه التى أقام عليها المؤلف كتابه .

٥ — إغفاله ذكر أصحاب العبارات والأسجاع وما إليها ، فإن ذلك كان يفيدنا فائدة لا تقدر فى ترتيب هذه العبارات ترتيبا تاريخيا — إذا أردنا ، وتتبين منه التطور التاريخى للمعنيين الحقيقى والمجازى لها .

ومجمل القول أنه يجمل بالمرء النظر إلى أساس البلاغة على أنه معجم خاص بالتعبير العربى ، و بالعبارة المؤلفة البليغة ، لا معجم للألفاظ . فيوضع الكتاب الموضع اللائق به ، ويقدر حق قدره . وينسب إلى مؤلفه فضل توجيه حركة المعاجم إلى

العبارات الأدبية البليغة ، بدلا من الاقتصار على الألفاظ المفردة ، وفضل العناية بالعبارات المجازية المختلفة الأنواع، وتوجيه الاهتمام إليها فى ذاتها لا كما كان يفعل من قبله . و ينسب إلى الزمخشرى[1] فضل آخر فى المنهج ، وهو سيره على الترتيب الألف بأئى للمرة الأولى فى تاريخ المعاجم العربية باعتبار أوائل الكلمات فثوانيها فثوالثها ، أى من بداياتها لا من نهاياتها كما فعل الجوهرى وأتباعه . .

ولم يقض هذا على نظام الجوهرى فى الترتيب ، بل بقى محبوبا إلى وقت قريب حتى إن محمد بن عبد الرءوف المناوى (١٩٣١ هـ) اختصر الأساس نفسه ، ورتبه على نظام الجوهرى ، وسماه « إحكام الأساس » .

ولم أجد من الدراسات حول الأساس غير كتاب " غراس الأساس " لابن حجر العسقلانى ، الذى أعجب بكتاب الزمخشرى ، ووجده [illegible] ورأى أن يلخصه بأن يقتصر على ما فيه من مجاز ، أى الأقسام المجازية من المواد . ثم لم يجر شيئا آخر فى المواد ولا ترتيبها ، غير بعض الاختصار فى العبارة . وتمتلك مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد نسخة منه تحت رقم ٦٥٧٦ . أورد مثلا ما جاء فى مادة (أبد) التى أوردتها فى الكلام على الأساس ، قال : " أوابد الكلام : أى غرائبه ، وأوابد الشعر : يعنى التى لا تشاكل جودة . وأنشد الفرزدق : لن تدركوا كرمى بلؤم أبيكم ∴ وأوابدى بتنحل الأشعار

(١) المحبى : خلاصة الأثر ٢ : ٤١٦

الفصل الثانى

معاجم اليسوعيين

أول معجم أنتجه اليسوعيون ، هو محيط المحيط لبطرس البستانى . وكان ذلك فى مفتتح النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، إذ فرغ من طبع الجزء الأول فى ٢١ تموز ١٨٦٦ م / ١٢٨٣ هـ ، ومن تبييض الجزء الثانى فى ١٢ تموز ١٨٦٩ م / ١٢٨٦ هـ . ولم يشر المؤلف إلى ما دفعه إلى إخراج معجمه ، ولكنه اختصر هذا المعجم فى آخر سماه « قطر المحيط » ، قال فى مقدمته عن هذا الدافع: « أما بعد ، فلما كان إحياء اللغة العربية التى هشمتها أيادى الزمان ، وحالت دون نور محياها الساطع ودون أهلها براقع الهجر والجهل والنسيان ، فَرْضا على كل من نطق بالضاد ، وكان أمر تحصيلها وتسهيل أبوابه من مرغوبات من اتصف بالحماسة الوطنية والحمية العربية ، رأينا أن نضع فيها هذا المؤلف على وجه هين المراس ، سهل المأخذ ، ليكون للطلبة مصباحا يكشف لهم عما أشكل عليهم من مفردات اللغة » . و إذن فهدفه إحياء العربية من رقدتها ، عن طريق تيسير الحصول عليها ، بتأليف معجم يسهل الرجوع إليه . وكان يضع نصب عينيه أنه يؤلف معجمه (المختصر) للطلبة ، و يرمى إلى تسهيل الرجوع إليه عليهم ، بأن يكون فى مستواهم فى المنهج ، و يسدّ حاجتهم من المفردات . و نرجح أن هذا كان غرضه أيضا فى « المحيط » حين ندرسه فلا نجد فرقا كبيرا بينهما ، فى كثرة المواد وقلتها .

مادته :

ووصف المؤلف مادة معجمه الكبير بقوله فى فاتحته: « هذا المؤلف يحتوى على ما فى محيط الفيروزآبادى الذى هو أشهر قاموس للعربية من مفردات اللغة ، وعلى

زيادات كثيرة عثرنا عليها فى كتب القوم ، وعلى ما لابد منـه لـكل مطالع من اصطلاحات الفنون » وقال فى آخر حرف الراء: « وقد أضفت . . . كثيرا من المسائل والفوائد والقواعد والشوارد وغير ذلك مما لا يتعلق بمتن اللغة». وقال فى خاتمة « قطر المحيط » عن « المحيط »: « أدرجنا فيه كل ما قدرنا أن نقف عليه من مفردات اللغة وأصولها وفروعها واصطلاحات العلوم والفنون وكثيرا من كلام المولدين واللغة الدارجة ورصعناه بالشواهد من القرآن والحديث والشعر وأمثال العرب إلى غير ذلك من الفوائد والنوادر والشوارد مما لا غنى عنه للمطالع » وكان كل ذلك سبب تسميته محيط المحيط .

منهجه :

حين يقابل الإنسان هذه الأقوال بما فى المعجم نفسه يجد الظواهر التالية :

حافظ المؤلف على عبارة الفيروزآبادى فى تفسير كثير من الألفاظ ، ثم زاد أشياء ، وحذف أخرى ، وتصرف فى أمور . أما الأمور التى زادها فنجملها فى جمع بعض الألفاظ المفردة ، و بعضه قياسى لا فائدة من التنبيه عليه ، و بعض المعانى وخاصة المولدة والعامية والمسيحية ، والصيغ والاستعمالات ، وخاصة العلمية والفلسفية والاصطلاحية ، وقليل من الشواهد النثرية والشعرية والأدبية ، وكثير منها لأدباء لا يحتج بهم كالحريرى ، وأسماء الـكتب والاستعمالات النحوية والصرفية ، وكلمات فى التفسير قد يمكن الاستغناء عن بعضها . وأكثر زياداته مأخوذ من التاج ، وخاصة من المستدرك ولـكنه ترك كثيرا مما فيه أيضا . وقد نبه على مصدر بعض زياداته الأخرى .

وأما ما حذفه فتمثيل المؤلف للألفاظ لضبطها ، وتوهيماته الجوهرى ، والبقاع ، وأسماء الأشخاص والقبائل / وأبقى بعض الألقاب وأسماء الفرق و بعض اللغات التى أوردها فى المواد / و بعض المشتقات القياسية و بعض ألفاظ فى التفسير لا يصح حذف بعضها . وتصرف فى ترتيب الألفاظ فى داخل المـادة ، فقدم وأخر بدون ضابط فى أكثر الأحيان ، وجمع المعانى المتقاربة فى بعضها ، وغيّر بعض التفسيرات لعـدم

صلاحيتها فى عهدنا الحاضر واستعاض عن التمثيل بالوزن أو الألفاظ المشهورة فى الضبط بالتصريح بالحركات ، وأشياء أخرى قليلة .

وقال فى ختام حرف الراء عن منهجه: « ولأجل التسهيل على الطالب ميزت بعض الأفعال والأسماء ، وبينت المجرد والمزيد من الفريقين ، كل نوع على حدته مندرجا مع نظيره من الأبنية » . ووصف فى خاتمته بعض أمور أخرى نتعرض لها فيما يلى من وصف .

وقد رتب الألفاظ على وفق حروفها الأصول وحدها كالقدماء ، قال فى خاتمة الكتاب: « إذا شئت كشف كلمة فإن كانت مجردة فاطلبها فى باب الحرف الأول منها ، و إن كانت فيها زيادة فجردها أولا من الزوائد ثم اطلبها فى باب الحرف الأول مما بقى ، و إن كان فيها حرف مقلوب عن آخر فاطلبها فى مكان الحرف الأصلى المقلوب عنه » . واعتبر فى الترتيب أوائل الألفاظ فثوانيها . . . إلى آخرها ، أى على ترتيب أساس البلاغة للزمخشرى .

وصدر كل باب بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، عالج فيها موقعه فى الألف باء ، واسمه فى العبرية والسريانية وتعليله ، وما تجريه العامة فى نطقه من تغييرات ، وأنواعه ، واستعمالاته ، وقدره فى حساب الجمل .

ونبه على باب كل فعل ليعرف تصريف الماضى والمضارع منه ، وضبط كل اسم حتى لا يشكل النطق به، واختار فى ذلك التصريح بالحركات على الطريقة التى راعاها الفيروزآبادى مع إهمال طريقة التمثيل ، وأشار إلى جمعه مع الرمز إليه بحرف (ج) الذى استخدمه صاحب القاموس .

وقسم المؤلف كل صفحة من كتابه إلى نهرين ، وكتب فى أعلاها كلمتين ، إحداهما فى يمين الصفحة تشير إلى الكلمة الأخيرة فى النهر الأيسر . وكان الأجمل أن يجعل الكلمة اليمنى تشير إلى الكلمة الأولى فى النهر الأيمن ، فتضم الكلمتان بذلك جميع الكلمات التى تحتوى عليها الصفحة (النهران) فيما بينهما . وقد تلافى ذلك

الخطأ فى قطر المحيط لأن الصفحة منه نهر واحد ، ولكن من بعده قسموا صفحاتهم نهرين أو ثلاثة فوقعوا فيه ثانية ، حتى تخلص منه صاحب المنجد .

قال فى مادة هقع :

هقع الفرس يهقعه هقعا : كواه . وهقعت الناقة تهقع هقعا : وقعت من شدة الضبعة .

تهقع الرجل : تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح . والقوم وردا : وردوا كلهم ، والناقة : وقعت من شدة الضبعة . وتُهُقِّع على المجهول : نكس . وانهقع الرجل : جاع وخمص .

واهتقع فلانا عرق سَوء : أقعده عن بلوغ الشرف والخير . وفلان فلانا : صده ومنعه . والفحل الناقة : أبركها وتسداها . والحمى فلانا : تركته يوما فعاودته وأنحنته ، والشىء فلانا : عاوده . واهتقع لونه على المجهول : تغير .

الهقاع : الغفلة من هم أو مرض .

الهقِع : الحريص .

الهقعة : المرة ، ودائرة تكون بعرض زور الفرس أو بحيث تصيب رجل الفارس يتشاءم بها أو لمعة بياض فى جنبه الأيسر ، وثلاث كواكب نيرة فوق منكبى الجوزاء قريب بعضها من بعض كالأثافى ، إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف ينزلها القمر . والهقعة : الحريصة ، والناقة التى إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة . والهقعة : المكثر من الاتكاء والاضطجاع بين القوم .

الهيقعة : حكاية وقع السيف أو ضربك الشىء اليابس على اليابس لتسمع صوته أو أن تضرب بالحديد من فوق .

المهقوع : اسم مفعول ، ومن الخيل الذى تكون به الهقعة . ويقال إن المهقوع لا يسبق أبدا . وفى المنتقى : المهقوع الذى إذا سار يسمع ما بين الخاصرة وجنبه صوت .

(ج) : مهاقيع .

* * *

أما « قطر المحيط » فسماه كذلك لأن نسبته إلى كتابنا المطول فى هذه الصناعة

المسمى « بمحيط المحيط » توشك أن تكون كنسبة قطر دائرة إلى محيطها ". وفرغ من تأليفه سنة ١٨٦٩ م / ١٢٨٦ هـ أى مع الجزء الثانى من المحيط . ولم يختلف منهجه فيه عما اتبعه فى المحيط البتة ، و إنما وجه الخلاف الوحيد فى المادة نفسها ، إذ حذف جزءا كبيرا منها ، وزاد فى بعضها ، وتصرف فى بعضها . فحذف بعض ما صدره فى الأبواب عن الحروف ، و بعض المعانى والصيغ والصفات والمواد والمصطلحات والألقاب وأسماء الفرق والعامى والشواهد من القرآن والشعر والنثر ، و بعض الإشارات إلى اللغات والمعرب وأصله ، و بعض تعليلات الأسماء وتكرير الفعل مع معانيه المختلفة ، و إحالات الألفاظ إلى مواضعها الصحيحة ، وأجزاء من التفسيرات قد تكون ضرورية فى بعض الأحيان . وكان كثير مما حذفه من زياداته التى أضافها فى المحيط على القاموس . أما ما زاده فقليل جدا لا يكاد يتعدى بعض المشتقات القريبة كمضارع الفعل الماضى أو مصدره أو ما قارب ذلك . وأما ما تصرف فيه فيكاد يعادل زياداته فى القلة ، ونجملها فى تغيير ترتيب بعض الألفاظ فى المادة ، أو تغيير كلمة بأخرى .

قال فى مادة هقع :

هقع الفرس يهقعه هقعا : كواه . وهقعت الناقة تهقع هقعا : وقعت من شدة الضبعة . تهقع الرجل : تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح . والقوم وردا : وردوا كلهم ، والناقة : وقعت من شدة الضبعة . وتهقع على المجهول : نكس . وانهقع الرجل : جاع وخمص . واهتقع فلانا عرق سَوء : أقعده عن بلوغ الشرف والخير . وفلان فلانا : صده ومنعه . والفحل الناقة : أبركها وتسداها . والحمى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنته . والشىء فلانا : عاوده . واهتقع لونه على المجهول : تغير .

الهقاع : الغفلة من هم أو مرض .

الهقع : الحريص .

الهقعة: ثلاث كواكب . والهقعة: الحريصة والناقة إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة . والهقعة: المكثر من الاتكاء والاضطجاع بين القوم .

الهقعة: حكاية وقع السيف أو ضربك الشىء اليابس على اليابس لتسمع صوته ، أو أن تضرب بالحديد من فوق .

المهقوع من الخيل: الذى تكون به الهقعة ج مهاقيع .

* * *

وألف المعجم الثالث « أقرب الموارد فى فصح العربية والشوارد » لسعيد الخورى الشرتونى عام ١٨٨٩ م — ١٣٠٧ ﻫ للطلبة أيضا . قال مؤلفه فى المقدمة(١): « غير خاف أن روض اللغة قد نشت لهذا العهد أنهاره ، وذوت بعد النضارة أزهاره . وما ذلك إلا للإعراض عن إقراء متونها ، وعيف الضرب فى سهولها وحزونها . . ولما رأى مرسلو اليسوعية التمادى على هذا الحال يدفع أهل اللسان العربى إلى فاقة اللفظ فى المفاوهات والمكاتبات . . . جذبهم حب هذه اللغة الشريفة وعرفان مرتبتها المنيفة ، مع أجنبيتهم عنها ، إلى أن يفرضوا تعليمها فى مدارسهم . وذلك ليأتى الطالب على اللغة ، ولو مرة فى الطلب ، فتتعرف المعانى فى ذهنه إلى ما يليق بها من الألفاظ ويتمرس بأساليب اللغويين ، وتتراءى له بلاغة كلامهم . . . فتفقدوا المعروف من كتب اللغة ، فلم يجدوا منها كتابا يواجه مقصودهم ، ويشايع مرادهم ، وذلك لالتزام المؤلفين ذكر ألفاظ السوءات وما يتعلق بها ، سدا للحاجة ووفاء بحق اللغة . ومثل تلك الألفاظ مما حظر المرسلون المشار إليهم إدخاله فى كتب المتعلمين . فتفندوا هذا القاصر على تأليف معجم محذوف ألفاظ السوءات ، وما يضاف إليها من الألفاظ المبذوءة رعاية لحرمة الأدب . هذا هو جل الغرض من وضع هذا الكتاب » . وإنه لغرض عجيب فى تأليف المعاجم . ولكن وزارة المعارف المصرية راعته أيضا ، حين

(١) ٨

نشرت المصباح المنير ومختار الصحاح ، لتوزعهما على تلاميذ المدارس ، فحذفت أمثال هذه الألفاظ منهما .

وهناك عبارة أخرى فى المقدمة ، يفهم منها أنه كان له غرض آخر من هذا الكتاب ، هو التيسير وتوفير وقت الباحثين وتدقيق النظر فى المواد ، قال يصف معاجم القدماء[1] : « على أن خطتهم فى جمع اللغة تُحَلِّئ الظماء عن مواردهم وإن عذبت ، وتمنو ممارسى كتبهم بضيق الصدر وإن رحبت . فقد جاءوا بمعانى الكلمة الواحدة شتات شتات ، كأنها أزماع نبات . فايم الله ليوشكن جلد الناشد أن ينفد قبل الظفر بضالته ، ووقت الطالب أن يتجرم دون إمساك نادّته . وهم فوق ذلك لم يكثبوا النظر فرع المواد ، بل أتوا بها كالمتوارى فى خَمَر الوادى » وكان التيسير غرضا هاما لدى المؤلف ، فأقام عنوان المعجم عليه . ولأول مرة نرى صاحب معجم يشعر بقيمة الوقت ويريد أن يوفره للباحثين .

مراجعه :

صرح المؤلف فى المقدمة برجوعه إلى ابن منظور ، والزمخشرى ، والجوهرى ، والفيومى ، والراغب الأصفهانى ، والمطرزى ، والزبيدى ، والفيروزآبادى ، وابن فارس فى المجمل ، والرازى . والحق أن هذا المعجم أكبر معجم أنتجه العصر الحديث ، ومن أجمع المعاجم للمفردات العربية . فقد اتخذ من القاموس المحيط عمادا له ، ثم أجرى عليه بعض التغييرات . فقد غير ترتيب الألفاظ فى داخل المواد ، وتصرف فى بعض العبارات بحيث وضحها ، واستبدل بعض الألفاظ بأخرى ، وكان هذا التصرف خاصة فى التفسيرات الدورية ، وحذف البقاع والأعلام والأدوية وتوهيات الجوهرى ، ومعظم العبارات التى كان الفيروزآبادى يضبط بها الألفاظ ، والمشتقات القياسية ، وبعض المواد والصيغ والمعانى والصفات والمصطلحات وتعليل الأسماء والتنبيه على اللحن ، وبعض التفسيرات واقتصر على تفسير واحد أو اثنين من التفسيرات الكثيرة المتقاربة

ذات الدلالة الواحدة للفظ الواحد وما إلى ذلك . ولكنه استدرك كثيرا من هذه الألفاظ اللغوية فى الذيل الذى ألحقه بالمعجم . وزاد بعض الصيغ والمعانى والشواهد النثرية والشعرية والأسجاع من أساس البلاغة ، والأقوال ،و بعض المرادفات فى التفسير، و بعض الكلمات فى التفسير لتوضيحه. وكان أكثر هذه الزيادات مأخوذا من تاج العروس وبعضه من المعاجم الأخرى كاللسان والصحاح وما أشار إليه فى المقدمة وأخذ بعضها الآخر من معجمى جوليوس Golius وفريتاج Freitag ومحيط المحيط وقطر المحيط للبستانى . وكان جوليوس و فريتاج قد اعتمدا فى معجميهما على بعض كتب الأدب المتأخرة التى لا يستشهد بلغاتها ، ولا تعنى بالتزام الفصحى . فأدخلا فى معجميهما كثيرا من الألفاظ المولدة والعامية ، فتسربت إلى معاجم بطرس البستانى والشرتونى فنقدت هذه المعاجم نقدا مرا ، وخاصة من الأب أنستاس مارى الكرملى ، الذى كان يقف لها بالمرصاد .

منهجه :

ووصف المؤلف المنهج الذى أراد أن يتبعه فى فقرات متناثرة من مقدمة الكتاب نستطيع أن نستخلص منها الصورة التالية : قال عن تقسيم الكتاب[1] : « وقد قسمته إلى قسمين : الأول فى مفردات اللغة الصرفة . . . والثانى فى المصطلحات العلمية والكلم المولد والأعلام . . . وقد ضممت إلى هذا المؤلف ذيلا يتضمن ثلاثة أمور: الأول ذكر ما كنت قد تركته عمدا فى أوائل الكتاب أو فاتنى سهوا فى سائر الأبواب ، والثانى ذكر ما استدركته على اللسان والتاج مما أخذته من كتب الثقات أو من نفس الكتابين واردا فى غير مظانه . . . والثالث ذكر ما وقع فى كتابى من الخطأ » . وقال عن القسم الأول أيضا[2] « ذكرت فى هذا القسم شيئا من مصطلح العروض ونزرا لا يحفل به من الألفاظ المولدة والأعلام ، ذهابا مع عادة السلف من مؤلفى اللغة رحمهم الله . . . وقد أخرج المؤلف القسم الأول ، والذيل .

---

(١) ٦ (٢) ٦ فى الهامش .

أما القسم الثانى فلم يخرجه ، ولعل الزمن لم يمهله ليؤلفه . وأما الذيل فقد وسع دائرة الأمور الثلاثة التى يضمها ، فجعلها كما قال فى مقدمة الذيل[1] : « الأول : ما كنت قد أهملته وذهلته من الكلم الوارد فى كتاب محكم اللسان ، والثانى كل ما ندّعن التدوين مما أفتلتته أقلام العلماء من أصحاب هذا الشأن ، وهو الضوالّ التى منّ الله على باستدرا كها على المتقدمين فى العلم والزمان والثالث إصلاح ما أدى إليه الاطمئنان إلى القاموس وغيره من الأغلاط اللغوية » .

واتبع فى الترتيب[2] « إيراد الألفاظ باعتبار أوائل أصولها ، وهى نفس الطريقة التى سلكها مترجمو العربية باللاتينية وغيرها كغوليوس وفريتاج ، وتابعهم عليها من كان نموذج الجد والإقدام العالم الفاضل المرحوم بطرس البستانى فى محيط محيطه وقطر محيطه » .

وتبع المؤلف بطرس البستانى فى بدء أبوابه بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، عالج فيها أقسامه وقدره فى حساب الجمل ، ومعانيه واستعمالاته ، وموقعه من الألف باء ، وتغيير العامة لنطقه ، ولكنه لم يتعرض لاسمه فى اللغات السامية الأخرى . وكثير من هذه المادة مشترك بينه و بين البستانى ، ولكنه كان يراعى أن يخالفه فى التعبير ، أو فى البسط والإيجاز .

ونجمل الأمور التى راعاها فى علاج مواده فى الأقوال التالية المأخوذة من مقدمته :

إيراد التفسير بعبارة القدماء فى الغالب ، قال[3] : « تحريت المحافظة على عبارات الأقدمين ، والوقوف عند كلام الفحول المقرمين ، ائتماما بمن تقدمنى من علية المؤلفين وثقات المصنفين ، فهم أرحب منا فهما لمعانى كلام العرب لمكان مشافهتهم ، وأعلى يدا فى تفسيره لموضع مخالطتهم ومعاشرتهم » .

ضبط الألفاظ بالنص على حركاتها ، بالطريقة التى اتبعها صاحب القاموس فى هذا النوع . والتزم الإشارة إلى باب كل فعل يذكره بالرمز ، ليبين تصرف ماضيه

(١) ٤ (٢) ٨ (٣) ٧

ومضارعه . واستخدم الرموز التى استخدمها جبرائيل فرحات صاحب باب الإعراب من قبل . ولـكنه خالفه فى وضع الرمز ، إذ كان الأول يضعه قبل الفعل والثانى يضعه بعده . وأخذ من صاحب القاموس رمزين للإشارة إلى الجمع ، وجمع الجمع ، هما ج و جج .



وراعى المؤلف فى مواده ترتيبا يكاد يكون صارما . فقد التزم أن يقدم فيها الأفعال ، ويؤخر الأسماء والصفات ، إلا إذا كانت المادة لا فعل منها ، وأن يصدر الأفعال بالماضى المجرد من الثلاثى أو الرباعى ، ثم الصيغ المزيدة مثل فعل ففاعل فأفعل فتفعل فتفاعل فافتعل فانفعل فاستفعل وغيرها .

ويبدو أنه رتب الأسماء والصفات أيضا ، وإن لم يتضح ذلك لـكثرة صيغها . والتزم أن يذكر مصدر كل فعل يورده ، أو مصادره .

وقسم كل صفحة من معجمه إلى ثلاثة أنهر ، ووضع فوق كل نهر كلمة . أما الـكلمة التى على النهر الأيمن فهى التى يبدأ بها ذلك النهر ، وأما اللتان على الأوسط والأيسر فهما ما ينتهى بهما هذان النهران ولذلك يستطيع أى إنسان فى لمحة خاطفة أن يعرف الـكلمات التى تضمها الصفحة من النظر إلى الـكلمة اليمنى واليسرى لأن جميع هذه الـكلمات تقع بينهما فى ترتيب الألف باء .

وراعى أن يقدم صورة مادته التى يعالجها أولا ، ويضعها بين نجمين صغيرين ، أما الألفاظ التى تحتها فيضعها بين قوسين ، وكثيرا ما كان يقدمها فى أول السطر إن لم تـكن متصلة بالعبارة التى قبلها ، ليستطيع الباحث أن يصل إلى مراده فى سرعة وسهولة .

كذلك اقتفى أثر صاحب القاموس فى كراهية تـكرير اللفظ مع معانيه الـكثيرة فتجنب ذلك ووضع فى مكانه خطا أفقيا ليدل عليه .

وتحرر من بعض هذه الالتزامات فى الذيل ، ولـكنه التزم الإشارة إلى المصدر الذى أخذ منه الألفاظ . أما ماأهمل الإشارة إلى مصدره ، فهو من القاموس المحيط .

وحين يقابل الإنسان أقرب الموارد بالمحيط للبستانى مقابلة سريعة يجدهما يشتركان

فى المحافظة على عبارة القاموس فى أكثر المواضع ، وفى حذف البقاع والأعلام وتوهيمات الجوهرى والضبط بالوزن والمصطلحات ويختلفان فى حذف الشرتونى كثيرا من الألفاظ العامية والمسيحية وأسماء الكتب ، وفى الرموز التى استخدمها للإشارة إلى أبواب الأفعال ، والخط الأفقى فى محل الصيغ المكررة ، والنجوم والأقواس لإظهار ألفاظه ، وفى تقديم الأفعال على الأسماء ، وفى الطبع ، كل هذا إلى جانب اتساع المادة . فمعجم الشرتونى أكثر انتظاما من محيط البستانى ، وتيسيرا للبحث .

قال فى مادة هقع :

هقع الفرس هقعا: كواه . (تهقع) الرجل علينا: تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح و ـ القوم وِردا : وردوا كلهم . (تهقع) مجهولا : نكس (انهقع) الرجل : جاع وخمص . (اهتقع) فلانا عرق سَوء : أقعده عن بلوغ الشرف والخير . و ـ فلان فلانا: صده ومنعه . و ـ الحمى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنته و ـ الشىء فلانا: عاوده .

(اهتقع) لونه مجهولا: تغير من خوف أو فزع ، لا يجىء إلا على صيغة المجهول . (الهُقاع) كغراب: غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض . (الهقع) كـكتف: الحريص ، وهى بهاء . (الهقعة) بالفتح: المرة و ـ ثلاثة كواكب نيرة فوق منكبى الجوزاء قريب بعضها من بعض كالأثافى إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف ينزلها القمر، وفى حديث ابن

مسعود « طلق ألفا يكفيك منها هقعة الجوزاء » أى يكفيك من التطليق ثلاث تطليقات . (الهقعة) أيضا: دائرة فى وسط زور الفرس أو عرض زوره وهى دائرة الحزام تستحب وقيل هى دائرة تكون بجنب الدواب يتشاءم بها وتكره . (الهقعة) كهمزة: المكثر من الاتكاء والاضطجاع بين القوم . (الهيقعة) حكاية وقع

السيف ، تقول « سمعت للسيوف هيقعة » وهى صوت وقعها و ـ ضرب الشىء اليابس على مثله نحو الحديد وقيل هو أن

تضرب بالحد من فوق (اللسان) . (المهقوع) اسم مفعول و ـ من الخيل : الذى تكون به الهقعة ويقال « إن

المهقوع لا يسبق أبدا «وفى المنتقى المهقوع الذى إذا سار يسمع ما بين الخاصرة وجنبه صوت ج : مهاقيع .

وقال فى ذيله :

هقع * هقعت الناقة ل هقعا : أرادت الفحل فوقعت من شدة الضبعة (التاج) (فرس هقع) ككتف : أى مهقوع (الأساس) .

(هقع) الفرس وزان عنى فهو مهقوع (اللسان) . (تهقعت) الناقة : بركت للفحل و ـ الضأن استحرمت كلها (التاج) (اهتقع) الفحل الناقة :

أبركها ثم تسداها وعلاها (اللسان) . (الهقعة) كفرحة الناقة التى إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة (التاج)

* * *

ثم أخرج جرجس همام الشويرى « معجم الطالب فى المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العلمية والعصرية » عام ١٩٠٧م — ١٣٢٥هـ . ويدل عنوانه على أنه رمى إلى جمع الشائع من الألفاظ والحديث من المصطلحات العلمية ، ليفسرها للطلبة . والذى دفعه إلى ذلك كراهية هؤلاء الطلبة للغـــة العربية وحبهم اللغات الأجنبية ، لسهولة معاجمها وصعوبة معاجمنا . قال فى المقدمة[1] : « وأدركت ما فى بعض كتب التدريس من التخلف عن حاجات المدارس ومقتضيات العصر ، وما فى البعض الآخر من التعقيد الذى تضرب به أسباب الاكتساب ، وتخمد عنده عزائم الطلاب . . . وكان ولا يفتأ مدعاة إلى الإعراض عن العربية والانصراف إلى

(١) ا .

اللغات الأجنبية . ولا غرو فإن تلك اللغات التى يتلقاها فتياننا فى المدارس قد قام بخدمتها أفاضل الرجال ، فتمهدت سبلها وقرب المنال . وكان أهم ما قاموا به وضعهم المعاجم الموجزة مترجمة إلى العربية . . . »

و إذن فالطلبة يحتاجون إلى « معجم يجمع بين غزارة المادة ، ونزاهة الألفاظ ، وتحرير العبارة ورخص الثمن[1] » خالصا من عيوب المعاجم القديمة التى وصفها فى قوله[2] « لا تزال موادها مختوما عليها فى بطون المجلدات الضخمة التى لا تتسع طبقة التلميذ على مجلد واحد منها . وهى على تباين ضروبها وتفاوت حجومها ليس منها ما يناسب طالب العلم أصلا لغلاء أثمانها ، ومشقة الطلب فيها الناشئة عن إهمال الترتيب فى سرد مشتقات المواد ، وخلوها من الاصطلاحات العلمية والعصرية . وفوق ذلك فإن فيها كثيرا من الألفاظ البذيئة التى ينقبض منها المتأدب حياء[3] » .

مادته :

اختصر المؤلف مادته من محيط المحيط ، وربما نفهم ذلك من عبارته فى المقدمة إذ يقول[4] : « جعلت محيط المحيط أمامى لحسن تنسيقه والصحاح والتاج مرجعا لى لمزيد التوثق » . ويؤيد ذلك مقابلة المواد . ولم يسر على نظام معين فى الاختصار ، فكان يحذف بعض الصيغ وبعض المعانى وبعض التعبيرات ، وأغلب الشواهد الشعرية . ولكنه أتى ببعض الصيغ غير الموجودة فى القاموس والتاج ، وإنما أخذها البستانى من فريتاج .

منهجه :

وسار فى منهجه على النظام الذى سار عليه البستانى بحذافيره ، إلا أنه ابتكر خطا أفقيا كان يضع تحته أو فوقه حركة تشير إلى حركة المضارع من الأفعال التى يوردها ، والتزم وضع الألفاظ فى داخل المادة بين قوسين ، وقدمها فى أول السطور لتتضح أمام القارىء .

(١) ب (٢) ب (٣) ب (٤) ج

واتبع هذا النظام أيضا بكل تفاصيله جرجى شاهين عطية فى معجمه « المعتمد فيما يحتاج إليه المتأدبون والمنشئون من متن اللغة العربية » المطبوع عام ١٩٢٧ م — ١٣٤٦ هـ ، إلا أنه أضاف إليه بعض الصور لتوضيح التفسيرات وجعل أقواس المادة نفسها من النوع المألوف بالحبر المشبع ، وأقواس فروعها من النوع المعقوف متأثرا بصاحب المنجد فى الأمرين ، ومن الطبيعى أن صاحب المعتمد حذف من المحيط أشياء لم يحذفها صاحب معجم الطالب حتى تختلف المادة عندهما بعض الاختلاف .

قال صاحب معجم الطالب فى مادة هقع :

(هقع ـَ هقعا) الناقة: وقعت من شدة الضبعة .	بلوغ الشرف .
(تهقع) الرجل: تسفه وجاء بأمر قبيح ، وفلان علينا: تكبر .	(الهقعة) بالفتح: المرة ، ودائرة تسكون فى جنب الفرس بحيث تصيبها رجل الفارس ، وثلاثة كواكب نيرة فوق منكبى الجوزاء قريب بعضها من بعض .
(اهتقع) الرجل فلانا: صده ومنعه ومنه اهتقعه عرق سوء: أقعده عن	

وقال صاحب المعتمد :

(هقع ـَ هقعا) الفرس: كواه .	(الهقعة) المرة ، ودائرة تسكون فى جنب الفرس بحيث تصيبها رجل الفارس ، وثلاثة كواكب نيرة فوق منكبى الجوزاء قريب بعضها من بعض .
(تهقع) الرجل: تسفه وجاء بأمر قبيح ، وفلان علينا: تكبر .	
(انهقع) الرجل: جاع .	(الهقع) الحريص .
(اهتقع) الرجل فلانا: صده ومنعه ، والشىء وفلانا: عاوده .	(الهقاع) الغفلة من هم أو مرض .

وفى عام ١٩٠٨ — ١٣٢٦ هـ أخرج الأب لويس المعلوف معجمه « المنجد » اختصر فيه « محيط المحيط » أيضا (مع الرجوع إلى التاج كثيرا) وسار على نظامه ، إلا أنه أضاف إليه بعض جزئيات استقاها من المعجمات الأجنبية . فقد نبه على بعض

الأمور بالرموز التالية (فا) لاسم الفاعل ، (مفع) لاسم المفعول ، (مص) للمصدر ، (م) للمؤنث ، (ه) للمفعول به . واستخدم أيضا الخطوط الأفقية التى كان يستخدمها من قبله صاحب أقرب الموارد بدلا من التكرار للفظ المشروح ، ووضع أول كل مادة فى صدر السطر بين هلالين ، وعن يمينها نقطة مربعة الشكل بحبر مشبع . أما فروع المادة فوضعها بين قوسين معقفين ، وقدمها فى أول السطور فى الغالب أيضا . فإذا كانت الكلمة من الدخيل جعل النقطة التى على يمينها مستديرة وحذف المشتقات القياسية ، مع شرحها شرحا جميلا فى مقدمته ولم يلتزم أن يقدم كلة فى صدر كل باب حرفه كما فعل زملاؤه جميعا ، ففعل ذلك فى بعضها وأهمله فى بعضها الآخر . و يفوق هذا المعجم أخويه : المعجم الطالب والمعتمد ، فى غزارة المواد التى يحتويها . وأكثر من الصور الموضحة . وكان ذلك للمرة الأولى فى المعاجم العربية . وقد جعلت هذه الأمور « المنجد » من أحسن المعاجم الحديثة تنظيما وتوضيحا للألفاظ ، فأقبل عليه طلاب المدارس فى كل البلاد .

قال فى مادة هقع :

● (هَقَعَ ـَ هَقْعًا) الفرسَ : كواهُ . [تَهَقَّعَ] الرجلُ : تسفَّه وتكبّرَ وجاء بأمرٍ قبيح . [انْهَقَعَ] الرجلُ : جاع وخمص . [اهتقعه] صَدَّه ومنعهُ ، يقال « اهتقع فلانا عِرْقُ سُوْءٍ » أى أقعدهُ عن بلوغ الشرف والخير ، اهتقعتِ الحمَّى فلانا : تركتهُ يوما فعاودتهُ وأثخنتهُ ● اهتقع الشيءُ فلانا : عاوده ● [اهْتُقِعَ] لونهُ : تغيَّر من خوفٍ أو فزع . [الهُقاع] غفلةٌ تصيب الإنسان من همٍ أو مرضٍ ، [الهَقِع] : الحريص ، [الهَقْعة] المرة من هقع ● ثلاثة كواكب نيِّرة فوق منكبَي الجوزاء قريبٌ بعضُها من بعض كالأثافيّ . الهَقْعة أيضا دائرة فى وسط زور الفرَس ، [الهُقَعة] : المكثِر من الاتكاء والاضطجاع بين القوم . [الهَيْقَعة] حكاية وقع السيف ، يقال « سمعتُ للسيوف هيقعةً » .

(٤٤ — المعجم العربى)

٧ — وأرادت « المطبعة الأمريكانية » فى بيروت أن تشارك اليسوعيين فى مجدهم اللغوىّ ، فتبادر إلى ذهن المشرفين عليها مخاطبة أصحاب محيط المحيط لبطرس البستانى لإعادة طبعه بعد حذف وتنسيق تسهيلا للوصول إلى المرام من أقرب طريق . ثم عدلوا عن ذلك وكلفوا عبد الله البستانى تأليف معجم ، فقام بذلك منذ عام ١٩١٧ حتى فرغ منه عام ١٩٢٧ م ، وطبع عام ١٩٣٠ فى مجلدين كبيرين باسم البستان . ولعلنا نشعر من هذه الظروف أن « المطبعة الأمريكانية » رمت إلى إخراج معجم على نمط محيط المحيط مع تسهيله ، وفى عبارة أخرى من المقدمة أيضا « معجما عربيا مطولا خاليا من الألفاظ البذيئة والكلام الحوشىّ المهجور » .

مادته :

ومادة البستان هى مادة محيط المحيط بعينها مع زيادة بعض المعانى والكلمات والأسجاع والتعليلات والعبارات عن التاج ، وحذف بعض العبارات والكلمات والمعانى واختصار بعض الآراء المختلفة ، وتغيير بعض التفسيرات والألفاظ ، اعتمادا على ما فى التاج بدلا مما فى القاموس أو من عنده ، وتغيير ترتيب العبارة أحيانا . والحق أن ما زاده أكثر مما حذفه ، إلا أنه حذف الكلمات التى كان يصدر بها صاحب المحيط أبوابه عن الحروف المعقود لها تلك الأبواب .

منهجه :

وخالف البستان المحيط فى منهجه ، فالتزم أن يقدم مادته وكل لفظ منها مع كتابته بالحبر المشبع فى أول السطر وأن يضع نجما صغيرا قبل المادة ، وأن يضع العبارات منها بين قوسين لتتضح أمام القارئ . والتزم أن يضع خطا أفقيا بدلا من تكرير اللفظ الذى يفسره ، كما فعل من قبله . فالبستانى أفاد من مادة المحيط ومما أدخله غيره من التحسينات على مناهجهم ، ولكنه لم يأت بشىء من عنده ، إلا الإكثار بعض الشىء من تفسير اللفظ بعبارته هو ، أو عبارة التاج بدلا من القاموس .

قال فى مادة هقع

هقع ـَ الفرسَ يهقعه هقعاً: كواه .

تهقع : الرجل علينا: تسفه وتكبر و ـ ارتكب أمراً قبيحاً و ـ القوم وردوا بورودوا كلهم .

تهقع : مجهولاً: نكس .

انهقع : فلان: جاع وخمص .

اهتقع : فلاناً عرقُ سَوْءٍ: أقعده عن بلوغ الشرف والخير و ـ فلان فلاناً: صده ومنعه و ـ الشيء فلاناً: عاوده و ـ الحمى فلاناً: تركته يوماً فعاودته وأثخنته .

اهتقع: لونه مجهولاً: تغير من خوف أو فزع لا يجيء إلا على صيغة المجهول .

الهُقاع ـُ بالضم: غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض .

الهقع : بفتح فكسر: الحريص . الأنثى هقعة .

الهقعة ـَ بالفتح: المرة و: ثلاثة كواكب نيرة فوق منكبي الجوزاء يقرب بعضها من بعض كالأثافيّ إذا طلعت مع الفجر اشتدحر الصيف ينزل بها القمر و ـ دائرة فى زور الفرس أو عرض زوره وهى دائرة الحزم ، تستحب .

الهقعة : كهمزة: المكثر من الاتكاء واضطجاع بين القوم .

الهيقعة : حكاية وقع السيف تقول : « سمعت للسيوف هيقعة » و ـ ضرب الشيء اليابس على مثله نحو الحديد .

المهقوع : اسم مفعول و ـ الذى إذا سار يسمع ما بين الخاصرة وجنبه صوت . ج : مهاقيع .

٨ — ثم وجد القائمون على المطبعة الأمريكية أن معجمهم البستان فيه طول وضخامة فأرادوا اختصاره بحيث يتيسر للجميع اقتناؤه فاضطلع بذلك عبد الله البستانى وأخرج فى عام ١٩٣٠ مجلداً واحداً فيه « ما يفى بحاجة الطلبة » وسماه « فاكهة البستان » .

ولا يختلف هذا المختصر عن أصله فى شيء إلا ما حذفه من معان وصيغ وتعبيرات ، بل حافظ على ترتيب الأصل للألفاظ فى داخل المواد بعد ما حذف منها . ولم يحذف

فأرادوا

أمورا بعينها فى الكتاب كله بل اختيارات من كل مادة ، حتى إنه لم يتخلص فى المختصر من كثير من الأشعار والتعبيرات التى أوردها فى البستان .

تهقع مجهولا : نكس .

انهقع فلان : جاع وخمص .

اهتقع لونه مجهولا : تغير من خوف أو فزع ، لا يجىء إلا على صيغة المجهول .

الهقعة بالفتح : المرة و ــ ثلاثة كواكب نيرة فوق منكبى الجوزاء يقرب بعضها من بعض كالأثافى ، إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف ينزل بها القمر و ــ دائرة فى وسط زور الفرس أو زوره وهى دائرة الحزام تستحب .

الهيقعة : حكاية وقع السيف ، تقول : « سمعت للسيوف هيقعة » و ــ ضرب الشىء اليابس على مثله نحو الحديد .

وحين ينعم المرء النظر فى هذه الكتب جميعها ، وهى تنتمى إلى مدرسة واحدة ، يجد كثيرا من الظواهر المشتركة بينها ، لا يكاد يخلو منها واحد . فهى قبل كل شىء مؤلفة للتلاميذ والطلبة . وهذا تحول خطير فى حركة المعاجم العربية ؛ فقد كانت تؤلف قبلا للعلماء ، وهم لهم من السن ورحابة الصدر والتبحر فى العلم والحاجة إلى ما يبحثون عنه ، ما يجعلهم يصبرون على البحث الطويل . يعاونهم فى ذلك أن وقتهم كان ملكا لهم ، فيه طول وسعة ، وهدوء واتزان . أما اليوم ــ أو العصر ــ فالعلم غير مقصور على فئة معينة ، وإنما هو مباح للجميع ما داموا قادرين على السعى فى سبيله ، ولذلك سعى إليه كثير بل ألوف تلو ألوف ، وكلهم فى حاجة إلى الكشف عما يعزب عنهم ، وكلهم صغار وشباب يريدون السرعة ، فهم غير متفرغين للغة ولا متخصصين . فينبغى عدم إضاعة وقتهم فى مجاهل معجمات العربية القديمة . وإذن فلابد من معاجم تتيح لهم ما يريدون فى أسرع وقت ، وأوضح لفظ وتفسير لا يرتفع عن مستواهم .

وكان من أثر ذلك أن ظهرت على هذه الكتب خصائص الانتظام والاختصار

والتوضيح. وهداهم إلى أكثر هذه الخصائص اتصال مدرستهم بالثقافة الغربية، الاتصال السديد. قال صاحب المنجد[1] في وصف معجمه: «قريبَ المأخذ، ممتازاً بما عرفت به المعجمات المدرسية في اللغات الأجنبية من إحكام الوضع ووضوح الدلالة». وقد ضرتهم هذه الصلة حين أخذوا من بعض الغربيين الذين ألفوا معاجم في العربية، كفريتاج وجوليوس، أخذوا عنهم ألفاظاً ومعاني غير صحيحة، أو لا ندرى مصادرها. غير فصيحة، أو

أما الانتظام فواضح في ترتيبها جميعها من أول الكلمة إلى آخرها بحسب حروفها الأصول وحدها وتقديم الأفعال في المادة على غيرها، وتقديم المجرد من الأفعال على المزيد، والميل إلى ترتيب المزيد نفسه بحسب صيغه المختلفة، والنص في كل فعل على بابه ليعرف ماضيه ومضارعه إما بالتصريح أو بالرمز أو بالإشارة، والتصريح بمصدره أو مصادره. ومن الأمور التي تتصل بالانتظام والتيسير على الباحث الكلمات التي وضعت على رأس الصفحات لتبين الكلمات التي تضمها الصفحة في لمحة خاطفة.

وأما الاختصار فجليّ في حذف غير اللغويات من المعجم مثل الأعلام والبقاع وتقليل الشواهد في المعاجم الكبيرة وحذف أنواع منها تماماً من الصغيرة، وتقليل التفاسير الكثيرة التي تساق للفظ الواحد دون أن يختلف مدلولها، واقتصار كثير منها على الشائع من الألفاظ، وحذف كثير من الصيغ والمعاني وما إليها، واستخدام الرموز في الإشارة إلى أبواب الأفعال وإلى المعرب وماهية بعض المشتقات كما فعل صاحب المنجد. ومن الطبيعي أن اختلف موقف المؤلفين من الاختصار، ~~يخففه~~ خففه بعضهم كصاحب أقرب الموارد والمحيط، وأغرق فيه آخرون كصاحب معجم الطالب والمعتمد. وربما جعلنا من مظاهر الاختصار — مع الجمع — اعتماد أوائلهم على القاموس المحيط، ثم اعتماد متأخريهم على متقدميهم، فصار القاموس المحيط عمادهم جميعاً.

ويظهر التوضيح فيما راعوه من الضبط بالتصريح بحركات الألفاظ وأبواب

(١) ٣.

الأفعال ، وفى استخدام الرموز للتمييز بين المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها ، واستخدام الصور فى التفسير ، فهى « تمثل للعين بعض الأوصاف ، وتقوم مقام الشروح الطويلة ، وتخفف عن الفكرة بعض العناء فى تفهم الأشياء وتثبتها[١] » . ولكن الأمر الذى وقعوا فيه جميعا هو محافظتهم على عبارة الأقدمين ، حتى فخروا بذلك فى مقدماتهم ، مثل الشرتونى والمعلوف . ولم يفطنوا إلى أن بعض هذه العبارات أو أكثرها غير صالح لتلاميذ هذا العصر .

وامتازت هذه المعاجم بظاهرة أخرى ترجع إلى تأليفها للطلبة ، تلك هى عنايتها بالمصطلحات العلمية ، والعامى والمولد ، لتقريبها إليهم . وكان أكثر من فعل ذلك البستانى الذى عُنِى بالعامىّ والمولد كثيرا فى محيطه ، والشُّوَيرى الذى عُنِى بالمصطلحات العلمية فى معجم الطالب ، ونوه على ذلك فى عنوانه . ويرجع إلى هذا السبب ظاهرة عامة أخرى هى حذف ما يتصل بالعورات والسوءات والأمور الجنسية والبذىء من الألفاظ فيها .

وآخر الظواهر فيها عنايتها بالألفاظ والمعانى المسيحية ، أو التى لها دلالات خاصة عند المسيحيين . وكان ذلك أمرا طبيعيا لهم ، لأنهم جميعا مسيحيون ، نشئوا على تربية مسيحية دينية ، وألفوا معاجمهم لمدارس مسيحية دينية هى مدارس اليسوعيين . وقد اختلف موقفهم منها ، فأكثر بعضهم كالبستانى والشويرى وخفف بعضهم كالشرتونى والمعلوف . ولكنهم — على رغم ذلك — لم يبلغوا فيها مبلغ صاحب باب الإعراب الذى اغترف من هذه المسيحيات ومن العاميات اغترافا شديدا .

والحق أن هذه المعاجم لا يؤخذ عليها من ناحية التنظيم شىء ، أولا يؤخذ عليها إلا أمور قليلة وصلنا إليها عن طريق التطور ، ولكن يؤخذ عليها فى المادة والتفسير أمور كثيرة . ومعظم هذه المآخذ سنوضحها فيما يلى من فصول . ونكتفى هنا بالإشارة إلى كتاب تنبيهات اليازجىَ على محيط البستانى ، الذى يخرج الباحث من دراسته

(١) المنجد ٤ .

بأن البستانى وقع فى الأخطاء التالية : التصحيف ، وتفسير الألفاظ بأخرى غير موجودة فى موادها ، والخطأ فى التفسير ، وعدمه تماما ، وسوء عبارته ، والخطأ فى ضبط الألفاظ والإتيان بمعان لم ينص أحد من القدماء عليها ـ وقد استمد كثيرا من هذه المعانى من جوليوس وفريتاج ، ومن الآثار المسيحية . وأتاه كثير من هذا الخطأ من سوء فهمه لبعض عبارات الفيروزابادى ، و بعض اصطلاحاته وعاداته فى قاموسه . وكل هذه الأخطاء على وجه التقريب نجده عند أفراد مدرسة اليسوعيين جميعا ، لتأثرهم الشديد بالبستانى ، مع تفاوت عندهم .

ونختم كلامنا بكلمة حق نهديها إلى أقرب الموارد والمنجد ، فالأول أكثر هذه المعاجم جمعا للألفاظ . والثانى أحسنها منهجا ونظاما .

الفصل الثالث

مشروعات المجمع اللغوى

فى منتصف الساعة الحادية عشر من صباح يوم الثلاثاء ١٤ من شوال سنة ١٣٥٢ هـ — ٣٠ من يناير سنة ١٩٣٤ م . افتتح "مجمع اللغة العربية الملكى" بمصر ، للأغراض التالية ، كما وردت فى مرسوم إنشائه[١] .

(ا) أن يحافظ على سلامة اللغة العربية وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون فى تقدمها ملائمة على العموم لحاجات الحياة فى العصر الحاضر وذلك بأن يحدد فى معاجم أو تفاسير خاصة أو بغير ذلك من الطرق ما ينبغى استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب .

(ب) أن يقوم بوضع معجم تاريخى للغة العربية وأن ينشر أبحاثا دقيقة فى تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها .

(ج) أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية .

(د) أن يبحث كل ماله شأن فى تقدم اللغة العربية مما يعهد إليه فيه ، بقرار من وزير المعارف المصرية .

وجعلت لائحته من أغراضه : أن[٢] « يقوم المجمع بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها تنشر تدريجيا ، ومعجم واسع يجمع شوارد اللغة وغريبها ، و يبين أطوار كلماتها ، كما ينشر تفاسير وقوائم لكلمات وأساليب فاسدة يجب تجنبها » .

(١) مجلة المجمع ١ : ٢ .
(٢) مجلة المجمع ١ : ٢٢ .

فمن أغراضه إذن — مما يهمنا — وضع معجم تاريخي للغة، ومعجمات صغيرة للمصطلحات، ومعجم واسع للشوارد والغرائب يبين أطوار الكلمات، وربما وضع معجم للهجات. ولن نطيل البحث في المعجم الاصطلاحي ولا معجم اللهجات فقد نجح فعلا في إخراج مجموعة كبيرة من المصطلحات في الفنون والعلوم بترجمتها من اللغات الأجنبية. أما دراسة اللهجات فأمر على حظ كبير من الصعوبة يحتاج إلى جهود كبيرة، وإلى دراسات كثيرة متنوعة، وإلى آلات صوتية جديدة، وكل ذلك ليس له أثر عندنا فليس من الممكن عمل معجم من هذا النوع في أيامنا هذه ولا في الأيام المقبلة إلا بعد أن تقوم هذه الدراسات ، ولم يقم المجمع فعلا بأية خطوة في هذا الصدد. ونترك هذين المعجمين لنتتبع غيرهما من أغراض المجمع.

المعجم التاريخي

لم يكن المعجم التاريخي أكثر يسرا على رجال المجمع من سابقه، فقد كان وضعه من أغراض المجمع التي نص عليها مرسوم إنشائه ولائحته الأولى ولائحته الداخلية التي وضعها في الدورة السابعة وقراراته الإدارية والتنظيمية في الدورة الثانية عشرة. واقترح الدكتور أحمد أمين في الجلسة الختامية من الدورة التاسعة أن تقوم لجنة المعجم بتحضير مادة، وأن تندب المختصين في اللغة السامية لمعاونتها، ثم تعرض هذه المادة على المجمع. ولكن تبين أنه لا يمكن تأليف مثل هذا المعجم إلا بعد جمع آثار الأدباء والعلماء جميعا، وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا، وطبعها على أسس علمية لا تجارية. واستقر الرأي على عدم الابتداء فيه إلا بعد أن يتم ذلك كله.

ولكن المجمع قرر في نفس الوقت أن يشرف على طبع معجم الأستاذ المستشرق «فيشر» التاريخي، وإن أوقفت الحرب العالمية الثانية ذلك العمل، ويوصف هذا المعجم بأن مؤلفه « جمع فيه جزازات جمهرة الموثوق بصحته من متداول الكلمات في القرن الأخير للجاهلية والقرون الثلاثة في الإسلام » . ومن الجلي أنه ينظر إلى اللغة النظرة الناقدة التي قام بها أصحاب المعجمات القديمة وأنه يتوقف عند الزمن الذي توقفوا عنده ولا يفعل ذلك المعجم التاريخي الحق الذي نصور منهجه في الفصل التالي.

وقد وضح الأستاذ « فيشر » منهج معجمه هذا فى مقدمته التى طبعها مع نموذج منه . فحدد الزمن الذى يدور فيه البحث بقوله[1] : « فالمعجم يتناول بقدر الإمكان بحث تاريخ كل الكلمات التى جاءت فى الآداب العربية مبتدئا بالكتابة المنقوشة المعروفة بكتابة النمارة من القرن الرابع الميلادى ومنتهيا بالعهد السابق ذكره [نهاية القرن الثالث الهجرى أى حتى منتهى ما وصلت إليه اللغة العربية الفصحى من كمال] » .

وحدد ميدان بحثه فى قوله : « يتناول الكلمات الموجودة فى القرآن والحديث والشعر والأمثال والمؤلفات التاريخية والجغرافية وكتب الأدب والكتابات المنقوشة والمخطوطات على أوراق البردى وعلى النقود . . . وقد استثنيت من ذلك فى الغالب الكتب الفنية إلا أنى توسعت فى أخذ المصطلحات منها » .

« وقد بنى القاموس على المتون الموجودة التى لها دخل بهذا و بذلك وحده كان من الممكن تحديد عمر الكلمة وتاريخها . وكذلك يتبين من المتون وحدها معنى الكلمة وتركيبها » .

« ولكن وردت فى القواميس العربية الكبيرة التى صنفها العرب كلمات وتعابير ومعان لم أعثر على شواهد لها فى الكتب التى بحثتها. وسبب ذلك أن مؤلفى هذه القواميس كان لديهم مادة لغوية من لغة الكتابة ولغة الكلام اتهت إليهم وليس فى مقدورنا اليوم الحصول عليها. ورأيت من الواجب على أن أورد هذه الكلمات والتعابير ذاكرا القاموس الذى نقلتها عنه إذا ما تراءى لى أن هذه التعابير لا تنتمى إلى العصر المتأخر[2] وفى رأيى أنه قد وردت فى القاموس وتاج العروس تعابير مولدة . وهكذا تعرضت بطبيعة الحال لخطر احتمال ترديد أخطاء وقعت فيها هذه القواميس العربية » .

« ولم ترد أسماء الأشخاص والقبائل والبلاد بانتظام فى معجمى ، ولكنها وردت أحيانا حيث يحتمل أن تبين معنى اسم جنس .

(١) ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) يريد المتقدم .

« ولم أورد فى معجمى المشتقات القياسية الخاصة بالتصاريف اللغوية مثل صيغ الأفعال وصيغ أسماء الفاعل والمفعول وصيغ المصادر للأفعال المزيد فيها ما دامت ليس لها معان خاصة، وذلك خلافا لعبارات مثل حاكم وشاهد وعامل وقاض . . . ونحوها من العبارات التى لها جميعاً معان خاصة .

« وعولجت الحروف الدالة على معنى فى غيرها [1] بتوسع على عكس الغالب فى القواميس، وحروف المعنى فى الأصل من خصائص القواعد النحوية إلا أنه من الواجب شرحها بتوسع فى المعجم أيضاً كى يتسنى لمن يستعمل المعجم أن يجد فيه ما يساعده على فهم الكتب العربية » .

وقال عن مصادره ومراجعه[2] : « واستعملت أحسن الطبعات دائما ولكن مما يؤسف له أن عدداً كبيرا من دواوين الشعر القديم ومن كتب الأدب للمتقدمين ليس لها إلا طبعات شرقية، طبع أكثرها فى مصر وحيدر آباد وهى فى حاجة إلى العناية الصادقة . . . وبعض هذه الطبعات الشرقية لا تصلح بحال لأن ينتفع بها فى وضع قاموس » .

وقال عن الشواهد[3] : « وقد أوردت الشواهد من الشعر مع أسماء الشعراء الذين نسبت إليهم عادة فى دواوينهم أو فى غيرها من كتب الأدب العربى . وبديهى أننى عالم بأن قسما كبيرا من هذه الأشعار منحول أو مصنوع ولكن ليس لى بطبيعة الحال أن أسترسل هنا فى بحث نقدى واف فى ذلك . . . وهذه الأبيات والأشعار وإن كانت منحولة فهى فى الغالب عربية قديمة ، ولذا تكون صالحة لمعجمى . وكان س . د . مرجوليوث أول من رأى أن كل الشعر الجاهلى مصنوع ، وهذا الرأى ولا شك خاطىء » .

وقال عن منهجه وترتيبه[4] : « وقد رتبت الكلمات على حسب المواد الترتيب

(١) يريد الحروف .

(٢) ٢٨ (٣) ٣٠ (٤) ٣١

المألوف لحروف الهجاء العربية على اعتبار الحرف الأول والثانى والثالث أساسا »
ويبدأ فى المادة إيراد الفعل المجرد ثم المزيد بحرف وحرفين وثلاثة أحرف. ويكون ترتيب أبنية الأفعال كما يلى — فعل ، فعّل ، فاعَل ، أفعل ، تفعل ، تفاعل ، انفعل ، افتعل ، افعلّ ، استفعل ، افعالّ ، وهكذا. وتذكر الأسماء كلها بعد الأفعال سواء أكانت مشتقة أم جامدة، وترتب على نظام ترتيب الأفعال، فيذكر المجرد منها أولا ويتبعه المزيد. فيكون ترتيب أبنية الأسماء كما يلى : فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فاعل ، فاعل وهكذا .

« الكلمات الأعجمية المعربة الزائدة على ثلاثة أحرف تتبع الكلمات العربية فى ترتيب المعجم إن تصرف فيها العرب بالاشتقاق مثل إبريق ، دُكان ، ديباج ، أسوار سراويل وهلم جرا (تجدها فى مادة « برق » « دَكن » « دبج » « سور » وهلم جرا) أما مالم يتصرف فيه العرب بالاشتقاق فتعتبر حروفه كلها أصلية مثل إبريسم إستبرق بنفسج غير أنى أوردت أيضا إبريق ، دكان . . . على حدة مشيرا إلى مادة « برق » « دكن » كما يتيسر العثور على جميع الكلمات الأعجمية المعربة دون عناء .

« تضبط كلمات المعجم وكل الشواهد على وجه دقيق .

« يتْبع الشرح العربى للكلمات شرحها مختصرا بالإنجليزية وآخر بالفرنسية وقد جريت على هذا المنوال نزولا على قرار للمجمع . وسيرحب الكثيرون بذلك إذ أن إيراد الكلمة الانجليزية والفرنسية المقابلة غالبا ما يوضح المعنى ويحدده أكثر مما لو كان الشرح قاصرا على العربية . وسيجد المستشرقون الذين لم يتمكنوا من العربية تمكناً أصيلا فى الشرح الإنجليزى والفرنسى عونا لهم كبيرا »

وأحاول أن أزيد هذا المنهج وضوحا بوصف النموذج المطبوع وإن كنت سأجعل الوصف عاما ولن أنتقد شيئا منه لأن الطبع غاية فى السوء والاضطراب. ويشتمل هذا النموذج على أول حرف الهمزه حتى مادة (بد) . ويتبين منه أن المؤلف يصدر كل باب بكلمة مفصلة عن حرفه المعقود له . وقد تناول فى حرف

الهمزة ترتيبه فى حروف ألف باء فى اللغات السامية واليونانية، ومقداره فى حساب الجمل، واسمه فى العربية والساميات وغيرها، وأصله وأنواعه فى اللغة وفى الاصطلاح، ورسمه فى الخط ومخرجه، وخلاف اللغويين والصرفيين فيه ثم فصل الكلام على أنواعه المختلفة من ألف الاستفهام والقسم والنداء. وعالج فى كل منها مقابله فى الساميات وموقعه فى العبارة وخصائصه اللغوية والنحوية وشواهده وطرق رسمه فى الكتابة ونطقه ودلالاته المختلفة فى استعمالاته المتنوعة وأشار إلى مصدر كل قول بالتصريح والرمز .

وسار فى علاجه الألفاظ على الإكثار من شواهدها والربط بين معانيها وما فى اللغات السامية والإشارة إلى مصادر هذه الأقوال والمعانى والشواهد ولكن النموذج المطبوع يوضح منهجه تماما فى ذلك.

ولقى المعجم الكبير عناية أكبر مما لقى ما سبق من معجمات إذ ألف المجمع منذ أيامه الأولى إحدى عشرة لجنة لوجوه نشاطه المختلفة كان منها لجنة المعجم[1] ثم تغير أعضاؤها فى الدورة السابعة[2] ثم ضم إليها آخرون فى الدورة التاسعة[3] . وقررت اللجنة فى أول الأمر تأليف ثلاث لجان فرعية منها هى لجنة المصطلحات العلمية ولجنة الاقتصاد والقانون ولجنة العمارة والفنون ثم زيدت اللجان فى دورات مختلفة حتى أصبحت فى الدورة الحادية عشر ستا[4] .

ومهمة هذه اللجنة إعداد مواد المعجم الكبير[5] وتختص بالفحص عن جميع ألفاظ العلوم والفنون والآداب على أن تستعين فى عملها بمن تشاء من العلماء المتخصصين أفرادا وجماعات[6] .

---

(١) مجلة المجمع ١ ، ٣١ .
(٢) مجلة المجمع ٥ : ١٩١ .
(٣) نفس المرجع ٦ : ١٦ و ١٧ .
(٤) نفس المرجع ٥ : ١٩١ و ٦ : ١٦ و ١٧٧ .
(٥) نفس المرجع ٦ : ١٧
(٦) نفس المرجع ٥ : ١٦١

وأصدرت هذه اللجنة كراستين تحتوى كل منهما على مئة صفحة أنموذجا للمنهج الذى ترى السير عليه فى مثل هذا المعجم لتستطلع فيه أراء العلماء والمتخصصين فى اللغة ونعتمد فى الوصف على هذا الأنموذج مع العناية بالتخطيط النظرى للمنهج .

نحى فى هذا المعجم منحى المعاجم الغربية فى استخلاص المعانى العامة المشتركة التى تدور حولها ألفاظ المادة الواحدة والتى تشبه إلى حد كبير ما سماه ابن فارس الأصول أو المقاييس وقدمها فى صدر كل مادة مع ترقيمها . وقسمت المادة نفسها إلى أقسام بحسب معانيها التى استنبطت منها وأعطى كل قسم الرقم الذى وضعه تحته معناه فى صدر المادة . ولم يقتصر البحث على هذه المعانى اللغوية وحدها بل تعداها إلى المسميات وأسماء الأماكن والأعلام المشتقة من كل مادة فجعلت لها الأقسام على ترتيبها المذكور ووضعت فى صدر المادة وفى المادة تحت أرقام متماثلة شأنها شأن المعانى أيضا .

وذهب هذا الأنموذج مذهبا جديدا لم تعرفه العربية من قبل إذ قدم فى صدر كل قسم من المادة الواحدة الألفاظ التى تقابلها فى اللغات السامية شقيقات اللغة العربية مع كتابتها بالعربية والحروف اللاتينية ليسهل النطق بها ووضعها بين قوسين معقوفين . فإذا كان اللفظ غير سامى الأصول ، بل أخذ من لغة أجنبية ، ذكر هذا الأصل الأجنبى بصورته الأصلية .

ورتبت الألفاظ فى الأقسام بأن تبدأ بالمجرد وتختم بالمزيد. وروعى فى بعض الأقسام تقديم الأفعال على الأسماء وفى بعضها الآخر تقديم الأسماء على الأفعال ، ولعل القائمين على المعجم يستقرون على تقديم أحدهما على الدوام. ثم ترتب المجردات منه أولا فالمزيدات وكذا المجردات فى النوع الثانى فالمزيدات. ويطبق ترتيب صارم على جميع الصيغ المجردة والمزيدة يتبع فى المعجم بأكمله .

ومن الطبيعى أن المعجم كله يسير على نظام أساس البلاغة فى ترتيب المواد باعتبار حرفها الأول فالثانى فالثالث . . . الخ من الأصول غير أنه رتب الألفاظ المعربة من غير الساميات ومعظم أسماء الأماكن والأعلام بحسب حروفها جميعها .

وعلاج الألفاظ منظم إذ تذكر الأفعال بماضيها ومضارعها ومصادرها أو ماضيها ومصادرها إذا كان مضارعها قياسيا والأسماء بمفردها وجموعها. وكثر الاستشهاد وتنوع، وشرح كثير من الشواهد بحروف صغيرة حتى لا تأخذ حيزا كبيرا من الكتاب.

والحق أن المنهج جميل فيه كثير من الأمور التي نحتاج إليها أشد الاحتياج وتيسير البحث كل التيسير. ولكننا نختلف مع القائمين عليه فى بعض أمور إلى جانب تنبيهنا على أن تبذل عناية كبيرة فى الإشراف على طبعه حتى لا يتسرب الخطأ إليه بسبب كثرة الأقسام فيه ويختلط بعض الألفاظ فيرد فى القسم غير اللائق به.

فنحن نختلف معهم فى أسماء الأماكن والأعلام ونحب ألا تدخل فى المعجم اللغوى إلا إذا ارتبطت بالتراث الثقافى العربى بأن أخذت منها صفات أو مشتقات أو ضربت بها الأمثال وما ماثل ذلك. وأما ماعدا ذلك فتفرد له معاجم خاصة به ولعل مما يؤيد هذه الدعوة الحيرة فى ترتيبها فقد أراد أصحاب هـذا المعجم أن يرتبوها وفقا لحروفها كلها كما تفعل كتب الرجال والطبقات إلا إن ظهر اشتقاقها واضحا. فإذا طبق المبدأ الأول رأينا كثيرا من الأعلام تأتى فى غير أماكنها ويصعب علينا — وقد ألفنا معاجمنا الاشتقاقية — أن نوفق إلى موضعها. وإذا طبقنا المبدأين حرنا بين المشتق والمرتجل منها، والأعلام والأماكن لا صلة قوية بينها وبين المعانى اللغوية التى تتصل بها فى حالة اشتقاقها، ولا تأثير لها فى مادتها، ولا تطور لها كالألفاظ اللغوية المتصرفة. ولذلك نحب أن نبعدها عن المعاجم اللغوية. فإذا ما أصر المجمع على إدخال الأعلام والأماكن فليضع قاعدة محكمة لاختيارها لأنه بطبيعة الحال لن يدخل الأعلام جميعها، وليحترس فى هذه القاعدة من القاموس والتاج والعباب وأمثالها التى كان همها الأول أعلام المحدثين والفقهاء. ولعله يحذف من أسماء الأماكن مالا تحديد له، أو لعل الأوفق أن يكتفى بأن يعرفها بأنها موضع. فإذا أراد الباحث الدقة فى التحديد رجع إلى معاجم البلدان.

ونختلف مع القائمين على هذا المعجم فى المفردات السامية المقدمة فى صدر كل

قسم فقد اقتصروا على إيرادها كنظائر للألفاظ العربية وكنا نحب ان تبذل بعض المحاولات للربط بينهما ومعرفة اللفظ العربي أمأخوذ منها أم أصيل فى العربية مثلها وما شابه ذلك. ولكنهم اقتصروا على منهجهم محتجين بأنهم لا يريدون أن يفرضوا على القراء والباحثين وتلك حسنة لهم ولكنها لا تغنينا — بعد أن تقوم الأبحاث التى تدرس العلاقات بين العربية والساميات — عن معجم يدون لنا هذه الدراسات .

ونختلف معهم فى الشواهد الشعرية ، فنحب ألا يستشهد إلا بما عرف قائله منها وخاصة أن الانتحال مشهور فى عالم الأدب والنحو العربيين .

وفى ختام القول نقترح أن يشار إلى المتعدى واللازم من الأفعال وإلى المراجع التى أخذت منها المفردات التى لم يروها أحد آخر ومراجع الشواهد من الحديث والشعر والأقوال حتى يمكن الحكم عليها .

واقترح الأستاذ محمد على علوبة وزير المعارف على المجمع فى دورته الثالثة[1] أن يسعف المجمع العالم العربى بمعجم على أحدث نمط عصرى لينتفع به طلاب العلم إذ يجدون أمامهم معجما مصورا سهل التناول ييسر عليهم تحصيل اللغة فأصدر المجمع القرار الآتى « نظرا إلى حاجة طلاب التعليم الثانوى ومن فى مرتبتهم وجمهرة المثقفين من أبناء اللغة العربية إلى معجم لغوى وسيط سهل التناول ميسر الترتيب مصور بحيث يتناول من المصطلحات العلمية الصحيحة ما يتعلق بالأسباب الدائرة بين الناس يقرر المجمع الشروع فى اتخاذ الأسباب للقيام بهذا العمل وأن يعهد إلى لجنة بالشروع فى تحقيقه » .

وأراد المجمع ألا يقصر المعجم الوسيط على طلاب التعليم الثانوى ومن فى مرتبتهم من المثقفين فرأى أن يسمو به حتى يجعله « مرجعا وافيا للكاتب والدارس المثقف »[2] وظهر هذا الارتفاع فى مجال بحث المعجم إذ أن لجنته ستقوم بما يلى من أعمال[3]

(١) المجلة ٥ : ٢٠٢ (٢) المجلة ٣ : ٣٣ (٣) المجلة ٥ : ١٠ ، ١١ .

« ستستعين اللجنة بالمختصين فى تحقيق ما اعترضها من كلمات معربة و بيان الصلة بين الـكلمات العربية وأخواتها السامية لترد الـكلمات إلى أصولها ما أمكن ، أما أسماء الحيوان والنبات فستشرحها شرحا عمليا وموضحا بعضها بالرسوم وكذلك الأعلام الجغرافية وما إليها » .

وتتناول من المصطلحات العلمية ما يكثر دورانه على ألسنة المتعلمين وما يناسب المعجم الوسيط مما يضعه المجمع من مصطلحات .

و بعد عدة لجان نجحت الأخيرة منها فى إتمام معجم على قسط كبير من التنظيم والتيسير يفوق فيهما مدرسة اليسوعيين التى تأثر بمنهجها وإن كان لم يطبع بعد . فقد قسم كل مادة إلى قسمين الأول للأفعال والآخر للأسماء والصفات وما إليهما . ورتب الصيغ فى داخل كل قسم فقدم المجرد منها ثم رتب المزيد وفق حروفه كلها . وفصل فى الأفعال المتعدى من اللازم والتزم أن يورد الماضى منها والمصادر جميعها والصفات وأن يشير إلى المضارع . وأتى بالتركيبات التى تتألف من كل صيغة بعدها مباشرة بدون ترتيب وكان حقها أن ترتب أو تؤخر فى آخر المادة مع ترتيبها أيضا . ونص على جمع الأسماء ولم يكرر اللفظ مع معانيه المتعددة واستعاض عنه بخط أفقى كما فعل بعض أفراد مدرسة اليسوعيين وأهمل الشواهد تماما وأتى ببعض الصور . وحاول ألا يتقيد بعبارة القدماء فى التفسير .

والحق أن هذا المعجم أقرب معاجمنا إلى الـكمال فى الجمع والترتيب والتيسير لولا بعض الاضطراب الخفيف الذى ذكرناه وإهماله التمييز بالرموز إلى أنواع الـكلام المختلفة وخروجه على هدفه الأول المؤلف له إذ هو معجم كبير قد يفوق القاموس المحيط للفيروزآبادى وهو من أشمل معاجمنا فليس هو إذن للطلبة أو من فى مستواهم .

واتخذ المجمع قرارا بطبع معجمين آخرين لم ينفذ شيئا منهما بعد . أولهما معجم جغرافى [1] وثانيهما معجم ألفاظ القرآن ، على القواعد الآتية :

(١) المجلة ٥ : ٨ .

(١) يفسر المعنى اللغوى كما جاء فى النصوص العربية وفى كتب اللغة القديمة ويرجع إلى ما يمكن أن يكون للكلمة من أصل فى اللغات السامية أو غيرها .

(٢) تبين المواضع التى وردت فيها الكلمة من القرآن الكريم ومعانى الكلمة فى هذه المواضع على اختلافها كما فهمها القدماء من المفسرين وعلماء اللغة ويبين ما يكون بين هؤلاء المفسرين واللغويين من اختلاف فى المعانى ، ويدل على المصادر من كتب التفسير أو من كتب اللغة .

(٣) تبين المعانى التى يمكن أن يكون قد استكشفها المتأخرون من المفسرين واللغويين والعلماء وينص على مواضعها فى كتبهم وفى آثارهم العلمية المختلفة .

(٤) الكلمات اللغوية تشمل الأسماء الجغرافية والتاريخية والمصطلحات على اختلافها .

(٥) يلجأ إلى تفسير الآيات إذا دعت إلى ذلك الضرورة اللغوية .

(٦) تكون عبارة المعجم على دقتها العلمية بحيث يفهمها أوساط المثقفين ، وذلك منهج دقيق لو نفذ .

الفصل الرابع

خصائص المدرسة وعيوبها

تضم هذه المدرسة أنواعا مختلفة من المعجمات ، من اليسير أن يجعل كل منها مدرسة خاصة . ولكن هذه الأنواع جميعها تسير فى تقسيمها وترتيبها على حروف ألف باء باعتبار الحرف الأول فالثانى فالثالث ... الخ من الأصول . وأحب — حين أتكلم عن خصائص هذه المدرسة وعيوبها — أن أبعد جانبا أساس البلاغة إذ له من الأهداف والمناهج والظواهر وغيرها ما يميزه عن بقية المعجمات كل التميز . كذلك أرانى مضطرا إلى استبعاد مشروعات المجمع اللغوى حين الحديث عن العيوب لأنها لا زالت مشروعات تحت الطبع وعرضة للتغيير والتبديل فأحكامى عليها قد يكون فيها بعض الجور أو ربما لا تنطبق عليها بعد الطبع .

وهناك خلاف واضح بين معجمات اليسوعيين ومعجمات المجمع اللغوى فالأولون رموا إلى تأليف كتبهم للطلبة والتلاميذ وربما طلبة مدارس اليسوعيين خاصة ، أما المجمع فيرمى إلى أنواع مختلفة من المعاجم منها الكبير الجامع ومنها الوسيط للأدباء والكتاب ومنها التاريخى وما إلى ذلك .

وأدى هذا الخلاف فى الهدف إلى خلاف كبير فى ميدان البحث والمنهج فمعاجم اليسوعيين كلها تميل إلى الاختصار مع الجمع وحذف ما يؤذى أسماع الطلبة من الألفاظ البذيئة وأسماء العورات والعناية بالألفاظ المسيحية والعامية. وكل معجم من معاجم المجمع له ميدان بحثه الخاص بحسب ما يرمى إليه .

وبدأ تنظيم المادة قاصرا فى محيط المحيط وقطره للبستانى. ولكنه أخذ فى الكمال حتى بلغ الغاية بحسب نظام الحروف الأصول فى المنجد. ولما كان المجمع حديث

النشأة فقد تلقف منهج اليسوعيين فى التنظيم كاملا ولم تظهر على أعماله نواحى الضعف فى أعمال المتقدمين من اليسوعيين .

واشترك القائمون على المعجم الوسيط مع اليسوعيين فى ترتيب المادة بتقديم الفعل منها وأخيرا الاسم وحذف الأعلام .

وخالف القائمون على أعمال المجمع اليسوعيين بالحرص على العربية الفصحى على حين تسامح هؤلاء كثيرا وأدخلوا العامى وما أشبهه وكذلك لم يقعوا فى الخطأ الذى وقع فيه اليسوعيون حين اعتمدوا على فريتاج وجوليوس فأتوا بألفاظ وكلمات وتفسيرات لم تعرفها العربية .

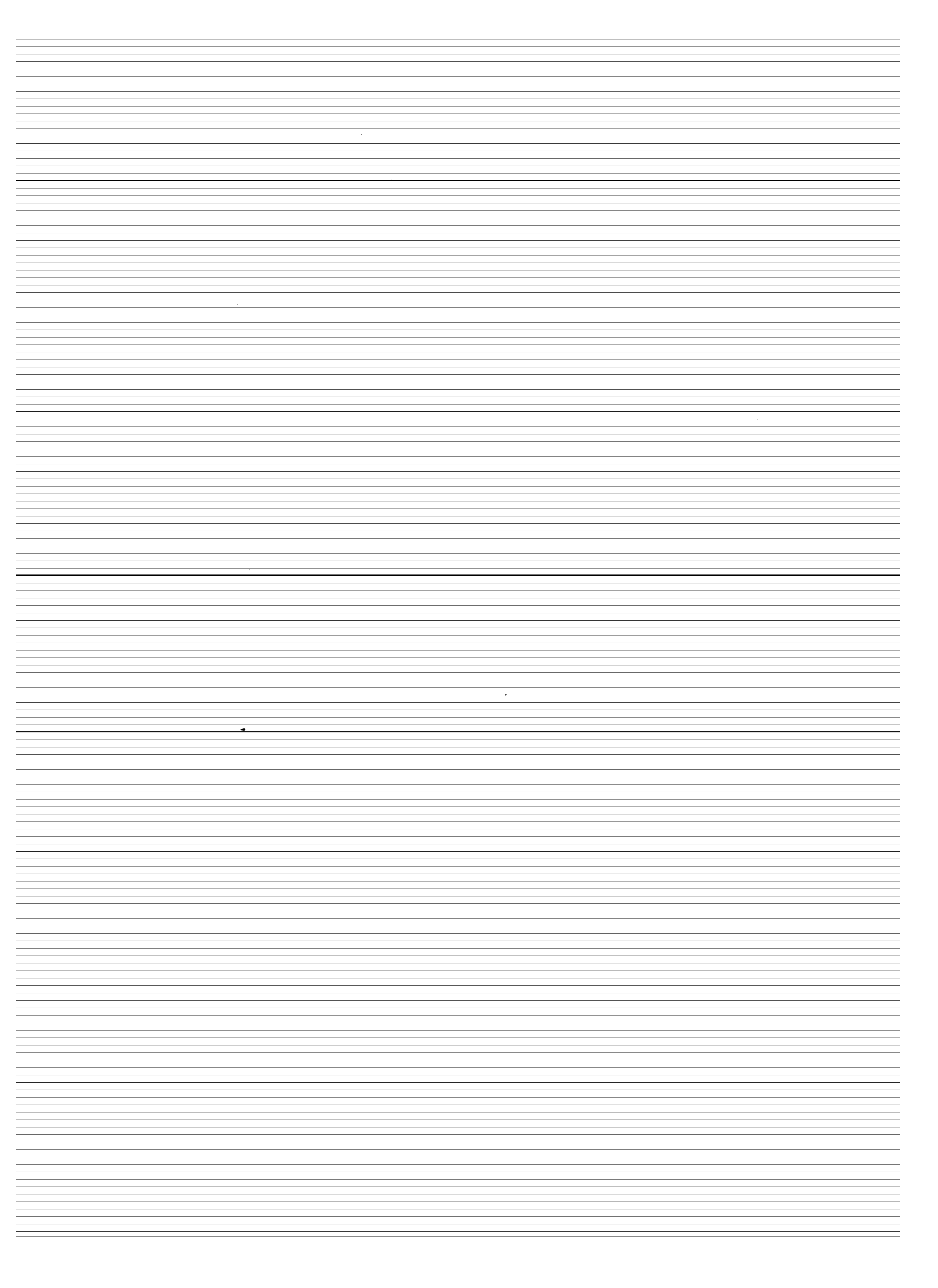
وابتكر المجمع بعض الأمور الجديدة التى لا نجدها عند اليسوعيين وأهمها فى المعجم محاولة التفسير بعبارة جديدة قريبة من مستوى المحدثين بدلا من التزام عبارات الأقدمين الذى فخر به كثير من اليسوعيين، وفى المعجم الكبير العناية بالنظائر السامية للكلمات، وتصدير المادة بمعانيها وتقسيمها بحسبها .

وهذه الدراسة الحديثة أحسن المدارس ترتيبا وتنظيما. ولكن تؤخذ عليها أمور فى هدفها ومجال بحثها ونخص بالذكر منها اليسوعيين فلعل معاجمهم أكثر المعاجم العربية بعدا عن تحقيق هدفها. فهى جميعا مؤلفة للطلبة وكلها تحاول الاعتماد على أكبر معجم فى العربية القاموس المحيط وإن خفّ ذلك كثيرا عند المتأخرين منهم .

(وليس بصحيح أن الطلبة محتاجون إلى مفردات القاموس) ولست أريد الإطالة فيما آخذه عليهم إذ بينت ذلك فى حينه، ويزداد وضوحه فى الكلام عن عيوب معاجمنا القديمة .

الكتاب الثالث

المعاجم التي نحتاج إليها



الفصل الأول

عيوب المعاجم القديمة

انتشر التعليم فى العصر الحديث انتشارا فسيحا لم يعرف له مثيل فى العصور القديمة واحتاج إلى استخدام معاجم اللغة طلبة العلم أو طلبة المدارس ولكنهم عسر عليهم أن يجدوا ما يبحثون عنه فى المعاجم القديمة فكثرت الشكاوى وتلاحقت. وزاد هذه الشكاوى حدة حتى طالب بعضها أو كثير منها بالقضاء على العربية الفصحى، وخاصة بعد اطلاع الباحثين على معاجم اللغات الغربية التى تمتاز باليسر وتوفير الوقت. فتحاول أول ما تحاول أن تشرح لك طلبتك وتمهد لك سبيل العثور عليها فى أسرع مدة. فما الأمور التى تبعث على الشكوى فى هذه المعاجم؟ لعل أحسن من صور هذه الأمور أحمد فارس الشدياق فى الجاسوس على القاموس فهو — وإن كان همه نقد القاموس المحيط — وصف مواطن الشكوى فى المعاجم عامة إلى جانب أن ما يشكوه من القاموس لا ينفرد به بل يعم غيره من معاجم. وسأعتمد — مع الجاسوس — على أوصاف بطرس البستانى فى مقدمة البستان وأقوال أستاذى المشرف الأستاذ «مصطفى السقا» فى بعض مقالاته بصحيفة المعلمين[1].

ولعل أول ما يؤخذ على معاجمنا جميعها التصحيف، فالكتابة العربية لا تبين نطق الحروف التى ترسمها وتحتاج إلى إشارات مضافة لإبانة ذلك. فالألفاظ بغير هذه الإشارات من الممكن أن تقرأ على عدة أوجه. ومن الممكن ألا تقع هذه الإشارات المضافة فى موقعها الصحيح بسبب إهمال الكاتب أو تعبه فتسبب الخطأ. ولم يأبه أصحاب المعاجم الأولى لدفع هذا الخطر عن كتبهم حتى جاء أبو على القالى فضبط

(١) فبراير ١٩٢٣ صفحة ١٢٦ ويونيه ١٩٢٣ ص ٢٧٢

ألفاظه فى البارع بالعبارة . ولكن العلماء بعده أهملوا سنته حتى أحياها المجد الفيروزآبادى فى القاموس المحيط، وكانت هذه الخطوة ذات خطر فى حماية الألفاظ من تصحيف الحركات. ولكنها أرغمت المؤلف أن يذيل كل كلمة بأخرى أو بكلمات قد تصل إلى خمس ليبين ضبطها فشغل هذا فراغا كبيرا من المعاجم، ويضيع علينا اليوم وقتا طويلا نضن به أن يذهب هباء ، ولا حل لهذه المشكلة فى المعاجم إلا حين تحل المشكلة برمتها فى اللغة كلها. وقد حاول كثير من الباحثين المحدثين ذلك بتقديم المقترحات المختلفة . . . من كتابة بالحروف اللاتينية، وتغيير صورة الحرف الواحد مع الحركات المختلفة، وضبط بعض الحروف بالحركات و إهمال بعضها الآخر مما يسهل معرفته، ولكننا إلى اليوم لم نستقر على رأى بعينه فى هذه المشكلة .

و يعترى التصحيف الحروف أيضا لأنها تنقسم إلى مجموعات تتشابه فى الصورة ولا تختلف إلا بنقطة أو اثنتين أو ثلاث من فوقها أو تحتها ، وما يجرى للحركات يجرى للنقط وما أصاب الحركات من إهمال، وعناية القالى والفيروزآبادى أصاب النقط، ولكن المشكلة لا زالت باقية تنتظر الحل بطرفيها .

ويكفى دليلا على خطر التصحيف أن لم يسلم منه لغوى و أن قال فيه الأئمة[1] : ومن ذا الذى سلم من التصحيف؟ وقال العسكرى[2] : وفى الجملة فما أحد سلم من التصحيف والتحريف حتى الأئمة الأعلام، منهم من أئمة البصرة أعيان كالخليل بن أحمد وأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وأبى عبيدة معمر بن المثنى وأبى الحسن الأخفش وأبى عثمان الجاحظ وأبى زيد الأنصارى وأبى عمر الجَرْمى وأبى حاتم السجستانى وأبى العباس المبرد؛ ومن أئمة الكوفة أكابر كالكسائى والفراء والمفضل الضبى وحماد الراوية وخالد بن كلثوم وابن الأعرابى ومحمد بن حبيب وابن السكيت وأبى عبيد القاسم بن سلام وعلى اللِّحْيانى وأبى الحسن الطوسى وأبى العباس ثعلب .

وقد وقع فى التصحيف المتأخرون من أصحاب المعاجم أيضا فهذا أحمد فارس

(١) المزهر ١ : ٤٤ (٢) الجاسوس ٥

الشدياق يعقد النقد الثالث والعشرين لتصحيف الفيروزابادى، وهذا الأب أنستاس الكرملى يخصص أكثر مافى كتابه (أغاليط اللغويين) لتصحيف مدرسة اليسوعيين من المعجميّين .

ومن آثار هذا التصحيف الواسع النطاق وجود عدد كبير من الكلمات لا تعرف حركاته ولا حروفه على وجه اليقين. وكثرت الألفاظ التى ادعى فيها إبدال الحروف ونسب ذلك إلى قبائل العرب، وابتكرت ألفاظ ربما لم تعرفها العربية أبدا. ولعل الأمر الوحيد الذى يخلصنا من هذه البلبلة الفكرية والشك فى هذه الألفاظ جمع أكبر عدد من الرسائل اللغوية والمعاجم القديمة والاطلاع على ماقالته بصددها، وماتبقى منها ولم نستطع الحكم عليه من هذا السبيل حاكمناه على ضوء الاشتقاق. فإذا وجدنا له مادة تشترك معه فى معانيه حكمنا بصحته، فإن لم نجد رجحنا تصحيفه. فإن كان الأدباء ومستعملو العربية أعرضوا عنه ولم يستخدموه نفيناه من اللغة، وإن كانوا استخدموه أبقيناه إذ صار أحد أفراد هذه الأسرة العربية وتجنس بجنسيتها .

ولعلنا نضيف إلى المصحف المصنوع. فقد وضع بعض العلماء ألفاظا لا أصل لها حبا فى الشهرة والتكثر، واشتهر ذلك عن أبى عمر الزاهد وصاعد اللغوى، وروى عن المبرد أيضا، ووجد ذلك منذ عصر قديم حتى قال الخليل[1] (إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت) واتهم الأزهرى الليث وابن دريد وابن قتيبة والجاحظ بشىء من ذلك كما اتهم ابن فارس ابن دريد بذلك صراحة. ولكن المصنوع فى الحقيقة كان قليلا ولا خطر له حتى لم يشتهر النقد به ولم يوصم به من المعاجم غير العين والجمهرة، وكانت الوصمة بدون دليل وإنما هى ادعاء غير دقيق ولا محدد. فالألفاظ التى قيل عنها ذلك عند الليث وابن دريد لم يفطن أصحاب المعاجم وأوردوها. وما قيل عن المصحف علاجا له يقال عن هذا الصنف من الكلام أيضا .

الموطن الثانى من مواطن الشكوى بل كان أعظمها خطرا عدم تمثل المؤلفين

---

(١) المزهر ١ : ٨٠ .

للغرض من المعاجم فهم جميعا سواء من أطال ومن اختصر يريدون أن يجمعوا اللغة بواضحها وغريبها ونادرها ولغاتها وأن يجمعوا معها معارف العرب أو النواحي المختلفة من الثقافة العربية حتى أصبحت معاجمنا كبرج بابل يحوى من كل صنف وتختلط فيه الأصناف اختلاطا عجيبا.فهذا ابن دريد يريد أن يجمع جمهور الكلام فيأتى بما لم يعرفه عرب الشمال إلا من أبعد منهم فى الجنوب قاصدا بتجارته اليمن، وأتى بما لا يدور على ألسنة عرب الشمال إلا قليلا أو على ألسنة قبائل متفرقة منهم فكان من النوادر. وهذا ابن فارس يؤلف المجمل فيحشوه بما يزخر به كتابه الأكبر المقاييس ويملؤه بما أتى به الخليل الذى قصد إلى (الواضح والغريب) فى معجمه، وبما أتى به ابن دريد وقد مضى ذكر ما أولع به من لغات يمنية وغيرها.وهؤلاء أتباع المدرسة اليسوعية يؤلفون للتلاميذ فيرجعون إلى أحد معاجم العربية الكبرى القاموس، ويحاولون أن يزيدوا عليه ولا يختصرون منه إلا القليل أو يحذفون منه دون خطة معينة .

أما من أطال فحشَوا كتبهم بالأعلام العربيـة والأعجمية وأسماء الأماكن والقصص والخرافات والمفردات الطبية والاصطلاحات الغريبة حتى مصطلحات ضرب الرمل والأمور الأجنبية من الإسرائيليات والروميات والهنديات والمشتقات القياسية وما يمكن الاستغناء عنه.ودفع حب الغريب بعضهم إلى تأويل الواضح والإبعاد فى معناه.وليتهم ساروا فى هذه الأمور على وتيرة واحدة وعمدوا فيها إلى الاستقصاء، ولكنهم كانوا يعنون بالأعلام فيأتون ببعضهم ويهملون آخرين لعلهم أشهر ممن ذكروهم.ويعنون ببعض المصطلحات فيذكرونها ويهملون أخرى لعلها أكثر منها شهرة ودورانا على الألسنة.وليتهم عُنوا بالدقة والتحديد فيما ذكروه حتى يعطوا صورة واضحة منه فلو فعلوا ذلك لاعتبرنا معاجمهم دوائر معارف وحاسبناها بصفتها هذه، وفى هذه الحالة نعيب عليها الصبغة اللغوية فى المواد التى لا معارف فيها.والرأى عندى أن تبتر جميع هذه الفنون من المعاجم ولا نبقى منها إلا الألقاب التى لها دلالة خاصة، والمصطلحات التى كثر دورانها على الألسنة حتى أصبحت من الكلام المألوف،

أما غيرها فلا يدخل فى المعجم اللغوى و إنما كل منها له معجمه الخاص به فالأعلام لمعاجم الرجال والأماكن لمعاجم البُلْدان وما إلى ذلك. و يجب أن نتمثل الغرض من المعجم تمثلا واضحا دقيقا فالمعجم المختصر غير الوسيط غير الكبير وسنوفى هذه الناحية حقها بعد .

والموطن الثالث الذى نشكو منه القصور فهذه المعاجم جميعها على الرغم من رغبة مؤلفيها فى جمع اللغة قاصرة وليس فيها إلى اليوم ما هو جامع بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . أما المعاجم الأولى فعذرها واضح ، وهو قلة المراجع بين أيديها وحداثة عهدها بهذا النوع من التأليف . وأما الحديثة فاقتصر كل منها على عدد معين من المراجع لم يتجاوزه ، فاللسان له مراجعه الخمسة ، والقاموس له مرجعاه . وكان أمامهم مراجع أخرى كثيرة يجب ألا تبعد على هذا النحو . ومن أسباب هذا القصور أيضا عدم استقصائهم الألفاظ الواردة فى الرسائل اللغوية الصغيرة وفى دواوين الشعر حتى إننا كثيرا ما نجد فيها ألفاظا لا نعرف لها معنى أو صيغا لم يشر إليها أصحاب المعاجم . وأقرب مثال لذلك فى ذلك العهد الفهرست الذى ألحقه محققا (المفضليات) المصريان للألفاظ التى لم ترد بالمعاجم والمفضليات هى ما هى فى عالم الشعر العربى وكل شعرائها حُجة فى اللغة . ومن أول الأسباب لهذا القصور نظرة أصحاب المعاجم إلى اللغة نظرة ناقدة لا جامعة . فلم يحاول أحد منهم أن يجمع اللغة العربية بجميع لهجاتها أو لهجة معينة منها فى معجمه ، و إنما حاول كل منهم أن يقتصر على الفصيح الصحيح ، وقسموا القبائل العربية إلى قبائل فصيحة يعتد بلغتها ، وأخرى غير فصيحة لا يعتد بها ، وأقاموا أحكامهم على هدى القرآن واللهجة الشعرية الفنية . قال أبو نصر الفارابى فى أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف : « كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ وأسهلها فى اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانة عما فى النفس . والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم : قيس ، وتميم ، وأسد . فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر

ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف . ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم حولهم . فإنه لم يؤخذ من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ، ولا من تغلب فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ، ولا من عبد القيس وأزدعمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولامن أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم » . وقد اختلف العلماء فى أسماء القبائل التى يحتج بها بعض الاختلاف ، ولكنهم أجمعوا على أنهم تركوا لغات كثيرة من القبائل . فالعربية التى دونها أصحاب المعاجم عربية خاصة لم يتكلمها إلا قبائل قليلة من شبه الجزيرة الفسيحة الأرجاء ، وهى التى سميت « العربية الفصحى » . أما العربية العامة فقد فقدت منا إلى الأبد فيما يبدو . ومن الأسباب أيضا إهمال المولد وعدم اعتباره من اللغة حتى ضاع علينا كثير من الألفاظ والمعانى التى ابتكرها العباسيون مثلا لمظاهر الحضارة الجديدة التى عاشوا فيها ، وجعلوا اللغة لا تساير ركب الحياة فاتهمت بالتحجر ، وكان من علماء اليوم من نادى بهجرها إلى العامية لغة الحياة . وقد تلافت كتب لحن العامة والخاصة بعض نواحى هذا النقص ، ولكنها تركت أكثره لأنها لم تكن معاجم تريد الاستقصاء . وقد حاول أحمد تيمور باشا أن يطلعنا على بعض الألفاظ العباسية التى أهملتها المعاجم فى مقالاته التى نشرها فى مجلة المجمع العلمى بدمشق . وهذه اللغة العامية ذات خطر كبير لأنها تعطينا شواهد نستطيع أن نقيم عليها أخطر النتائج فى بحث الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى تلك العصور بل الحياة اللغوية نفسها ، وتفيدنا كل الفائدة فى دراسة العربية الفصحى .

العامية

ولعل علاج هذا القصور في أمرين . أما ما أهمله أصحاب المعاجم من ألفاظ الأدباء والعرب الذين يستشهد بكلامهم فى عرفهم ، فإننا نستطيع أن نجمع قدرا كبيرا منه حين نحقق دواوين الشعر ومجاميع الأدب ونبرزها فى صورة علمية معتمدة. وربما استطعنا أن نصل إلى معانى كثير منها من السياق الذى وردت فيه أيضا . أما ما لم يرد منه فى أقوال الأدباء فلا موضع للأسى عليه ، فما وصل إلينا أكثر من حاجتنا .

وأما المولد فهو الأمر الذى اختلفت فيه آراء الباحثين اختلافا كبيرا ربما يمثله هذا النقاش الطويل الذى دار بين الدكتور أحمد أمين والشيخين محمد الخضر حسين ، وإبراهيم حمروش فى المجمع اللغوى ، إذ ذهب الأول إلى أن[1] « اللغة العربية لغتنا فيجب أن تخضع لحياتنا ، تنمو بنمونا وتسير مع زمننا وزمن من يأتى بعدنا ، لا أن تخضع حياتنا لها ، ويجب أن تسايرنا فى تقدمنا وتكون أداة طيعة لتطورنا ، لا أن تقسرنا على أن نرجع إلى الوراء ونعيش عيشة القرون الوسطى . . . ونظرة واحدة إلى تاريخ اللغة العربية تبين لنا مدى الخطر الذى يحيط بنا ، وهو يتلخص فى أن جماعة من العلماء فى صدر الدولة العباسية ساحوا بين قبائل العرب يأخذون منهم مفردات اللغة ، وكان برنامجهم ألا يأخذوا عن حضرى ولا عمن خالط الحَضَريِّين من أهل التخوم ، وكلما أمعنت القبيلة فى البداوة كانت أولى بالنقل عنها . . . وهم من غير شك يشكرون . . ولكن موضع الخطأ فيهم أنهم قرروا أن اللغة العربية ليست إلا هذا الذى جمعوه » . ورد عليه الشيخان .

ولعل مما يزيد الأمر غرابة أن المجمع على الرغم من اختلاف أعضائه هذا ، قرر أن يضع معجما تاريخيا لألفاظ اللغة العربية. فهل يريد بذلك أن يؤرخ للألفاظ فى العصر الجاهلى والأموى وحدهما أو فيما بعدهما من عصور ؟ أما إن كان يريد العصرين الأولين فلا داعى لبذل الجهود فيهما لأننا لا نعرف من أولهما إلا مدة قصيرة لا تزيد على ١٥٠ سنة أو ٢٠٠ سنة وكثير من نصوصها مشكوك فيه. أما العصر الثانى

(١) مجلة المجمع ٦ : ٨٧ .

فلا يزيد على ١٣٠ سنة فكأنه بذلك قصر حياة العربية على ٣٠٠ سنة وهى مدة من القصر بحيث لا يتضح فيها التغيرات التى تعترى الألفاظ. ولعلهم يريدون بالتطور التاريخى إبانة أصول بعض الألفاظ المعربة والدخيلة. فإن كان الأمر كذلك فكتب المعرب موضعها وهى صنف آخر غير المعاجم التاريخية. أما إذا كانوا يريدون التطور الكامل للألفاظ فى جميع العصور حتى اليوم فهل يريدونها دراسة علمية نظرية أو دراسة عملية ؟ لقد كان الهدف من دراسة الأقدمين للعربية عمليا محضا فأضاع علينا كثيرا من مفردات اللغة وأثار منا الشكوى . فإذا ما أصبح هدف المجمع من هذا المعجم التاريخى نظريا محضا أضاع ما أضاع وأثار ما أثار من السخط وكأننا لم نفعل شيئا .

ولعلنا نستطيع أن نتخلص من إشكال الألفاظ المولدة والمحدثة هذه بتأليف أصناف من المعاجم : منها ما يختص بالألفاظ الفصيحة وحدها ونسميه معاجم العربية الفصحى، ومنها ما يختص بالألفاظ جميعا ونسميه معاجم العربية العامة. وتشبه هذه المعاجم المعاجم التاريخية ومعاجم اللهجات كثيرا . ولكننا نحترس من هذا بأننا نفرق بين العربية العامة والعربية العامية أو الدارجة، فالعربية العامة تشتمل على جميع الألفاظ المدونة فى الآداب والفنون والعلوم، والعربية العامية هى لغة الكلام، وهما تشتركان فى قدر كبير من الألفاظ، ولكنهما تختلفان فى قدر كبير أيضا .

ومن أهم أسباب الشكوى من معاجمنا النظم التى اتبعتها فى تقسيمها وترتيب أبوابها وفصولها وقد تبين لنا مصاعبها آنفا . ويزيد تلك الشكوى حدة ألا يوجد معجم واحد كبير يسير على حروف ألف باء من أول الكلمة إلى آخرها كما فعلت المدرسة الحديثة وهو النظام الأمثل عندنا .

ويتصل بذلك الاضطراب الشديد الذى اعتراهم فى وضع كثير من المفردات بسبب مراعاتهم لبعض الأحكام الصرفية وخاصة الاشتقاق وأصالة الحروف وزيادتها. فقد أرغمهم هذا على تكرير كثير من الألفاظ التى اختلف الصرفيون فى أصلها الذى اشتقت منه وادعى كل منهم لها أصلا وغلط بعضهم بعضا ، وعلى إيراد بعض الألفاظ

فى مواضع لا تخطر على بال الباحث ومن أجله ألفت المعاجم وعلى أن يختلف موضع كثير من الألفاظ عند أحدهم عنه عند الآخر . وأهم مثال لذلك الرباعى المضاعف الذى اعتبره الكوفيون مشتقا من الثلاثى وتبعهم فى ذلك بعض أصحاب المعاجم، واعتبره البصريون مادة أصيلة فأورده بعض أهل المعاجم بمواضع خاصة به ؛ والمعرب من الألفاظ التى أوردها كثير من أصحاب المعاجم فى مواضع بعيدة عن الأذهان، فالإستبرق فى برق والاسفيداج، فى سفدج، والأرجوان فى رجو، والأندلس فى دلس، أو كرروها فى موضعين أو أكثر. والحق أن اعتبار زيادة الحروف فى الألفاظ الأعجمية أمر غريب لأن شأن المزيد أن يستغنى عنه بالأصل الذى زيد عليه، وهنا ليس كذلك إذ لا شىء من الهمزة والألف والنون فى أرجوان مثلا زائد، وقد كان أصحاب كتب المعرب على حق حين اعتبروا فى ترتيبه الحروف كلها .

ومما اختلفوا فيه بهذا السبب ذو الهمزة وذو النون والمعتل الواوى واليائى. فكان بعضهم يرى الهمزة أو النون أصلية و بعضهم يراها مزيدة أو يرى الهمزة منقلبة عن حرف علة و يخطىء بعضهم بعضا. فالأباءة والأشاءة والألاءة والخطأ والغرقىء وغيرها كثير يوضع فى المهموز وفى المعتل. ولعل سبب ذلك أن أصل المهموز والمعتل واحد. ومزلقة النون أطم وأعم فإنها تلتبس فى أوائل الألفاظ وأواسطها وأواخرها مثال الأول النرجس والثانى الخنزاب والثالث حومانة وغيرها أأصلى هو أم مزيد ؟ وكان المعتل مع المهموز من أعظم الأمور إثارة لحيرتهم واضطرابهم حتى تخلص كثير منهم بجمع المعتل الواوى واليائى والمهموز معا. ومنهم من حاول الفصل بينها أخذ يفتخر بذلك على الرغم مما وقع فيه من أخطاء. و إلى جانب ذلك أوردوا ألفاظا أخرى بحسب أصولها عندهم فالتوراة مثلا فى ورى، والدولج فى ولج، وتخمة فى وخم، وتراث فى ورث، وما شابه ذلك .

والحق أن هذه مشكلة أخرى ربما تفوق غيرها فى الصعوبة إذ تمسك الأقدمون والمحدثون بأن العربية لغة اشتقاقية فلا بد من وضع الألفاظ فى مواد تقوم على الحروف الأصول وحدها واستبعدوا الحروف الزوائد من اعتبارهم وحصروا هذه الحروف

الأخيرة فى عبارة (سألتمونيها).ولـكن البحث المقارن بين اللغات السامية جميعا يهزأ من هذا الحصر ويرى أن من الممكن زيادة غيرها من الحروف وقد حدث ذلك فعلا فى العربية وأخواتها .

وأترك هذا البحث المقارن إذ لا أستطيع أن أقوم به لعدم معرفتى بالساميات لأقوم ببحث آخر يقوم على أقوال بعض العلماء للعربية نفسها ويهدم نظرية حصر حروف الزيادة فى العبارة المذكورة. فهذا هو أحمد بن فارس من القدماء ذهب إلى أن الألفاظ العربية الرباعية والخماسية ألفت بطرق ثلاث : النحت وزيادة بعض الحروف والوضع؛ ويهمنا الطريق الثانى فنحن إذا اتبعنا دراساته تتبعا واعيا خرجنا بأن الحروف التالية كانت من حروف الزيادة عند العرب[1] ... ب ج ح خ د ذ ر ز س ص ط ع ف ق ك مع غض النظر عن حروف سألتمونيها التى لا نزاع فى زيادتها.فلا يتبقى إذن من حروف العربية غير ث ص ظ ع.ولعل البحث الدقيق يؤدى إلى أنها تزاد بدورها فى بعض الأحيان.ولم ينفرد ابن فارس وحده بهذه الآراء فقد وجدت جذورها عند من قبله حتى نادى الخليل نفسه بزيادة العين فى بعض الألفاظ[2] وإذن فذلك الحصر منهار .

ولعل بعض الناس يقول إن زيادة حروف سألتمونيها مطردة وزيادة هذه الحروف ليست بمطردة.فإذا كان الأمر كذلك أصبحت المهمة يسيرة فالزيادات المطردة يجب أن ينبه عليها فى مقدمة المعاجم وخاصة الصغيرة والوسيطة ، ولا تذكر البتة فى المفردات

(١) أذكر فيما يلى ثلاثة مواضع من المواضع التى ذهب فيها ابن فارس إلى زيادة كل واحد من هذه الحروف ما أمكن مع اعتبار كل حرف منها ذا رقم خاص به وإن لم أضعه عليه لعدم تحمله ذلك فالباء ذكر زيادتها فى المقاييس ١ : ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ وغيرها وانظر ١ : ٥٠٨ - ٥١١ ، ٢ : ٤٨ ، ٢ : ١٤٤ ، ٣ : ١٥٨ و ٢٧٢ — ٤ — ١ : ٣٣٣ — ٥ — ٢ : ٣٣٨ ، ٣ : ١٥٩ ، ٣٥٠ — ٦ — ٣ : ٢٧٣ — ٧ — ١ : ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣ : ٢٧٢ — ٨ — ١ : ٥٠٩ و ٣ : ٥٤ — ١ — ٣٠ : ٤٥٧ و ٤ : ٤٥٩ و ٣٦٣ — ١٠ — ٤ : ٣٦٢ — ١١ — ٤ : ٣٦٥ و ٥١٣ — ١٢ — ١ : ٣٥٥ و ٣ : ٣٥٢ و ٤ : ٣٥٨ — ١٣ — ٢ : ٣٧٧ و ٣ : ٣٥٠ و ٤ : ٣٥٨ — ١٤ — ٣ : ٥٢ و ٢٧٢ و ٤ : ٣٥٩ — ١٥ — ٢ : ١٤٤ و ٣ : ٣٥١ (٤٠١ — ١٦ — المقاييس ٤ : ٣٦٤) .

أما غيرها فيؤتى بها فيها فى موضعها اللائق بها باعتبار جميع حروفها . فلا داعى لشغل فراغ كبير بأسماء الفاعلين والمفعولين والتفضيل والمرة والمكان والزمان وما أشبهها إذا اطردت فى صيغتها وفى معانيها. أما إذا كانت شاذة فى صيغتها أو تحملت فى تطورها معنى جديدا غير الأصل فى مادتها، فلابد من ذكرها فى موضعها الذى تؤهله لها حروفها كلها . وفى هذه الحالة لا يكون لوضعها مع المادة الأصلية داع لأنها شاذة إما فى الصيغة و إما فى المعنى .

ولا أقصر الشاذ الصيغة على ما خالف أخواته فى الإعلال والإبدال مثلا كاستحوذ الذى كان يجب أن يكون استحاذ كنظائره كما تنص قواعدهم ، بل أدخل فيه أمثال اصطبر وازدجر ، فالصاد والزاى جعلت من المحال على اللسان العربى أن يخرج بعدهما تاء فى سرعة ، وجعلت من المحال على الأذن العربية أن تسمع جرس التاء بعدهما دون أن تنكرها ، ولذلك تفوه العربى أول ما تفوه بهما على هذه الصورة ولم يقلهما بالتاء أبدا باعتراف القدماء ، و إذن فلا داعى لجعلهما من صيغة افتعل ، ولنجعلهما إذا أصررنا على الموازين الصرفية من صيغة افطعل وافدعل ، وننص على مواطن مجىء هاتين الصيغتين فى الصرف . أما فى المعاجم فيوضعان حيث تؤهلهما حروفهما كلها لشذوذهما فى الصورة وكذا الحال مع بقية ما يماثلهما .

و يخلصنا الترتيب الألف بائى بالتدرج من أول الكلمات من كثير من مشاكل المعتلات والمهموزات. ثم يجب دراسة هذا الصنف من الكلام دراسة جديدة واعية ، لأن الرأى الحديث يعتبرها ذات أصل واحد ، و إنما هى تطورات طارئة على هذا الأصل . وحين ينتهى البحث فى هذه الألفاظ توضع فى موضعها ، مع التمييز التام بينها إن أمكن ذلك .

و إذا كانت المعاجم قد اضطربت فى أبوابها وفصولها وموادها ، فإن اضطرابها فى داخل المواد أشد وأعظم ، فلا رعاية لأى شىء ، و إنما تخلط المعانى المجازية بالحقيقية والمتقدمة فى الزمن بالمتأخرة ، والمشتقات بعضها ببعض ، وقد تذكر الصيغة فى أكثر من

موضع منفصل عن أخيه بمعان مختلفة ، وقد تورد فى تفسيرها أكثر من قول ، وكلها ذات دلالة واحدة ، وقد تبدأ المادة بالفعل أو الاسم أو الصفة أو ما إليها بدون سبب ، فعلى الباحث أن يقرأها كلها مهما طالت حتى يستطيع أن يشعر بالاطمئنان إلى معرفة جميع معانى اللفظ الذى يبحث عنه . وقد شعر بهذا الاضطراب ابن سيده ووضع فى مقدمته منهجا لا بأس به لكتابه ، ولكنه لم يسر عليه . وحاول الصغانى نوعا من الترتيب فى العباب ولكنه قاصر . واتبعت مدرسه اليسوعيين والمجمع اللغوىّ نوعا من النظام هو أحسن ما وجد فى معاجمنا ولكن تنقصه بعض التفاصيل . فيجب أن نسير على نظام الصيغ فى داخل كل مادة بحسب حروف هذه الصيغ ، أو نفصل الأفعال عن الأسماء كما فعلت مدرسة اليسوعيين والمجمع ولكن مع ترتيب كل منها بحسب صيغه أيضا ، ولا نسمح باختلاف هذا المنهج من مادة إلى أخرى ، و إنما يطبق على جميع المواد تطبيقا صارما حتى تتبين لنا الصيغ التى لم ترد فى المعاجم من كل مادة . فإذا كانت صيغا قياسية ، جاز لنا اشتقاقها ، و إن كانت من الصيغ التى أجاز المجمع اللغوى قياسها سمحنا لأنفسنا بذلك . ومهما كان الخلاف فإن القواعد التى وضعناها فى مقدمة المعجم لإبانة الصيغ القياسية غنية عن الإعادة .

و يعيب المواد أيضا إلى جانب عدم الترتيب قصور العَرْض و إبهامه وسوء التفسير . فأكثر أهل المعاجم القديمة خاصة لا يلتزمون أن يوضحوا أبواب الفعل ومصادره والمتعدى منه واللازم و بم يتعدى اللازم ، والمفرد من الأسماء والصفات وجموعها ، والمعرَّب وأصله ، وكيف دخل إلى العربية ومتى كان ذلك وما عراه من تغييرات ، وهل يأتى اللفظ فى أسلوب معين أو هو طليق ، بل قد يفهم من كثير منها تقييد بعض الألفاظ المطلقة ، وأخاص هو بقبيلة معينة أم عام بين العرب ، ولا يميزون بين الأفعال والصفات والأسماء ، وكثير منها يختلط على القارئ .

و يتمثل سوء التفسير فى التقليد ، فما من مؤلف وضع معجما إلا نقل تفسير من قبله ، حتى إننا نجد تفسيرات الخليل والأصمعى وأبى زيد للألفاظ باقية كما هى بدون

تغيير ، وافتخر آخرهم بذلك ؛ و يتمثل في التفسير بلفظ مجهول أو أقل دورانا من اللفظ المفسر ، وفى التفسيرات الدورية التى قد تنفع فى معاجم المترادفات ولا تنفع فى المعاجم العامة التى لابد فيها من التفسير بالشرح لا بالمرادف ؛ وفى عدم التفسير البتة ، اتكالا على الشهرة أو الاكتفاء بأنه معروف حتى ضاعت علينا أمور كثيرة كان يعرفها القدماء ولا نعرفها نحن ، وفى التفسير بألفاظ غير مشروحة فى مواضعها أو غيرموجودة . ومن الطبيعى أن من الواجب أن نعدل فى معاجمنا الحديثة عن كل هذه الأمور ، وأن نعتمد إلى جانبها على الصور التى تفيد ما لا يفيده الكثير من الألفاظ .

وقد أحست المدرسة الحديثة بكثير من هذه النقائص ، وحاولت أن تبتعد عنها .

الفصل الثاني

خصائص المعاجم التى نحتاج إليها

تخطيط بطرس الخورى

حاول الأستاذ الخورى بطرس البستانى أن يرسم الخطوط الكبرى للمعجم الذى نحتاج إليه فى هذا العصر ، فى مقدمته لبستان الشيخ عبد الله البستانى ، فوضع التخطيط الذى نلقى عليه نظرة سريعة هنا ، فى طريقنا إلى تخطيطنا نحن .

عاب الأستاذ المعاجم القديمة بأمور تعرضنا لها فى فصل سابق ، ثم نصح مؤلفى المعاجم بحذف الأمور التالية :

١ — المهمل : قال[١] : « على أن ما خلفوه لنا [أى العرب] من تلك الثروة الواسعة ، منه ما لم يعد يصلح للاستعمال ، لأن الأمة التى كانت تتداوله فى الجاهلية الجهلاء لم يكن يقع نظرها إلا عليه ، فكانت تستخدمه فى مآربها وأطوارها . . . أما اليوم فإن الناطقين بالضاد قد أصبحوا وأسلافَهُم العرب على طرفى نقيض . . . ولذلك بات جانب كبير من مواد هذه اللغة فى حكم المهملات ، وصار من الحكمة أن يبقى مخزونا فى أمات المعاجم الكبرى ، و يسقط من المعاجم العصرية ، ولا سيما التى تتداولها أيدى الأحداث ، فلكل عصر لغته ، ولكل زمان بيانه وذوقه » .

٢ — المترادف : قال[٢] : «والعلماء فى هذا العصر متضاربة آراؤهم فى المترادف، فمنهم من يجارى القدماء فى اعتباره مَفْخرة من مفاخر اللغة العربية . . . ومنهم من يحسبه بثورا فى محياها الوسيم . أما نحن وكل من ينظر إلى هذه المسألة بعين مجردة ، فإننا نميل إلى الرأى الثانى ، فيما لو تجاوز الترادف الحد المعقول . . . ومن الغريب أن

---

(١) ١٥ .　　(٢) ١٦ .

أكثر هذه الأسماء مهجور أو ثقيل على اللسان ، ولا نعلم أية فائدة من الاحتفاظ به ، وادخاره فى متون اللغة ، كأنه من الفرائد اليتيمة » .

٣ — المشترك : قال[1] : « المشترك كثير فى جميع اللغات ، ولا سيما اللغات القديمة منها ، وكثيرا ما يؤدى إلى الالتباس ، خصوصا عند ما تكثر مدلولاته كالخال والعين . . . وتأمل فى الزمن الذى يضيعه المطالع فى التفتيش عن المعنى الموافق للموضوع الذى يطالعه . . . ولذلك نسوق النصح إلى هُداة اللغة ، أن يقلعوا جُهْدَهم عن الألفاظ المشتركة فى كتاباتهم ، ولا سيما إذا كانت القرينة خفية المراد . . . » .

٤ — الأضداد : قال[2] : « أى نفع من وجود هذا الباب فى اللغات أية كانت فإن الوقت لأثمن من أن يضاع فى البحث عن مثل هذه الأمور التافهة . واللغات إنما وُجِدَت للتفاهم من أيسر سبيل ، لا للتعنيت و إرهاق الأذهان فيما لا جدوى من ورائه ، ولعل المجامع العربية اللغوية تعنى فى المستقبل بهذه المسألة ، مُسْقطة من المعاجم كلّ ما يولد الإيهام أو يعدّ من الأحاجى والألغاز » .

٥ — الفروق : قال[3] : « ما من شىء أدل على اتساع لغة العرب وغناها من الفروق غير أن ذلك و إن دل على دقة تصور البدوى وفسحة خاطره فإنه يحمل رواد هذه اللغة على أن ينقلبوا عن موردها نافرين ولا سيما فى هذا العصر الذى ازدحمت فيه الحاجات وضاقت وجوه الارتزاق وأصبح الناس أميل إلى تعلم إحدى اللغات الحية فى أسرع ما يمكن من الوقت » .

وقد اتخذ هذا المؤلف فى إصلاحه مِبْضع الجراح ، فكلما رأى الناس يشكون شيئا من اللغة رأى بتره ، أما فحص هذه الشكوى وتتبع موطن الألم ومحاولة علاجه أولا فلم يرها أمورا ضرورية إذ البتر أحسم فى العلاج ، ونسى أنه قد يميت .

وكان الأستاذ عبدالله العلايلى أكثر توفيقا فيما اقترحه فى كتابه « مقدمة لدرس لغة العرب » إذ رأى أننا فى حاجة إلى الأنواع التالية من المعجمات :

(١) ١٧ . (٢) ١٨ . (٣) ١٩ .

(١) المعجم المادّى ، ويبحث على سنة المعاجم القديمة .

(٢) المعجم العِلْمِىّ ، ويبحث فى الاصطلاحات موزعة على حسب الاختصاص ، بحيث يكون للقانون جزء يختص به ، وللاجتماع كذلك ، وهكذا .

(٣) المعجم الاصطلاحى ، وهذا يكون على نَسَق الكليات لأبى البقاء والتعريفات للجرجانى .

(٤) المعجم التاريخى أو النُّشوئى ، ويبحث فى نشوء المادة وتطوراتها الاستعمالية ، وتراوحها بين الحقيقة والمجاز مقيدة بالعصور ، ويكون على أسلوب مادى .

(٥) المعجم المَعْلَمى وهو يضم جميعها باختصار .

وشرح المؤلف منهج كل معجم منها فرأى أن المعجم العلمى يوضع لأهل العلم المختصين فى شرح المصطلحات ، وأن المعجم الاصطلاحى يتجاوز هذا الشرح إلى بيان مآخذ الاصطلاح واشتقاقه وما يدور حوله من مسائل لغوية ، وأن المعجم العلمى دائرة معارف صغرى مثل معلمة أكسفورد ، وو بستر ، ولاروس .

أما المعجمان المادى والتاريخى وهما الأكثر أهمية لدينا فرأى أن يرتب أولهما وفقا للألف باء بالنظر إلى الكلمة من أولها إلى آخرها ، و باعتبار حروفها جميعا أصلية ومزيدة ، ثم تحال الصيغ التى تأتى منفصلة إلى مادتها الأصلية وتعالج فيها . واستثنى من ذلك الصيغ القياسية كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما ، مما يسهل على القارئ معرفة مادته ، فتوضع فى المادة ولا تذكر فى ترتيبها الألف بائى . ولا يهم تضخم الكتاب لهذا السبب من أجل تيسيره على الباحثين . واقترح أن يفرق فى المواد بين الحقيقة والمجاز ، واختلاف المعنى باختلاف الوصفية والاسمية وغيرهما ، وأن يحلى بالصور من أجل التوضيح .

ويدرس المعجم التاريخى نشأة المواد ، وعروبتها أو تعريبها ، واختلاف اللغات واللهجات فيها وما يتصل بذلك ، ويرتب ترتيبا تاريخيا بحسب ظهور الصيغ ، أى يقدم البناء المعتل ثم الثنائى المضعف ثم المهموز ثم المضاف الرباعى ثم الثلاثى ثم الرباعى ، وهو الترتيب الذى تنادى به النظرية الثنائية للغات .

ووضع نموذجا فى كتابه لطريقة علاج المواد فى المعجم المادى اتضح منه أنه سيتخذ رموزا معينة للإشارة إلى أبواب الأفعال والمعنى المشترك بين صيغ المادة جميعها والمعنى الخاص فى كل صيغة منها والمصدر والفعل المتعدى والاشتقاق والجموع والمذكر والمؤنث والاسم والصفة ، وأنه سيقدم فى أول المواد معناها المشترك وتصريف أفعالها ثم صيغ الأسماء والصفات ، ويضع كلا منها فى أول السطر ، قال مثلا فى مادة « أبج » : « (حد) الأبدية فى الأشياء (تعى) من (مص) أبج (شق) الأبج (وحد) الأبد (بج) (صف) الشيء يحتفظ على الأبد بصناعة تدخله تقول — هيكل رمسيس أبج وهيا كل المصريين القدماء على وجه العموم آباج (سم) الأبج والأبجة المومياء (آباج) و (صف) صورة المتأبد (سم) مجموعة صور الموميات تقول أباج نفيس (أباجة) (سم) علم الأخنولوجيا أى علم آثار الأقدام فى طبقات الأرض وأباجى (صف) أى بحث يتعلق بأثر من هذا النوع كقدم النبى المزعومة على الأحجار . تقول رأيت بحثا طريفا حول آثار قدم النبى من الناحية الأباجية (أبجن) (سم) الشخص المسيطرة عليه فكرة الخلود على هذا الشكل تقول كان قدماء المصريين أباجن والفكرة نفسها (أبجنة) تقول بحث حول أبجنة المصريين القدماء (أبجن) (صف) خلاصة تجعله متأبدا (سم) الأديبوشيرا وهى مادة بيضاء تعلو تلافيف الحيوان إذا دفن فى منطقة باردة أو فى الثلوج تحفظه من الفناء » .

وتعليقنا على العلايلى هو وصفنا لتصورنا للمعجم الذى نحتاج إليه ، غير أننا نشير إلى أنه وفق فى كثير من الخطوات التى دعا إليها وإلى أن الأجمل به أن يدعو إلى حذف الصيغ القياسية ؛ وأنه أقام معجمه التاريخى على ظنون وافتراضات ، لا حقائق ؛ وأنه نظر فيه إلى الأطوار القديمة للغة ، لا الأطوار الحديثة التى يوجد لدينا منها أدلة وشواهد كثيرة ، تجعلنا نقيم أقوالنا على أساس علمى ثابت .

ونحن على أتم الاتفاق مع الأستاذ العلايلى فى أننا محتاجون إلى عدة أنواع من المعجمات ، وقد قام المجمع اللغوىّ بوضع «المرادف» العربى لكثير من مصطلحات الفنون

والعلوم ، ونشرها تباعا فى مجلته . ولعل هذا العمل هو الذى نجح فيه أكثر النجاح باعتراف كثير من أعضائه . ووضع المعاجم الاصطلاحية يسير ، لاخلاف فيه ولا تعقيد فى المنهج ، فالترتيب المرضى لها موضوعى ، أى ترتيب الألفاظ بحسب العلم أو الفن الذى تتصل به ، ثم ترتيب ألفاظ كل فن تحته على الألف باء باعتبار حروفها كلها ، بدون نظر إلى أصالة حرف أو زيادته .

المعجم التاريخى ***

ونحن فى حاجة إلى معجم تاريخى للغة العربية كما يقول العلايلى ، ولكننا نختلف عنه فى تصوره . فنحن لا نريد الابتعاد فى مجاهل الظنون والفروض ، وإنما نريد الأسس العلمية الثابتة ، فهذا المعجم يعالج نشأة الألفاظ ، ونقسمها إلى أنواع ثلاثة ، بحسب طبيعة اللغة العربية : الألفاظ العربية فى اللغات السامية ، والألفاظ المعربة من الفارسية أو اليونانية أو اللاتينية وغيرها ، والألفاظ العربية التى ابتكرها العرب ولا نجد لها نظيرا فى الساميات . أما النوع الأول فتندرج تحته أصناف أيضا : ألفاظ سامية قديمة تشترك فيها اللغات السامية جميعها أو أكثرها ، وهى موجودة فى العربية من السامية الأم مباشرة فى أغلب الأحيان ، وألفاظ سامية غير مشتركة فى جميع الساميات ، وإنما وجدت فى السريانية أو العبرية ثم انتقلت إلى العربية . فالمعجم التاريخى يتتبع نظائر اللفظ من الصنف الأول فى جميع اللغات السامية ومعانيه فيها ، ويتتبع فى الصنف الثانى اللغة الأصلية للفظ ، ثم الطريق الذى انتقل فيها إلى العربية ، سواء كان هذا الطريق مباشرا بين اللغتين أو عن طريق لغة أخرى سامية أو آرية ، كما حدث فى كثير من الألفاظ السريانية التى انتقلت إلى العربية عن طريق الفارسية . ويستحسن فى هذا الصنف أيضا تتبع نظائره التى أخذتها لغة غير العربية من لغة الأم لترى الفروق بين ما اعتراه فى العربية وفى غيرها حين انتقل إليها . ويحاول هذا المعجم أن يصل إلى التاريخ الذى انتقل فيه هذا اللفظ إلى العربية ، والصور التى تشكل بها فيها ، ثم يعالجه كبقية الأنواع الآتية .

أما المعرب فيعالجه كالصنف الثانى من الساميات ، أعنى أصله وطريقة انتقاله إلى العربية وزمنه وصوره فيها ونظائره التى أخذتها لغات أخرى من لغته الأم . و يقتصر الأمر فى الألفاظ العربية الخالصة على محاولة معرفة زمن ظهورها ، وعند أية قبيلة والصور التى ظهرت بها للمرة الأولى .

ثم تعالج هذه الأنواع المختلفة علاجا واحدا ، لأنها أصبحت عربية ، فيتتبع المعجم تطورها فى المعنى والصورة فى العصور المختلفة ، وربما فى الأقاليم المتنوعة حتى يومنا هذا . فهدف مثل هذا المعجم كما يقول معجم أكسفورد التاريخى الكبير[1] : الوصف الدقيق لمعنى الكلمة وأصلها وتاريخها ، ومحاولة أمور ثلاثة :

(١) أن يبين فى كل كلمة : متى صارت عربية وكيف وفى أية صورة و بأية مدلول ؟ وأى تطور فى الصورة والمعنى طرأ عليها منذ ذلك الحين ؟ وأى استعمالها هجر على مر الزمن ؟ وأيها لا يزال باقيا ، وفى أية استعمالات جديدة و بأية كيفية ومتى ؟

(٢) أن يصور هذه الحقائق بمجموعات من الشواهد يمتد زمنها منذ أول مرة معروفة ظهرت فيها الكلمة إلى آخر مرة أو إلى اليوم ، فتروى الكلمة على هذه مصورة تاريخها ومعانيها .

(٣) أن يعالج أصل كل كلمة على أساس الحقيقة التاريخية وحدها ، ووفقا لمناهج فقه اللغة الحديث ونتائجه .

ولا يجمع هذا المعجم كل ما هب ودب من ألفاظ بل له ميدان معين لا يتخطاه ، فحدوده تشمل جميع الألفاظ التى وجدت فى اللغة الأدبية أو لغة الكلام وما أشبههما ولا يحذف من ذلك شيئا لا مشتركا ولا مترادفا ولا ما إلى ذلك .

كذلك لا يحذف من المصطلحات إلا الخاص جدّا الذى لا يفهمه إلا المتخصصون وما لم يعرب . أما الأعلام (أسماء أشخاص أو قبائل أو أمم أو بقاع) فلا يتضمن منها إلا ما استعمل منها فى دلالات أخرى غير العلمية أو اشتقت منها صيغ استعملت

(1) A new English Dictionary on Historicol Principles, edited by James A. H. Murray.

فى اللغة ولا يمكن تفسيرها إلا بالتعرض للأعلام . ولا يتضمن من الألفاظ والمعانى الواردة فى لهجة إقليم من الأقاليم إلا ما كان استمرارا للفظ أو المعنى الفصيح أو ذاع يوما فى لغة الأدب أو الحديث . فالاختلاف البعيد المدى فى نطق الكلمة بين لهجة إقليم وآخر ، وعدم وجود نظام صوتى كامل لإبانة هذه الفروق ، يجعل من المحال إدخال هذه الكلمات فى هذا المعجم ، وخاصة إذا أضيف إلى ذلك أن هذه اللهجات لم تدرس دراسة كاملة بعد .

وأذكر هنا النهج الذى سار عليه معجم أكسفورد فى علاج مواده لعله يوافقنا . قسم المادة إلى أربعة أقسام كبيرة : أولها لتمحيصها ، والثانى لتاريخ صورها ، والثالث لدلالاتها ، والرابع للشواهد . وعالج فى القسم الأول هجاءها وصورها الشائعة ، وميز المهمل من صورها ومعانيها ، والدخيل الباقى على صورته الأجنبية ولم يغير أو غير تغييرا قليلا ، بحيث لم يصبح بَعْدُ على نظام الكلمات الأصلية وطريقة نطقها وإعرابها واستعمالها الخاص (فى العلوم والفنون) وحالاتها المختلفة من إهمال وشيوع أو كونها لهجة أو لغة حديث لا أدب ، والصور الأولى الرئيسية منها مرتبة ترتيبا تاريخيا ، وجموعها ومشتقاتها الرئيسية .

ووضع القسم الثانى بين معقوفين وعالج فيه اشتقاقها وأصلها وتاريخها وعصرها وندرتها ومنافستها وموتها وحياتها وتغير نطقها وخلطها بكلمات أخرى . وفى الثالث دلالاتها المختلفة مرتبة بحسب ترتيبها . وفى الرابع الشواهد مع إعطائها أرقاما هى أرقام الدلالات نفسها .

وروعى كل هذا فى معجم أكسفورد التاريخى القصير أيضا[1] مع بعض اختلاف طفيف فى المنهج إذ عولجت المادة على النحو التالى .

(١) كتبت المادة بالحبر المشبع مسبوقة بعلامة تبين أمهملة هى (+) أم دخيلة (11) .

(1) William Little : The Shorter Oxford English Dictionary on Historical Principles.

(٢) طريقة نطقها إذا لم يمكن ذلك بتقسيمها إلى مقاطع ، فإن كانت الكلمة مهملة حذفت هذه الخطوة .

(٣) إعرابها .

(٤) الإشارة إلى استعمالها الحديث : أأدبية هي أم من لغة الحديث أم عامية أم أثرية أم تاريخية أم لا تستعمل إلا فى لهجة معينة ؟

(٥) طرق نطقها المختلفة أو مشتقاتها .

(٨) معانيها الخاصة فى العلوم والفنون .

(٩) معانيها اللغوية المختلفة وتاريخها منذ ظهورها الأول إلى ظهورها الأخير أو إلى اليوم مع ترقيم كل منها و إعلام المهمل .

(١٠) الشواهد مرقما كل منها برقم المعنى اللائق بها مع ذكر قائلها وتاريخ قولها .

(١١) الأساليب منها (أى العبارات المؤلفة ذات المعنى الخاص) .

وليس هذا بعمل يقوم به فرد أو جماعة من العلماء بل هو عمل جماهير من الناس. ولعل فى قصة معجم أكسفورد الكبير ما يؤكد ذلك. إذ استمر العمل فيه منذ عام١٨٥٧م ثم ظهر الجزء الأول منه عام ١٨٨٨ والأخير (وهو العشرون) فى عام ١٩٢٨ م . وقيل فى مقدمته إنهم حين صمموا على تأليفه عزموا بادئ ذى بدء أن يقتبسوا الشواهد النموذجية من جميع الكتاب العظام فى كل العصور ، ومن جميع الذين كتبوا فى موضوعات خاصة ، وقد تصور آثارهم تاريخ الكلمات المستعملة فى معان خاصة ، ومن جميع الكتاب السابقين على القرن السادس عشر مهما كانت طبقتهم، ومن أكبر عدد ممكن من أبرز كتاب العصور المتأخرة . فأشركوا مئات كثيرة من القراء فى اختيار مثل هذه الشواهد ونسخها . وتعهد كثير من الدارسين البارزين بتنظيم هذه المادة التى جمعت بهذه الطريقة . وذكر المعجم أسماء عشرين منهم واستمروا فى الجمع حتى أصبح لديهم ما ينيف على مليونى شاهد .

وعندما جمعت هذه الشواهد فى مكان واحد ، ورتبت على الألف باء ، وفحصت

فحصا دقيقا تبين أنها غير كافية . فنشروا دعوة جديدة للقراء ليتطوعوا بجمع مقتبسات أخرى من كتب خاصة كانوا يخرجون بها قوائم من حين لآخر لتوجيه القراء . فاستجاب لهم أكثر من ٨٠٠ قارئ أغلبهم من بريطانيا ، وعدد كبير منهم من الولايات المتحدة ، وغير قليل من المستعمرات البريطانية والأقطار الأجنبية . فوصل إليهم فى ثلاثة أعوام مليون شاهد آخر ،وارتفع المجموع العام إلى قريب من ٥ر٣ مليون اختارها ١٣٠٠ قارىء من كتب أكثر من ٥٠٠ مؤلف من جميع العصور ، وساعد فى ترتيبها أكثر من ٣٠ دارسا ، منهم جماعة لم تكف عن العمل ، وقد كان لهم خدماتهم أيضا فى إعداد التفسيرات ووضع المعجم .

معاجم كبار الأدباء

ولا زلنا نحتاج إلى معجم آخر يخدمنا خدمة جُلَّى فى وضع المعاجم التاريخية ذلك هو المعجم الخاص بكبار أدبائنا. فالأديب الكبير يتلعَّب بالألفاظ ويحس حيالها بانفعالات لا يجدها الرجل العادى وإن طال وقوفه عندها ، ويستجيب لبعض ظلال معانيها استجابات خاصة ، ويستعملها فى فقرات وجدانية معينة ، وقد يؤلف منها أسلوبا جديدا أو يسبغ عليها معنى آخر فوق معناها القديم بالتضمين ونحوه ، أو يأتى بها فى عبارة مجازية قد يصادفها القبول فتشيع حتى تصبح حقيقة لغوية . فالأدباء لهم نصيب كبير فى إحياء الألفاظ وإماتتها وتوجيهها وجهات مختلفة متنوعة . ومن أجل ذلك كانت آثارهم الأدبية هى الحقول التجريبية التى يعتمد عليها فى تاريخ الكلمات .

وإذ كان الأمر كذلك عُنِى لغويو الغرب بهذا النوع من المعاجم وأشهرها ما ألف حول شكسبير مثل كتاب بارتلت John Bartlett : A new and complete concordance, or verbal index to words, phrases & passages in the Dramatic works of Shakespeare, with a supplementary concordance to the poems. ويشبه هذا المعجم « المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم » لمحمد فؤاد عبد الباقى . ولكننا نريد بالإضافة إلى ذلك تفسير الكلمات.

فالمعجم الذى نريده ، يشمل جميع الأسماء والأفعال والحروف عند الأديب الذى

نختاره . ثم نرتب هذه الكلمات ألف بائيا بدون نظر إلى أصالة حروف أو زيادتها ثم نرتب آثار هذا الأديب بحسب تاريخ ظهورها ما أمكن . ثم نتتبع دوران كل لفظ فيها وندون العبارة بأكملها فى كل استعمال تحته ، ونشير بعد ذلك مباشرة إلى الكتاب الذى وردت فيه والمجلد والفصل والصفحة والسطر . وإذا كان للكتاب أكثر من طبعة لزم التنبيه على المستعملة منها ، ونفسر اللفظ فى كل استعمال إن اختلف معناه .

وعلى هذه الصورة يقدم لنا هذا المعجم كثيرا من الشواهد على معانى اللفظ واستعمالاته المختلفة وتطوره مما لا يسهل الحصول عليه فى مكان آخر . وكثير من أدبائنا أهل لهذا المعجم ، مثل : امرئ القيس ، وزهير ، والأعشى ، وحسان ، وجرير والفرزدق ، والأخطل ، وبشار ، وأبى نواس ، وأبى تمام ، والبحترى ، والمتنبى ، والمعرى من الشعراء ؛ ورؤبة ، والعجاج من الرجاز ؛ والجاحظ ، وأبى حيان التوحيدى والصاحب بن عباد ، والحريرى من الكتاب ؛ كل هؤلاء فضلا عن أدباء العصر الحديث . ولهذا المعجم فائدة أدبية لا تقدر . ولعلنا ننتقل من هذه المعجمات الخاصة بالشعراء إلى معجمات خاصة بعصور معينة فى حياة اللغة والأدب .

المعاجم اللغوية

والمعجم اللغوى الخالص لا نتصوره تصور القدماء ولا المحدثين من الشرقيين ، فالأولون خلطوا بين المعجمات ودوائر المعارف العامة خلطا عجيبا ولم يميزوا بينهما . والفرق واضح جدا نستطيع أن نجمله فى عبارة موجزة : « المعجمات لتفسير الألفاظ ودوائر المعارف لوصف الأشياء ، ولا يصف المعجم من الأشياء إلا ما لا بد منه إبرازا لدلالة اللفظ واستعمالاته ، ولا يعنى بهذا الوصف إلا بالقدر اللازم لهدفه هذا » .

كذلك لا تشترك مفردات النوعين ، فالمعجمات تحتوى على أصناف الكلام جميعها من أسماء وأفعال وحروف ، ولا تعنى من الكلام إلا بما ينتمى إلى اللغة التى تؤلف فيها ، فالمعجم العربى يعنى باللفظ العربى أو ما يتكلم به العرب ، والمعجم الفرنسى كذلك وهلم جرا . أما دوائر المعارف فتعنى بالأسماء الخاصة وحدها ، أى أسماء الأشياء والأعمال دون أن تتقيد بلغة معينة . ولكن قدماءنا خلطوا بين النوعين ، وحملوا معاجمهم كثيرا من الأمور البعيدة عن ميدانها .

والمحدثون يريدون التخفف و يقصدون منه حذف أجزاء من اللغة دون دراسة ، أو فحص ، ونحن لا نستطيع أن نذهب هذا المذهب ، و إنما نرى أن كل خطوة فى عمل المعجم لا بد لها من دراسة دقيقة بل إحصاء شامل ، ونضع أمامنا فكرة الاستعمال فنحن فى حاجة إلى معاجم نستعملها لا نزين بها رفوف مكتباتنا حَسْب ، و إذ نراعى هذه الفكرة نراعى تبعا لها مَنِ الذين يستعملون هذا المعجم الذى نضعه ؟ وحين نفكر هذا التفكير نرى أنفسنا فى حاجة إلى أنواع مختلفة من المعجمات ، فالمستعملون طبقات مختلفة تمتد من التلميذ الصغير فى المدرسة الثانوية ، إلى جمهور المثقفين ، إلى الأدباء والعلماء ذوى الثقافة العالية ، إلى اللغويين المتخصصين . والمستعملون اليوم لا يقرءون فى منازلهم أو المكتبات وحدها ، بل يقومون بالرحلات البعيدة فى الخلاء أو المصايف فى أعالى الجبال أو الخارج ، حيث لا تعرف العربية ولا يوجد من كتبها إلا قدر ضئيل . فيجب إذن تخفيف المعاجم وتصغير حجومها ، بل جعل بعضها فى حجم كتب الجيب حتى يمكن أن تحمل وتحمل معها كتب أخرى للقراءة . والمستعملون اليوم غاية فى العجلة ، لا يريدون إضاعة وقت فى البحث عن شىء ، و إنما يريدون اقتطاف ما دنا ، أما البعيد فلا شأن لهم به ، فيجب إذن أن يكون المعجم الحديث دانى القطوف ، يستطيع أن يعطيهم ما يريدون فى أسرع وقت .

ونبتدىء بمعاجم الجيب ، وهى ترمى إلى سد حاجة الكتبة وذوى الأعمال و إلى أن تستعمل فى خارج المنازل ، و يجب أن تتحلى بالسهولة والإيجاز والثقة ، ولذلك يجب ألا تحتوى إلا على الكلمات والمعانى التى تكثر حاجة الناس إليها فى هذه الأيام ، وأن يُحْذَف ما عدا ذلك . ومن الممكن أن تحذف منها المشتقات القياسية أو تذكر بدون شرح إذا كانت لم تستعمل فى معنى مختلف عن مادتها .

وفى هذه الحالة إذا أمكن الاستغناء عن الجزء الأصلى من الكلمة فى بعض المشتقات بخط أفقى وجب أن نقوم بذلك مثل : ان — (أى انفعل) و است — أى استفعل وغيرهما . ولا تكرر الكلمات بتكرار معانيها اكتفاء بوضع فصلة بينها (ولا يستخدم الخط الأفقى فى هذه الحالة لأنه يشغل فراغا) .

ويجب أن تختصر التفسيرات ، وأن يكتفى بالمرادف ما أمكن ، ولا تورد عدة مرادفات للمعنى الواحد ، بل يكتفى بالأشهر منها . وقد يجمل به أن تستخدم فيه رموز خاصة للإشارة إلى الألفاظ الدخيلة . ويراعى فى الطبع أن يكون بحروف صغيرة ، ما عدا عنوان المادة نفسها .

وتتنوع المعاجم الوسيطة تنوعا كبيرا وتختلف فى أحجامها اختلافا غير محدود ، ولكننا لا نتعرض إلا للمعالم العامة فيها جميعا ، وأمثل لها بالمعاجم الإنجليزية التالية التى يعتبر منهجها أحسن المناهج تطورا , Cassell's new english dictionary universal pronouncing and defining dictionary by Webster, and Thorndike Barnhart handy pocket dictionary. وهذه المعاجم مؤلفة للكاتب الذى يبحث عما يذكره بالهجاء الصحيح للكلمة فى سرعة ، والمتكلم الذى يرغب فى التحقق من صحة النطق، والمبتدىء فى استعمال المعاجم الذى يحتاج إلى ما يقدم له مساعدة صغيرة معتمدة ويهديه إلى أكثر التعبيرات تأثيرا من أجل تحسين كتابته.

والمفردات التى تضمن فى هذه المعاجم تدرس دراسة فاحصة عميقة فهى لا تقبل إلا المستعمل فى العصر الحديث وتنفى المهمل إلا إذا ورد فى آثار فحول الشعراء والكتاب أمثال شعراء المعلقات وآثار عبد الحميد الكاتب والجاحظ ، الذين لا تزال تدرس آثارهم فى المدارس، ولا تقبل من مصطلحات العلوم والفنون إلا الشائع على الألسنة وفى الأدب .

ولا تترك الحكم بالشيوع للهوى والعبث وإنما تقيمه على دراسة شاملة، فتجمع الكتب والمجلات والصحف الحديثة وتبحث مفرداتها ثم تختار الألفاظ التى تثبت لهذا البحث بفضل كثرة ورودها .

كذلك لا تذكر جميع معانى الألفاظ التى تحتوى عليها بل المعانى الشائعة وحدها أو التى وردت فى آثار كبار الأدباء . وتلقى هذه المعانى من الفحص والاختبار ما لقيته الكلمات أنفسها، وترتب هذه المعانى على أسس تجعل الباحث يصل فى سرعة خاطفة إلى ما يريد . وقد وضع معجم ثور نديك الخطوات التالية للترتيب :

(١) يذكر جميع الألفاظ بما فيها الأصيلة والدخيلة فى الترتيب الألف بأئى وفقا لحروفها فلا يكون لها إلا موضع واحد يبحث عنها القارىء فيه . وقد خالفه فى ذلك بعض المعاجم الأخرى فأفرد الدخيل بضميمة خاصة فى آخرها .

(٢) تقدم المعانى العامة الشائعة لأنها التى تكثر الحاجة إلى معرفتها وتؤخر المعانى الأقل شيوعا .

وراعى فى تفسيراته الشروط التالية :

(١) شرح جميع الألفاظ — على قدر الإمكان — بألفاظ أسهل من اللفظ المفسر، إذ يجب أن يكون القصد من التفسير الإجابة عن أسئلة القارئ لا إرغامه على التنقل من موضع إلى آخر بحثا عن التفسير .

(٢) تجنب العبارات المعقدة باستخدام الألفاظ السهلة وتأليفها بطريقة مألوفة حتى تؤدى دلالة معروفة .

(٣) استخدام الأساليب والعبارات المصوِّرة أى التى تعطى المعنى صورة بارزة واضحة .

(٤) ترتيب الأفكار فى التفسير الواحد بحسب أهميتها مثل تعريف المَصْرِف (البنك) بأنه مؤسسة للادخار والتسليف وتبادل الأموال و إرسالها إلى الخارج ؛ إذ أن أكثر الناس يستخدمون (البنك) فى الادخار أولا و يلى ذلك التسليف، فالتبادل المالى ، وأقلهم يرسلون نقودا إلى خارج أقطارهم عن طريقه .

(٥) الدقة والتحديد فى التفسيرات بذكر جميع المعلومات اللازمة ليفهم القارىء معنى اللفظ .

وفسر كثيرا من هذه الخطوات فى وصفه لمنهجه العام بإزاء كل مادة ، فصرح بأنه يوردها على النمط التالى : « هجاءها بالحروف [illegible] (٢) طريقة نطقها (٣) الرمز إلى إعرابها (٤) الصور المتصرفة الشاذة (الجموع ، الأفعال الماضية . . الخ) (٥) معانيها المختلفة مع ترقيم كل معنى (٦) المترادفات ، مع إعطاء كل مجموعة منها رقم المعنى الذى يقابله .

وتيسيرا لعثور الباحث على اللفظ راعى أمورا فى الطبع يراعيها أكثر أصحاب المعجمات منها :

(١) إذا كان للمادة معنيان أو أكثر يختلفان تماما قسمت إلى شطرين أو أكثر ، وكرر ذكرها بحسب هذه المعانى مع ترقيم كل منها ، ليتضح منذ البداية أن لها معانى أخرى . و يريد من هذه المعانى ما سماه ابن فارس الأصول .

(٢) كتب عنوان المادة بحروف مشبعة .

(٣) أورد المشتقات بحروف مشبعة وراء الكلمات التى بمعناها ، فإذا كانت استعملت فى معان جديدة أوردها كمواد رئيسية فى ترتيبها الخاص .

(٤) أورد الأساليب المؤلفة تحت أبرز كلمة منها .

(٥) وضع فى أعلى الصفحة كلمتين اليسرى للدلالة على الكلمة الأولى فيها ، واليمنى للدلالة على الأخيرة ، ليتبين المرء سريعا الكلمات التى تحتوى عليها كل صفحة إذ أنها لا بد أن تكون بين هاتين الكلمتين . ومن الطبيعى أننا مضطرون إلى تغيير الوضع فى العربية بأن نجعل الكلمة اليمنى للأولى واليسرى للأخيرة .

وشرح الطريقة التى يصل بها الباحث إلى المعنى فى الخطوات التالية :

(١) ترتيب المعانى : رتبت المعانى وفقا لشيوع استعمالها . فتقدم الأكثر استعمالا وتؤخر الأقل مثل المصطلحات .

(٢) طرق إيراد المعانى — أورد المعانى بأحد الطرق الثلاث الآتية أو بأكثر من واحد : الأقوال المصوّرة والمترادفات والشواهد . ومن الممكن تفسير الألفاظ الصعبة أو المصطلحات ذات المعنى الواحد أو المعنيين باستخدام الطريقين الأولين ، أما الألفاظ ذات المعانى الكثيرة أو المعانى المترابطة ترابطا كبيرا فتحتاج إلى الشواهد لتوضيحها .

(٣) مهمة الشواهد — لا يمكن فهم كثير من الأدوات وغيرها بسهولة بالتفسير المجرد ، وهى كثيرة الشيوع وذات معان متشابكة معقدة ، فلا بد من الشواهد لتوضيحها .

وقد علل عنايته بالمترادفات بأن بعض الكتاب أو المتكلمين مضطرون إلى الإكثار من استعمال لفظ معين فيصبح مملولا و يجمل أن يُستبدلَ به غيرُه . أما و بستر فعلل هذه العناية بأنه يريد أن يبين الفروق بين المترادفات فى الاستعمال ، حتى يحسن الكاتب وضع كلماته واستعمالها .

ويضيف كثير من المعاجم الوسيطة إلى هذه الأمور التى راعاها هذان المعجمان : رمزها إلى الألفاظ الدخيلة والمهملة ، والمعانى المهملة أيضا . ونشير فى ختام هذا الوصف إلى نوع من المعاجم الوسيطة قد نسميه « الأصولى » وهو ما يسمى فى الإنجليزية Etymological Dictionary ويعنى خاصة بأصول الكلمات سواء أكانت دخيلة أم أصلية وصورها ومعانيها الأولى ومرادفاتها فى اللغة التى أخذت منها أو شقيقاتها إذا كانت دخيلة أو مرادفاتها فى العائلة اللغوية التى تكون لغتها أحد أفرادها إذا كانت أصيلة وقد تعنى بتاريخها بعد ذلك ولكنها لا تعنى بتتابعه فى جميع العصور حتى اليوم إلا إذا كان لها الوجهتان الأصولية والتاريخية .

ولما كان مقياس هذه المعجمات للألفاظ هو الاستعمال فقد يتوسع فيه بعض المعجمات فيتضخم كثيرا حتى يصل إلى درجة معجم و بستر الدولى الجديد Web ster's new International Dictionary الذى ينيف على ٢٥٠٠ صفحة من الحجم الكبير .

وربما لا يقل التنوع فى المعاجم الكبيرة عنه فى الوسيطة وخاصة فى إحدى الظواهر الهامة ، وهى الاقتراب من خصائص دوائر المعارف أو عدمه والاقتصار على الناحية اللغوية . وهاك وصف منهج أحد المعجمات التى تغترف من الناحيتين إلى حد ما ، وهو المعجم الدولى ودائرة المعارف لهنتر ومورس International dictionary and cyclopaedia by R. Hunter and Prof ch. Morris و يشبهه فى ذلك وربما يزيد عليه معجم لاروس الفرنسى المشهور .

وضع هذا المعجم الشروط التالية التى يجب أن يراعيها المعجم الكبير :

(١) يجب أن يضم كل كلة فى اللغة ، ووردت فى الأدب منذ أن أصبحت صورة واضحة من صور الـكلام إلى آخر تاريخ لها أو إلى اليوم .

(٢) يجب أن تذكر هذه الـكلمات فى رسومها المختلفة التى اتخذتها فى تاريخها مع إبانة ما أهمل ومالا يزال مستعملا منها .

(٣) يجب أن يمثل بنظام واضح شامل نطق كل كلة والتغيرات التى طرأت عليه ما أمكن .

(٤) يجب أن يذكر أكمل التفسيرات الممكنة لأصل الـكلمة ومعانيها فى الأطوار التاريخية وفى الاستعمال المألوف وفى الموضوعات المختلفة بإيراد كثير من الشواهد لـكل معنى،إذ لا يمكن التعبير عن دلالة الـكلمة وتأثيرها بالتفسير وحده .

(٥) يجب أن يحتوى على جميع الأساليب والتراكيب الخاصة التى اتخذت دلالة معينه لا تتضح من المعنى المألوف للـكلمات التى تتألف منها .

(٦) يجب أن يتتبع التاريخ الأصولى Etymological لـكل كلة (ماعدا المشتقات) منذ أقدم أصل معروف لها ، أو تتبع نظائرها فى اللغات الأجنبية إن لم يمكن الوصول إلى أصلها الحقيقى .

ووصف منهجه فى : (أ) المفردات :

(١) يحتوى الـكتاب على تفسير الـكلمات ووصف الأشياء مخالفا بذلك أكثر المعاجم .

(٢) يحتوى الـكتاب على المصطلحات فى العلوم والفنون وغيرها .

(ب) الترتيب والأسلوب :

(١) قسم الأفعال إلى متعدية ولازمة ، ثم قسم كلا منها إلى المعانى المستعملة فى اللغة المألوفة فالاستعمالات الاصطلاحية ، ثم قسم كلا منها إلى معان حقيقية ومجازية ثم ذكر الأساليب والتعبيرات المركبة . وكذا فعل فى الأسماء والصفات والظروف وذكر لـكل نوع من هذه معانىَ كثيرة .

وإذا كان للمادة نفسها معنيان متباعدان أو أكثر ، فصل كلا منها عن الآخر كأنما هو مادة قائمة برأسها وروعيت تحته الأقسام السابقة .

(٢) اعتمد فى الأصول على آخر الأبحاث المعتمدة ، وفرق بين نظائر الكلمة فى اللغات الأجنبية والأصل الأجنبى الذى أخذت منه فعلا ، حتى لا يختلط الاثنان ووضع كل ذلك بين قوسين بعد المادة مباشرة .

(٣) فسر المصطلحات تفسيرا كاملا شاملا كما توجد فى المراجع الفنية الخاصة ، حتى إنه ليغنى عن المعجمات الاصطلاحية .

(٤) أكثر من الشواهد مع الإشارة إلى أصحابها والكتاب الذى أُخذت منه والفصل والصفحة والسطر ، وأخذ كثيرا منها من الصحف والمجلات السيارة إذ أنها أحسن الأمور تصويرا للكلمات الحديثة ومعانيها فى اللغة المستعملة فى هذا العصر .

(٥) أكثر من الصور التى تساعد على توضيح المعنى ولم يقصد منها الزينة أبدا .

(٦) ميز الألفاظ المهملة أو النادرة والألفاظ التى ابتكرها أحد الكتاب بالإشارات .

(٧) أدخل التعبيرات المركبة إذا كان لها معان غير مفهومة من الكلمات التى تتألف منها ، وبعض التعبيرات المركبة الواضحة المعنى ، مع تفسير الأخيرة بإيجاز .

(٨) لم يذكر الأعلام (أسماء أشخاص أو أماكن) إلا حين تطلق على أشياء أخرى فى الطبيعة بالإضافة إلى إطلاقها الأصيل مثل الثريا للكوكب ، وحين تكون الكلمة الرئيسية فى تعبير مركب مثل Aaron's rod وحين تكون اسم أحد أسفار الإنجيل ، وحين تؤخذ منها مشتقات لا يمكن فهمها إلا بتعريف هؤلاء الأعلام .

(٩) مجمل خصائصه كدائرة معارف هو معالجته عددا كبيرا من الموضوعات التى لا تدخل فى المعاجم المعتادة وإطالته فيها .

ووضع الأستاذ فيشر مشروعا للمعجم العربى الكبير أجاد فيه كل الإجادة ، بل بلغ فيه الغاية فى الإحسان . وهاك ملخص ما قاله عنه : « يجب أن يشتمل المعجم على

كل كلمة وجدت فى اللغة بلا استثناء وأن تعرض حسب وجهات النظر السبع التالية : التاريخية ، والاشتقاقية ، والتصريفية ، والتعبيرية ، والنحوية ، والبيانية ، والأسلوبية .

١ — فالوجهة التاريخية للكلمة تجاوز كل وجهات النظر هذه فى الأهمية ، ذلك لأنه إذا أخذنا اللغة على أنها دائمة التطور ، فلا شك أن لكل كلمة تطورها التاريخى الخاص ويجب أن يوضح هذا التطور التاريخى بمقتضى ما لدينا من وسائل . .

٢ — تتناول ناحية الاشتقاق بما فى ذلك توليد الكلمات ، أى مسألة بحث أصل الكلمة ونسبها . ويرتبط بهذه المسألة ارتباطا كليا علم ضبط الهجاء كما قد يربط بها علم العروض للكلمة أما المعربات فترد إلى أصولها على قدر الإمكان . ولتحقيق هذه الغاية لا بد لمؤلف المعجم أن يكون متمكنا من اللغات السامية الأخرى واللغات الفارسية والتركية واليونانية واللاتينية وغيرها .

٣ — تتناول الناحية التصريفية تحديد تغيير الصيغ للفظة فى الكلام أى تصريف الأفعال وتصريف الأسماء وغيرها ، ولاداعى لإيراد شواهد على صيغ الألفاظ المتداولة وكاملة التصريف . وفى مثل هذه الألفاظ يكتفى بإيراد الشواهد فى الحالات التى يحتمل فيها الشك . ولا يجب تعزيز كل الصيغ النادرة التى تختلف عن الصيغ المعروفة ببعض الشواهد فقط ، بل بكل الشواهد الموجودة كيما يتسنى تقدير صحة هذه الصيغ تقديرا تاما . ويحسن الإشارة هنا إلى نقطتين هامتين أولاهما وجود صيغتين أو أكثر فى تصريف الفعل أو الاسم وفى تمييز جنس الكلمة من ناحية التذكير والتأنيث . وليس من النادر أن تختلف باختلافها معانى الكلمة . ومثل هذه الصيغ كثيرا ما يختلف استعمالها باختلاف الزمان والمكان . وثانيهما عدم وجود بعض الصيغ التى كان يمكن استعمالها وفق القياس المتوقَّع .

٤ — تتناول الناحية التعبيرية تحقيق معنى الكلمة أو معانيها وفى حالة وجود عدة معان ترتب هذه المعانى على حسب علاقتها التاريخية والعقلية . ويجب مراعاة القواعد الآتية :

(ا) يعتبر دائما المعنى الأول لـكلمة لها معان مختلفة ذلك الذى يؤخذ من اشتقاق الكلمة ..

(ب) يجب فى ترتيب المعانى تقديم المعنى العام على المعنى الخاص،والمعنى الحسىّ على المعنى العقلى ، والمعنى الحقيقى على المعنى المجازى ، وذلك وفق سير تطور الفكر البشرى ، وكذلك يجب هنا مراعاة علم المجاز ، كما يجب مراعاة استعمال الكلمة كاصطلاح ، و يراعى أيضا علم الترادف إذ هو عون تعبيرى هام فإنه يقارن بين الكلمات المتقاربة فى المعنى من ناحية حصر المعانى وفحوى هـذه المعانى ، ولـكن لا يصح التجاوز عن اعتبار أن الفارق بين الكلمات المتقاربة فى المعنى يرجع كثيرا إلى أسباب تاريخية أو جغرافية صرفة . . . وأخيرا يعتبر من اللازم إيراد نقائض للكلمات إذا ما وجدت ، و يعرف على قدر الإمكان كل نبات وحيوان وجماد تعريفا كاملا وتذكر فصيلته و يوصف باسمه العلمى .

٥ — تتناول الناحية النحوية جميع الصلات الهامة التى يمكن أن تربط كلمة بأخرى ، ومنها أيضا ترتيب كلمات لها مواضع معينة فى سياق الكلام مثل : فقط ، و إنما ، وأيضا ، وغيرها . وكذلك مراعاة المضمر أو المحذوف.والأمر يتعلق بالمسائل الآتية : هل استعمال الكلمة استعمالا مطلقا جائز ؟ هل الفعل متعد أو لازم ؟ متى وأين ظهر هذا أو ذاك التركيب للكلمة لأول مرة أو آخرها ؟

٦ — تتناول الناحية البيانية تلك العلاقات للكلمة التى أستشعر منها أنها لازمة لها دائما ، أى التراكيب والتعابير التى قضت روح اللغة القومية بوضعها غالبا فى موضع خاص دون أن يطرأ عليها أى تغيير ، وذلك على الأخص لعامل من عوامل البلاغة أو حسن الذوق . ومن هذه العلاقات :

(ا) صيغة الإتباع والمزاوجة .

(ب) صيغة المشاكلة كما فى عبارات كالآتية : « ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين » .

(ج) صيغة المبالغة فى المعنى كما توجد فى العبارة الآتية : « موت مائت ، وشعر شاعر » .

(د) صيغة ازدواج عبارتين متضادتين للتعبير عن معنى واحد مبالغ فيه ، كما توجد فى عبارات كالآتية : « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » ، ومن هذه العلاقات أيضا تركيب متداول لعبارتين تعمل إحداهما فى الأخرى مثل « بذل جهده » وغيرها .

٧ — تحدد الناحية الأسلوبية المحيط اللغوى الذى تستعمل فيه الكلمة أو التعبير أو التركيب استعمالا عاما وقد يكون هذا المحيط شاملا جامعا كلغة القرآن ولغة الحديث وأسلوب الشعر والنثر والأسلوب التاريخى وأسلوب الفنون وغيرها أو خاصا كالأسلوب الشخصى المحض حيث إنه قد يميل مؤلف ما إلى استعمال كلمة أو تركيب بالذات لا يجىء إلا لماما أو لا يجىء بتاتا عند غيره أو حيث أن المؤلف الواحد قد يكون له أسلوب فى كتاباته أثناء شبابه يختلف عن أسلوبه فيما بعد السن . ولا يحتاج شىء من هذا الوصف إلى نقد أو تكملة أو تعليق .

ومن المعاجم الكبيرة أيضا معاجم اللهجات، وهى تشبه إلى حد كبير معاجم الأصول Etymology والمعاجم التاريخية . ويجب أن تتبع فى العربية نظاما صوتيا خاصا مثل الذى يتبع فى جميع المعاجم الغربية والإنجليزية خاصة للهجات كانت أو اللغة العامية لأن حروف الهجاء العربية لا تستطيع أن تمثل نطق هذه اللهجات تمثيلا واضحا . كما تعتمد هذه المعاجم فى العربية خاصة على لغة الحديث أكثر من لغة التدوين لأن هذه تتبع الفصحى فى أغلب الأحيان . ومن الطبيعى أن يوجد من معاجم اللهجات نوع وسيط مختصر .

ويخرج الإنسان من هذه الجولة : بأن المعجمات العربية تقدمت تقدما كبيرا ، وأن المعاجم العربية لا تزال ينقصها الكثير حتى اليوم . وأول شىء يجب أن يعمل هو أن تقوم كل خطوة فى المعجم على دراسة دقيقة، فيعرف لمن يؤلف ، وما الهدف منه ، ثم تدرس الألفاظ التى يجب إدخالها على ضوء الأمرين السابقين . ويجب الاعتماد فى

المفردات على الاستعمال الحديث عند كبار أدبائنا وكتابنا ، وألا تحشى بالمفردات من جميع الأنواع وبكل ما أمكن من علوم ومصطلحات وأعلام ، وأن يطبق عليها النظام الألفبائي بصورة عامة ما أمكن ؛ وأن تحل مشكلة الحروف المزيدة التي جعلت بعض الـكلمات من الممكن وضعها في موضعين أو ثلاثة أو أكثر ، وتدرس المعاني أيضا فتفضل المستعملة أو التي تـكثر الحاجة إلى معرفتها ، وترتب بحسب الهدف من المعجم أي الشائع فالأقل شيوعا أو ترتيبا تاريخيا أو ما إلى ذلك ؛ وأن تفسر بعبارات واضحة مصورة لا تحتوي على ألفاظ يحتاج المرء إلى الـكشف عنها لمعرفة معناها ؛ وأن يقلل التفسير بالمرادفات ما أمكن ، فإذا فسرنا به اخترنا المرادف الأكثر شيوعا ووضوحا .

ويجب أن يفرق بين المعاني المختلفة من المادة الواحدة والصيغ المختلفة من أفعال وأسماء والأفعال المتعدية واللازمة ، ويجعل لـكل ذلك قسم معين في المادة ؛ وتميز أبواب الأفعال وتصرفات الأسماء والصفات وتذكيرها وتأنيثها والحروف بالرموز التي توضع بعدها مباشرة كما يظهر من أي معجم غربي .

خاتمــــــة

عشت مع هذه الرسالة سنين أعمل فيها دائبا ، ولا أنقطع عن التفكير حين لا أستطيع العمل،فإذا تعذر الاثنان كانت الأحلام . كانت أملى ومطمحى ، فكانت شغلى . كنت أحبها حتى أشغف بها أحيانا ، حين تنبسط أمامى وتفتح لى صدرها ، وتسأمها نفسى حين يطول الطريق ، وتختفى الأعلام التى تهدى سالكيه ، فيكتنف الظلام .

وها هى ذى الآن قد صارت خلقا سويا ، وكتابا أعجب به أنا كل الإعجاب إذ كان من خَلْقى ، وإذ لقيت فيه الأمرين ، بل كل مُرّ . وأرجو أن ينال من إعجاب القارئ ما نال من إعجابى به والتقدير لما فيه من جهد وثمرات ، وإشارات وأضواء ، قد تهدى غيرى فى مستقبل الأيام إلى ثمرات أعظم مما وصلت إليه ، وأجل خطرا .

ولعل أكره شىء إلى نفسى أن أتحدث عن عملى وما بذلت فيه من جهد ، وما وصلت إليه ، فكل ذلك من اليسير أن يتضح من الرسالة نفسها . ولكننا فى مقام مناقشة ، يستحب فيه منا — نحن الطامحين الدارسين — أن نتكلم عن أنفسنا فى عملنا المقدم للمناقشة ، بل يطلب منا ذلك طلبا ، ولا بد من الاستجابة له .

تعالج رسالتى هذه لونا من ألوان الثقافة الإسلامية غنيا بالآثار غنى ربما لا يفوقه فيه غيره من الألوان . وتسير مع هذا اللون منذ نشأته إلى يومنا هذا ، بل تضع بعض تخطيطات ترى أن مستقبله سيراعيها ، فهو زمن فيه طول وسعة : طول يكاد يكون اثنى عشر قرنا ، وسعة بكثرة ما فيه من آثار ، شغلت كل هذه الأوراق فى الوصف .

وتعد هذه الرسالة أول بحث يصف المعجمات العربية جميعها فى تطورها الدائم ، فى الشرق والغرب ، وأعدها البحث الأول لأنها الوحيدة بين ما تناول المعاجم العربية بالوصف الجديرة بصفة « البحث » . فقد أقامت وصفها على دراسة واعية مدققة ،

ووضعت كل معجم فى مكانه اللائق به فى تاريخ تأليف المعاجم، ولم يكن شىء من ذلك عند الدارسين قبلها . فجل اعتمادهم على المزهر وأمثاله ، فكانت أبحاثهم قاصرة مخلة ، إن لم تكن خاطئة . فهذا أحد كبار المستشرقين المهتمين باللغة والمعاجم ، وهو الأستاذ فيشر ، ظن أن الجيم للشيبانى ومجمل ابن فارس ومفردات الراغب وغيرها تسير فى نظام واحد ، قال عن معجمه[1] : « وقد رتبت الكلمات على حسب المواد الترتيب المألوف لحروف الهجاء العربية على اعتبار الحروف الأول والثانى والثالث أسسا ، أى على حسب الطريقة التى وردت فى كتاب الجيم لأبى عمرو الشيبانى وفى مجمل اللغة لابن فارس ، وفى المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى ، وفى أساس البلاغة ، وفى الفائق للزمخشرى ، وهلم جرا » ، مع أنها تتبع ثلاثة نظم مختلفة فى الترتيب ، كما اتضح من هذه الرسالة .

وهداها هذا البحث الدقيق لمخطوطات المعجمات ومطبوعاتها إلى كثير من الحقائق التى لم نكن نعرفها من قبل عن أكثر المعاجم . فكان من النتائج الهامة التى وصلت إليها تجلية الأمور التى أضافها كل معجم إلى سابقيه فى المنهج والمادة والأمور التى قلدها فيها ، والاتجاهات الجديدة التى أدخلها عليها ، إلى جانب وصفه وصفا شاملا دقيقا من جميع نواحيه ، وحاولت أن تتبين أصول هذه الاتجاهات الجديدة و بذورها فى الماضى ، وكيف انبثقت عنها .

ووصلت الرسالة إلى تأليف ثلاث مدارس من المعجمات العربية القديمة ، هى مدرسة العين ، والجمهرة ، والصحاح ، ووجدت مدرسة رابعة فى بعض المعاجم ذات الاتجاه الخاص بعض الشىء كأساس البلاغة ، ولكنها جعلته فى المدرسة الرابعة الحديثة ، مع ضآلة الصلة بينها و بينه ، إذ تغترف معاجمنا الحديثة من المناهج الغربية ، فعلت ذلك لتشابه الترتيب فى الأبواب والفصول حَسْب . و بينت الصِّلات بين

(١) مقدمة معجمه ٣١ .

معاجم المدرسة الواحدة ، وتطورها فى أهدافها ومناهجها وميولها بين المدرسة والمدرسة ، لتربط بين المعجمات جميعها .

وعنيت فى المدرسة الحديثة بالتطورات التى عرت ترتيب الألفاظ فى داخل المواد ، وعرت علاج هذه الألفاظ نفسها ، لأنهما الأمران اللذان لقيا العناية الكبيرة فى عصرنا الحاضر . كما عنيت بإبانة أثر الغربيين فيها ، وأثر البيئة التى ظهرت فيها أكثر معاجم هذه المدرسة وهى بيئة مسيحية دينية .

ولم تهمل مشروعات المجمع اللغوىّ المصرىّ التى لم تطبع بعد ، بل تناولتها بالبحث والوصف والاقتراح .

ووضعت أمام لغويىّ العرب الأهداف التى يرمى إليها مؤلفو الغرب من معاجمهم ، والمناهج التى اتخذوها فى سبيل تحقيقها ، وعنيت بأحدث معاجمهم ، وأكثرها تطورا ، حتى يبين الفرق بيننا و بينهم ، ونختار ما يلائمنا منها .

وتبين من البحث أن جميع أصحاب المعاجم العرب كانوا ينظرون إلى اللغة نظرة ناقدة ، فهم يرمون إلى جمع الصحيح الفصيح . وغلب عليهم هذا الهدف فى القرن الرابع خاصة حتى توج بالصحاح . وكان همهم الأول فى النقد التصحيف . فأضاعت علينا هذه النظرة كثيرا من اللغات واللهجات العربية التى اعتبرت رديئة أو غير فصيحة أو ما شابه ذلك . ولعلها كانت تمدنا بما ينفعنا فى أبحاثنا فى اللغة العربية عامة والفصحى خاصة . وقد كان الغربيون ينظرون إلى لغاتهم هذه النظرة الناقدة فى المعجمات حتى أواخر القرن الثامن عشر فعدلوا عن ذلك ، ورموا إلى الجمع والتسجيل .

ومن أسباب هذه النظرة عندنا كون العربية لغة القرآن والرسول عليه أفضل الصلاة والسلام ، فارتبطت العربية — وعربية القرآن خاصة — بالدين ارتباطا شديدا ، أسبغ عليها القداسة . فكان فى ذلك نفعها وضررها ، فقد حمى القرآن العربية القرآنية من الضياع ، وأبقاها العصور الطوال . أما ضررها فلأن هذه القداسة جعلت المسلمين والعرب يتمسكون بها بصورتها القديمة دون تغير أو تطور يذكر ،

فتأخرت عن حاجيات العصور الحديثة ، ولم تستطع أن تجاريها حتى نادى كثيرون بهجرها تماما . وظهرت هذه النظرة الدينية بأجلى وضوح ابتداء من القرن الرابع ، على يدى الأزهرى .

وأدى بنا البحث إلى أن المنهج النظرى كان على الدوام أكثر تقدما من المنهج التطبيقى فى المعجمات عند العرب ، فقد وضع الخليل منهجا نظريا حسن التقسيم والتبويب ولكنه لم يستطع — هو أو تلميذه الليث — تطبيقه فى كتاب العين ، فعدل عن كثير من خطواته ، وسار على نهج فيه بعض المغايرة . ووضع ابن سيده فى مقدمة محكمه منهجا يعتبر ثورة فى عالم التأليف اللغوىّ العربىّ ، ولكنه لم يستطع له تنفيذا فى المعجم أيضا . فما هى إلا آثار فيه . ولو طبقه عليه لأغنانا عن كثير من التخبط والاضطراب ، وكثير مما نريد أخذه عن الغربيين اليوم ، ولكان معجمه فذا بين معجمات العربية .

كذلك أدى البحث بهذه الرسالة إلى اكتشاف سبب هذه الظاهرة ، وهو كثرة المفردات وسعة اللغة العربية . ولذلك نرى الرسائل الخاصة تسرع إلى التنظيم والترتيب ، والسير على حروف ألف باء ، قبل المعجمات الكبيرة ، ونرى أساس البلاغة الذى يقع بين المعاجم الخاصة والعامة يسير على هذا الترتيب ويحسنه .

هذه الثمرات تامة الخلق ناضجة فى الرسالة ، وجدتُ بردا وسلاما فى تفيؤ ظلالها حين بلغت إليها ، بعد هذا الشوط الطويل الذى قطعته فى طريق غير ممهد لم يستطع سالكوه أن يقطعوا إلا أجزاء منه قصيرة ، ثم ملوا السير فيه ، وأضناهم الجهد . وإنى لأرجو أن يجد أساتذتى فى هذه الثمرات ما وجدت ، لا من راحة وجمال حسب ، بل من رحيق .

المراجع

لا يحوى هذا الثبت إلا المراجع التى أكثرت من الرجوع إليها ولا يحتوى أيضاً على مصادر بحثى ، أى الرسائل والكتب والمعجمات التى درستها ووصفتها فى الرسالة .

مراجع عامة

ابن النديم : الفهرست تحقيق فلوجل .

ياقوت : معجم الأدباء طبع مصر .

القفطى : إنباه الرواة طبع دار الكتب المصرية .

ابن خلكان : وفيات الأعيان طبع بولاق فى مجلدين .

ابن الأنبارى : نزهة الألبا فى طبقات الأدبا .

زترستين : مقدمة تهذيب الأزهرى ، مجلة العالم الشرق ١٩٢٠ م .
Le Monde Oriental, 1920. vol. XIV.

محمد بن خير : فهرسة ما رواه عن شيوخه طبع أوربة .

السيوطى : بغية الوعاة .
المزهر طبع بولاق ١٢٨٢ هـ .

حاجى خليفة : كشف الظنون ، طبع أوربة .

محمد صديق حسن : البلغة فى أصول اللغة ، القسطنطينية ١٢٩٦ هـ .

لين : مقدمة مد القاموس .

بروكلمن : تاريخ الأدب العربى Brockelmann :Geschihte der Arabischen Litteratur.

كرنكو : بواكير المعاجم العربية حتى عصر الجوهرى ، مع الاهتمام بمعجم ابن دريد الملحق المئوى لمجلة الجمعية الأسيوية الملكية ١ٹ٢٤ م
Krenkow : The Beginnings of Arabic Lexicography tell the time of al- Jauhari, with special reference to the work of Ibn Duraid. Centenary Sup. J. R. A. S.

المقدمة

ابن عبد ربه : العقد الفريد المطبعة الأزهرية ١٩٢١ .

الجاحظ : البيان والتبيين .

أحمد أمين : ضحى الإسلام الطبعة الأولى .

الطبرى : تاريخ الأمم والملوك طبع أوربة .

فلهوزن : المملكة العربية وسقوطها (الترجمة الإنجليزية) .
Welhausen : Arabic Kingdom and its fall.

يوهان فك : العربية (ترجمة الدكتور النجار) .

الـكتاب الأول

طه الراوى : مفردات القرآن ، مجلة المجمع العلمى بدمشق الجزء ٣ و ٤ المجـلد ١٦ سنة ١٩٤١ م .

طه الراوى : غريب الحديث ، مجـلة المجمع العلمى بدمشق الجزء ٧ و ٨ المجلد ١٦ سنة ١٩٤١ م .

ابن الأثير : النهاية فى غريب الحديث (المقدمة) طبعة بولاق .

ياقوت : معجم البلدان (المقدمة) تحقيق وستنفلد .

الـكتاب الثانى

برونلش : الخليل وكتاب العين (مجلة إسلاميات ، المجلد الثانى Bräunlich : Al-Halil und das Kitab Al-'Ain, Islamica, Volumen Secundum).

يوسف العش : أولية تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين المروى عن الخليل بن أحمد (مجلة المجمع العلمى العربى الأجزاء ٩ — ١٢ من المجلد ١٦ عام ١٩٤١ م) .

فلتن : مقدمة مصورة البارع A.S. Fulton : A. Facsimile of the Manuscript of Al-Kitab Al-bari Fi'L-Lughah, 1933.

عبد السلام هارون : مقدمة المقاييس .

أحمد فارس الشدياق : سر الليال فى القلب والإبدال (١٢٨٤ هـ) .

الـكتاب الثالث

أحمد فارس الشدياق : الجاسوس على القاموس القسطنطينية ١٢٩٩ هـ .

بطرس البستانى : مقدمة البستان .

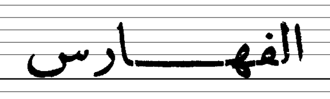
الأستاذ مصطفى السقا : صحيفة المعلمين عدد فبراير ويونيه ١٩٢٣ م .

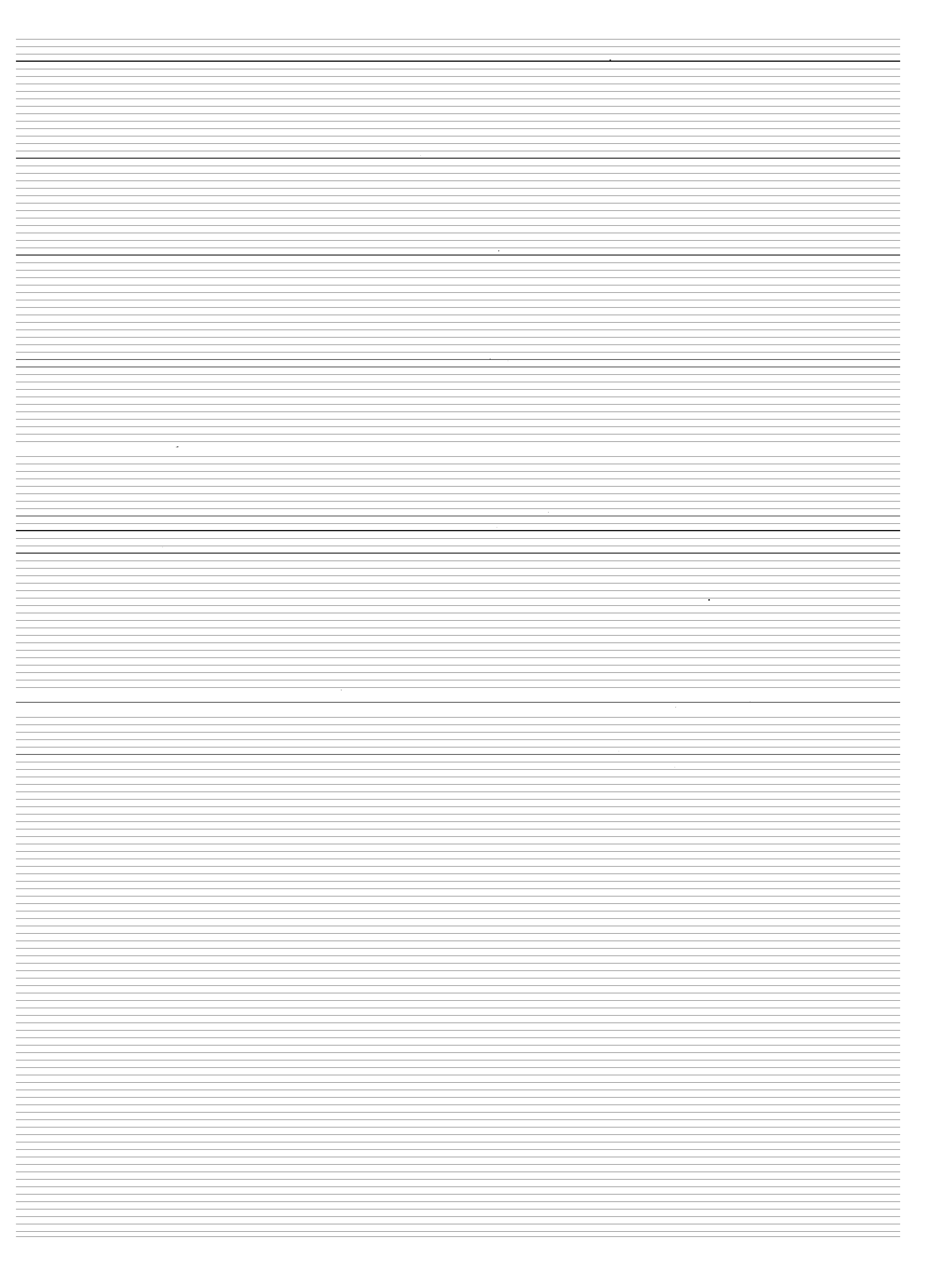
عبد الله العلايلى : مقدمة لمدرسى لغة العرب .

فيشر : مقدمة معجمه (مطبعة الرسالة) .

معجم أكسفورد التاريخى الكبير : A new English Dictionary on Historical Principales, edited by A.H. Murray.

ومعاجم أخرى غربية كثيرة .





فهرس الأعلام

فهرس المواضع

فهرس الكتب

تصويب الخطأ

ص	س	خطأ	صواب
١٦	١٦	صيتهم	صبيتهم
٢٤	١٤	بشير	بشر
٣٠	١٨	السّدوسى	السّدوسى
٣١	٢٠	ند	عند
٣٢	١٩	لمارضتها	لمعاصرتها
٣٣	٩	المفر"دات	المفردات
٣٥	٢٣	تمـــد	تمتد
٣٦	١٤	لو	ولو
٣٦	١٧	وأخرى	وأخرت
٣٩	١٩	أبو سعيد	أبو سعيد أبان
٤٠	٩	يواليف	تواليف
٤٢	٥	فالسبووح	فالسبوح
٥٢	١٦	والتايعين	والتابعين
٥٣	٧	عبيدة (الأولى)	عبيد
٥٣	٧	القلعة	القلة
٥٤	٢٠	وحودة	وجودة
٥٧	٩	ارتضيناه	ارتضياه
٥٨	١٨	مشفاته	مشتقاته
٦٠	١٥	الهورى	الهروى
٦٢	٣	تعبيرا	تغييرا
٦٣	١٩	الي	الا
٦٩	٥	به	بهما
٧٠	١٢	ووهم	ووتم
٧٢	١	والجوهرىً	والجوهرىُ
٧٧	١٨	واستحْيت	واستَحْيَيْت
٧٧	١٩	حرف	حرفا
٨٠	٥	المسموعات	الموسوعات
٨٠	١٣	تزال	نزال
٨٠	١٤	للفاء	للتاء
٨٠	٢٤	المزهر ١/٢٧٥	(٢)المزهر١/٢٧٥
٨١	٥	الثمانى	الثمانى الأولى
٨١	١٨	ياتى	ياتى بها
٨٢	٨	أيضا	أيضا قلة
٨٣	١	آمالى	امالى
٨٧	١٨	كما	كمال
٨٨	٤	ظهرت	فظهرت

ص	س	خطأ	صواب
٨٩	١	أكنر	أكثر
٩٨	٢٠	وكانت اللغة	وكتب اللحن
١٠٠	٢٢	تختلوف	تختلف
١٠١	٢١	وابن قتيبة	٢ ـ وابن قتيبة
١٠٢	٢	تلاقى	تلاف
١٠٣	١٩	اشىء	شىء
١٠٤	٢١	التى	الذى
١٠٥	١	يقوم	يقدم
١٠٧	١٥	الألف	الألف باء
١٠٨	٢٢	وعهدت	وعمدت
١٠٩	٥	١٩٤٠	٩٤٠
١١٠	١٥	بنفوق	ينفوق
١١١	٦	عير	غير
١١١	١٩	بعضهما	بعضها
١١٠	١٠	يضم	يقسم
١١٣	١٥	أولهما	أولها
١١٩	١٠	وثانيهما	وثانيها
١٢٥	١٠	الخيل	الخليل
١٤٨	١٣	أبو نصر	أبو الفتح نصر
١٦١	١	لجعلها	فجعلها
١٦٧	١٠	الذى	اللذين
١٦٧	٦	الثلاثة	الثلاثية
١٦٨	١٧	اذا	اذ
١٧٤	٩	وأوله	واخر أوله
١٧٤	١٠	كثيرا	كثير
١٩٥	٦	والثلاثى	والخماسى
١٩٩	١١	لمعاجم	المعاجم
٢٠١	١١	كان	كانوا
٢٠٤	٢٥	الشافعة	الشافية
٢١٦	١٥	لثوية	لثويةلأن مبدأهامناللثة
٢٢٩	١٩	وتعداده	وتعديده
٢٣٠	٥	هَقَع	هُقِع
٢٣١	١	الصرفية	الصرفة
٢٣٥	٤	التفسير	بالتفسير
٢٣٦	٣	الجممى	الجمحى
٢٤٤	١٢	فيها الا	فيها

ص	س	خطأ	صواب
٢٧٨	١٠	حشاة	حشاه
٢٧٩	١٧	تببيب	تنبيب
٢٩٩	٢١	وجهوته	جهوته
٣٠٩	٢٢	أتية	أيية
٣١٧	١٤	عَقَتَ	َعقتَت
٣٢٠	٤	ين	بن
٣٢٠	٦	نعق	انعق
٣٢٦	١٠	ذبت	كذبت
٣٣٠	٤	واحد	واحدا
٣٣٤	١٥	حَجْره	حَجَره
٣٤٤	١٣	ك يجد	يجد
٣٤٤	١٤	سـﻈاب	كتاب
٣٥١	٢٢	مرؤ	امرؤ
٣٥٤	٢٢	آخريين	آخرين
٣٦٠	٧	هيْسَوع	هيْسُوع
٣٦٦	٤،٣	والثلاثيوالرباعى	والرباعيوالخماسى
٣٧٥	١٧	يبنان	يبينان
٣٨٥	١٤	اللفظ	للفظ
٣٩٢	٢١	مختلفة	مختلفة
٤٠٣	١٢	الألف حرف	حرف
٤٠٣	١٨	أثب	أتب
٤٠٣	١٩	ثم العين واللام مع	ثم العين واللام
٤٠٧	١	الأصواف	الأصوات
٤٢٦	٢١	مما سبق	ما سبق
٤٤٠	٥	عنهما	عنها
٤٦١	١٧	فترة	قترة
٤٦٤	٤	مفعل	مَفْعِل
٤٧٣	٢	بعدها	بعدهما
٤٨١	٨	لئيمُ	لئيم"
٤٨٦	١٢	فرص	فرصد
٤٨٨	١٩	الغرب	القرب
٤٩٩	١١	فى الباب	فى
٤٩٩	١٩	الباب	العباب
٥٠٩	١٧	لأزهرى	الأزهرى
٥١٧	١٩	نودار	نوادر
٥٢٣	١١	نشق	تشق
٥٢٧	٨	سيده	منظور
٥٢٨	٨	استطاردية	استطرادية
٥٥٠	١٩	الفاظ	الفاظه

ص	س	خطأ	صواب
٥٥٥	١٢	للغة	اللغة
٥٧٠	٨	وكان	دكان
٥٩٣	٢	وأتمه	وانه
٥٩٤	٩	المصد	المص
٥٩٥	١٣	ابن عمر	أبو عمر
٦٠٢	١٨	(ير)يدفى بعض	(يريدفى بعض)
٦١٧	٩	سيفا	سيفا أم
٦١٩	٤	ولنظى	د لنظى
٦٢٠	١٥	أبو عمر	أبو عمرو
٦٢٤	٤	ابن الأعراب	ابن الأعرابى
٦٢٧	٣	شفشفة	شفشفة
٦٢٩	٢	شعره	شمر
٦٢٩	١٨	الصوق	الصوف
٦٣٤	١٥	رى .. باء	ريش .. ياء
٦٣٩	١١	الأعلا	الأعلام
٦٤٢	٨	فـ مما	فلما
٦٤٢	١٩	الاقتباسات	فى الاقتباسات
٦٤٣	٥	موضعين	فى موضعين
٦٤٤	٦	منظورالروح المصرى	منظور
٦٤٧	٧	بالتزكية	بالتركية
٦٤٨	٩	مثل:جعلهاقرية وجعلهاموضعا	مثلةجعلهاقرية و ع جعلهاموضما
٦٥٠	٤	والهقعة	والهيقعة
٦٥٢	١٤	جميع	جمع
٦٥٤	١٥	وحوده	وجوه
٦٥٥	١٩	فهو رد	فيورد
٦٥٧	٥	فافراد	بافراد
٦٥٩	٢١	الكفاية	الكناية
٦٦٨	١	يلتزم	يلتزمه
٦٦٨	٢٢	للمائل	للمسائل
٦٧٠	٩	كثيرة	كثرة
٦٧٠	١٩	الباغية	البلاغية
٦٧١	١٢	واشتهرتوعب منها هـذه العبارات ...	واشتهرتهذه العبارات من الأساس وعب منها بعض
٦٧٢	١٨، ١٩	يعن	يمن
٦٧٣	١٩	تاريخا	تاريخيا

ص	س	خطأ	صواب
٦٧٣	٢٢	موضع	الموضع
٦٧٧	٢١	يمين الصفحة	يمين الصفحة تشير الى الكلمة الأخيرة فى النهر الأيمن، والأخرى فى يسارها تشير . . .
٦٨٣	٥	أدب	أدى
٦٨٩	٧	باب	باب عن
٦٩١	١٨	فأراده	فأرادوا
٧٠٧	١٣	المجمع	أما المجمع
٧٠٨	١٠	المعجم	المعجم الوسيط
٧١٣	١٤	تصحيحه	تصحيفه
٧١٣	١٤	صالح	صاعد
٧١٤	٥	يدور	لا يدور
٧١٧	١	القصر	القصور
٧١٨	٦	للعبرية	للعربية
٧١٩	١٨	وقد	ومن
٧٢٠	٦	الحروف الويارة	حروف الزيادة
		للعبارة	فى العبارة

